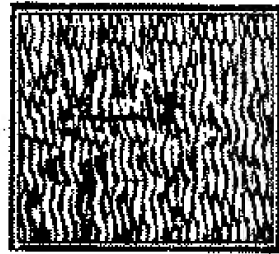


المكتبة الجامعية ٢٥/٢٤

عصام نور الدين

المصطلح الصربي مميزات التذكير والثاني



الشركة العالمية للكتاب
دار الكتاب العالمي - مكتبة المدرسة

المصباح الصبري
مميزات التذكير والتأنيث

المصطلح الصّري مميزات التذكير والثاني

عصام نور الدين
دكتور فنت أولك في الآداب
أستاذ العلوم اللغوية، بالجامعة اللبنانية

الشركة العالمية للكتاب
دار الكتاب العالمي - مكتبة المهرسة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

(١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م)

المقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع «صرف الاسم». ومن المعلوم أن تحديد مصطلح «الصرف» جزء أساسي من كل مشروع لغوي علمي، يهدف إلى تقدم العلوم اللغوية، وتطورها، وجعلها إجرائية، عملية، تطبيقية.

وهذا الموضوع كان يجب درسه منذ زمن بعيد، وذلك لأن الدراسات اللغوية لم تستطع إلا تكرير أقوال سيويه، ولم تستطع مخالفة كتابه، كما لم تستطع تطويره، أو تغييره، وكيف تفعل ذلك وقول المازني لا يزال بصم الآذان: «من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد كتاب سيويه فليستحي»^(١).

إن عبارة المازني تلخص كل الدراسات اللغوية التي جاءت بعد سيويه، لأن اللغويين والنحاة بقوا عيالاً على كتاب سيويه... فهو «الكتاب»، وصاحبه «الإمام»... وأما تقويم يونس علم ابن أبي اسحاق، الذي كان، في زمنه: «هو والنحو

(١) السيرافي (أبو سعيد، الحسن بن عبد الله) (ت ٣٦٨ م)، أخبار النحويين البصريين، نشر وتهذيب فريش كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م) ص: ٥٠.

سواء» ، فقد نسيه الدارسون أو تناسوه ، لأنّ يونس قال ، عندما طلب اليه أن يقارن علمه بعلم الناس في زمنه : «من كان في الناس ، اليوم ، لا يعلم إلّا علمه ، لصحكت به .. ولو كان فيهم أحد له ذهنه ، ونفاذه ، ونظر نظّهم كان أعلم الناس»^(١).

لقد انطلقت ، في بحثي ، من اللغة العربية نفسها بغية بناء قاعدة لغوية منطقية ، أي أنني انطلقت من «لا شعورية» العربي المتجسّدة في لغته ، لمعرفة النظام المعرفي الذي أنتج هذه الثقافة ... وهو الاتجاه الذي كان يمكن أن يستمر لو قيّض للغة العربية أن تستمر في تطوّرها ، في بيئتها الطبيعية ، في شبه الجزيرة العربية ... لكنّ الذي حدث كان قد أوقف التطور الطبيعي ، وأخضع اللغة العربية ، بل قواعد اللغة العربية ، التي فرضت بدورها ، فيها بعد ، اللغة «الموحدة» ، لمقاييس قد لا تكون من طبيعتها ، نتيجة خروج العربي من شبه جزيرته ، وانتشار لغته على مساحة واسعة جداً من الكرة الأرضية لم تكن لحالية من لغات ، ومن حضارات عريقة ... أثّرت في اللغة العربية ، كما أثّرت في عقلية المتكلّمين بها ، والمتطّرين لها ..

إنّ سبب انطلاقي من «اللغة العربية نفسها» بغية بناء قاعدة لغوية منطقية سببه تبني الدراسات اللغوية مرات عدّة ، وابتداء من Herder «هردر» و Von Homboldt فون «هيمولد» ، على

(١) أبحر الحوين البصريين . ص : ٢٦ .

الأقل ، الموضوعة القائلة بأن منظومة لغوية ما تؤثر في طريقة فهم أهلها للعالم ، وفي كيفية مفصلتهم له ، وبالتالي ، في طريقة تفكيرهم ، لأننا نفكر كما نتكلم ، الشيء الذي يعني أن اللغة التي تحدّد قدرتنا على الكلام ، هي نفسها ، التي تحدّد قدرتنا على التفكير . فاللغة ، عند « هردر » ، ليست أداة تفكير وحسب ، بل هي القالب الذي يتشكّل فيه الفكر ، لأن كلّ أمة تتكلم كما تفكر ، وتفكر كما تتكلم ، وتختزن تجاربها ، ومعارفها ، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة ، في اللغة ... ودي سومير F. De Saussure نفسه ، يقرّر أنّ كلّ لغة تحتوي على تصوّر خاص بها للعالم ، لأنّ لغة جماعة بشرية ما ، جماعة تفكر داخل تلك اللغة وتتكلّم بها ، هي المنظّم لتجربتها ، وهي بهذا تصنع عالمها وواقعها الاجتماعي .

* * *

وتخصيص هذا البحث لدراسة « المصطلح الصرفي » فرض عليّ فصل « صرف الاسم » عن « تصريف الفعل » ، وهذا العمل لم يكن آلياً سهلاً ، فدون ذلك عملان أساسيان ومنهجان ، يمهّدان للموضوع ، وينيران جوانبه ، ويوضحان مسالكه وميدانه ، بل ويحدّدان نتائجهما : وهما :

— فصل « الصّرف أو التصريف » — كما عرفها العرب القدامى — عن علم الإعراب ،

— وفصل «الصرف» عن «التصريف» كما اردناهما في هذه الدراسة ،

فن المعروف ، عند دارسي اللغة العربية ، أن «التصريف أو الصرف» شيء واحد ، لا يفرق بينها إلا بالقول إنَّ الصرف مصدر الثلاثي «صَرَفَ» ، و «التصريف» مصدر الفعل المضاعف «صَرَّفَ» .

ومن المعروف ، أيضاً ، أن «الصرف أو التصريف» كان جزءاً من علم النحو ، المشتمل على علمي الإعراب و«التصريف أو الصرف» .

فعلم الإعراب مخصّص ، عندهم ، لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة ، بينما علم «الصرف أو التصريف» مخصّص لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة ، أي أن النحو ، بفرعيه ، هو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك .

وكان «المنهج العَلَمِي» يفرض على دارسي اللغة وقواعدها البدء بدراسة «الصرف أو التصريف» قبل علم الإعراب ، لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ... ولكئّهم ، مع إقرارهم بهذه المسألة المنهجية ، أوقفوا المنهج على رأسه ، وبدأوا بدراسة الإعراب ، وأخروا «الصرف أو التصريف» لصعوبة هذا العلم .

ولم يكتفِ النحاة بذلك.. بل نراهم قد خلطوا بمباحث «الصرف أو التصريف» مع مباحث علم الاعراب، منذ سيبويه حتى ابن الحاجب الذي استطاع «فصل» العلمين عن بعضهما البعض، وألف مقدمة في الاعراب، سماها «الكافية»، ومقدمة في «الصرف أو التصريف»، سماها «الشافية» في التصريف والخط، وجعل علم «التصريف أو الصرف» يدرس أحوال أبنية الكلمة، أصولها، زوائدها، أبنيتها، أوزانها، وجُعِلَتْ أبنية الكلم وأحوالها شاملة الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والمقصود، والمدود، وذو الزيادة، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف... فأدخل في هذا العلم ما ليس منه، وأهمل ما كان يجب أن يدرس فيه...

وقد شعر بعض المحدثين بهذا الاضطراب المنهجي، كالدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور تمام حسّان، وحاولوا.... ولكن محاولاتهم لم ترق إلى مستوى التقعيد... ولم تستطع الضريق بين الصرف والتصريف، ولم تستطع تحديد ميدان كلّ منهما...

وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء الدكتور ريمون طحّان الذي نظر إلى اللغة العربية نظرة بنيانية Structuralisme وشاملة،

فراى أن الدرس اللغوي يجب أن يتم على مستويات عدة :
صوتية ، معجمية ، ومورفولوجية تضمّ الصرف والتّصريف ،
ونحوية ، وجملية ، وأسلوبية ... فكانت محاولته هذه رائدة
في مجال الدرس اللغوي العربي ، وفاتحة جديدة للدرس
اللغوي ...

* * *

يتجلى هدفي في جعل المصطلح الصرفي مصطلحاً علمياً ، أي
أن يخضع للنظام العلمي نفسه ، الذي يخضع له أيّ موضوع
علمي آخر ، بحيث يصبح « الصرف » قابلاً للتعلّم بطرق علمية
بمئة ، وبحيث نستطيع استخدامه في الكمبيوتر من أجل الترجمة
الآلية مثلاً ... ذلك أن « المصطلح الصرفي » ، كما أردته ، وكما
رسمه الدكتور ريمون طحّان من قبل ، يعتمد على فصل « الصرف »
عن « التصريف » :

— فالتصريف La conjugaison يعالج الفعل ،
— والصرف La déclinasion يعالج الاسم ،

فأكون بذلك قد خصّصت هذا البحث للدراسة الاسم
صرفياً ، وأهملت الفعل ، لأنّه يدرس في حقل آخر ، وهو
التصريف .

لكتّني لم أتصدّ للدراسة الاسم صرفياً من كلّ جوانبه ، فالاسم

يلدرس صرفياً على أساس المميز La marque والمميزات التي تلحق الاسم ثلاثة أنواع :

أ — مميز التعريف والتنكير ،

ب — مميز الإفراد والتثنية والجمع ،

ج — مميز التذكير والتأنيث .

لقد كان طموحي ، في البدء ، دراسة المميز الصرفي بأنواعه الثلاثة ، ودراسة الاسم المميز في اللغة العربية تحت عنوان «المصطلح الصرفي وتطوره عند العرب» ، لكنني اكتشفت أن كل واحد من هذه المميزات جدير بدراسة مستقلة ، فرأيت أن أبدأ بدراسة مميز الجنس أو النوع Le genre لأنني أكون ، بذلك ، قد افتتحت البحث في هذا الاتجاه الذي أعطاه العرب أهمية تفوق أهمية معرفة الإعراب ، ولأنهم اعتبروا أن الفصاحة هي معرفة التأنيث والتذكير ، ولأنهم أجمعوا على ترك كثير من الإعراب ، وأما تأنيث مذكر ، وتذكير مؤنث فن العجمة عند من يعرب ، ومن لا يعرب ، كما سيأتي في هذه الدراسة .

وقد جعلت هذه الدراسة في مقدمة ، وباين . وخاتمة .

أما المقدمة فاشتملت على عناصر تقرير مشكلة «المصطلح الصرفي» ، وعلاقته بالتذكير والتأنيث ، والدرس اللغوي العربي ، ولحظة تاريخية عن موضوع التذكير والتأنيث ، والمصطلح الصرفي ، ثم دراسة أهم المصادر والمراجع التي بنيت منها دراستي ، أي أنني حاولت جعل المقدمة محدّد طبيعة عملي ، وتفنّد المنهجية التي ستتبع ، وتقدّم أبواب البحث وأجزائه .

— وأما الباب الأول : « المصطلح الصرفي والمميز » فله أهمية خاصة ، لأنه المفتاح المنهجي الذي يحكم معالجتني لقضية « المصطلح الصرفي » في اللغة العربية ، ولقضية المميز بشكل عام ، ومميز التأنيث بشكل خاص ، ثم قضية التذكير والتأنيث . وقد درست فيه تقسيم الكلمة ، وميدان الصرف والتصريف عند القدامى ، والصرف والتصريف لغة ، واصطلاحاً ، ومصطلحي الصرف والتصريف في هذه الدراسة ، والمورفيم Le morphème والمميز ، والفرق بين المميز والعلامة ، ووظيفة المميز .

— وأما الباب الثاني : « مميزات التأنيث » فقد عالجت فيه قضية التذكير والتأنيث بشكل عام ، ودرست مميزات التأنيث في اللغة العربية ، وهي ثمانية : التاء المربوطة ، والتاء المفتوحة ، والألف والتاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، والكسرة ، والياء ، والنون .

— وأما الخاتمة فجعلتها محطة لأطل منها على ما توصلت إليه ، ونقطة انطلاق لما آمل أن أدرسه في المستقبل .

— وأما الفهارس الفنية فلها أهمية فائقة في بحثي ، لأنها تساعد على الاستقصاء ، والوصول إلى الغاية والهدف . وقد أدرجتها في الخانات التالية : فهرس الآيات القرآنية ، فهرس الأحاديث النبوية ، فهرس لغات القبائل ، فهرس الشواهد الشعرية ، القبائل والأمم ، فهرس الأعلام ، مصادر البحث ومراجعته .

* * *

وقد بنيت هذه الدراسة من مصادر ومراجع عدّة، لكن اعتمادي الأساسي انصبّ علي :

أولاً : كتابي الدكتور ريمون طحّان : الألسنية العربية ، وفنون التعميد وعلوم الألسنية . وهذان الكتابان هما اللذان فتحا لي باب البحث ، لأنني أخذت منها «مصطلح الصرف» ، وميزته من «التصريف» ، و «مصطلح المميز» ، وهذه ، كما لا يخفى ، هي المنطلقات المنهجية التي سبّرت البحث ، وحكمت توجهه من البداية إلى النهاية ، وتأثيرها موجود في كلّ صفحة من صفحات هذه الدراسة ، وإن لم يُشر إلى الكتابين إلّا في بداية البحث .

ثانياً : كتب التذكير والتأنيث ، وأهمّها :

١ — المذكر والمؤنث للفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، والذي طبع في حلب سنة ١٣٤٥ هـ . وكان لهذا الكتاب الأثر الأكبر في دراستي ، لأنني اقتبست منه فكرة «المحايد» في العربية ، وحكم المحايد ، في التذكير والتأنيث ، من خلال جملة المشهورة ، والتي ستكرّر كثيراً في صفحات الدراسة كلّها تقريباً ، والقائلة : «والعرب نجحري» على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه هاء» (ص : ١٧) ، كما أخذت منه ، بالرغم من صغر حجمه ، «لغات العرب» ، في كثير من قضايا التذكير والتأنيث ... رغم أنّ الكتاب مضطرب منهجياً ، ورغم صغر حجمه ، إذ لا تتجاوز صفحاته ٤٧ صفحة .

أما الكتاب فليس له مقدمة ، ويبدأ بشرح «علامات»
التأنيث الثلاث : الهاء والمدة الزائدة ، والياء ، ثم يعالج الوصف
على وزن «فَعِيل» المعدول عن «مَفْعُول» ، ثم «فَعُول» المعدول
عن «فَاعِل» ، ثم يعالج صيغة «مِفْعَال» ، والجمع الذي بينه وبين
واحدته «التاء» ، وقد عالج هذه «الفصول» الأربعة تحت عنوان
«نوع آخر» ، ثم عالج المؤنثات السماعية تحت عنوان «ومن
المؤنث الذي يُروى رواية» ، ثم لحاق النعت الاسم في التذكير
والتأنيث ، ثم تحدث عن الظروف ، وحروف المعجم ، واكتساب
المضاف صفة المضاف اليه من تأنيث وتذكير ، ثم تكلم على
الصفات المختصة بالاناث ، ثم الألفاظ التي بنت فيها العرب
الأنثى على الذكر ، وختم كتابه بـ «ثلاثة وثلاث ، وكلاهما مؤنثان
لأنهما جمع» .

٢ — المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ، المتوفى سنة
٢٥٥ هـ ، ويقع في أربع صفحات ، وأهميته ، بالنسبة لي ، أنه
أعطاني بعض «لغات العرب» في بعض الكلمات ، وأنه ذكر ،
أحياناً ، أحكاماً مغايرة لأحكام غيره من النحاة واللغويين .

والكتاب خالٍ من المقدمة أو من أي تقسيم أو تبويب ،
ويبدأه ، بعد البسملة ، بقوله «اختصار التذكير والتأنيث» ، ثم
يورد الكلمات ، ويعطي أحكامها في التذكير والتأنيث .

٣ — مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ، المتوفى سنة
٣٠٠ هـ ، ويقع في ثماني عشرة صفحة ، مليئة بهوامش التحقيق

التي قد تبلغ ثلث مساحة الكتاب الإجمالية ، ويبدأه على طريقة
الفرء ، بالكلام على «علامات» التأنيث ، أو لنقل على الفرق بين
التأنيث والتذكير ، ثم باب من المؤنث الذي لا تدخله الهاء ، ثم
درس : فَعِيل ، فَعُول ، مِفْعَال ، وأميرنا امرأة ، وقد درس هذه
الأنواع الأربعة تحت عنوان واحد لكل منها ، وهو «نوع آخر» ،
ثم ما يدخله الهاء من المذكر ، ونوع آخر من المذكر والمؤنث ،
وباب ما يذكر ويؤنث من الإنسان ، وباب ما يذكر من
الإنسان ، وباب ما يؤنث من الإنسان ، وباب ما يذكر من
الإنسان ، وباب ما يؤنث من الإنسان ، وباب ما يذكر ويؤنث
من سائر الأشياء ، وباب المذكر وباب المؤنث .

وقد أفدت من هذا الكتاب في اقتباس أسماء بعض الفصول ،
وبعض الأحكام التي أطلقها على بعض الكلمات ، والتي قد يخالف
فيها هذا النحوي أو ذاك .

٤ — كتاب ما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس لأي
موسى سليمان بن محمد الحامض ، والمتوفى سنة ٣٠٥ هـ ، ويقع
في ثلاث صفحات ليس غير ، وليس له أي قيمة منهجية ، ولكنه
لم يخل من فائدة في إطلاق بعض الأحكام على بعض الكلمات .

٥ — المذكر والمؤنث لأي بكر الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨
هـ ، وهو أضخم كتاب في التذكير والتأنيث ، وقد طبع في ٩٠٩
صفحات ، وهو أدق كتب التذكير والتأنيث ، منهاجا ، وأكثرها

إحاطة ، وقد بين المؤلف سبب تأليفه ، ولخصه بأنه « من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ، لأن من ذكر مؤنثاً ، أو أنت مذكراً ، كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً... » (ص : ٨٧) ، وقد تكلم فيه على « علامات » التأنيث ، وعلى « النعوت » ، وتذكير الأسماء و تأنيثها ، ثم « النعوت على صيغ مختلفة » ، ثم التذكير والتأنيث اذا توسطت (كان) بين اسمها وخبرها ، ثم نداء المذكر والمؤنث ، وملاصقة الفعل لفاعله مذكراً كان أو مؤنثاً ، ثم العدد...

وكيفما كان الأمر فالكتاب ليس خالياً من منهجية تأليف واضحة .. وإن كانت مضطربة بعض الاضطراب ، وقد عني بالشواهد القرآنية ، والقراءات ، والحديث النبوي ، واختلاف اللغات ، والتفسير المعجمي ، وكان اعتمادي عليه عظيماً ، فيما يتعلق بـ « المادة اللغوية » التي جمعها بكثير من الصبر والأناة.

٦ — المذكر والمؤنث لابن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، ويقع في خمس صفحات ، وهو عبارة عن معجم صغير ومختصر ، يذكر ما يأتي تحت أبواب حروف الهجاء ، وقد بدأه بالمؤنث الذي لا يجوز تذكيره ، ثم انتقل إلى حروف الهجاء ، كقوله ، مثلاً : باب الثاء : الثعبان ، الحية العظيمة : يقع على الذكر والأنثى .. الخ .

ولم يكن لهذا الكتاب من أثر في بناء دراستي ، وقد اقتصر الأمر على معرفة أحكام بعض الكلمات وسهولة الوصول إليها .

٧ — المذكر والمؤنث لابن فارس ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ ، ويقع الكتاب في سبع عشرة صفحة ، بدأه مؤلفه بقوله « هذا مختصر في معرفة المذكر والمؤنث ، ولا غنى بأهل العلم عنه ، لأن تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث قبيح جداً .. فأول ذلك معرفة «علامات» التأنيث الثلاث ، فباب العدد الذي يحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة ، فباب الفصل بين الذكر والأنثى بالهاء ، وباب ما ورد من مفعول إلى فاعل ، باب يغلب فيه التذكير لأن وصفه في الذكور أكثر ، باب في صفات المؤنث ، باب في الجمع والواحد ، باب شذ عن نظائره ، باب عالج فيه « حار وأتان » ، « وشيخ وشيخة » ، باب تقديم فعل المؤنث ، باب عالج فيه المذكر والمؤنث من غير الحيوان ، وذلك على طريقة سابقه ... فهو يسرد الأسماء كيفما اتفق ، ويعطي حكمه فيها .

وقيمة هذا الكتاب كانت في الأحكام التي أخذتها حول بعض الكلمات .. أو في إيراد بعض اللغات ، أو بعض أحكام النحويين والنحويين وبشكل مختصر جداً ...

٨ — البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، ويقع في أربع وعشرين صفحة ، عرّف فيه المذكر والمؤنث ، وقسم كلاهما إلى حقيقي وغير حقيقي ، وقسم غير الحقيقي إلى مقيس وغير مقيس ، فالمقيس ما

كانت فيه إحدى «مميزات» التأنيث.. وغير المقيس ما خلا من هذه «المميزات»، وقد ذكر في بعض الكلمات جواز التذكير أو التأنيث، وخلاف النحويين، وبعض لغات العرب، ثم عالج الصفات الخاصة بال مؤنث.. فتصغير المؤنث، وأكثر فيه من الشواهد الشعرية، والقرآنية، والأحاديث النبوية.. وفي بعض أحكامه التي أطلقها، وفي بعض اللغات التي ذكرها تكن أهميته بالنسبة للدراسي.

ثالثاً : المعجمات :

لقد أفدت من المعجمات العربية افادات كثيرة ، لأن المعجمات التي استعملتها قد حفظت لنا اللغة كما قلها البدويّ قبل الإسلام في معظم الأحيان . وأهمها :

١ — المخصّص لابن سيّدة ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، فقد خصّص الجزأين السادس عشر ، والسابع عشر ، لقضية التذكير والتأنيث.. ولكنه ، فيما يبدو لي ، قد نقل عن أبي بكر الأنباري ، بحيث يرى الباحث ذلك التطابق العجيب بينهما ، ولكن دون أن يشير اليه أبداً.. ففائدته ، إذاً ، محدودة ، ولكنه ، في الوقت نفسه ، كان ينقل ، إلى جانب ما يذكره أبو بكر الأنباري ، أقوال سيّويه خاصة .

٢ — لسان العرب لابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، وهو من أضخم المعجمات العربية وأغناها ، وتكن أهميته ، بالنسبة

لبحثي، في نقله ثمانين ألف مادة لغوية، لا تخرج عن حياة البدوي، أي أنه ينقل إلى قارئه لغة العرب من منبعها الأساسي، ولا ينسى أن يذكر «اللهجات» العربية، وأقوال النحاة، مما يجعله متحفاً رائعاً، يحتفظ للباحث بالأشياء الكثيرة وكما هي..

٣ — المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، وقد ألفه أحمد بن محمد بن علي القيومي، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ، وهو كلسان العرب، في ذكر المادة، ولغات العرب، وأقوال النحاة، ولكن باختصار غير غل، ولكن للمكتاب قيمة في بحثي لا تتوفر في لسان العرب، وهي تخصيصه، في آخر الجزء الثاني، فصلاً تحت عنوان «الاعضاء ثلاثة أقسام: الأول يذكر ولا يؤنث، والثاني يؤنث ولا يذكر، والثالث جواز الأمرين»، ثم شرح هذه الأقسام الثلاثة مورداً أقوال أئمة اللغة والنحو في بعض كلماتها، كقوله مثلاً: اللسان مذكر، وربما أنث على معنى الرسالة أو القصيدة من الشعر، وقال القراء: لم أسمع اللسان من العرب إلا مذكراً، وقال أبو عمرو بن العلاء: اللسان: يذكر ويؤنث» (ص: ٢ / ٨٨٤)، وكقوله إن العين أنثى، ثم أورد بيتاً شعرياً أنث فيه صفة العين مذكرة، وأورد فيها أقوال أئمة اللغة والنحو، فقال في «العين مكحول»: «فلأنها ذكر مكحولاً لأنه بمعنى كحيل، وكحيل: فَعِيل، وهي إذا كانت تابعة للموصوف لا يلحقها «علامة» التأنيث، وكذلك ما هو بمعناها، وقيل لأن العين لا «علامة» للتأنيث فيها فحملها على معنى

الطرف، والعرب مجتريه على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه
«علامة» تأنيث، وقام مقامه لفظ مذكر، حكاه ابن السكيت،
وابن الأثير، وحكي الأزهري قريباً من ذلك، (ص: ٢ /
٨٨٤).

* * *

أما جدولة المصادر والمراجع فقد أثبتنا بخانات بحيث تنتقل من
العام إلى الخاص، ومن الخاص إلى الأخص، فأنحصرت
البيولوجيا في خانات ثلاثة:

- أ — خانة المسائل المتعلقة بعلوم اللغة بشكل عام،
- ب — خانة المسائل المتعلقة بعلوم الصرف والتصريف،
- ج — خانة المسائل اللصيقة بتصريف الإسم بعامة،
وبتذكيره وتأنيثه بخاصة. وقد أسقطت من هذه البيولوجيا كل ما
لا يندرج في هذه الخانات الثلاث... دون أن يعني ذلك
أسقاطها من المتن، حيث يجد الباحث الإحالات كاملة ومفصلة
وكما يجب أن تكون.

كما أثبتت المصادر الأجنبية ضمن المصادر. ولم اميّزها من
المصادر العربية، خدمة لمنهج خانات المسائل الذي اتبعته، ولأن
الفكر الإنساني مشاع لبني البشر كلهم... فالتمييز قد يفقد،
وبشكل ضمني، إلى العنصرية والتعصب، وهذا ما يتنافى وروح
البحث العلمي الذي نتسلح به.

الباب الأول
المصطلح الصرفي والمميز

- تمهيد.
- تقسيم الكلمة ومميزات كل قسم.
- ميدان «الصرف أو التصريف» عند القدماء وجمهور المحدثين.
- الصرف والتصريف لغة.
- الصرف والتصريف اصطلاحاً.
- مصطلحات الصرف والتصريف في دراستنا.
- المورفيم والمميز.
- العلامة والمميز.
- وظيفة المميز.
- خاتمة الباب الأول.

تمهيد

« لا بدّ لأهل كلّ علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصون بها للتعبير عن مرادّهم ، وليختصروا بها معاني كثيرة » ، كما يقول ابن حزم الأندلسي^(١) . وقد سيطرت فكرة المميز *La marque* على هذا البحث ، واعرضنا عن المورفيم *La morphème* ، مما يسمح للدراسة الصرفية أن تعطي الصرف ما للصرف وأن تسترّع منه ما ليس منه أولاً .

ولا يخفى على الباحث أن « الكلام على الكلام صعب » ، « لأنّ الكلام على الأمور المعتمد فيها على صُور الأمور وشكوكها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحسّ مُمكن ، وفَضَاء هذا مُتَّسِع ، والمجال فيه مختلف .. فأما الكلام على الكلام فإنّه يَدُور على نفسه ، ويَلْتَبِسُ بعضُه ببعضه . ولهذا شَقُّ الشَّحْوِ وما أَشَبَّهُ الشَّحْوِ مِنَ الْمَنْطِقِ » . ولهذا قال أعرابيٌّ وقفَ على مجلس الأَخْفَشِ ، فَسَمِعَ كَلَامَ أَهْلِهِ فِي الشَّحْوِ وَمَا يَدْخُلُ مَعَهُ ، فَحَارَ

(١) المسدي (عبد السلام ، الدكتور) ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، طرابلس الغرب : الدار العربية للكتاب (١٩٨١ م) ، ص : ٤٥ .

وعجب، وَأَطْرَقَ وَوَسَّسَ: «أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»، كما يروي أبو حيان التوحيدي^(١).

ولذلك كان لا بدّ من البدء بدراسة أقسام الكلمة، وتحديد ميدان «الصرف» أو التصريف، عند القدامى، وتعريفها لغة واصطلاحاً، لكي نحدّد، بعد ذلك، مفهوم كلّ مصطلح من المصطلحات التالية: المميز، المورفيم، العلامة.. ولنستطيع التمييز بين مستويات الدراسة اللغوية بادئين بالمستوى الصوتي، فالمعجمي، فالمورفولوجي La morphologie ومنه الصرف La conjugaison والتصريف La déclinaison فالمستوى النحوي، فالجمالي التركيبي، وأخيراً الأسلوبي.

إنّ الانطلاق من تمييز هذه المصطلحات وتلك المستويات يسمح لنا بالكلام على المميز ووظيفته في جدولي الصرف والتصريف، وعلى المميزات الصرفية وهي:

أ — مميز العدد الذي يلحق المفرد ليبدل على الثنية والجمع.

ب — مميز التعريف الذي يلحق الاسم المنكر ليعرّفه، والكلام على ال (ن) التي تلحق آخر الاسم.

(١) أبو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط وشرح أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت: مكتبة الحياة (دون تاريخ) ١٠ ص: ٢ / ١٣١ و ٢ / ١٣٩.

ج — مميز الجنس .. الذي يلحق الاسم المذكور ليدل على التأنيث .

لذلك يعتبر هذا القسم من الدراسة المفتاح المنهجي الذي يحكم معالجاتي قضية مصطلح الصرف ، في اللغة العربية ، وقضية المميز بشكل عام ، وقضية مميز التأنيث بشكل خاص ، ثم قضية التذكير والتأنيث التي خصصت في العنوان لتكون الميدان العملي للكلام على المميز .

١ — تقسيم الكلمة

قسم نحاة العربية الكلمة ثلاثة أقسام ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف . ويبدو أن أول من قال بهذه القسمة هو الإمام علي بن أبي طالب ، عندما ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة (أو رقعة) ، فيها : «الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف .

فالاسم : ما أنبأ عن المُسمَّى .

والفعل : ما أنبأ عن حركة المسمَّى .

والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل»^(١) .

(١) الزجاجي (أبو القاسم) ، أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مصر : المؤسسة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ص : ٢٣٨ — ٢٤٩ .

ولن تتعرض هذه الدراسة لمسألة تأثير النحو العربي بآراء
أرسطو، الذي قسم الكلم ثلاثة أقسام، وهي (١) :

الاسم : Onoma

والفعل : Rhéma

والرابطة : Syndesmoi

فسواء تأثر النحو العربي بأرسطو أم لا .. فإن تقسيم الكلمة
قد استقر، منذ الإمام علي، على ما تجده في كتب النحو كلها
تقريباً، كقول سيويه في «باب علم ما الكلم من العربية» : الكلم
اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسم : رَجُلٌ، وَقَرَسٌ، وَحَائِطٌ.

وأما الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وَبُنِيَتْ
لِأَمَّا مَضَى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كَائِنْ لم ينقطع.

وأما ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل، فتحو : ثُمَّ،
وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها (٢).

ويلاحظ أن سيويه لم يذكر سبب هذه القسمة الثلاثية : في
كتابه، وترك ذلك إلى أن جاء المبرد، الذي قال : الكلام كله :

(١) الراجحي (عبد، الدكتور)، النحو العربي والدرس الحديث — بحث في
المنهج، بيروت : دار النهضة العربية (١٩٧٩ م)، ص : ٨٩.

(٢) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مصر : دار القلم (١٣٨٥ هـ — ١٩٦٦
م)، ص : ١٢ / ١.

اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ، لا يخلو منه الكلام — عربياً
كان أو أعجمياً — من هذه الثلاثة ^(١) .

وواضح في تعريف الميرد اعتماده على العقل ، وعلى الأحكام
الكلية الشاملة للغات كلها . وقد تلقف ابن هشام الأنصاري هذا
التعريف ، وذلك التقسيم ، وقال : الكلمة : اسم ، وفعل ،
وحرف . فالكلمة «جنس تحت هذه الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع
على ذلك من يعتد بقوله» . ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة :
ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات .

فالذات : الاسم .

والحدث : الفعل .

والرابطة : الحرف .

فإن دلت الكلمة على معنى في غيرها فهي الحرف .

وإن دلت على معنى في نفسها .

فإن دلت على زمان محصل ، فهي الفعل .

وإلا ، فهي الاسم ^(٢) .

(١) الميرد (ابو العباس ، محمد بن يزيد) ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الحائق
عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب (نسخة مصورة) ، ص : ١ / ٣ .

(٢) ابن هشام ، شرح شذوذ الذهب ، تحقيق محمد الدين عبد الحميد ، مصر :
مطبعة السعادة ، ص : ١٣ — ١٤ .

ولا يكتفي ابن هشام بذلك ، بل يورد قوله ابن الحُبَّاز ،
مستشهداً به على انحصار الكلم بهذه الأقسام الثلاثة ، قال :
« قال ابن الحُبَّاز : ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة
بلغة العرب ، لأن الدليل الذي يدل على الانحصار — في
الثلاثة — عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف
اللغات » (١) .

ويلجأ ابنُ هشام على استعمال المنهج العقلي ، والاستقرار ،
والمنطق ، والتعميم فيقول إن الدليل على انحصار أنواع الكلمة في
هذه الثلاثة « الاستقراء » ، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام
العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان ثم نوع رابع لعثروا
على شيء منه (٢) .

إن ما اقتبسناه عن ابن هشام الأنصاري صارخ الدلالة على
ثلاثة أشياء ، وهي :

الأول : ثبوت التقسيم الثلاثي للكلمة العربية ، عند النحاة ،
وعند غيرهم من أهل الفكر والنظر .

والثاني : الاعتماد على « الدليل العقلي » ، لأن الأمور العقلية لا
تختلف باختلاف اللغات . وبذلك ينكشف أمام الذهن العربي
مجال المقارنة بين خصائص اللغة العربية وغيرها من اللغات .

(١) شرح شذور الذهب ، ص ١٤ .

(٢) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد
الحميد ، مصر : مطبعة السعادة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م) ، ص : ١٤ —

وقد تنبّه الفارابي لذلك ، فقال « إنَّ ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلّها فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له ، كقول النحويين من العرب : إنَّ أقسام الكلام في العربية اسم ، وفعل ، وحرف ، وكقول نحويي اليونانيين : أجزاء القول في اليونانية : اسم ، وكلمة ، وأداة .

وهذه القسمة ليست إنّما توجد في العربية فقط ، أو في اليونانية فقط ، بل في جميع اللّسن ، وقد أخذها نحويو العرب على أنّها في العربية ، ونحويو اليونانيين على أنّها في اليونانية^(١) .

والثالث : تسرّب المصطلحات الأرسطية إلى النحو العربي ، ولو في عصر متأخر عن عصر وضع النحو العربي ونشأته ، وإلّا فماذا يفسّر الباحث دليل حصر ابن هشام المعاني الثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة . ثمّ قوله : إنّ الذات هي الاسم ، والحدث هو الفعل ، والرابطة هي الحرف ؟

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى إهمال ابن هشام تقسيم جعفر بن صابر الكلمة أربعة أقسام ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والخالفة ؛ وهي اسم الفعل ، نحو : هيهات وأفّ ، وصه ، لأن

(١) الفارابي ، احصاء العلوم ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور عثمان أمين ، مصر : دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية (١٩٤٩ م) ، ص : ٦١ .

جعفر بن صابر ليس ممن «يعتد برأيه» ، كما يفهم من تعريف ابن هشام^(١).

ولا بد من الإشارة ، أيضاً ، إلى اقتراح الدكتور تمام حسّان جعل الكلمة سبعة أقسام — بعد إعادة النظر في تقسيم النحاة — ، وهي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة^(٢) . ويبدو أن الدكتور تمام حسّان قد تأثر بتقسيم عالم النحو السكندري ، «ثراكس» الكلام ثمانية أقسام ، وهي^(٣) :

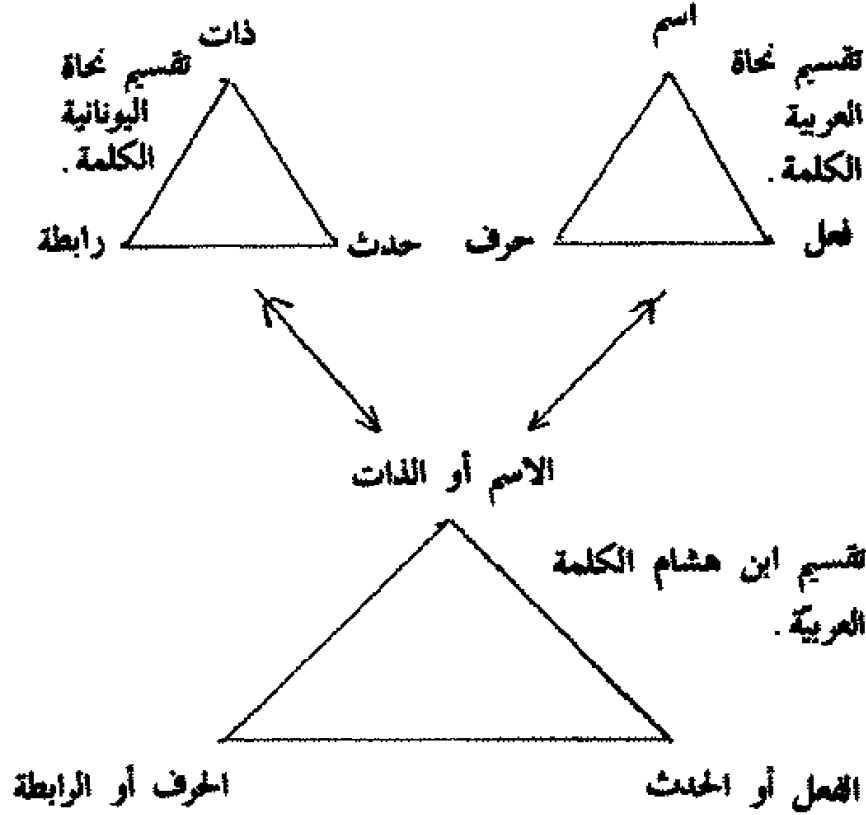
The noun	: الاسم
The verbe	: الفعل
The participle	: اسم الفاعل
The article	: الأداة
The pronoun	: الضمير
The preposition	: أداة الجرّ
The adverb	: الظرف
The conjunction	: أداة العطف

(١) السيوطي (جلال الدين) ، الأشباه والنظائر في النحو ، حيدر آباد (١٣٦٠ هـ) ، ص : ٣ / ٢ .

(٢) حسّان (تمام ، الدكتور) ، اللغة العربية معناها ومعناها ، مصر : الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٣ م) ، ص : ٨٨ ، ٩٠ .

(٣) Dixon Rebert: What is Language? Longman 1966, p. 43.

لكن اقترح الدكتور تمام حسّان — سواء أكان متأثراً
بثراكس أم غير متأثر بأحد — لم يلزم أحداً من الدارسين ، وبقي
التقسيم الثلاثي ، المنسوب إلى الإمام عليّ ، هو المعمول به . وعلى
هذا يمكننا رسم تقسيم الكلمة ، عند العرب أولاً ، وعند أرسطو
ثانياً ، وعند ابن هشام الذي يمثل مرحلة التوافق ثالثاً ، كما يلي :



وقد جعل النحاة لكل قسم «مميزات» يسهل بها تمييز كل قسم من القسمين الباقيين، لكنهم لم يستعملوا مصطلح «مميز» و «مميزات»، بل استعملوا «علامة وعلامات». ولذلك سنضع هذا المصطلح بين مزدوجتين كلما كان منسوباً إليهم، قالوا:

أولاً: يعرف الاسم بـ «المميزات» التالية:

١ — أَل غير الموصولة، ويفضل ابن هشام استعمال «أَل» بدل قول بعضهم «الألف واللام»، لأنه لا يقال في «هَل» «الهاء واللام»، ولا في «بَل» «الباء واللام»، وذلك كـ: الرجل، والكتاب، والدار، وكقول أبي الطيّب المتنبي (من البسيط):

أخيل والسَّليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلم^(١).

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول «أَل» عليها^(٢).

وهذا المعيار هو معيار «صرفي»^(٣).

(١) اليازجي، العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيّب، بيروت: دار صادر (١٣٨٣ هـ — ١٩٦٤ م)، ص: ٢ / ١٢١.

(٢) شرح شلوز الذهب، ص: ١٥.

(٣) طحّان (ريمون، الدكتور، بالاشتراك مع الدكتورة دنيّز بيطار طحّان)، فنون التقييد وعلوم الألسنة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ص: ٢٢٢.

٢ — التنوين ، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم المعرب لفظاً لا خطاً لغير توكيد ، وفي غير الوقف ، نحو : رجل ، قلم ، وصيه ، وحديثه ، ومسلماته ، فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين في آخرها (١) .

والتنوين «مميز صرفي» يلحق آخر الاسم (٢)

وقد تنبه ابن هشام ، في شرح قطر الندى وبل الصدى ، إلى أن ، «المميز» «أل» وهو الذي يلحق الاسم من أوله ، وإلى أن «مميز» «التنوين» الذي يلحق آخر الاسم ، تنبه إلى أنها «مميزان لفظيان» يلحقان بالاسم ... وفصلها عن بقية «المميزات» ، مثل «الحديث عن الاسم» ، الذي عدّه من «المميزات المعنوية» (٣) .

٣ — الحديث عن الاسم ، أي الإسناد إليه ، أي أن يسند إليه ما تتم به الفائدة ، سواء أكان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة .
فالفعل كـ «قَامَ رَبِّي» ، فقام مسند ، وزيد : اسم مسند إليه .
والاسم ، نحو : «زيد أخوك» ، فالأخ : مسند ، وزيد : اسم مسند إليه .

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص : ١٥ .

(٢) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

(٣) شرح شلوه الذهب ، ص : ١٨ — ١٩ ، وشرح قطر الندى ، ص : ١٥ —

والجملة ، نحو : أنا قلت ، فقام : فعل مسند الى التاء ،
وقام والتاء جملة مسندة إلى «أنا»^(١) .

ويعتبر ابن هشام هذا «المميز» من أنفع «المميزات» للمذكورة
للإسم ، وبه استدلل على اسمية التاء في «ضربت» ، ألا ترى أنها
لا تقبل «أل» ، ولا يلحقها التنوين ، ولا غيرها من «المميزات»
التي تذكر للإسم ، سوى الحديث عنها فقط ؟^(٢) .

ولكن ، وبالرغم من أن هذا «المميز» هو «أنفع» المميزات
«المذكورة للإسم» ، عند ابن هشام ، فإن الدكتور ريمون طحّان
لا يرى أنه يدخل ضمن زمر المميزات ، ويقول إنه معيار
نحوي^(٣) .

٤ — «النداء» ، نحو : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾^(٤) ، ﴿يَا نُوحُ﴾
﴿أَقْبِطْ﴾^(٥) ، ﴿يَا لَوْ طُ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾^(٦) ، ﴿يَا هُودُ مَا﴾
﴿جِئْنَا بِبَيِّنَاتٍ﴾^(٧) ، ﴿يَا صَالِحُ اتِّبْنَا﴾^(٨) ، ﴿يَا شُعَيْبُ﴾

(١) شرح شذور الذهب ، ص : ١٩ ، وشرح قطر الندى ، ص : ١٦ .

(٢) المصدران أنفسهما .

(٣) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

(٤) سورة الأحزاب ١/٢٣ .

(٥) سورة هود ١١ / ٤٨ .

(٦) سورة هود ١١ / ٨١ .

(٧) سورة هود ١١ / ٥٣ .

(٨) سورة الاعراف ٧ / ٧٧ .

أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ»^(١) ، فكلّ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يَا» اسم ، وهكذا كلّ منادي^(٢) .

لكن الدكتور طحّان يعتبر أنّ هذا «المميز» معيار نحوي ، ولا دخل له بصرف الاسم^(٣) .

٥ — «الجرّ» أي الكسرة التي يحدثها العامل في الإسم ، سواء أكان العامل حرف جرّ ، أم إضافة ، أم تبعيّة ، نحو : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٤) .

وهذا «المُمَيِّز» ليس «مميزاً صرفياً» ، بل هو معيار نحوي^(٥) .

٦ — التصغير ، نحو : رُجَيْلٌ ، وَجَيْلٌ^(٦) .

وهذا «المميز» ليس «مميزاً صرفياً» ، بل هو معيار معجمي^(٧) .

(١) سورة هود ١١ / ٨٧ .

(٢) شرح شلّوذ الذهب ، ص : ١٧ .

(٣) فنون التّشديد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد عبي الدين عبد

الحميد ، مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة (١٣٨٦ هـ —

١٩٦٧ م) ، ص : ١ / ١٣ .

(٥) فنون التّشديد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص : ٢٢٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص : ٢٢٢ .

ثانياً : مميزات الفعل :

يعرف الفعل بـ «المميزات» التالية :

- ١ — «تاء الفاعل» ، متكلماً كان كـ «ضربتُ» ، أو مخاطباً ، نحو : تباركتَ يا زيد ، وتباركتِ يا هند^(١) .
- ٢ — «تاء التانيث الساكنة أصالة» كـ «قامتُ» ، وقعدتُ» ، فأما المتحركة فتختصّ بالإسم ، كـ «قائمة» ، وفاطمة»^(٢) .
- ٣ — «ياء المخاطبة» كـ «قومي يا هندُ» ، وأنتِ يا هندُ قومين»^(٣) .
- ٤ — «نون التوكيد شديدة أو خفيفة»^(٤) ، فالحفيفة ، نحو : والله لأسعين في الخبر ، والشديدة ، نحو : لينبذن الحائضُ والحاربُ .

ثالثاً : «مميزات الحرف» :

يعرف الحرف بعدم قبوله شيئاً من «مميزات» الاسم والفعل ،

(١) أوضح للمالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ١ / ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ١ / ٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص : ١ / ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص : ١ / ٢٥ .

التي تقدّم ذكرها، أي أنه لا يحسن فيه شيء من «المميزات»
«التسع» — كما يقول ابن هشام —، ك: هَلْ، وَفِي، وَلَمْ^(١).
ويلاحظ أنّ محاولات الصرفيين أو التصريفيين القدامى تعيين
«مميزات» الاسم والفعل تمتّ بالعودة إلى معايير، منها:

معايير معجمية: الاسم يصغّر، وينسب إليه.
معايير نحوية، الاسم يصلح في أن يكون منادى، أو مجروراً،
أو مسنداً إليه.

معايير صرفية: الاسم ينون، أو يُبدأ به بآل التعريف.
فاستمدوا، كما يلاحظ، معاييرهم تارة من علم النحو، لا
من علمهم الصرفي، وتكلموا طوراً على «مميزات صرفية»
ملتبس في أمرها، بينما كانت الضرورة تدعو إلى إيجاد معايير
صرفية شكلية^(٢).

هذه المعايير التي ذكرناها ستكون هي هدف دراستنا الصرفية
بعد كلامنا على ميدان «الصرف» أو «التصريف» مجتمعين ودالّين
على معنى واحد عند القدامى وجمهور المحدثين، ومنفردين، عند

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ٢٥ / ١.

(٢) طحّان (ريمون، الدكتور)، الألسنية العربية، بيروت: دار الكتاب اللبناني،
الطبعة الأولى (١٩٧٢ م)، ص: ٢٢ / ١ — ٢٤.
ينظر أيضاً، فنون التضميد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٢.

الدكتور ريمون طحّان وفي دراستنا، لأنّ كلّاً منها متهرّد
بخصائص ومميزات تجعله مصطلحاً علمياً بدلاً على ما لا يدلّ عليه
الآخر...

٢ — ميدان الصّرف أو التصريف عند القدامى .

تسم معرفة ميدان الصرف والتصريف بأهمية خاصة ، لأنّها
تساعد الباحث على تحديد مجال كلّ مصطلح ، وعلى عزل ما لا
يدخل في أحكام الصرف الشكلية ، لأنّ البحث ، في مستوى
الصّرف والتصريف ، يتخصّص في المفردات التي تقبل التحويل
إلى صور مختلفة^(١) .

لقد حدّد القدامى الحقل «الصّرفي أو التصريفي» بأنّه لا يتعلّق
إلا بالأفعال المتصرّفة التي لها الأصالة فيه ، والأسماء المتمكّنة^(٢) .

أمّا الحروف وشبهها من الأسماء الموقلة في البناء فلا تعلّق لعلم
الصّرف بها ، كذلك لا يتعلّق بالأفعال الجامدة ، كما لا يتعلّق
بالأصوات .

— فالحروف لا يصحّ فيها التصريف لأنّها مجهولة الأصول ،

(١) فنون التقيد وعلوم اللّسانية ، ص : ٢٢٢ .

(٢) ابن مالك ، تسهيل القوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ،
مصر : دار الكتاب العربي (١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧) ، ص : ٢٩٠ .

وإنما هي كالأصوات، نحو صه، ومه، ونحوهما، فالحروف لا تُعْمَلُ بالفعل لأنها لا يُعْرَفُ لها اشتقاق، فلو قال قائل: ما مِثَالُ «هَلْ»، أو «قَدْ»، أو «حَتَّى»، أو «هَلَّا»، ونحو ذلك من «الفعل»، لكانت مسأله محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يُعْمَلُ، لأنه ليس بمشتق، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحيثنذا، يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف^(١).

— والأسماء المبنية الموهلة في شبه الحرف — كذلك لا تُصَرَّفُ ولا تُعْمَلُ — لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن «كَمْ»، و«مَنْ»، و«إِذْ» سواكن الأواخر، كـ«هَلْ»، و«بَلْ»، و«قَدْ»، وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تُشْتَقُّ، ولا تُعْمَلُ من «الفعل»، كما أن الحروف كذلك^(٢).

وأما ما جاء مُشْتَقًّا من الأسماء المبنية، مثل «ليتك»، من قولهم «ألب بالمكان»، ومثل «قطط»، لأنها من «قططت»، أي

(١) ابن جني، المصنف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م)، ص: ٧ / ١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٨ / ١.

قطعت ، وذلك من قولهم «ما فعلته قط» ، أي فيما انقطع ومضى من عمري ، ومثل «ذا» ، و«ذي» ، «الذي» ، ونحو ذلك مما يدخله التحقير ، أو يستعمل استعمال المتصرف ، فليس بالكثير ، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد^(١) .

— والأفعال الجامدة : كـ «عسى» — لا تُصَرَّف ولا تُمَثَّل في الميزان الصرفي — لأنَّ الفعلَ الجامدة هو ما أشبه الحرف ، أيضاً ، من حيث أداؤه معنى مجرداً عن الزمان والحدث المعبرين في الأفعال ، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير ، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة ، بل يلزم واحدة لا يزيلها ، وذلك ، مثل : لَيْسَ ، وَعَسَى ، وَنَعَمْ ، وَبِئْسَ^(٢) .

— والأصوات — لا يدخلها التصريف — كـ «غاق» ، ونحوه ، لأنها حكاية يصوت بها ، وليس لها أصل معلوم^(٣) .

(١) ابن عصفور ، المتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م) ، ص : ١ / ٣ .

والمُتَصِف لابن جني ، ص : ١ / ١٣ .

(٢) الفلاحي ، جامع القروس العربية ، صيدا : المطبعة العصرية ، الطبعة الحادية عشرة (١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م) ، ص : ٢ / ٥٢٩ .

(٣) ابن عصفور ، المتع في التصريف ، ص : ١ / ٣ .

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين ، إلا إذا كان محذوفاً منه ، فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص ، كـ : «يَد» ، و «قُل» ، و «م الله» ، و «ق زيداً»^(١) .

ويلاحظ القاريء أن رأي القدامى كان قريباً من واقع الدراسات الحديثة دون أن يعني ذلك أنه ارتقى إلى مستواها ، أو قال ما قالته حرفياً .. لأن ما قالوه كان نابعاً من منهج دراستهم .. أما الحالة التجريدية فقد جاءت على لسان الدكتور ريمون طحان الذي قال إن الدارس يبحث ، في مستوى الصرف ، عن المفردات التي تقبل التحويل إلى صور مختلفة ، ومن المعروف أن أحكام الصرف لا تجري على الحرف ؛ لأنه يلزم صورة واحدة ، وأن الاسم والفعل لا غيرهما يتحولان إلى صور مختلفة . وبعد استيعاده الحروف من الجدول الصرفي ، سقى :

أولاً : إلى فصل الاسم عن الفعل .

فالاسم يخضع لجدول «صرفي» ، ولا يصرف من الأسماء إلا المتمكن في الإسمية .

(١) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، مصر ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م) ، ص : ٢ / ٥٢٩ .

والفعل يخضع لجدول «تصرفي»، والأفعال كلها،
بالتقريب — متصرفة، غير أنه وردت أفعال قليلة بعضها لا
يُستعمل إلا بصورة واحدة، ويقال له «جامد»، ولثلاثا تشترك
مفردة (جامد) في جدولي المعجم والصرف، سماه الدكتور
طحان «المتصرف تصرفاً ناقصاً»، وقسمه قسمين:

١ — ما يلزم صيغة واحدة، ومنه:

— ما يلزم صيغة الماضي (عسى — ليس).

— ما يلزم صيغة الأمر (هب — تعال).

٢ — ما لا يؤخذ منه إلا المضارع، أي:

لا يتصرف وفق الطريق المألوفة، وهو قليل؛

— ما يروح، ما انفلك، ما فتىء؛ وهي من أخوات «كان»
الناقصة، ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط.

— أوشك، كاد؛ وهما من أفعال المقاربة، ولا يؤخذ منها
غير مضارع فقط^(١).

(١) فترن الضعيف وعلوم الأسنية، ص: ٢٢٢ — ٢٢٣.

٣ — الصرف والتصريف لغة.

لم نَمِزْ، حتى الآن، في دراستنا، «الصرف» من «التصريف»، لأنَّ العرب القدامى استعملوها بمعنى واحد، فتراهم يقولون «علم الصَّرف أو التَّصريف»، دون تمييز، ودون شعور بالحاجة إلى التمييز؛ لأنَّ هذه التسمية نابعة من منهجهم التأليني المنبثق من المادة العربية، والذي يراعي علمياً سنّة التطور والارتقاء..

ويبدو أنَّ عدم تمييزهم بين «الصرف» و «التصريف»، نابع من اعتمادهم على المعنى اللغويّ.. أو لنقل على معنى الحروف الأصول للكلمتين، وهي: الصاد، والراء، والفاء، ولو تتبع الباحثُ معنى حروف الكلمة، لوجد أنَّ:

الصاد يدل على المعالجة الشديدة.

والراء يدلّ على الملكة، ويدلّ على شيوع الوصف.

والفاء يدلّ على لازم المعنى، أي يدلّ على المعنى الكنائي^(١).

وإذا عدنا إلى الطريقة العلايلية في فهم اللغة^(٢) وجدنا أنَّ

(١) علي (أسعد، الدكتور)، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، بيروت: دار التهان، الطبعة الأولى (١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م)، ص: ٦٣ وما بعدها.

(٢) المرجع نفسه.

الفعل «صَرَفَ» يفيد مطلق التغير من حال إلى حال ؛ لأنّ المعالجة الشديدة الكامنة في معنى «الصَّاد» لا تتمّ إلا بالتغير والتحويل مضافة إلى الملكة وشيوع الوصف الكامنة في «الراء» ، مخصصة هذا التغير وذلك التحويل بدخول «الفاء» الذي يدلّ على لازم المعنى .

وقد وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرة ، تفيد كلّها معنى التغير والتحويل ^(١) ، كقوله تعالى ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ بِصُرْفِهِ عَنْ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، و ﴿ تُصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ﴾ ^(٤) و ﴿ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ﴾ ^(٥) .

وقد وردت أصول الكلمة في المعاجم العربية لمعانٍ مختلفة تفيد كلّها التغير والتحويل والانتقال ^(٦) ، ومنها :

-
- (١) الباقي ، محمد فؤاد عبد ، المعجم المجهز لألفاظ القرآن الكريم ، بيروت : شركة خيوط ، ص : ٤٠٨ / ٢ .
- (٢) سورة يوسف ١٢ / ٣٤ ، وسورة التوبة ٩ / ١٢٧ .
- (٣) سورة النور ٢٤ / ٤٣ .
- (٤) سورة البقرة ٢ / ١٦٤ ، وسورة الجاثية ٤٥ / ٥ .
- (٥) سورة الفرقان ٢٥ / ١٩ .
- (٦) ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، مادة «صرف» ، ص : ٩ / ١٨٩ وما بعدها .

الصَّرف: ردُّ الشيء عن وجهه، فنقول «صَرَفَهُ صَرْفًا
فَانْصَرَفَ»، أي: رجع.

والصرف: أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول.

والصرف: أن تصرف انساناً عن وجهه يريد به إلى مصرف غير
ذلك.

وصَرَفَ الشيء: عمله في غير وجهه، وكأنه يصرفه من وجه إلى
وجه.

وتصريف الرياح: صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك
تصريف السيول والخيول والأمور والآيات...

وتصاريف الأمور: تخاليفها.

والصَّرف: الخيلة.

وصرفنا الآيات: بيناها.

وصرف الدهر: حدثانه، ونوائبه، لأنه يصرف الأشياء عن
وجوهها.

والصرف: فضل الدرهم على الدرهم. والدينار على
الدينار، لأن كل واحد منها يصرف عن قيمة صاحبه.

والصرف: بيع الذهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه ينصرف
به عن جوهر إلى جوهر.

والتصريف: في جميع البياعات اتفاق الدراهم، وأصرفت
السباع: إذا اشتهت الفحل.
وصريف الأعلام: صوت جرياتها.
وأصرف الشاعر شعره، يصرفه اصرافاً: إذا أقوى وتحالف
بين القافيتين، أي: أكفأ به.
وصرف الكلمة: اجراؤها بالتنوين.

ومع ذلك، يلاحظ الباحث، أن الصَّرف هو مصدر المجرد
الثلاثي، والتَّصريف هو مصدر الثلاثي المزيد فيه بالتضعيف...
ولا يمكن أن يكون معنى المصدرين واحداً.. لأنَّ في معنى الثاني
زيادة لا بدَّ من ملاحظتها، بالرَّغم من أنَّ النحاة القدامى لم
يُمَيِّزوا بينهما لا في اللَّغة ولا في الاصطلاح، واستعملوها بمعنى
واحد...

٤ — الصَّرف والتَّصريف اصطلاحاً

كان علم الصَّرف جزءاً من علم النحو، لأنَّ علم النحو يشتمل
على علمي الإعراب، والتَّصريف^(١)، فالأول لمعرفة أحوال

(١) ابن جماعة (عز الدين محمد بن أحمد) (ت ٨١٦ هـ)، حاشية على شرح
الجاويدي، (ضمن مجموعة الشافية في التصريف والخط)، المطبعة العامة
(١٣١٠ هـ) ج ٦: ص ٦.

الكلمة المتقلّبة ، بينما الصّرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة ^(١) ، أي أنّ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره ، كالشّبهة ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ^(٢) .

يستتبع ممّا سبق أنّ النحو العربيّ يدرس المفردات والتراكيب ، وهو ما يهتمّ به النحو الحديث ^(٣) ، وقد بقي الصرف ، منذ سيويه الذي نكلّم ، في كتابه ، على مسائل صرفيّة ، في مواضع متفرقة ، مروراً بالمازني الذي ألف كتاباً في التصريف ، وهو على رأي بعضهم أوّل من دوّن علم الصرف بعدما كان مندرجاً في علم النحو ^(٤) ، وهو من أنفس كتب التصريف وأرضنها ^(٥) ، ومروراً بابن جنّي نفسه الذي سبق أن اقتبسنا منه تعريف النحو ، وحتى ابن الحاجب الذي ألف «الشافية في التصريف والخطّ» ... بقي هذا العلم يشتمل على علم

(١) ابن جنّي ، النصف ، ص : ٤ / ١ .

(٢) ابن جنّي ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، مصر : دار الكتب ، (١٩٥٢ م) ، ص : ٣٤ / ١ .

(٣) الألسنية العربية ، ص : ٢٣ / ١ و ١١ / ٢ .

(٤) حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، طهران ، مكتبة خيابان ، الطبعة الثالثة (١٣٧٨ هـ — ١٩٥٧ م) ، ص : ٤١٢ / ١ .

(٥) ابن جنّي ، النصف ، ص : ٥ / ١ .

المفردات، والتراكيب، أي أنه كان مساوياً للجراماتيكا اليونانية^(١)، أو Grammaire الفرنسية.

لكنّ هذا المنهج التأليفيّ في دراسة الصرف، سواء أكان جزءاً من النحو أم منفصلاً عنه، لم يتطور ليدرس الكلمة التي تنأهب للدخول في الجملة، ولم يصبح كما كان يجب أن يكون موقعه من الدرس اللغوي عند العرب، إذ «من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتغيرة»^(٢)، بل بقي النحاة ينظرون إلى التصريف، في معظم الأحيان، على أنّه علم عويص صعب، فأخروا مباحثه في كتبهم، ونظروا إليها، كما لو كانت مستقلة، ولم يربطوا بين مباحث الصرف بعضها ببعض، وبينها وبين علم النحو، بل أوقفوا منهجهم التأليفي على رأسه، وقلّبوها الآية، فبدلاً من أن يكون الصرف تمهيداً للنحو، أصبح النحو تمهيداً للصرف، وعالّلوا ذلك بقولهم إنّ «هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً، صعباً، بُدِيَء قبله بمعرفة النحو، ثمّ جيئ به،

(١) الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، ليدن (١٨٩٥ م)، ص: ٤٢، حيث يقول «هذه الصناعة تسمى باليونانية «غراماطيقي، وبالغربية النحو».

(٢) ابن جني، المتصف، ص: ٤ / ١.

بعد ، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرّف الحال»^(١).

إنّ هذا الاضطراب في المنهج التأليّ جعل القدماء ينظرون إلى «التصريف أو الصّرف»^(٢) على أنّه دراسة أحوال الكلمة ، أصولها ، زوائدها ، أبنيّتها ، وأوزانها ، كما يقول ابن الحاجب في تعريفه التّالي «للمصّرف» . «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب» ، وأحوال الأبنية قد تكون :

أ — للحاجة ، كالماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعّل التفضيل ، والمصدر ، واسمي الزمان والمكان ، والآله ، والمصنّف ، والمنسوب ، والجمع ، والتقاء الساكنين ، والابتداء ، والوقف .

ب — أو للتوسع ، كالمقصود ، والمنود ، وذوي الزيادة .

ج — أو للمجانسة ، كالإمالة .

(١) المصنف ، ص : ١ / ٥ .

(٢) يلاحظ أنّنا نضع هذين المصطلحين بين مزدوجتين ، لأننا سنفضّل القول في كلّ مصطلح ، وسنميّز بينهما .. ولكننا نوردتهما ، هنا ، على رأي المدرسة اللغوية العربية القديمة .

د — أو الاستهلال ، كتخفيف الهمزة ، والإعلال ،
والإبدال ، والإدغام ، والحذف^(١) .

إنّ هذا المنهج التآلفي جعلهم يدخلون في علم « التصريف » أو
الصّرف ما ليس منه ، ويهملون ما هو منه .. وقد تنبّه إلى هذا
الخلط والاضطراب عدد من النحاة واللغويين ، لكنّ نظرهم لم
تكن متفّقة على ما هو من علم الصرف ، وما هو ليس منه ، وإن
كانوا متفقين على أنّ هناك شيئاً غير طبيعيّ قد خالط هذا العلم
مادة ومنهجاً . قال خالد الأزهرى إنّ « التصريف » ، في اللغة ،
تغيير مطلق ، وفي الصناعة ، تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض
معنوي ، أو لفظي ...

فالتغيير المعنوي : كـ :

— تغيير المفرد إلى التثنية ، والجمع المصحّح ، وذلك
بتحويل « زيد » ، مثلاً ، إلى « زيدان وزيدون » .

— وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف ، وذلك بتحويل
« الضرب » ، مثلاً ، إلى : « ضَرَبَ » و « ضَرَّبَ » — بالتشديد —

(١) ابن الحاجب ، الشافية في التصريف والخط ، بنظر أبيّة الفعل في شافية ابن
الحاجب ، للدكتور عصام نور الدين ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر ، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) ، ص : ٢١٦ .

للمبالغة في الفعل ، و «اضطراب» لوجود الحركة مع الفعل ،
و «اضرب» ، و «ضارب» ، و «مضروب» و «ضرب» ،
و «ضريب» ، و «ضرب» ، للمبالغة في الوصف ..

والتغير اللفظي كـ :

— تغيير «قَوْلَ» من الأجوف ، و «غَزَوْ» من الناقص إلى
«قال» و «غزا» ، بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله .

— والايبدال في «أَقْتَتَ» .

— والحذف في قُلْ» .

— والإغغام في «رَدَّ» .

ولشبه التصغير ، والتكسير ، والنسب ، والوقف ، والإمالة ،
بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ^(١) .

وكان الأشموني أكثر وضوحاً من الأزهرى ، فحاول أن يبرر
دمج علوم «الصرف أو التصريف» في علم النحو ، وتأخير بعضها
الآخر ، إلى ما بعد النحو ، فقال : التصريف في اللغة ، التغير ،
ومنه «تصريف الرياح» ، أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح ،
فيطلق على شيئين .

(١) الأزهرى ، خالد ، الشيخ ، شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة : المكتبة
التجارية (١٣٥٨ هـ) ، ص : ٢ / ٣٥٦ .

— الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ، كالتصغير ، والتكسير ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف ، كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف .

— الثاني : تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام .. وهذا القسم ، هو المقصود ، هنا ، بقولهم «التصريف» ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل ، واسمي الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالصحة ، والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف^(١) .

يتضح مما تقدم أنّ النحاة قد شعروا بالاضطراب في منهج التأليف ، في علم «الصرف أو التصريف» ، حيث نثرت بحوث منه داخل علم النحو ، وأخرت بحوث إلى ما بعد النحو ، كما فعل

(١) الأشموني ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م) ، ص : ٧٧٩ / ٣ ، وسنشير إليه بـ «شرح الأشموني» .

ابن مالك في ألفيته ، وكما فعل شارحو ألفيته من بعده ، لكنّ أحداً منهم لم يتصدّ لهذا الخطأ المنهجيّ لبقومه ، على الرغم من شعورهم به ، ومعاناتهم له... كما رأينا ذلك عند الأشموني الذي عدّ بحثاً من علم التصريف ، ولكن جرت عادة المصنفين بذكرها قبل التصريف ، وهي في الحقيقة من التصريف.. ومع ذلك فإنه لم يذكرها مع التصريف ، وبقيت في مصنفه قبل التصريف... فكان نقده نظرياً ، ولم يحسّده عملياً... وهو يشبه ، شكلاً ، قول ابن جني إنّ علم التصريف يجب أن يدرس قبل علم النحو... ثم تراجع عن هذه اللمعة الثاقبة ، ووقع في التبرير ، واعتذر عن تأخير هذا العلم إلى ما بعد النحو نظراً لصعوبته.. غير مهال بما لايقاف هذا المنهج على رأسه من أضرار فادحة أصابت النحو والصرف معاً في الصميم ، وأخرت سلوكهما النهج العلمي الذي يتوافق وروح اللغة .

وقد حاول الدكتور كمال بشر أن يقوم ما اعوج ، ومهّد لذلك باعتذار عمّا قد يقع فيه المريدون ، لأنّ محاولته ترمي إلى إخضاع النظريات للتطبيق العمليّ ، ولم يدّع الشمول لنظريته ، كما لم يدّع الصّحة المطلقة لآرائه^(١) ، فعرف الصرف ووظيفته بقوله إنّ الرأي

(١) بشر، كمال محمد (الدكتور) ، دراسات في علم اللغة — القسم الثاني، مصر: دار المعارف (١٩٦٩ م) ، ص: ٩٦ .

المعتمد عليه في هذا الشأن يعدّ الصّرف مقدّمة للنحو ، أو خطوة تمهيدية له ، والصّرف ليس غاية في ذاته ، إنّما هو وسيلة ، وطريق من طرق دراسة التركيب والنصّ ، اللّذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو . ومعنى هذا أنّه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النّظر والتّطبيق ، لأنّ مسائله متشابكة إلى حدّ كبير . ونتائج البحث في الصّرف لا قيمة لها ولا وزن ، في نظره ، ما لم توجّه إلى خدمة الجملة والتركيب . ولهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً ، وعلى التّعرض لمسائلهما في إطار عام واحد ، مع ملاحظة البدء بقضايا الصّرف بوصفه مقدّمة للنحو . ويعتبر أنّ كلّ دراسة تتصلّ بالكلمة أو بأحد أجزائها ، وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة ، أو — بعبارة بعضهم — تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية — كلّ دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظره .

ثمّ قال : في الصّرف أبواب وبحوث هي من صميم الصّرف بالمعنى الذي نفهمه ، ونعني بذلك تلك الدّراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها ، وإنّما لغرض معنويّ ، أو للحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات^(١) ، ثمّ سرد تلك البحوث ، وهي :

(١) دراسات في علم اللغة — القسم الثاني ، ص : ٩٧ .

- تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما .
- النظر اليها من حيث العدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع) .
- النظر اليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث) .
- الكلام على الشخص (المتكلم ، والخطاب ، والغيبة) ^(١) .
- المشتقات .
- تقسيم الفعل إلى أزمته المختلفة .
- التعريف والتذكير وأقسامهما .
- المتعدي واللازم .
- المتصرف والجامد ... الخ ^(٢) .

ثم استبعد بعض بحوث الصّرف « التقليدية » التي لا تعطي قيمة صرفية لمخدم الجملة أو العبارة كالبحت في الكلمة من حيث الزيادة ، والأصل ، والأوزان ، والأبنية ، وما إلى ذلك من تغييرات في صور الكلمات ^(٣) ، لأن في « الصّرف أو التصريف » ، بالمعنى التقليدي ، مسائل أولى بمن اللغة منها بالصرف الحقيقي ،

(١) دراسات في علم اللغة ، ص : ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص : ٨٥ و ٩٩ .

ومن أوضح أمثلة ذلك أوزان الفعل الثلاثي ، وقد علّوها ستة^(١) ، وصيغ جمع التكسير ، وأبنيتها التي قنع الصرفيون بمجرد سردها دون أن يسيروا إلى ما يترتب على استعمالها من وظائف وقيم نحوية في الجمل والعبارات^(٢) ، ولأنّ في الصّرف انماطاً من الصيغ هي في واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصّرف ، ومن ذلك مثلاً ، صيغة « افتعل » وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء) ، أو كانت هذه « القاء » دالا ، وذالا وزاياً .. الخ^(٣) .

وهناك في الصّرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتي — صرفي بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبّقه العرب عليها . ومن أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف ، نحو « قُلْ » . إذ درج الصرفيون على القول بأنّ أصله « قُولْ » : التي ساكنان . فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار « قُلْ »^(٤) ، وكما عالجتهم الفعل المضارع المؤكّد المسند إلى ضمير الجماعة ، نحو : لَتَكْتُبَنَّ^(٥) .

(١) دراسات في علم اللغة ، ص : ١٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ١٠٥ .

(٣) دراسات في علم اللغة — القسم الثاني ، ص : ١٠٧ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه ، ص : ١٠٩ — ١١٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص : ١٠٨ .

وهناك أبواب في الصرف التقليدي عولجت ، فيما يظن ،
علاجاً خاطئاً ، وهي بصورتها المسجلة في آثارهم ، لا تفيد متعلم
اللغة في شيء ، وربما يفيد بعضها المتخصص في الوقوف على
الآثار الواردة عن السلف ، وهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلفات
علمية تفيدنا في شيء واحد ، وهو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء
اللغويين القدامى . من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف
والناقص وما تفرّع عنها^(١) .

وبعد هذه الجولة «النقدية» شرح الدكتور كمال بشر كيفية
معالجة هذه الأبواب حسب رأيه....

إن محاولة الدكتور بشر ، على أهميتها ، لم ترق إلى مستوى
التعميد ، ولم تستطع التفريق بين «الصرف» و «التصريف» ، كما
لم تستطع الجزم بمحذف ما ليس من الصرف ، وبإدخال ما هو منه
بشكل نهائي . وقد بقيت هذه المحاولة أسيرة منهج القدامى ،
تستقدمهم ، وتحاول الخروج على آرائهم... لكن جاذبية هذه
النظريات القديمة بقيت مهيمنة على حركة الدكتور بشر ، رغم
ما فيها من شجاعة المحاولة ، ورغم نفاذ نظرتة في بعض القضايا..

وقد برزت ، بعد جهود الدكتور بشر ، جهود الدارسين
العرب المبينة على فكرة الفونيم Le phonème والذي سنده

(١) دراسات في علم اللغة ، ص : ١١٢ .

دراسة مفصلة عند مقارنته بالمميز ، وأوضح ممثل لهذا الاتجاه هو الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» ، حيث جعل اللغة منظمة من مجموعة من الأنظمة : منها : النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي^(١) ، فالمباني المأخوذة من النظام الصوتي حروف Phonème ، وهي في النظام الصرفي «وحدات صرفية» Les morphèmes ، أي أنه جعل مصطلح «الوحدات الصرفية» مقابلاً للمصطلح الأوروبي «مورفيم» ، ثم جعل النظام الصرفي للغة مكوناً من ثلاث دعائم مهمة ، وهي :

١ — مجموعة من «المعاني الصرفية» التي يرجع بعضها إلى :

أ — التقسيم ، كالإسمية ، والفعلية ، والحرفية .

ب — أو إلى «التصريف» ، كالأفراد وفروعه ، والتكلم وفروعه ، وكالتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير .

ج — أو إلى «مقولات الصياغة الصرفية» كالطلب ، والصيغة ، والمطاوعة ، والألوان ، والأدواء ، والحركة ، والاضطراب ،

(١) حسان (تمام ، الدكتور) ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مصر : الهيئة العامة للكتاب ، (١٩٧٣ م) ، ص : ٣٣ .

د — أو إلى العلاقات النحوية ، كالتعدية ، والتأكيد وهلم
جرا....

٢ — طائفة من «المباني Les morphèmes» ، تتمثل
في الصيغ الصرفية ، وفي اللواحق ، والزوائد ، والأدوات ، فتدل
هذه المباني على تلك المعاني أحياناً بوجودها إيجاباً ، وأحياناً بعدمها
سلباً ، وهو ما يسمونه Zero morphème ويسميه النحاة
«الدلالة العدمية» ، وهي نفسها دلالة الحذف ، والاستتار
والتقدير ، والحل الإعرابي عندهم .

٣ — طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية ، وأخرى من
المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمبنى ، وبين المبنى والمبنى ،
كالعلاقة الإيجابية بين «ضَرَبَ» و «شَنَهُم» من حيث تشابهها في
الصيغة ، فهي «فَعَلَ» فيهما ، وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة
الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى ، فأولها «مصدر»
وثانيها «صفة مشبهة» . وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبها بمثل
هذه المقابلات ، كاعتبار :

— التجرد في مقابل الزيادة ،

— والصيغة في مقابل الصيغة الأخرى ،

— والتكلم في مقابل الخطاب والغية ،

— والاسمية في مقابل الفعلية ،

- والتذكير في مقابل التأنيث ،
- وكالمذكر في مقابل المؤنث ،
- والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب ،
- والاسم في مقابل الفعل ..

فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث ،
مثلاً ، تكون بين المبني والمبني ، كالمذكر والمؤنث .. وهذه
المقابلات هي عصب النظام الصرفي ، فلا يتطور نظام بدونها ^(١) .

ويلاحظ الدكتور تمام حسّان أنّ المباني الصرفية
Les morphèmes تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية ، وأن
هذه المباني أنفسها أبواب تدرج تحتها «علامات» تتحقق المباني
بواسطتها لتدلّ على المعاني .. فالمعاني الصرفية والمباني من نظام اللغة ،
ولكن «العلامات» المنطوقة أو المكتوبة تنتمي إلى الكلام ^(٢) ،
ثم يضرب أمثلة يوضح فيها الصلة بين المعاني والعلامات النطقية ،
أوجزها في الجدول التالي ^(٣) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٣٦ و ٨٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٨٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ٨٢ — ٨٣ .

المعنى	المبنى	العلامة
الاسمية	صيغة الاسم	زيد (مثلاً)
الفعلية	صيغة الفعل (فعل يفعل افعل مثلاً)	ضرب يضرب اضرب (مثلاً)
الإضمار	الضمير على اطلاقه (هو أو هي مثلاً)	هو — هي بخصوصها (مثلاً)
التعريف	أل (المعرفة) على اطلاقها	(أل) كتاب (مثلاً)
التأنيث	التاء (المؤنث على اطلاقه)	فاطمة (ة) (مثلاً)
التثنية	الألف والنون (المثنى) على اطلاقه	الزيد (ان) (مثلاً)
التكلم	ضمير المتكلم على اطلاقه	(أنا) أخذت (كتاب (ي) مثلاً
الغيبة	ضمير الغائب على اطلاقه	ضرب (ه) (هو) في بيت (ه) مثلاً

ثم يتكلم على بُعْدِي الصَّرْف فيقول إِنَّ النظر في هذه المباني
الصرفية يبين أَنَّ من بينها ما يعبر عن معاني التقسيم ، كصيغة
الاسم إذ تعبر عن الاسمية ، وصيغة الفعل إذ تعبر عن الفعلية ،
وكصورة الضمير التي تعبر عن معنى الإضمار ، وهذه الطائفة من
المباني التي تعبر عن معاني تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام
الصرفي للغة العربية الفصحى ، وهذه المباني أبواب الكلم ، وقد
سمّاها النحاة أقسام الكلام أو ما يتألف منه الكلام . فإذا تصورنا

النظام الصرفي في صورة جدول تتشابه فيه العلاقات والمقابلات فإن هذا النوع من المباني سيمثل البعد الرأسي لهذا الجدول .

وأما المباني التصريفية ، أي المباني التي يتم التصريف على أساسها كالتكلم وفرعيه ، والمفرد وفرعيه ، وكالمذكر والمؤنث ، والمعرفة والنكرة ، فهي التي تمثل البعد الأفقي لجدول النظام الصرفي . وهذه المباني التصريفية هي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل المباني التقسيمية كأن ننظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم ، ولإستادات الفعل ، وللفصل الضمائر ووصلها ، وذكرها وحذفها ، واستئثارها ، وهلم جرا مما لا يمكن ضبطه إلا بواسطة مباني التصريف . ولهذا كانت مباني التصريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة التي تعتبر فروعاً على مباني التقسيم^(١) .

فالدكتور تمام حسّان ، كما يلاحظ ، تكلم على النظام الصرفي وما يتألف منه ، وكيف يتألف ، ثم تكلم على معاني التقسيم ومبانيه ، ومعاني التصريف ومبانيه ، وعلى المبني والمعنى ، والعلامة ، ثم وضع جدولاً للنظام الصرفي للغة العربية^(٢) .

ثم تكلم ، بعد ذلك ، على أقسام الكلم ، فذكر تقسيم الأوائل الذي جعل الكلم ثلاثة أقسام ، وحاول دراسة هذا

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٨٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٨٢ وما بعدها .

التقسيم دراسة فاحصة ، ثم اعتمد على المعاني والمباني لتقسيم الكلم
إلى : اسم ، وصفة ، وفعل ، وضمير ، وخالفة ، وظرف ،
وأداة ^(١) .

ثم تكلم ، بعد ذلك ، على مباني التقسيم ومباني التصريف ،
ومباني القرائن ، فتكلم على الصيغ : صيغ الأسماء ، صيغ
الصفات ، صيغ الأفعال ، ثم تكلم على معاني الصيغ الأصول
الثلاثة ، وعلى الصيغة والميزان الصرفي ، ثم قال إنه لا صيغ للضمائر
والحوالف والظروف والأدوات ، ثم تكلم على القيم الخلافية التي
تفرق بين الصيغ لأمن اللبس ، وتكلم على المحاييد الصرفي ، وعلى
إمكان اختراع الصيغة لإثراء اللغة ، وعلى ارتباط الصيغة بحقائق
التحليل في الجدول الذي رسمه .

ثم تكلم على الإلصاق ، وعلى المعاني الصرفية العامة ذات
اللواصق ، ك :

- الشخص : التكلم ، والخطاب ، والغيبة ،
- العدد : الأفراد ، والتثنية ، والجمع ،
- النوع : التذكير والتأنيث ،
- التعيين : التعريف والتنكير ،
- المضارعة ،
- التوكيد ،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٨٦ وما بعدها .

— النسب .

ويخلص إلى أن أوسع اللواحق مجالاً هي :

— الضمائر المتصلة ، لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة

معاني ، هي : الشخص ، والعدد ، والنوع .

— ثم حروف المضارعة ، لأنها يستفاد منها الشخص ،

والعدد ،

— ولواحق التثنية والجمع ، حيث يستفاد منها العدد

والنوع أيضاً ،

— لواحق التانيث ، وهي تفيد النوع عند مقابلتها بصيغ

المذكر ، وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالتون ،

وأصيق اللواحق بمجال تطبيق هي أداة التعريف .

وأما التوكيد والنسب ، فلاولها التنوان ، ولثانيها الياء ،

وأحكامها مفصلة في المتن^(١) .

ثم تكلم على الزيادة ، والمعاني المفهومة بالزوائد^(٢) .

ثم تكلم على المعنى الوظيفي للمعنى الواحد ، وعلى تعدد معاني

وظيفة كل قسم بعينه من أقسام الكلم ، وتعدد معاني الصيغة

الواحدة ، من صيغ هذا القسم ، وتعدد معاني اللاصقة الواحدة ،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٥٦ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٦٠ وما بعدها .

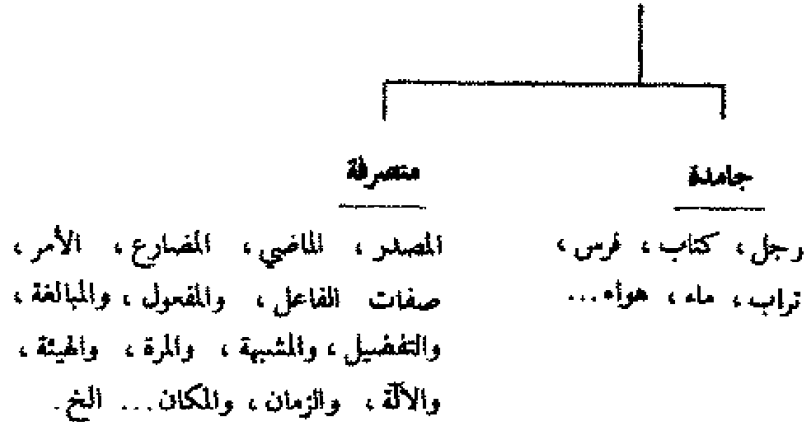
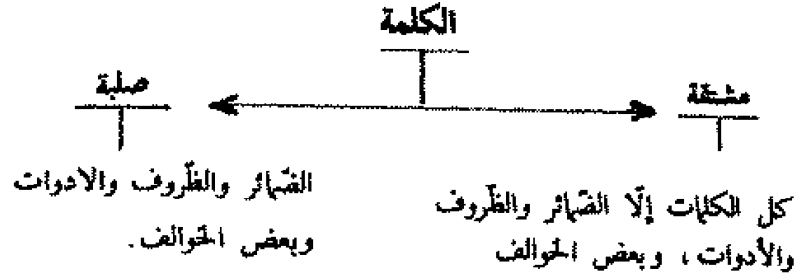
وتعدد معاني المبني الواحد من مباني القرائن ، وتعدد المعنى لمبني معين من مباني الجمل^(١) .

ثم تكلم على الاشتقاق وأصله ، وعلى معنى جديد للاشتقاق ، إذ يرى أنّ الأجدى دراسة مشكلة الاشتقاق في إطار علم الصرف حسب لوجه علم المعجم ، مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد ، والملحقات ذات المعاني الوظيفية ، جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون «الاشتقاق» حدوداً مشتركة بين المنهجين ، الصرفي والمعجمي... فيصبح الاشتقاق ، عنده ، دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو. ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر ، وهو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة. فأما الأولى فهي التي تتضح الصّلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك : كرجل ، وفرس ، وكتاب... ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصرفاً لأنّ صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تنقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقاً متصرفاً^(٢) .. وبهذا يرسم صورة للمشتقات على الشكل التالي^(٣) :

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٦٣ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٦٦ وما بعدها .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١٧٠ .



وتكلم، أخيراً، على «النبر»، وصلته بالصيغة الصرفية، وضرورة
المقطع في شرح النبر، والنظام النبري للغة العربية، فهو نبر
أولي، ونبر ثانوي؛

فالنبر الأولي يكون في الكلمات والصيغ جميعاً، ولا تخلو منه
كلمة واحدة.

والنبر الثانوي يكون في الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبياً،

بحيث يمكن لهذه الكلمة أن تبدو للأذن كما لو كانت كلمتين ، أو على وزن كلمتين عربيتين ؛
وللنبرين الأولي والثانوي قواعدهما الخاصة ،

فالنبر الأولي يقع على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة إذا كان هذا المقطع طويلاً ، كما يقع على المقطع الذي قبل الآخر ، كما يقع على المقطع الثالث من الآخر ، والرابع من الآخر ، ضمن شروط حددها مع الأمثلة .

أما النبر الثانوي فيقع على المقطع السابق للنبر الأولي مباشرة إذا كان هذا المقطع السابق طويلاً ، كما يقع على المقطع الثاني قبل النبر الأولي ، وعلى المقطع الثالث قبل النبر الأولي ، ضمن شروط حددها ، مع الأمثلة ^(١) .

يلاحظ الباحث من هذا العرض أن محاولة الدكتور تمام حسّان لم تستطع أن تفصل « الصرف » عن « التصريف » ، كما لم تستطع أن تأخذ من الصرف ما ليس منه وأن تعطيه ما هو منه وله .. وسنتناقش أساس فكرته ، وهي المورفيم ، في الصفحات التالية عند دراستنا « المميز » ومقارنته بـ « المورفيم » .

أما محاولة فصل « الصرف » عن « التصريف » ، كما رسمها الدكتور عبد الصبور شاهين ، فقد جاءت متواضعة ، لأنه لم يستطع تمزيق الشرنقة القديمة التي أحاطت بالمصطلحين .. فبدأ

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٧٠ وما بعدها .

محاولته بالتمييز اللغوي — وهو شيء مشجع لو أتمه — فيزي بين «صَرْف» مصدر المجرد الثلاثي، وبين «تَصْرِيف» مصدر المزيد الرباعي، وقال إن «القدماء أدمجوا اللفظين في دلالة واحدة، بحيث يتوهم الدارس أنها دالان لمعنى واحد لا يختلف، وهما مختلفان لغة، واصطلاحاً»^(١)، لأن «الصرف» — كما عرفه العرب القدامى — «علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بأعراب»، وهذا، أيضاً، المراد بـ «التصريف»، عندهم، بالمعنى العلمي، أما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العملي فهو: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بهما»^(٢).

فالدكتور شاهين يحاول التفريق بينهما على أساس «علمي»، و«عملي»، فيقول: «ونحن نرى أن المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول الصَّرف، والمقصود بالمعنى العملي هو مدلول التصريف... ومن ثمّ يتخصّص كلّ من المصطلحين لدلالة واحدة، وبذلك يقترب معنى «الصَّرف» من معنى «المورفولوجيا» في الدراسة اللغوية الحديثة»^(٣).

(١) شاهين (عبد الصبور، الدكتور)، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م)، ص: ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٢٣.

فالدكتور شاهين لا يكتفي بأن يرى «صواب» استعمال «علم الصرف» بمعنى «علم المورفولوجيا» La morphologie^(١) ، بل نراه يترجم كلمة La déclinaison الفرنسية بـ «الإعراب»^(٢) ، مما يدفع الباحث إلى الاستنتاج بأن الدكتور شاهين لم يستطع أن يعرف «علمياً» و«عملياً» بالمصطلحات التالية : «الصرف» ، «التصريف» «الإعراب» ، والمورفولوجيا ، كما لم يستطع التمييز بينها بشكل «علمي» قاطع ، وإن كنا نلمس عنده قلقاً دفعه إلى الإمساك بطرف الحيط الذي لم يلبث أن أفلت من يده ، لذلك تعتبر العودة إلى مؤسس المدرسة «البنائية» Structuralisme العالم فرديناند دي سوسير Ferdinand De Saussure ضرورة لفهم المنهج الذي صدر عنه «البنائيون» العرب ، فيما بعد ، في معالجتهم الدرس اللغوي لظواهر العربية ، وفي تعريف علومها ، ورسم ميادينها ، ومناهجها... ولأن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس «شكلي» ، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي ... وقد عالج سيويه مسائل التذكير والتأنيث ، والتعريف والتذكير ، والأفراد والتثنية والجمع ، على أساس

(١) المنهج الصرفي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ، ص : ٢٥ .

(٢) فليش (هنري) ، العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين ، بيروت : دار المشرق (١٩٨٣ م) ، ص : ٥٩ و ٢٢٠ .

«الأشكال» ، وليس على أساس «المعاني»^(١) ، لكن بمنهجية عربية نابعة من المادة اللغوية العربية ، ومتناسية مع التقدم «العلمي» لعصره..

فعلم «المورفولوجيا» ، عند فرديناند دي سوسير ، يعالج مختلف طوائف الكلمات (الأفعال ، الأسماء ، الصفات ، الضمائر... الخ) ، ومختلف أشكال التحول La flexion (تصريف الفعل La conjugaison ، وصرف الاسم La déclinaison ولكي نميز هذه الدراسة من علم التركيب La syntaxe فقد رُئي أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية ، بينما لا يتناول المورفولوجيا سوى الأشكال Forme ، فهو يكفي ، مثلاً ، بالقول بأن مجرور الكلمة الإغريقية "Gardien" Phulax هو Phulakos ثم يتولى علم التركيب دراسة استعمال تين الصيغتين... لكن هذه التفرقة وهمية ، لأن مجموعة الأشكال لا تصبح صيغاً متغيرة إلا بمقارنة وظائفها مع الأشكال المختلفة^(٢) .

والذي يلحظه الباحث ، من عبارات دي سوسير ، أن المورفولوجيا علم يعالج «طوائف الكلمات» أو أقسامها ، وأشكال التحول فيها ، هي ، تصريف الفعل La conjugaison وصرف الاسم La déclinaison .

(١) الراجعي (عبدة ، الدكتور) ، النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، ص : ٧٩ .

(٢) F. de Saussure, Cour de Linguistique Générale, Paris; édition Payot (1988), pp. 185 - 186.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الدكتور ريمون طحّان قد يكون أول من ترجم *Déclinaison* بـ «صرف الاسم» ، وأبقى *Conjugaison* لـ «تصريف الفعل» ، بينما لم يستطع سابقوه ومعاصره الخروج عمّا رسمه المنهل — وهو معجم غير متخصص — الذي ترجم كلمة *Déclinaison* بـ «إعراب» ، «تصريف» ، وترجم كلمة *Flexion* ، أيضاً ، بـ «إعراب»^(١) .

ولكن لماذا جعل الدكتور ريمون طحّان مصطلح «التصريف» أو «الجدول التصريفي» أو «تصريف الفعل» مقابل المصطلح الفرنسي *Conjugaison* ، وجعل مصطلح «الصّرف» ، أو «الجدول الصرفي» ، أو «صرف الاسم» مقابل المصطلح الفرنسي *Déclinaison* ؟

هل نتج ذلك ذلك من عملية «ترجمة» أو «تعريب» عادية ، أو نتج من التزام منهج لغوي معين التزمه الدكتور طحّان في الدراسة المورفولوجية ، وقاده إلى ذلك ؟

إن النظر إلى علم اللغة نظرة كلية على ضوء البنيانية *Structuralisme* ، وتقسيم الدراسة اللغوية إلى دراسة صوتية ،

(١) عبد النور (جبور ، الدكتور) (بالاشتراك مع الدكتور سهيل ادريس ، المنهل ، قاموس فرنسي عربي ، بيروت : دار الآداب ودار العلم للملايين ، الطبعة الثانية (١٩٧٢ م) ، ص : ٢٩٣ .

عبد النور (جبور ، الدكتور) ، معجم عبد النور المنهل ، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ص : ٢٠٧ / ١ .

ودراسة معجمية أو لغوية ، ودراسة تصريفية ، ودراسة صرفية ،
ودراسة نحوية ، ودراسة جمالية أو تركيبية ، ودراسة اسلوبية^(١) ،
جعله قادراً على التنبيه إلى الفصل بين مصطلحي «الصرف»
و«التصريف» المقابلين لمصطلحي *La déclinaison* و *son et la conjugaison* .. كما أن هذه النظرة البنائية جعلته
يركّز على أصل مهم من أصول «البنائية» ، وهو «المُمَيِّز» و
«غير المُمَيِّز» *Marquée et non marquée* ، وذلك في
تمييز أقسام الكلام (الاسم ، والفعل ، والخرع) من بعضها
البعض ، وفي تمييز المفرد من المثنى والجمع ، وفي تمييز المذكر من
المؤنث ، وفي تمييز المعرف من المنكر ، لأنّ هذا الأصل يقوم على
المبدأ الثاني «مُمَيِّز / غير مُمَيِّز» ، وهذا المبدأ قد صرّح به
اللغويون الأوروبيون منذ العقد الثالث من هذا القرن.

إنّ التركيز على مصطلح «المُمَيِّز» *Marque* ووظيفته ، يقود
إلى التركيز على الوظيفية التي لعبت دوراً هاماً في البنائية ، التي
أخذ عدد كبير من مدارسها يقرن المُمَيِّز بعمله الوظيفي ، لأنّ
التنظيم اللغوي يتألف من أجزاء يقوم كلّ منها بوظيفة حيوية تسهم
في بقائه ، وحفظه ، واستمرار عمله ، وتكون أعضاؤه عنصراً
نافعاً يقوم بوظيفة معينة ، ولا وجود للمُمَيِّز دون وجود وظيفة ،
ولا وظيفة دون وجود هيكل يتألف من جملة ، ومن عناصر
مسؤولة عن تأمين العمل وفق اختصاصها . وقد تكون أعضاؤه

(١) فنون التعبير وعلوم الألسنية ، والألسنية العربية .

التنظيم ظاهرة فيسهل تفحصها والنظر في وظائفها ، وقد تكون خفية فيصعب تفحصها ، ومشاهدتها ، ويجب ، في هذه الحال ، متابعة ما يحدث في الحفاء ، واستقراء ما يجري في الستر ، وليست الاشارات الصوتية ، والمميزات اللغوية صوراً فوتوغرافية عن الواقع بل هي رموز لجأت اليها اللغة لتعبر عن مفاهيم معينة يتحسسها المتكلم ، أو أنظمة شاملة ومنسجمة واقتصادية قد لا يعيها المتكلم ، إذ يعمل فيها ما فوق الضمير مقارنة وموازنة ومماثلة .. وكلما قامت الوظيفة بدور هام حاسم جازم ظهرت متواترة . وما التواتر *Fréquence* إلا شبه إقرار بسيطرة الوظيفة وشمولها وفعاليتها^(١) .

ولقد اعتمد الدكتور طحّان على تدخل الألسنية العامة اللغوية لشرح ميكانيكية اللسان ، وتصنيف عناصر الكلام العربي في مستويات ... مما سهّل فصل مستوى «التصريف» و «الصرف» من بقية المستويات ، لأن :

— المستوى الصوتي ، أو الدراسة الصوتية تعالج الصوت الانساني اللغوي على مستوي *Phonétique* ال «فونتيكا» وال «فونولوجيا» *Phonologie* ، وهما يتكاملان وإن اختلفا بعض الشيء ، لأن علم الفونتيكا يعالج طبيعة الصوت من حيث مخرجه ، وصفته ، وتأثيره في غيره ، وتأثيره بغيره ، ويدرس الآلة

(١) الألسنية العربية ، ص : ١ / ١٢ — ١٥ .

المصوتة البشرية إلى غير ذلك من الأمور الوصفية^(١) التي لا تنظر في وظائف الأصوات ، لأنّ الفونولوجيا هو الذي يهتمّ بوظيفتها ، كما يهتمّ بتنظيم اللغة ، وتحديدتها بواسطة شكلها ، وبالاعتماد على وظيفتها ، لأنّها تحمل مدلولاً معيناً ووظيفة خاصة بها^(٢) ، ويتناول الفونولوجيا العناصر الصوتية التي تؤدّي إلى اختلافات في المعنى ، كما يحدّد هذا العلم كيفية استخدام الأصوات في المواضع الملائمة ، وفي كيفية تأديتها وظائفها الناشئة عن خلاقات المفردات الصوتية^(٣) ، ويؤلف هذا التنظيم الفونولوجي وحدة متكاملة ، ويخضع إلى نظرية التوزيع ، وينظر في الأجزاء ، وفي الكليات^(٤) .

وأما المستوى الثاني فهو المستوى المعجمي أو اللغوي :

وهي تلي الدراسة الصوتية ، وتندرج فيها عمليات الإشتقاق كلها ، والنحت ، والتركيب ، والتعريب ، وعمليات التصغير ، والنسبة التي أُلحقت ، سابقاً في الدراسات التقليدية ، بالصّرف أو التصريف ، وهي على مستويين :

-
- (١) الألسنة العربية ، ص : ٢١ / ١ — ٢٢ و ١ / ٣٠ — ٧٥ ، وقرون التقعيد وعلوم الألسنة ، ص : ١٣٩ .
 - (٢) المصدران أنفسهما .
 - (٣) المصدران أنفسهما .
 - (٤) المصدران أنفسهما .

— مستوى وصفية بني الكلمة ، أي البحث عن الكلمة المفردة من حيث اشتقاقها ، ومن حيث تجرّدها وزيادتها ..

— ومستوى وظيفة البنية بالنسبة للكلمة المفردة ، أي التي لم تدخل ، بعد ، في التركيب ، ودور المبنى في تغيير المعنى ...

فموضوع الدرس المعجمي ، إذاً ، هو الكلمة المفردة من حيث معناها وبنيتها ووزنها^(٦) .

— وأما المستوى الثالث فهو الدراسة الصرفية والتصريفية ، أي الدراسة المورفولوجية ، وسيأتي الكلام على هذا البحث مفصلاً .

وأما المستوى الرابع فهو الدراسة النحوية ، وهي دراسة تتعلق بحركة الكلمة أو ما يعادلها من الأحرف الإعرابية ... وهي على مستويين :

— مستوى وصفية الحركة أو ما يعادلها ، ويجب ألا تتعدى تلك الدراسة الوصفية بحال ،

— ومستوى وظيفة الحركة أو ما يعادلها ، والتأكيد على

(٦) الألسنية العربية ، ص : ٢٢ / ١ — ٢٣ ، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ١٨٣ وما بعدها .

أهمية الحركة التي تبيّن وظيفة الكلمات الإعرابية ، والتّظنر في أهمية ربط الحركة بالوظيفة^(١) .

وأما المستوى الخامس فهو الدراسات الجمليّة ، وهي دراسة تتعلق بالجملة التي تتألف من مجموعة متناسقة من الكلمات غايتها أن تؤدي معنى معيناً ، وهي على مستويين :

— مستوى دراسة الجملة من حيث ترابط مختلف أجزائها بواسطة مميزات الجنس والعدد والشخص والإعراب ، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها أثناء التأليف من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، وإضمار وإظهار ، ومن حيث تغييرها حسب أحوال الانفعال كالاستفهام ، والنفي ، والتوكيد ، والعرض ، والتخفيض ، والتثني ، والترجي ، والنهي .. ومن حيث كونها بسيطة ، ومركبة ، ومعقدة .

ومستوى وظيفة أدوات التعبير التي تكون إمّا نبرات صوتية معينة تغير معنى الجملة (الإنتمال من الإثبات إلى الاستفهام مثلاً في : سافر أخوك) وإمّا بأدوات التعبير الظاهرة التي تستخدم للتوكيد ، والنفي ، والتثني ، والترجي ، وغير ذلك من المعاني التي يعبر عنها المتكلم وفق مقتضيات الخطاب ومناسبات القول ..

إنّ الروابط الضمنية والظاهرة وأدوات التفسير ، ومنسقات

(١) الألسنة العربية ، ص : ٢٤ / ١ — ٢٥ و ١١ / ٢ — ٤٣ ، فنون التّفهيد ، ص : ٢٥٩ و ٢٧٧ .

التركيب هي من صميم موضوع الجملة ولا يصح إغفالها أو إهمالها^(١).

وأما المستوى السادس فهو دراسة الأساليب ، وهي تبحث في الكلام وفي اختلافه باختلاف أسلوبيه الأساسيين ، النظم والنثر ، وباختلاف الأجناس الأدبية (الشعر الغنائي ، القصّة ، المسرحيّة ، المقال ، الخاطرة...) ، وهي ، أيضاً ، على مستويين ، وهما :

— الشكلية وأسلوباً الكلام الأساسيان : النظم شكل يرى بالعين المجردة وموسيقى تسمع ، طبيعة الكلام غير المنظوم أو النثر.

— والثاني يتلخص بأنّ الشكل أو الأسلوب يظهر روح الأثر الأدبي ، ويحدد العقلية التي أنتجته ، ولا يجوز بحال الحكم على الأثر الأدبي دون العودة إلى الأداة المادية (اللغة) التي أخرجته إلى حيز الوجود^(٢).

وهكذا يرى الباحث أنّ تحديد مصطلحيّ الصّرف والتصريف يتمّ بالتمايز والتمييز من بقية المصطلحات الصوتية والمعجمية والنحوية الجمالية والأسلوبية.. لأنّ «الصّرف» أو

(١) الألسنة العربية ، ص : ٢٤ / ١ — ٢٥ — ٢ / ٢ — ٤٤ — ١١٥ وفنون التعميد وعلوم الألسنة ص : ٢٨١ — ٣٠٢ .

(٢) الألسنة العربية ، ص : ٢٥ / ١ — ٢٦ — ٢ / ٢ — ١١٦ — ١٣٧ ، وفنون التعميد وعلوم الألسنة ، ص : ٣٠٣ — ٣٢٨ .

«التصريف»، بالتحديد السلبي، لا يقعان في حدود المصطلحات السابقة، ولأنّ تحديد المصطلحات السابقة، وذكر ما يندرج تحتها من بحوث ودراسات ومنهجيات يفقدنا، وبشكل سلبي، أيضاً، إلى تحديد مجال «علم الصرف»: «وعلم التصريف»، ويساعد الباحث على حصر البحوث التي تعالج في الصرف دون غيره.. لنستطيع أن نعطي الصرف ما للصرف وأن نسلبه ما ليس منه وله.

فما الصرف والتصريف؟ وما اختصاص كلّ منهما؟

٥ — مصطلحا «الصرف» و «التصريف» في دراستنا.

ميّزنا، فيما مضى، مع فرديناد دي سومير، ومع الدكتور ريمون طحّان، بين مصطلحي:

— التصريف La conjugaison

— والصرف La déclinaison

ثم حدّدنا مجال كلّ منهما:

— فالتصريف يختصّ بالأفعال المتصرفّة،

— والصرف يختصّ بالأسماء المتمكّنة،

واستبعدنا، مع المستبعدين، من «الصرف» و «التصريف»:

— الحروف

— والأسماء الموقّعة في البناء لشبهها بالحروف،

— والأفعال الجامدة لأنها أشبهت الحروف ، وقد سماها
الدكتور طحّان «الأفعال المتصرفة تصرفاً ناقصاً» ،

— والأصوات ، كـ «غاق» ، ونحوه ، لأنها حكاية يصوت
بها ، وليس لها أصل معلوم .

فه «الصّرف» و «التّصريف» ، في دراستنا ، وكما حدّدتهما
الدكتور طحّان ، هما دراسة أحوال الكلمة التي تتأقّب للدخول
في التركيب ، ونقلها :

— من المفرد إلى المثنى والجمع ،

— ومن حالة التنكير إلى حالة التعريف ،

— ومن حالة التذكير إلى حالة التأنيث ،

— وتضاف إليها دراسة أحوال الفعل في دلالاته على الزمان ،
والهيئة ،

والشخص ، والجنس ، والعدد^(١) .

ويلاحظ أنّ الدراسة تكون على مستويين اثنين^(٢) :

المستوى الأول : وصفية بني الكلمة ، أي البحث عن
الكلمة وما يعترها من تغيير وتبدل في حالات الأفراد ، والتثنية ،
والجمع ..

(١) الألسنية العربية ، ص : ١ / ١٤ — ١٥ و ١ / ١٣٠ .

(٢) الألسنية العربية ، ص : ١ / ٢٣ .

المستوى الثاني : وظيفة الأصوات وأصلها الوثيق بالدراسات الصرفية . فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية .

فالدراسة «الصرفية و التصرفية» ، إذاً ، هي الدراسة التي تطلعنا على التغيرات التي تطرأ على بنية مفردات المعجم ، وخاصة الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ... وذلك بعدما تكون الدراسة الصوتية ، والمعجمية قد أمدتنا بمعلومات تتعلق بنشوء الكلمة ، وهويتها^(١) .

وعندما نقول «كلمة» فإننا نعني «اللفظة المفردة»^(٢) ، لأن المراد بـ «اللفظ» الصوت المشتمل على بعض الحروف ، سواء دلّ على معنى كـ «زيد» ، أم لم يدلّ كـ «ديز» — مقلوب زيد — ، والمراد بالمفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ، وذلك نحو «زيد» فإنّ أجزائه — وهي : التّاي ، والياء ، والدال — إذا أفردت لا تدلّ على شيء ممّا يدلّ هو عليه ، بخلاف قولك «غلام زيد» ، فإنّ كلّاً من جزئيه — وهما الغلام ، وزيد — دالّ على جزء معناه ، فهذا يسمى مركّباً ، لا مفرداً^(٣) ، ولا بدّ لهذه

(١) الألفية العربية ، ص : ١ / ١٢٩ ، وفنون التعميد وعلوم الألفية ، ص : ٢٢١ .

(٢) فنون التعميد وعلوم الألفية ، ص : ٢٢١ .

(٣) شرح شلبيذ الذهب لابن هشام ، ص : ١١ — ١٣ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، ص : ١٣ — ١٤ .

الكلمة من أن تدلّ على ما وضعت له ، كـ : رجل وفرس^(١) ،
وهذه الكلمة ، كما مرّ ، ثلاثة أقسام ، وهي : الاسم ، والفعل ،
والحرف ، وقد قارن الدكتور طهّان بين معنى كلّ قسم من أقسام
الكلمة في العربية والإغريقية ، فقال :

الحرف ، عند الإغريق ، يخلو من كلّ معنى ، والحرف ، عند
العرب ، لا يدلّ وحده ، على معنى ممّا يدلّ عليه الاسم والفعل
ما دام منفرداً ، وإنه في حال ارتصافه في كلام مفيد يظهر له
معنى لم يكن من قبل ، ويستمدّه من غيره^(٢) .

والاسم ، عند الإغريق ، يدلّ على الموجود^(٣) .
ويدلّ ، عند العرب ، على معنى في نفسه غير مقترن بأحد
الأزمنة الثلاثة^(٤) ،

والفعل ، عند الإغريق ، يدلّ على التلبّس بالحال وعلى وقوع
الحدث ، ويدلّ ، عند العرب ، على معنى في نفسه مقترن بأحد
الأزمنة الثلاثة^(٥) .

(١) المرجعان السابقان ، وفنون التّقييد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١ .

(٢) فنون التّقييد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١ .

(٣) فنون التّقييد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١ .

(٤) شرح شذوذ الذهب ، ص : ١٤ .

(٥) فنون التّقييد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١ ، وشرح شذوذ الذهب ، ص :

١٤ .

كما حاول الصرفيون القدماء تعيين «علامات» الاسم بالعودة إلى معايير، منها^(١) :

معجمية : كالإسم يصغر وينسب إليه ،
ونحوية ، الإسم يصلح في أن يكون منادى ، أو مجروراً ، أو مستنداً إليه ،

ومنها صرفية ، الاسم يتون ، أو يبدأ به بـ «أل» التعريف .

كما قسموه إلى ظاهر ومضمر ، ومبهم ، وحاولوا تعيين «علامات» الفعل ، واسم الفعل ، وأشباه الفعل ، فاستمدوا تارة معايير من علم النحو ، لا من علمهم الصرفي ، وتكلموا طوراً على «علامات» صرفية ملتبس في أمرها ، بينما كانت الضرورة تدعو إلى إيجاد معايير صرفية شكلية .. أي : «المُمَيِّز» لها المُمَيِّز؟ وما تعريفه؟ ما دوره؟ ومن أول من قال به في دراسة العربية؟

— المُمَيِّز La marque والمورفيم Le morphème

يعتبر تحديد المصطلحات العلمية في أي فرع من فروع المعرفة شرطاً أولياً وأساسياً لتطور العلم وتقدمه في مجالاته كلها ، وذلك تمهيداً مع نزعة الإنسان لتبويب الأشياء وترتيبها .. لأن التصنيف العلمي ليس في نهاية المطاف إلا اضمحاء المنهجية الواعية المثابرة على هذه النزعة للجدولة والتعميم ، والذي توضح فيه أسباب التجميع

(١) قانون التقييد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ ، وشرح شلور الذهب ، ص : ٦٥ وما بعدها وشرح قطر الندى ، ص : ٦٥ وما بعدها .

معاً لكلّ من الأشياء المتشابهة وغير المتشابهة ، وتخضع للفحص المنطقيّ التقديري^(١) ، ما دام العلم الحقّ يسعى إلى الكشف ، ويستمدّ حركته من الوجود ، ويلتحم بتاريخ التّيار الاجتماعي المعاصر ، ويهدف إلى التّغيير النوعي والجلديّ في آن واحد ، ويؤدّي إلى خلق جديد ، يتوافق ويتناغم والذهنية المعمول بها في عالمنا الحديث... ومن البديهيّ أنّ وظائف العلم الحقّ أن يجمع الأحكام التي تناثرت في مصنّعات الأقدمين ، وأن ينسّق الموضوعات التي عالجوها ، وأن يوّبها ، وأن يعيد النّظر في طرق تفكيرها ، وأن يسلّط عليها أضواء المعرفة الحديثة ، وأن يحيط بكليّة القضية اللّغويّة والشؤون اللّسانية كما عرفت في عهدها ، وأن يقدّمها بصورة يتقبّلها المحدثون والمعاصرون^(٢) .

لذلك رأينا أن نستعرض ما قيل عن المورفيم Morphème ونرى إن كان هذا المصطلح المأخوذ من الكلمة اليونانية Morphé بمعنى «شكل» أو «صورة» بالإنجليزية Form^(٣) ، ثم نقارنه

(١) ديكسون (جون. ب. الدكتور) ، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث ، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١١٢ ، شعبان ١٤٠٧ هـ / أبريل (نيسان) ١٩٨٧ م ، ص : ٦١ وما بعدها .

(٢) فنون التّفكير وعلوم اللّسانية ، ص : ١١ — ١٢ .

(٣) السمران (محمود ، الدكتور) ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ، مصر : دار المعارف (١٩٦٢ م) ، ص : ٢٣٥ .

بمصطلح آخر وهو المميز Marque ونرى أيها أكثر صلاحية في اللغة العربية .

المورفيم مصطلح من المصطلحات اللغوية غير المألوفة التي ابتكرها علماء اللغة للحديث بدقة عن اللغة مثل :الفونيم Phonème والمجموعة الاسمية Nominal group الاحتكاكي الشفوي Bilabial frecative وتلازم الألفاظ Collocation وغير ذلك ممّا أشار اليه دايفيد كريستل^(١) .

ويمكننا أن نعرّف المورفيم بأنّه «أصغر وحدة لغوية ذات معنى في لغة ما»^(٢) ، أو بأنّه «أصغر وحدة لغوية ذات معنى يمكن أن تصلح أساساً لتحليل جميع اللغات»^(٣) ، ثم أضافوا أنّ «النظر» في «المورفيمات» يستلزم «المورفولوجيا» Morphologie^(٤) وانطلقوا من مقولة «أن الإنسان يفكر بجمل» ، ليحلّلوا العلاقات التي قد تنشأ بين حروف الكلمة الواحدة ، وبين الكلمة والكلمات الباقية في الجملة سواء من حيث تأثيرها فيها أو تأثرها بها..

(١) كريستل (دايفيد) ، التعريف بعلم اللغة ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى (١٩٧٩ م) ، ص : ١٦١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٦٢ ، هامش ٢ .

(٣) نعوما (نايف) ، اصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم (٩) ، رمضان / شوال ١٣٩٨ هـ - سبتمبر (أيلول) ١٩٨٧ م ص : ٢٧٦ .

(٤) السعران ، علم اللغة ، ص : ٢٣٤ - ٢٣٥ .

ولنأخذ جملة عربية ونحللها لنصل إلى معرفة العناصر المتميزة والمُمَيَّزة التي تنظمها ، وسنجد أن « الصورة اللفظية » تتضمن عنصرين أساسيين ، وهما :

— عنصر المعنى ، أو المعاني ؛ أي الحقيقة المدركة أو المتصورة ، ويعنى بالتعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل أفكاراً ، ويسمى الـ Semantème وقد ترجمه الاستاذان الدواخلي والقصاص بـ « دال الماهية » ، وجمعا على (دوال الماهية) ^(١) ، وهو في قولنا « الشجرة مزهرة » ، يتمثل في حقيقة « الشجرة » ، وفي حقيقة « الأزهار » ^(٢) .

— وعنصر « العلاقة » ، أو « العلاقات » التي تنشأ بين المركبات (المعاني) ، وهذا العنصر يسمى في الاصطلاح اللغوي بـ Morphème المورفيم ، وقد ترجمه الاستاذان الدواخلي والقصاص بـ « دال النسبة » ، وجمعا على « دوال النسبة » ^(٣) ، بينما ترجمه الدكتور محمد منلور بـ « عامل الصيغة » ^(٤) ، فيما استعمل الدكتور تمام حسان « المباني الصرفية » ^(٥) .

(١) فناتريس ، اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مصر : مكتبة الانجلو المصرية (١٩٥٠ م) ، ص : ١٠٥ ، وعلم اللغة الدكتور السمران ، ص : ٢٣٤ .

(٢) علم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٣٤ ، واللغة لفناتريس ، ص : ١٠٤ — ١٠٥ .

(٣) اللغة لفناتريس ، ص : ١٠٥ ، وعلم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٣٤ .

(٤) علم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٣٤ ، هامش رقم (٢) .

(٥) حسان (تمام ، الدكتور) ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٨٢ وما بعدها .

وَيُمَثِّلُ العنصر المورفيمي في الجملة السابقة «الشجرة مزهرة»، في العلاقات القائمة بين «الشجرة» و«الازهار»:

— فالازهار مسند إلى الشجرة، وهو مسند اليها بطريق الاثبات، ويقابله الإسناد بطريق النفي.

— وهو مسند اليها في زمن التكلم، ويقابله الإسناد في أزمنة غير زمن التكلم، كالماضي، والمستقبل،

— وهو مسند اليها على سبيل الأفراد، ويقابله الاسناد على سبيل التثنية، والجمع

— وهو مسند اليها على سبيل «التأنيث»، ويقابله في العربية الإسناد على سبيل التذكير،

— وهو مسند اليها على سبيل «الحبري التقريري»، ويقابله الإسناد الاستفهامي، والتمني... الخ^(١).

ويلاحظ من هذا العرض أن العنصر الأول أي الـ *Semantème* يدرس عادة تحت اسم «المفردات» أو «الدلالة» أو «علم الدلالة»، فيما يدرس العنصر الثاني «المورفيم» تحت اسم «المورفولوجيا»^(٢).

(١) علم اللغة للدكتور السمران، ص: ٢٣٥، واللغة للتدريس، ص: ١٠٤ — ١٠٥.

(٢) علم اللغة للدكتور السمران، ص: ٢٣٤ — ٢٣٥.

والمورفيمات ليست قسماً واحداً، بل جعلها الدارسون ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:

القسم الأول:

وهو الأغلب، ويكون فيه المورفيم عنصراً صوتياً، وهذا العنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً، أو مقطعاً، أو مقاطع، ويشير المورفيم إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض^(١)، وذلك كقولنا: يعطي، اعطى، الإعطاء، معطون، المعطي، فالتحليل يجد فيها:

— عنصراً دائماً، وهو «ع ط ي»، الذي يصل كل هذه الكلمات بفكرة الإعطاء،

— عناصر صوتية تحدّد كون الكلمة اسماً أو فعلاً،

— عناصر صوتية تحدّد نوع الكلمة، هل هي مذكرة أم مؤنثة؟

— عناصر صوتية تدلّ على العدد (مفرد، مثنى، جمع)،

— عناصر صوتية تدلّ على الشخص (متكلم، مخاطب، غائب)^(٢).

ونستطيع أن نحلل أيّ مجموعة من الكلمات على هدي هذا

(١) اللغة لغندريس، ص: ١٠٥ — ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص: ١٠٦.

المتبع ، ولتأخذ مثلاً : «ضرب» «يضرب» ، «يضربون» ،
«اضرب» ، «اضربي» ، «ضارب» «ضاربة» ، «ضاربون» ،
«ضاربات أو ضوارب» .. الخ ، فإننا ندرك بسهولة أنها جميعاً
متصلة بمعنى الضرب ، فثمة عنصر مشترك بينها ، وهو «ض ر ب»
بـ . ولكننا نجد ، فضلاً عن هذا ، عدداً من العناصر الصوتية
المحددة لكون الكلمة فعلاً أو اسماً ، والمحددة لفصيلتها النحوية من
حيث النوع ، ومن حيث العدد ومن حيث الشخص (١) .

هذه العناصر الصوتية «مورفيات» ، فالمورفيم الذي :

يحدّد أنّ «ضربت» ، فعل مسند إلى المفردة الغائبة ، هو
الصوت «ت» ، وفي يضرب مورفيم ، هو العنصر الصوتي «يد» ،
وهو سابقة Préfixe يحدّد أنّ الفعل مسند إلى المفرد الغائب في
مقابل «تضرب» ، أو ضرب ، ونضرب . وكلمة «يضربون» ،
حدّد أنها تدلّ على أنّ الضرب واقع من جماعة المذكورين

المقطع الأخير وهو لاحقة Suffixe واشترك في هذه الدلالة
مع هذا المقطع السابقة «يد» ، كما أن ثبوت النون مورفيم دال على
علاقة هذا الفعل بسائر الكلمات في الجملة التي يقع فيها .

وكلمة «إضرب» ، الهمزة المكسورة فيها ، مورفيم صوتي يدلّ
هو وسكون الباء وحركة الراء على أنّ الكلمة فعل أمر للمخاطب
المفرد المذكّر ، في مقابل «إضربي» التي تميز بعنصر مورفيمي

(١) علم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٣٧ — ٢٣٨ .

جديد، وهو الياء المحدودة المتطرفة التي حددت أن الأمر هنا للمخاطبة المفرد المؤنثة.

الكلمات السابقة جميعاً، «أفعال»، وتتكون من المادة نفسها «ض ر ب»^(١)، كما تحدد المورفيمات أن بعض هذه الكلمات أسماء، ف:

«ضارب»، يحدد اسميتها الألف المتوسطة، وكسرة الراء، «
والتنوين، والألف المتوسطة عنصر صوتي زيد في حشو الكلمة،
في مقابل الإضافات التي تلحق أول الكلمة فتسبقها وتسميها
«سوابق»، وتلك التي تلحق آخر الكلمة وتسميها «لواحق»،
ثم إن التنوين وهو عنصر صوتي من صوت واحد، يلحق آخر
الكلمة (ن) مورفيم يدل على أن الكلمة «نكرة»، في مقابل
«الضارب»، الذي يدل على كونها «معرفة»، المقطع الأول
«الـ» الذي أدمغم هنا في «الضاد»، «فصار» (ا ض)، وخطوا
الاسم من التنوين...

ثم تمتاز «ضاربة» من «ضارب»، بأن في الأولى «علامتين»
(مورفيمين) تحددان نوعها، وهو أنها اسم مؤنث. هاتان
«العلامتان»، هما فتحة الباء، والمقطع (تن) (ة)، هو لاحقة.
ثم إن «ضارب» و «ضاربة» من حيث العدد «مفرد»، وبقابل
هذا «ضاريان» و «ضاربتان» بزيادة المقطعين الأخيرين «آن» و
(تان)، مع فتح الباء، للدلالة على التثنية مذكّرة فؤنثة، كما

(١) علم اللغة للدكتور السمران، ص: ٢٣٨.

يقابل هذا كذلك «ضاربون»، «ضاربات» أو «ضوارب»
زيادة «ون»، وضم الباء في الأول، وزيادة «ات»، وفتح
الباء في الثانية، أو بإدخال المقطع «وا» حشواً، وفتح الضاد
وكسر الزاء في «ضوارب»^(١)

فالأثلة السابقة توضح لنا موقع المورفيات عندما تكون
«سابقة»، أو «لاحقة»، أو «حشواً»، أو جزءاً من الكلمة، أو
كلمة مستقلة كالفسير «هما» في قولنا: «هما قالتا»^(٢). ولا
نهتم، كذلك، بأن تكون «دالة النسبة» أو المورفيات مما يعرب
أو مما لا يعرب، ففي العربية القصيدة «كان زيد يغني» معناها
فقط «Zaid chantait». وذلك أن المضارع في العربية يسبق
بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي، ويتصرف الفعلان
كلّ منهما على حدثه:

الشخص الأول : كنتُ أغني

الشخص الثاني المفرد المذكر : كنتَ تغني

الشخص الثالث المؤنث المفرد : كنتِ تغنين

الشخص المفرد المذكر : كان يغني

الشخص المفرد المؤنث : كانت تغني

(١) علم اللغة، للتكثير السمران، ص: ٢٢٨ — ٢٣٩.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٣٩.

فالعقل يحسّ الفعلين وكأنهما وحدة رغم أنّه يمكن وضع كلمة بينهما، فالفعل الأول من دوال النسبة.. ولا يهمّ أن تكون دالة النسبة المورفيم تشتمل على عنصر واحد أو على عنصرين صوتيين منفصلين، فهناك دوال نسبة تنتج من كلمتين منفصلتين يجمع بينهما العقل، وتكون لها رغم انفصالها وحدة لا تقبل التمزيق^(١)

القسم الثاني من المورفيمات :

هو المورفيم المتكوّن من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن «المعنى»، أو «التصوّر»، أو «الماهية»، أو من ترتيب هذه العناصر الصوتية. وهذه الفصيلة تعد أكثر خفاء من السابقة وإن كانت لا تقلّ عنها أهمية في اللغة^(٢)، ولهذا النوع صور عدّة،

(١) اللغة لفندريس، ص: ١٠٧. تستعمل «كانَ قَعَلَ» للدلالة على أنّ الحدث وقع في الزمان البعيد، فهذه الصيغة تدلّ على «فعل مركب»، يدلّ على زمن خاص، وهو بمثابة حكاية الماضي، فيختلف بهذا الاعتبار عن «الماضي العادي»، لأنّ «كتب» من قولنا «كانَ كتب» يدلّ على ما حدث في الماضي، ولكن «كانَ كتب» يدلّ على ما حدث في ماضٍ خاص، وفي الماضي الذي نتكلّم عنه ونحكّي أحداثه، ويلاحظ ذلك في استعمال الجاحظ في قوله «وكنّت جمعت رؤوس أفاعٍ كنّ عندي لأرمي بها» ومن قول زفر بن الحارث «من الطويل):

وكنا حسينا كل بيضاء شحمة عشيبة لاهينا «جداماً وحميماً»

نور الدين (عصام، د) الفعل والزمن، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م)، ص: ٦٧ — ٦٨.

(٢) اللغة لفندريس، ص: ١٠٧ — ١٠٨، وعلم اللغة للدكتور السمران، ص: ٢٤١.

هي : المقابلة بين المفرد وجمع التكسير في اللغة العربية ، والمقابلة بين المعلوم والمجهول ، والمقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، والمقابلة بين المفرد والجمع في اللغة الانكليزية ، والتنغيم ، والارتكاز ، والوقف .

أما المقابلة بين المفرد وجمع التكسير في اللغة العربية فأمثلته كثيرة ، وتسمى ، أيضاً ، «تبادل الأصوات الصائتة» ، كتقولنا : حمار وحميز ، جمل وجمال ، طراز وطرز ، خروف وخراف ، كبير كبار ، كريم وكرام ، طرس وطروس ، شمس وشموس ، بيت ويوت ، قبر وقبور^(١) . واللغة العربية طبقت هذا القانون الصوتي على كلمات مستعارة ، منذ تاريخ حديث ، من الإسبانية أو الفرنسية ، كد : رسيو Resibo «إصال» ، والجمع : رواسيب ، وبابور والجمع : بواير ، وشميت ، حارس رني ، والجمع «شوميت» ، وهذا ما يسمّى بجمع التكسير ، أو الجمع الداخلي^(٢) .

المقابلة بين المفرد والجمع في الإنكليزية والغالية الوسطى . وإذا كنا قد خصصنا اللغة العربية بالأمثلة فإنّ هذا لا يني أن هذا النوع من المورفيات موجود في اللغات الهندية الأوروبية كالإغريقية والسنسكريتية ، بل نجد في تبادل الحركات ، في

(١) اللغة لتدريس ، ص : ١٠٧ — ١٠٨ ، وعلم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٣٧ .

(٢) اللغة لتدريس ، ص : ١٠٨ .

اللغات الهندية الأوروبية ، أو في السامية ، خير الأمثلة لتوضيح هذه الفصيلة. ولسنا ، هنا ، نضيف عنصراً صوتياً إلى « دالة الماهية » ليخلق عليها قيمة صرفية ، بل يكتفى بالإشارة إلى دور « دالة الماهية » الصرفي بالعناصر الصوتية لهذه الأخيرة نفسها. فالإنكليزية ، مثلاً ، تقابل المفرد بالجمع ، في المفردات التالية ^(١) :

المفرد	الجمع
man	men
foot	feet
goose	geese

وفي الغالية الوسطى ، يقابل المفرد بالجمع ، في المفردات التالية ^(٢) :

المفرد	الجمع
bran « غراب »	brein
mor « بحر »	myr
oen « حروف »	wyn

— أمّا المقابلة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول فتتم في اللغة العربية ، وفي حالات كثيرة ، عن طريق التغيير في العناصر

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١٠٨ وعلم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٤١ .

(٢) اللغة لفندريس ، ص : ١٠٨ .

الصوتية الصائتة ليس غير، كقولنا: ضَرَبَ وضَرِبَ، حَسَبَ وحُسِبَ، قَتَعَ وقُتِعَ، شَدَّ وشُدَّ، وَعَدَّ ووُعِدَ، قَالَ وقِيلَ، بَاعَ وبِيعَ، دَعَا ودُعِيَ، رَمَى ورُمِيَ، سَعَى وسُعِيَ، أَكْرَمَ وأُكْرِمَ، انْفَصَلَ وانْفُصِلَ، اسْتَخْرَجَ واستُخْرِجَ (١).

— وأما المقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول فكقولنا :
مُعْطَى ومُعْطَى، مُدْبِع ومُدْبِع، مُسْتَخْرَج ومُسْتَخْرَج (٢).

— وأما المقابلة بين اسم المفعول والمصدر، في الإنكليزية،
فكقولنا (٣) :

اسم المفعول	المصدر
held	hold
struck	strike

— وأما التنعيم أو التبر، فهو من المورفيمات المهمة جداً، وهو يشترك، في بعض اللغات، في تحديد القيمة الصرفية للكلمات. ونقصد هنا بالتبر الارتفاع، أي النغمة.

(١) علم اللغة للدكتور السمران، ص : ٢٤٢.

(٢) علم اللغة للدكتور السمران، ص : ٢٤٣.

(٣) اللغة لفتريس، ص : ١٠٨.

فالنغمة ، في الإغريقية والسنسكريتية ، عنصر يميّز الكلمة بقدر ما تميّزها اللاحقة أو اللاصقة .. وكذلك الأمر في السلافية واللواتية . فبعض الصيغ المتماثلة كلّ التماثل لا تميّز بعضها من بعض ، في الغالب ، إلّا بالنغمة .. ولكنها تلعب دوراً أخطر ، في لغات الشرق الأقصى ، حيث العناصر النحوية قليلة العدد . فهذه اللغات استغلت مرونة النغمات التي تحتملها أصواتها واتساعها وتنوعها للغايات الصّرفيّة خير استغلال ... وتوجد الظاهرة نفسها في بعض اللغات الإفريقية . ففي الفهلية يعبر التنعيم عن النفي ، مثل Mi warata معناها « سأقتل » أو « اقتل » في الحاضر الدال على العادة إذا نطقت الفتحة النهائية بالنغمة نفسها التي لباقي الجملة ، ويصير معناها « لن أقتل » إذا نطقت الفتحة النهائية بنغمة أعلى ، فارتفع الصوت له ، إذاً ، من القيمة ما للمورفيم (١) .

— وأما الصّمت أو القيمة الصّفرية ، أي عدم وجود النغمة ، فتلعب دوراً مهماً في الميدان الصّرفي ، والقيمة التي تملكها هي قيمة تقابل على وجه الخصوص ، ولكن ذلك لا ينقص من خطرها ، فكثيراً ما يكون للصّمت في الموسيقى من التعبير ما للميلودية التي يعترض طريقها ويقطع تدرجها ، وفي الحديث لحظات من الصّمت البليغ . وفي اللغة يعتبر المورفيم الصّفري مورفيماً كغيره من المورفيات ، وتلعب دوراً لا يقلّ عن

(١) اللغة لتدريس ، ص : ١٠٨ — ١٠٩ .

غيره في تبادل الحركات في اللغات الهندية الأوروبية والسامية^(١) .
— وأما الوقف فكالمصمت ، ويعتدّ عنصراً مورفولوجياً
مهماً ، وهو يؤدي ما تؤدي النغمة أو الارتكاز وسوى ذلك من
المورفيات . ونستطيع أن ندرك دلالة الوقف والمصمت ، من
ملاحظة التلاوة القرآنية^(٢) .

— وأما الارتكاز ، فهو درجة قوة النفس التي ينطق بها
صوت أو مقطع .. ويقع الارتكاز ، في العربية مثلاً ، على
الكلمات التي على وزن فاعل ، يقع الارتكاز القوي على المقطع
الأول ، وفي الكلمات التي على وزن مستعمل ، يقع الارتكاز على
المقطع «ت» ، وفي الكلمات التي على وزن «مفعول» ، يقع
الارتكاز القوي على المقطع المقابل للـ «ع»^(٣) .

والقسم الثالث : الموضع الذي تحتله الكلمة

يعتبر هذا المورفيم أقلّ تشخصاً من المورفيم السابق ، ويتكوّن
فقط من المكان الذي يحتله في الجملة كلّ واحد من «دوال
الماهية» أو المعنى ، أو التصور .

وهذا المورفيم لا يوجد في اللاتينية التي تعتمد على اللواحق في
مثل قولنا Regis domus «بيت الملك» ، أو Domus

(١) اللغة لتفريس ، ص : ١١٠ .

(٢) علم اللغة للدكتور السمران ، ص : ٢٤٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ٢٠٦ وما بعدها .

regis «الملك بيت» ، بينما لا يسمح نظام الموقعية بمثل هذا التقديم والتأخير في اللغة الفرنسية ، فيقال La maison du roi ولا يكاد يسمح بالقلب Du roi la maison إلا في الشعر^(١) .

ويبدو أن اللغات التي فقدت إعراب الحالات ، على وجه العموم ، استعاضت في تأدية العلاقات التي كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة (حروف جر ، أدوات ... الخ) .. وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى .. فإذا قلنا في الفرنسية Pierre frappe Paul كان المورفيم الوحيد المعبر عنه صوتياً ، هنا ، هو الصفر :

— فالصيغة الفعلية frappe تفرد في الواقع بعدم وجود اللاصقة ، وبذا تتميز من الصبغ الفعلية الأخرى مثل ، frappant, frappons, frappez, فعدم وجود اللاصقة ، هنا ، يبين أن لدينا فعلاً إختيارياً حاضراً مسنداً إلى الشخص الثالث المفرد .

— لكن نسبة الفاعل إلى الفعل ، والفعل إلى المفعول لا تدلّ عليها «علامة» خارجية : وذلك ما يميّز الفرنسية من اللاتينية حيث ترى اللاصقتين Us «علامة» الرفع ، و Um «علامة» النصب في جملة Petros caedit Pauluim تكشفان عن الدور

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١٩٠ — ١١١ .

الذي يلعبه الاسمان في الجملة ، دالتين على أيها الفاعل ، وأيها المفعول .

— أما القرينة الوحيدة التي تقدمها الفرنسية فهي في ترتيب الكلمات ، فترتيب الكلمات ، هنا ، دالة من دوال النسبة . لذلك يمكننا أن نغير في اللاتينية وضع كل كلمة من الكلمات الثلاث كما نشاء دون أن نمسّ وضوح الكلمة بأدنى ضرر ، أمّا في الفرنسية فيستحيل أن نمسّ نظام الكلمات دون أن نغير المعنى ، فلو قلنا في الفرنسية *Pierre frappe Paul* بدلاً من *Paul frappe Pierre* لارتكبنا الغلطة نفسها التي نرتكبها في اللاتينية لو أخطأنا في استعمال الإعراب فقلنا *Paulus caedit Petrom* بدلاً من *Paulum caedit Petrus* ^(١) .

بقي أن أشير إلى أن اللغة العربية تعتمد الموقعية لتدلّ على الفاعل والمفعول في الكلمات التي لا يظهر عليها الإعراب كقولنا : ضرب عيسى موسى .. فإننا نعتبر الأول «عيسى» هو الفاعل ، و«موسى» أي الثاني هو المفعول به ... ولا نستطيع إذا كنا نقصد هذا المعنى أن نقول : ضرب موسى عيسى .. لأنّ الفاعل في هذه الجملة سيكون الأول ، أي «موسى» ، أما الثاني أي «عيسى» فسيكون مفعولاً به ..

— لكن ما علاقة المورفيمات مع دوال للماهية أو علم الدلالة يتركّب العنصران في بعض اللغات بشكل يجعل كلّ كلمة

(١) اللغة لفنتريس ، ص : ١١١ — ١١٢ .

تتضمّن التعبير عن قيمتها المعنوية ، وعن دورها الصرفي في آن واحد.. وكانت السامية ، والهندية الأوروبية لغات من هذا القبيل.. وتصريف الفعل في السامية يقدّم لنا أمثلة على ذلك ، فما دمنا قد نحققنا من السواكن الثلاثة الأصلية في كل الصيغ المشتقة من أصل واحد ، لم يبق علينا إلاّ النظر في اختلاف الحركات واللواصق «والعلامات»^(١) .

فالصيغة العربية «قتل» ، صيغة واحدة كما في الإغريقية.. إذ انها تشتمل :

— دالة ماهية أو دلالية ، وهي الأصل «ق ت ل» ،

— دوال نسبة أو مورفيمات تميّز صيغة «قتل» من جميع الصيغ المأخوذة من الأصل نفسه : قاتل وقاتلا ، ومقتول ، واقتل ، ويقتل ، وقاتل .. الخ .

— ويزيد على ذلك أنّ تصريف الفعل في السامية يعبر عن الجنس أيضاً : فقاتلت للمذكر في مقابلة : قاتلت للمؤنثة ، وفي الشخص الثالث ، أيضاً ، مثل «قتل» في مقابلة «قتلت»^(٢) وتركب اللغات الهندية الأوروبية والسامية نوعين من دوال النسبة أو المورفيمات :

— تبادل الحركة ،

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٢ — ١١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١١٣ .

— والإلصاق.

ولكن بدرجات مختلفة ، فتبادل الحركة يلعب ، في السامية ، دوراً أوسع ممّا في الهندية الأوروبية . فخاصة هذه اللغات في تعبيرها بالسواكن عن أساس الفكرة وعن تفرعاتها الثانوية بالحركات يجعلنا في حل من القول بأنّ التصريف في هذه اللغة يقع داخل الكلمات ، كما يقول رينان^(١) ، والأصل في العربية لا يتميز إلا بسواكنه ، أمّا عن الحركات فكلّ ساكن من سواكن الأصل يمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة ، أو الطويلة ، أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة ، أو بالضمة القصيرة ، أو الطويلة ، أو بالصفرة ، فعندنا سبع صور ، وكلّ واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية كما يقول ميه^(٢) ، وذلك يسمح للغات السامية بصياغة عدد من الكلمات المشتقة دون حاجة إلى لواصق : ففي العربية كتب ، وكاتب ، وكتاب ... الخ ، كما يقول فندريس^(٣) .

توليد الكلمات على هذا النحو في الهندية الأوروبية لا يقع دون التجاء إلى لواحق . ولكن من أثر تبادل الحركات في الهندية الأوروبية والسامية كليهما ، أن تعطى قيمة خاصة لما يسمّى الأصل بتخليصه من شبكة اللواصق ، إذا أردنا أن نركّز عليه أعلى درجة

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١١٣ — ١١٤ .

من التعبيرية ، إن صحَّ لنا هذا التعبير ، الأصل حقيقة حساسة بالنسبة للمتكلم من جهة أنه ينتظم حالات مختلفة من الحركات ، كل منها تقابل استعمالاً مختلفاً . وحقيقة الأصل ترجع إلى قبوله للتنوع ، وبمبدأ التبادل يجعل هذه العناصر تلعب دور التعارض . وهو لعب في غاية اللطف والدقة اعتاداته عقول الساميين والمهندسين الأوروبيين^(١) .

ومع ذلك فالهندية الأوروبية بل والسامية تضيف عادة إلى التبادل في الحركات استعمال لواحق (لواحق أو علامات) ، ومن النادر جداً في الهندية الأوروبية أن يكون تبادل الحركات وحده هو المميز للكلمة . وإذا وقع ذلك فإنَّ على العالم اللغوي أن يسلم بأنَّ الكلمة مزودة باللاحقة الصفر^(٢) .

— واللاحقة ، أيضاً ، ليس لها وجود مستقلّ ، وإنما تستمدّ كياناتها جميعه كالأرومة من تبادل الحركات ومن المعنى الذي يسند إليها ، وهو معنى محدّد في غالب الأحيان . نرى تبادل الأصوات في كلمة عربية مثل : كاتب وكاتبون ، يحدد معنى اللاحقة (ـون في كاتبون) في جميع الحالات التي يمثل فيها^(٣) .

أما «العلامات» فيمكن مقارنتها «بالواحق» من كلّ وجه ،

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١١٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١١٥ .

فهي ، أيضاً ، عناصر تَضمّ إلى الأرومة ، ولا يمكن تمييزها من اللواحق إلا بالاستعمال .

فاللاحقة تشير إلى النوع العام الذي تنسب إليه الكلمة (اسم فاعل ، اسم آلة ، مكبر ، مصغر .. الخ) . بينما تشير « العلامة » إلى مجرد الدور الذي تلعبه الكلمة في الجملة .

« فالعلامات » تقوم بدور مخالف لدور « اللواحق » ، ولكنها جميعاً ، من جهة بناء الكلمة ، دوال نسبية ، أي مورفيمات من طبيعة واحدة في الهندية الأوروبية وفي السامية على السواء (١) .

ولا ينبغي لنا أن ندهش إذا قابلنا لغات أخرى يجري فيها التغيير من الأمام على عكس الهندية الأوروبية . فالفرنسية مثلاً تعطينا فكرة ما يجمعها الذي يعبر عنه ، في الكلمات التي تبدأ بحركة ، بصوت صفيري يضاف من الأمام .

ولكن هذه الحالة في الفرنسية استثنائية معدومة الأثر . وهناك ، على العكس من ذلك ، لغات سامية كاللغة العربية تملك نظاماً حقيقياً من التغيير الذي يضاف إلى أول الكلمة . وهكذا نرى الأشخاص في أحد الزمنين اللذين يصرف اليها الفعل ، في العربية ، وهو المضارع ، يشار اليها بلاصقة تضاف إلى أول الكلمة :

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٥ .

الشخص الأول المفرد، أقتل، الجمع، تقتل.
 الشخص الثاني المذكر المفرد، تقتل، الجمع، تقتلون،
 المثنى : تقتلان.
 الشخص الثاني المؤنث المفرد: تقتلين، الجمع تقتلن
 الشخص الثالث المذكر المفرد: يقتل، الجمع، يقتلون،
 المثنى يقتلان.
 الشخص الثالث المؤنث المفرد: تقتل، الجمع، يقتلن،
 المثنى : تقتلان.

يستتبع من هذا أن مسلك الإلصاق ينحصر في إضافة عناصر
 صرفية إلى الأصل توضع تارة في رأس الكلمة، وتارة في ذيلها
 دون تفريق^(١).

يمكننا، بعد هذه الجولة، أن نلخص تعريف المورفيم بأنه
 أصغر وحدة لغوية ذات معنى^(٢)، وبينما نجد النحو التقليديّ
 يصف كلمة "Dogs" أنها تشتمل على أصل « هو: "Dog"،
 ونهاية تصريفية تفيد الجمع هي «s»، يصف علم اللغة التركيبي
 الحديث «dog» و «s» كليهما على أنهما مورفيمان، أو وحدتان

(١) اللغة لفندريس، ص: ١١٥ — ١١٦.

(٢) الخولي (محمد علي، الدكتور)، معجم علم اللغة النظري، بيروت: مكتبة
 لبنان (١٩٨٢ م)، ص: ١٧٤. وبأي (ماريو)، أسس علم اللغة، ترجمة
 الدكتور أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣ م)، ص:
 ٥٣ — ١٠١ وما بعدها.

ذواتا معنى ، تحمل إحداها المعنى الأساسي للكلمة وتحمل الثانية فكرة الجمعية الإضافية ، وعلى كل حال فالتفرقة بين اللفظتين ربما تتم عن طريق تسمية الأول dog باسم المورفيم الحر Free morphème أي الذي يمكن أن يستعمل بمفرده ، والثاني (s) باسم المورفيم المتصل Bound morphème أي الذي لا يستعمل منفرداً ، وإنما متصلاً بمورفيم آخر^(١) .

وكيفما كان الأمر فإنّ التصورات التقليدية لعلم القواعد النحوية قد أقيمت — أساساً — على ذلك النظام الذي بدعه النحاة اليونان حين وصفوا لغتهم الخاصة التي تعتبر من اللغة الإعرابية إلى حد كبير . وتتضمن الأقسام التي وضعها النحاة اليونان لأنواع الكلمة أشياء مثل العدد ، والجنس (التذكير والتأنيث) ، والحالات التي تتعاور على الكلمة سواء كانت اسماً أو صفة أو ضميراً . كذلك تتضمن الفعل من حيث الزمن والصيغة والبناء للمعلوم أو المجهول ، ومن حيث اسناده إلى عدد ما من الأفراد أو شخص من الأشخاص ، وإن تركيب كثير من اللغات الهندية الأوروبية القديمة مثل السنسكريتية واليونانية واللاتينية ، وعدد لا بأس به من اللغات الحديثة مثل السلافية Slavie واللثوانية Lithuanian ، إلى حد كبير ، ومثال الألمانية — إلى درجة أقل — يسمح بتصنيف أقسام الكلام تصنيفاً علمياً خالصاً إلى أسماء ، صفات ، ضائير ، أفعال ، ظروف ، أدوات ،

(١) أسس علم اللغة للماريو باي ، ص : ٥٣ — ٥٤ .

حروف جر، روابط، حروف نداء، وهو تقسيم لا يتبع معنى الكلمة، ولكن وظيفتها وسلوكها وصيغتها. إن الاسم له صيغته الخاصة ووظيفته المعينة التي تميزه بوضوح من الصفة، وكلاهما، بدوره، متميز من الفعل. وهذه الحدود الحاسمة بين أنواع الكلام ترجع — لدرجة كبيرة — إلى قابلية أواخر الكلمات لأنواع معينة من التصريفات، وللتغيرات الداخلية التي يتميز كل من أقسام الكلام بنوع خاص منها.

ولم يُكتشف أن نظام التعميد للغات الهندية الأوروبية القديمة ليس عالمياً، وأنه لا يسري على كل اللغات بلا تمييز، إلا بعد أن طبق على لغات من عائلات مختلفة، مثل الصينية، واللغات الهندية الأميركية، أو حتى على لغات من العائلة الهندية الأوروبية نفسها، ولكنها ابتعدت عن أصلها الأول مثل اللغة الانكليزية. وقد حاول علم اللغة الوصفي — وما زال يحاول وإن لم تكن كل محاولاته تتم بنجاح حتى الآن — وضع نظام جديد لتعميد القواعد، وتصنيف الأنواع النحوية والتي ربما تشمل اللغات جميعاً أو على الأقل تعطي نتائج مرضية في وصف معظم اللغات التي تلخل كل نوع من الأنواع الأربعة التي وصفت بها: اللغات التصريفية، واللاصقة، والمفردة، والمركبة^(١).

وقد تعرض «المورفيم» للنقد الشديد في الآونة الأخيرة، وقد برزت بعض الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من

(١) أسس علم اللغة لمايرون باي، ص: ٩٩ — ١٠٠.

اللغات، وحتى على اللغة الانكليزية نفسها، التي اخترع هذا المفهوم لخدمتها^(١)، كذلك تعرّض للنقد في مجال تطبيقه على اللغة العربية، فرأينا الدكتور ريمون طحّان يعرض عن استعمال كلمة «مورفيم» التي روجت في الآونة الأخيرة؛ لأنّ المورفيم يصلح في دراسة اللغات الإلصاقية، أمّا اللغات التي تلجأ إلى الكسوع وإلى التغير الداخلي كاللغة العربية فالأحسن أن نتكلم على مميز، وعلى كلمات مميزة، وذلك أقرب إلى الواقع اللغوي^(٢).

وهذا الواقع يخالف في بنائه لبناء اللغات الهندية الأوروبية، ففي الفرنسية، مثلاً، يكون التكوين، غالباً، على أساس الإلصاق، فتضاف سوابق أو لواحق إلى الجزء «الثابت» ولنأخذ مثلاً الثابت (sabl) الذي نجده في الكلمة : sable = رمل، إنّنا نستطيع، بواسطة الإلحاق أن نكوّن منه الكلمات : sabl-er, sabl-erie, sabl-eur, sabl-eux sabl-ier, sabl-ière, sabl-on, sabl-onn-er, sabl-onn-eux, sabl-onn-ier, sabl-onn-ière.

كما نستطيع بالسوابق أن نكوّن الكلمات

en-sabl-er, en-sabl-ement

des-en - sabl-er, des-en-sabl-ement

وهذه المفردات جميعها تكوّن ما يطلق عليه «أسرة الكلمة» إذ أنّ لها جميعاً «لابتأ» مشتركاً.. والتغير الوحيد الذي يمكن أن

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرم، ص : ٢٧٧.

(٢) الألسنية العربية، ص : ١٢٩/١، هامش رقم (١).

يحدث (والواقع أنه لا تغير مطلقاً) يكون غالباً، بسبب
الإشتقاق، فيرجع بالكلمة إلى ثابته في صيغته اللاتينية ..

أما النظام العربي فهو على نقيض ذلك تماماً، إنه يستخدم
«أصلاً» Racine لا جزءاً ثابتاً Radicale . والأصل يكون من
صوامت ليس غير، تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر
تحديداً، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة
بواسطة الموصوتات Voyelles التي توضع داخل الأصل .
فالموصوتات، إذاً، هي التي تعطي «صبغة» الكلمات في هذا
النوع من المادة المبهمة؛ أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبر
عنها الأصل . «والأصل» ليس سابق الوجود، ولا يوجد بذاته، إنه
جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض، وإنما ينكشف وجوده
بواسطة التحليل، وهو في هذا يشبه «الثابت»، ولكن هذا
«الثابت» ليس سوى «وحدة» نحوية، أما «الأصل» فهو واقع
لغوي حقيقي مكون من : دالّ Signifiant : وهو مجموعة
صوامت Consonnes معينة، ومدلول Signifie : وهو الفكرة
العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت، وفضلاً عن ذلك فإن
المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوي، وإن كان وعيه غير قائم على
تفكير^(١) .

إن الأساس في النظام العربي قائم على فكرة «نظام التحول
الداخلي» و «نظام تعاقب المصوتات» التي تعني أن يؤخذ من

(١) فليش (هنري)، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ص : ٥١ — ٥٣ .

الأصل المكون من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة
المصوتات داخل هذا الأصل ، وإضافة هذه المصوتات ليست
اعتباطية ، وإنما هي مقيدة بطابع الصوت وكميته ، وتضعيف
الصامت الثاني أو الثالث من الأصل يعتبر إضافة لعنصر آخر
أساسي إلى امكانيات هذه التغيرات الداخلية . فهل يعني التركيز
على نظام التحول الداخلي أن العربية تحمل نظام اللواحق
والسوابق ؟ كلاً .. فإن لديها عدداً قليلاً من كلا النوعين ، وهذا
الإلصاق بمنحها وسائل إثراء ذات بال ، ولكنها خاضعة لتأثير
التغير الداخلي^(١) .

فإذا كان المورفيم يلاقي صعوبة في اللغات التي وضع
لخدمتها — فكيف يكون في اللغة العربية التي تختلف بنيتها
وخصائصها عن بنية وخصائص اللغات الهندية الأوروبية ؟

إن المورفيم ، كما مرّ ، قد يكون صالحاً لتفسير بعض
الظواهر في العربية لأنها تعتمد على جزء محدود من السوابق
واللواحق .. ولكن هذه السوابق واللواحق خاضعة لنظام التغير
الداخلي .. لذلك فالأحسن أن نتكلم على مميز Marque ، وعلى
كلمات مميزة *marquées* وغير مميزة *Non marquées* .

إذ من الضروري أن يعبر الصرف المميز ذلك الاهتمام الذي
هو جدير به ، لأنّ المميز يستوعب جميع أحوال المسألة

(١) غليش (هنري) ، العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، ص : ٥١ —
٥٣ .

الصرفية ، وبعدها اعداداً محكماً مستقلاً ، ويلفظ بحققها أحكاماً عامة ، ويعرضها عرضاً حديثاً ، ويستخلص قواعدها وفروعها ، ويستصني أحوالها النافعة ، مما يجعلنا نستغني عما ليس من الصرف ، ونقنع بما هو منه ^(١) ، لأن اللغة تنظم وظيفي ، يتألف من مجموعة وسائل التعبير الصوتية أو الكتابية التي تتسجم مع غايات الفهم والإفهام والتواصل .. ولا وجود للمميز دون وجود وظيفة ، ولا وظيفة دون وجود هيكل يتألف من جملة ومن عناصر مسؤولة عن تأمين العمل وفق اختصاصها ^(٢) . والجدول الصرفي والجدول التصريفي ، كلاهما ، يشتركان بسيمات معينة نسميها المميزات ^(٣) .

— «المميز» La marque «والعلامة» .

يتفرد الدكتور طحان باستعمال مصطلح المميز La marque لأنه ينطلق من معايير شكلية لم يخصها الأقدمون أو المحدثون من دارسي العربية بتسمية معينة ، كذلك قالوا :

— يثنى الاسم بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ،

ويجمع الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً بزيادة ألف وتاء .

(١) فنون التقييد الألسنية ، ص : ٢٢٣ .

(٢) الألسنية العربية ، ص : ١ / ١٤ — ١٥ .

(٣) فنون التقييد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٣ .

وأطلقوا اصطلاح «علامة» على حالات الاعراب، وشاروا في أمر جدول الصرف^(١).

ويلاحظ أن الألفاظ المُمَيِّزة Marquées قليلة العدد في اللغات الأجنبية، وكثيرة في اللغة العربية التي تلجأ إلى وسائل معينة لإدخال المُمَيِّز Marque على ألفاظها، وتعود دراسة المميز والألفاظ المميزة إلى علمي الصرف والنحو. إذ يحمل المُمَيِّز، في بعض الأحيان، إشارات ذات مدلول صرفي ونحوي في آن واحد (جاء المؤمنان — ان = مثنى مرفوع،

رأيت المؤمنين — ين = مثنى منصوب).

ولم يفصل النحاة القدماء بين مناهج الصرف ومناهج النحو، وذلك للصلات الوثيقة القائمة بين هذين البابين المهمين. لذلك فهمة اللغوي هي فصلها من بعضها عبر دراسة كل منها دراسة مستقلة^(٢).

فالمُمَيِّز La marque «علامة صوتية»، تدخل على الصيغة المميزة التي تتحلَّى بجميع سمات الصيغة غير المميزة، مع زيادة سمة واحدة أو أكثر^(٣). وقد يقول قائل وما الفرق بين المُمَيِّز

(١) فنون التعميد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٣.

(٢) الألسنية العربية، ص: ١ / ١٢٩.

(٣) - Dictionnaire de linguistique, Paris, Larousse, 1973, pp. 309 - 310.
- George MOUNIN, Dictionnaire de la linguistique; Paris 1974, Presse Universitaire de France, pp. 209 - 210.

وفنون التعميد وعلوم الألسنية، ص: ٢.

ورين «علامة التأنيث» ، مثلاً ، التي استعملها القدماء ؟

قال القدماء بدخول «علامة التأنيث» «الهاء» ، كما سماها بعضهم ، أو التاء المربوطة ، كما سماها بعضهم الآخر ، أو ألف التأنيث ، على الاسم المذكور ، لتنقله من التذكير إلى التأنيث ، ثم تكلموا على «علامات» العدد ، كألف الاثنين وواو الجماعة .. الخ . ولكنهم لم يتوصلوا إلى عملية التجريد التي توصل إليها الدكتور طهّان .. وفي التجريد يكن فضله وتجديده . وهذا ما سندرسه بعد قليل .

ولا يكتفي الدكتور طهّان باستعمال المصطلح «المميز» Marque بل يرفض استعمال المصطلح Morphème الذي روجه بعض الدارسين ، كالدكتور كمال بشر ، الذي يعرف الصرف بأنه البحث في الوحدات الصرفية Morphème وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق ، واللواحق ، وما إلى ذلك من عناصر . ويعرض الصرف كذلك للصيغ اللغوية ، ويصنفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها ، كأن يقسمها إلى أجناس الفعل ، والاسم ، والأداة مثلاً ، أو ينظر إليها من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث الإفراد والتثنية ، والجمع ، إلى غير ذلك من كل ما يتصل بالصيغ بوصفها صيغاً مفردة^(١) . ثم يحدد فيقول : أمّا مادة علم الصرف فهي الوحدات الصرفية Morphèmes ورتباً تكون الوحدة الصرفية كلمة ، أو جزءاً من كلمة في بدايتها ،

(١) بشر ، كمال (الدكتور) ، دراسات في علم اللغة — القسم الثاني ، ص : ١١ .

أو وسطها ، أو نهايتها ، وقد تكون المغايرة بين الصيغ ، كالمغايرة بين فَعَلَ (المبني للمعلوم) ، وفُعِلَ (المبني للمجهول) ، وقد تتكون الوحدة الصرفية من وحدة صوتية Phonème أو أكثر^(١).

ويشعر الدكتور طحّان بأنه ينفرد «باستعمال مصطلح «مميز» ، لأنه ينطلق من معايير شكلية لم يخصّها بتسمية معينة لا الأقدمون ولا المحدثون الذين قالوا : يشي الاسم بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ، ويجمع الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً بزيادة ألف وتاء ، وأطلقوا اصطلاح «علامة» على حالات الاعراب ، وحاروا في أمر حالات جدول الصرف»^(٢).

لما الفرق بين «المميز» و «العلامة» وهل لذلك من أثر في توضيح علم الصرف ، ورسم حدوده؟

قد يكون الدكتور طحّان أول من شقّق الكلام على المميز والعلامة ، لأنه أول من تكلم على المميز. إذ قد «امترج مفهوم المميز ، كما تتعارف عليه اليوم الدراسات المتطورة ، بمفهوم علامات تعود إلى خليط من القرائن المعجمية ، والصرفية والنحوية. وعلينا أن نحلّ هذا الاشكال وأن نوضح :

١ — أنّ عمليات الإشفاق ، والتشقيق ، ومزيدات الأفعال ، والمصدر ، والمصدر اليحي ، واسم المصدر ، والمرة ،

(١) دراسات في علم اللغة ، ص : ٨٤ — ٨٥.

(٢) طحّان ، ريمون (الدكتور) ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٣.

والنوع ، واسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأوزان المبالغة ، واسمي الزمان والمكان واسم الآلة ، ولا سيما النسبة والتصغير ، هي بالحقيقة عمليات اشتقاقية معجمية ، لا عمليات صرفية تصريفية .

٢ — « أن الأفعال وتعديتها هما عاملا نحو ، ولا علاقة لهما بالجلول التصريفي . »

٣ — أن المنصرف من الأسماء مسألة هي من صميم الحركة الاعرابية ومن صلب النحو .

٤ — « أن اختلاط المميز الصرفي التصريفي بشبه المميز يلدغنا إلى التلرع بالمعجم ، لإقصاء الصيغ التي نحاول أن تتسرب إلى الصرف ، والتي تعود بالواقع إلى أوزان المعجم :

حالة :

معلمان — وزيدان — العلم ...

قولان — ويرقان — الآفة ...

مؤمنون — وبنون ، واخلدون ، ومجنون ...

رهين ، وأنين ، وسنين .

صيغة تفعل التي تدل على الفعل المضارع ، وعلى العلم في آن واحد (تغلب وتغلب) .

٥ — ان المميز يحمل ، أحياناً ، في طبيعته ، مؤشرات صرفية ونحوية في آن واحد :

جاء المؤمنان — (ان = مثنى في مستوى الصرف ،
... ومرفوع في مستوى النحو ،
رايت المؤمنين — (ين = مثنى في مستوى الصرف ،
... ومنصوب في مستوى النحو^(١) .

وقد تنبّه النحويون واللغويون لذلك ، فقال ابن خالويه ،
مثلا ، في اعراب قوله تعالى : ﴿ فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ ﴾^(٢) ، إِنَّ
الكافرين مفعول به منصوب ، « علامة » النصب الياء التي قبل
التون ، وفي الياء ثلاث « علامات » :

- ١ — « علامة » النصب ،
- ٢ — « علامة » الجمع ،
- ٣ — « علامة » التذكير^(٣) .

أما التون فعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في
الواحد^(٤) .

وقال في اعراب كلمة « ساهون » ، في قوله تعالى : ﴿ قَوْلًا

(١) فنون التصعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢١٣ — ٢٢٥ ، وانظر الألسنية العربية ،
ص : ١٢٩ / ١ .

(٢) سورة الطارق ، الآية ٨٦ / ١٧ .

(٣) ابن خالويه ، اعرابه للآتين سورة من القرآن الكريم ، القاهرة : مطبعة دار
الكتب المصرية ، (١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م) ، ص : ٥٣ .

(٤) المصنوع نفسه ، ص : ٢٠٧ .

لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»^(١) : خبر الابتداء ،
«علامة» الرفع الواو التي قبل النون ، وفيها ثلاث «علامات» :

١ — «علامة» الرفع ، وهي علامة من يعقل ،

٢ — «علامة» الجمع ،

٣ — «علامة» التذكير ،

والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد^(٢) .

أرأيت كيف يجعل في «ياء» الكافرين ، في الآية الأولى ،

ثلاث «علامات» قال : ي

جمع في مستوى الصرف ،

ومذكر في مستوى الصرف أيضاً ،

ونصب في مستوى النحو .

كما أن الواو في «سَاهُونَ» ، في الآية الثانية ، فيها ثلاث

«علامات» ، وإن شئت «مميزات» ،

و.....جمع في مستوى الصرف ،

و.....ومذكر في مستوى الصرف ، أيضاً ،

و.....ورفع في مستوى النحو

وفيها مستوى رابع ، هو المستوى المعجمي أو الدلالي ،

وهو دلالة الواو على من يعقل .

(١) سورة الماعون ١٠٧ / ٥ .

(٢) ابن خالويه ، اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص : ٢٠٧ .

فالفريون والنحاة قد وعوا هذه «العلامات»، ووعوا وظائفها الصرفية والنحوية والدلالية، بل وعوا، أيضاً، دلالاتها السياقية والأسلوبية.. ولكنهم لم يرتقوا إلى مستوى التجريد الذي تتطلبه الدراسات اللغوية المعاصرة.

— وظيفة المميز

تظهر وظيفة المميز في القضايا الصرفية بشكل واضح، وعلى الشكل التالي:

١ — تظهر وظيفة المميز على شكل «رمز جبري» كما يسميه الدكتور طهّان.

مؤمن ... مؤمنان .. (ان = ٢)

مؤمنون .. (ون = ٣)

فَعَلَ ... فَعَلَا .. (ا = ٢)

فَعَلُوا .. (و = ٣ أو أكثر)

هنا هناك .. (ك = متوسط)

هنا لك .. (ل ك = بعيد)

كتاب كتابي .. (ي = متكلم مفرد)

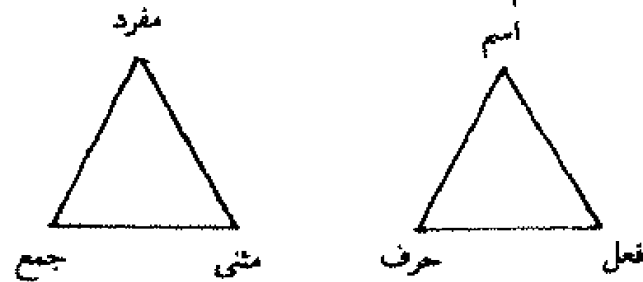
كتابك (ك = مخاطب مفرد ومخاطبة)

كتابنا (نا = متكلم جمع) ^(١) .

٢ — يلحق المميز عادة الأفعال ، والأسماء العربية على حد سواء ^(٢) .

٢ — يتم توزيع الاشارات المميزة على شكل تنظيمات ثلاثية ^(٣) :

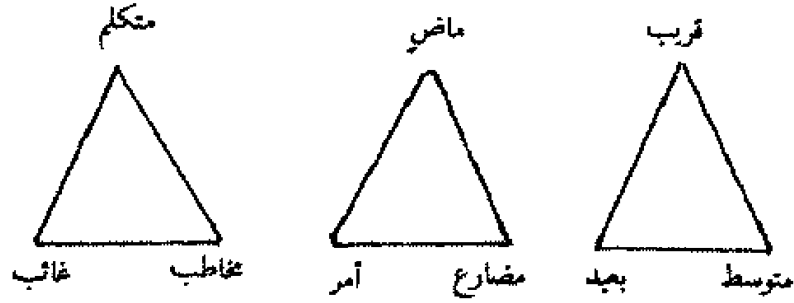
- اسم ، فعل ، حرف ،
- مفرد ، مثنى ، جمع ،
- قريب ، متوسط ، بعيد ،
- ماضى ، مضارع ، أمر ،
- متكلم ، مخاطب ، غائب .



(١) فنون التعميد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٥ ، والألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ .

(٢) الألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ ، وفنون التعميد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٥ .

(٣) فنون التعميد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٥ والألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ .



٤ — يلاحظ أن المميز يحمل الدلالات التالية :

- أ — العدد (المفرد، مثنى، جمع) ،
 - ب — الجنس (مذكر، مؤنث) ،
 - التعريف والتذكير، (ن = ال في معظم الحالات) ،
 - د — الحيز المكاني (قرب، توسط، بعد) ،
 - هـ — الحيز الزماني (للماضي، والحال، والاستقبال) ،
 - و — الهيئة (المشاركة، التعدية، المطاوعة، الطلب، المبالغة، الحدث، الثبوت.. الخ)
 - ز — الشخص (المتكلم، المخاطب، الغائب) ^(١) .
- ٥ — تظهر بعض الخلافات بين مميزات الأفعال ومميزات الأسماء، ولكنها تبدو طفيفة إذا قورنت بتلك التي تشترك في هذين النوعين من الكلمة، فالفرق طفيف بين مميزات الأسماء والأفعال.

(١) الأنسية العربية، ص: ١ / ١٣١ .

وجود التاء الممدودة في الفعل الماضي «أخذت» مثلاً على غرار «بنت وأخت»، فالفرق طفيف بين مميزات الأسماء والأفعال في اللغة العربية، والاسم والفعل يتحليان عادة بمميزات متماثلة^(١).

٦ — الألفاظ المميزة Marquées قليلة العدد في اللغات الأجنبية، وكثيرة في اللغة العربية التي تتبع قواعد معينة لصرف الاسم وتصريف الفعل^(٢).

٧ — الألفاظ العربية تكون غير مميزة (طالب)، ومميزة (طالب + ة = مؤنث)^(٣).

٨ — الألفاظ العربية قد تكون محيدة، فتقول مثلاً:

فَعَلًا / فَعَلْنَا، الألف مشتركة لثنائية الذكور والإناث ولكن التاء للتمييز بين الذكور والإناث.

افْعَلًا... جرى فيها التحيد، وتصلح للمثنى المذكور والمؤنث على السواء^(٤).

٩ — لا يظهر المميز في الحروف، لأنها تلازم صيغة

(١) فنون التعميد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٥، والألسنية العربية، ص: ١ / ١٣٠.

(٢) المرجعان أنفسهما.

(٣) المرجعان أنفسهما.

(٤) فنون التعميد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٦.

واحدة ، فلا تجري عليها أحكام الصرف^(١) ، ولا يطعن في ذلك إلا دخول التاء ، مثلاً ، على بعض الحروف كـ: رُبَّتْ .

١٠ — يظهر المميز في الأفعال المتصرفة التي لها الأصالة في علم التصريف^(٢) .

أمّا الأفعال الجامدة ، مثل : « عسى » ، فإنّها لا تصرف ، ولا تمثّل في الميزان الصرفي ، لأنّ الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف من حيث أدوائه معنى مجرداً عن الزمان والحدث الاعتبارين في الأفعال ، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير ، فهو لا يقبل التحوّل من صورة إلى صورة ، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها ، وذلك مثل : ليس ، عسى ، نعم ، بش^(٣) . لذلك اقترح الدكتور طحّان أن نسمي الفعل الجامد : المتصرف تصرفاً ناقصاً ، لئلا تشترك مفردة (جامدة) في جدولي المعجم والصرف ، وقد جعله قسمين :

أ — ما يلزم صيغة الماضي (عسى ، ليس) ، أو يلزم صيغة الأمر (هب ، تعال) ،

(١) ابن جني ، المتصرف ، ص : ١ / ٧ ، وفنون التعميد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ . وأبينة الفعل في شافية ابن الحاجب ، ص : ٨٨ .

(٢) فنون التعميد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ ، والألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ .

(٣) الفلايني ، جامع الدروس العربية ، صيدا : المطبعة العصرية (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) ، ص : ١ / ٥٣ .

ب — ومنه ما لا يتصرف وفق الطريقة المألوفة ، وهو قليل
(ما برج ، ما انفك ، ما فتيء) وهي من أخوات كان الناقصة ،
ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط .و (أوشك) نادر، وهما من أفعال
المقاربة ، ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط .

١١ — يظهر المميز الصرفي في الأسماء المتمكنة في الاسمية
فقط ، أما الأسماء الموشغلة في البناء فلا تعلق لعلم الصرف بها ،
ولأنها تشبه الحرف ، فهي في حكم الحروف^(١) .

١٢ — كل لغة يتحقق فيها مميز الجنس يتحقق فيها مميز
العدد ، والعكس صحيح ، وكل لغة يتوافر في أفعالها مميزات تدلّ
على الشخص (المتكلم المخاطب ، الغائب) ، يتوافر فيها مميزات
العدد والجنس (بجديه الأدنيين : المذكر والمؤنث)^(٢) .

وتنطبق هذه المبادئ الألسنية العامة على اللغة العربية التي

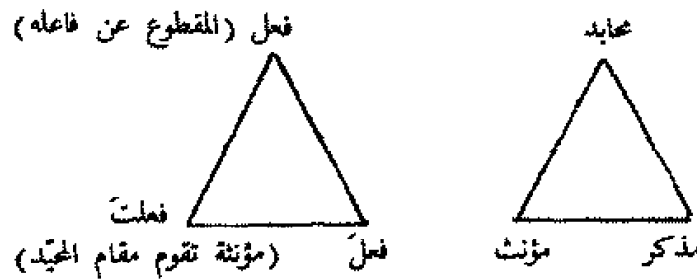
(١) ابن جني ، المنصف ، ص : ٨ / ١ ، وابن عصفور (الأشيلي ، علي بن مؤمن)
المتبع في التصريف والخط ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة
العربية بعلب ، الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م) ، ص : ١ / ٣٥ . وابن
مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ،
مصر : دار الكتاب العربي ، (١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م) ، ص : ٢٩٠ ، وانظر
فنون التعميد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ ، وأبنية الفعل في شافية ابن
الحاجب ، ص : ٨٨ .

(٢) علوم الألسنية وفنون التعميد ، ص : ٢٢٦ .

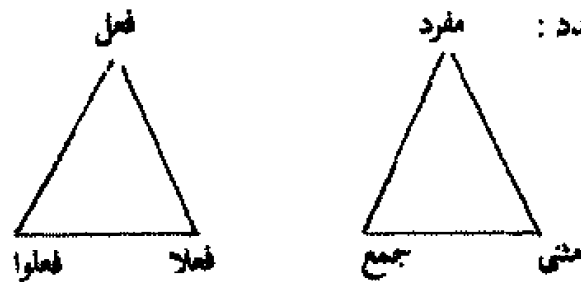
نستعين للدلالة على الجنس والعدد بمميزات يشترك فيها الجدول
الصرفي والجدول التصرفي^(١).

وهناك مُميّز ثالث خاص بالعربية ، وهو التنوين ، والتنوين
في الأسماء ، تضارعه النون التي تلحق أفعال المضارع الخمسة التي
تضارع الاسم بثبوت نونها وبحذفها في حالات معينة^(٢) .
فالمميزات المشتركة ، إذاً ، في جدولي الصرف والتصرف ،
هي :

أولاً : مميّز الجنس



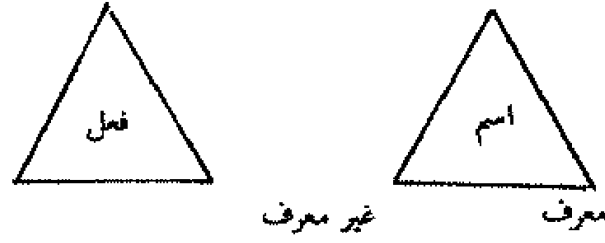
ثانياً : مميّز العدد :



(١) علوم الألسنة وفنون التقعيد ، ص : ٢٢٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٢٢٧ .

الكأ: التعريف والتكبير:



ولكن بحثنا، هنا، ينصب على المميزات الخاصة بتأنيث الاسم.

خاتمة الباب الأول

إن دراسة «المصطلح الصرفي» و «المميز» أتاحت لهذا البحث أن يعرض عن تقسيم بعض المحدثين الكلمة إلى اسم ، وفعل ، واسم فعل ، وأداة ، وضمير ، وأداة جرّ ، وظرف ، وأداة عطف ... الخ ، وأن يثبت تقسيم القدماء الذين جعلوا الكلمة اسماً ، وفعلًا ، وحرفاً ليس غير.. كما سمحت لنا بمعالجة كلّ قسم من أقسام الكلمة الثلاثة على ضوء جدولي الصّرف والتّصريف .. وأعرضنا عن بقية مميزات القدماء كالجذر ، والتّداء ، والإستناد ، والتّصغير ، وأعدنا كلّ مميز منها إلى مستواه في الدّرس اللغويّ .

واستطعنا تحديد مجال الصّرف في دراستنا ، بعدما درسنا «الصّرف أو التّصريف» ، عند القدماء ، وبينّا أنّهم قد أدخلوا في هذا العلم ما ليس منه ، وأهملوا ما كان يجب أن يدرس فيه ... ثمّ حدّدنا مصطلح «الصّرف» Déclinaison بعدما فصلناه عن مصطلح «التّصريف» Conjugaison ، ثمّ بيّنا أن الدرس الصرفي المتعلق بالاسم وحده دون غيره من بقية أقسام الكلمة يرتكز ، في دراستنا ، على مفهوم «المميز» Marque الذي يلائم اللغة العربية ، ورفضنا استعمال مفهوم المورفيم MorpHEME والعلامة ، لأنّها لا ينهضان منهجياً بالدرس الصرفي ، ولأنّها يختلط فيها مفهوم الصّرف بمفهوم النحو .

ثم تكلمنا على «المميز» ووظيفته في الجدول الصرفي، تمييز
المتنى والجمع من المفرد، لأنَّ العربية لم تعرف المتنى، كما
فرضه النحاة، وأنَّ العربية، لو تركت تسير سيرتها الطبيعية، في
رحلة التطور والارتقاء، لألغت التثنية تماماً كما فعلت اللهجات
العربية الحديثة، وكما فعلت اللغات الأوروبية أيضاً.
وأشرنا إلى مميز التعريف والتكثير، وحصرناه بـ «أل» الذي
يلحق أول الاسم لقله من التكثير إلى التعريف، كما أشرنا إلى الـ
(ن) التي تلحق آخر الاسم.

ثم تكلمنا على مميز التأنيث، بشكل عام، على فكرة التأنيث
والتذكير، وسنَّين أنَّ العربيَّ لم ينظر إلى الأنثى على أنَّها «الأدنى /
الأقل قيمة»، كما سنرفض فكرة ربط التأنيث بالخرافة والسحر،
ونرى أنَّ التأنيث، عند العرب، قد يكون مساوياً للين
والإخصاب... فكانَّ التأنيث هو الإخصاب.. أو الحياة
واستمرارها، وفي ذلك لفظةٌ إلى مكانة المرأة المميَّزة، عند
العرب، ورفعٌ لمستواها... خلافاً لكلِّ الفرضيات المخالفة.. وما
جنوح الفكر العربيَّ إلى تسمية الآلهة.. والقبائل في الجاهلية،
بأسماء مؤنثة، إلَّا دليل على ما ذهبنا إليه..

وقد شكَّلَ هذا الباب مقدمة منهجية للدراسة بميزات التأنيث
التي ستعالج في الباب الثاني.

الباب الثاني

مميزات التأسيس

— تمهيد.....

— المذكر والمؤنث

— تاء التانيث.....

أ — التاء المربوطة.....

ب — التاء المفتوحة..... — الألف والتاء....

— الألف المقصورة.....

— الألف الممدودة.....

— الكسرة.....

— الياء.....

— النون.....

— خاتمة الباب الثاني.....

تمهيد

الكلام على «ميز» الجنس، أو «مميز» التأنيث في اللغة العربية، بعد الكلام على «المميز»، بشكل عام، وعلى وظيفته في الاسم والفعل، وعلى وظيفته في تمييز الاسم المعروف من المنكر، والمثنى والمجموع من المفرد، والمؤنث من المذكر، يقودنا إلى الكلام على ثمانية مميزات صرفية لحقت بالاسم المذكر، الذي يعتبره النحاة الأصل، لتعطيه معنى إضافياً، هو معنى التأنيث. وهذه المميزات، هي: التاء المربوطة، والتاء المفتوحة، والألف والتاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والكسرة، والياء، والنون...

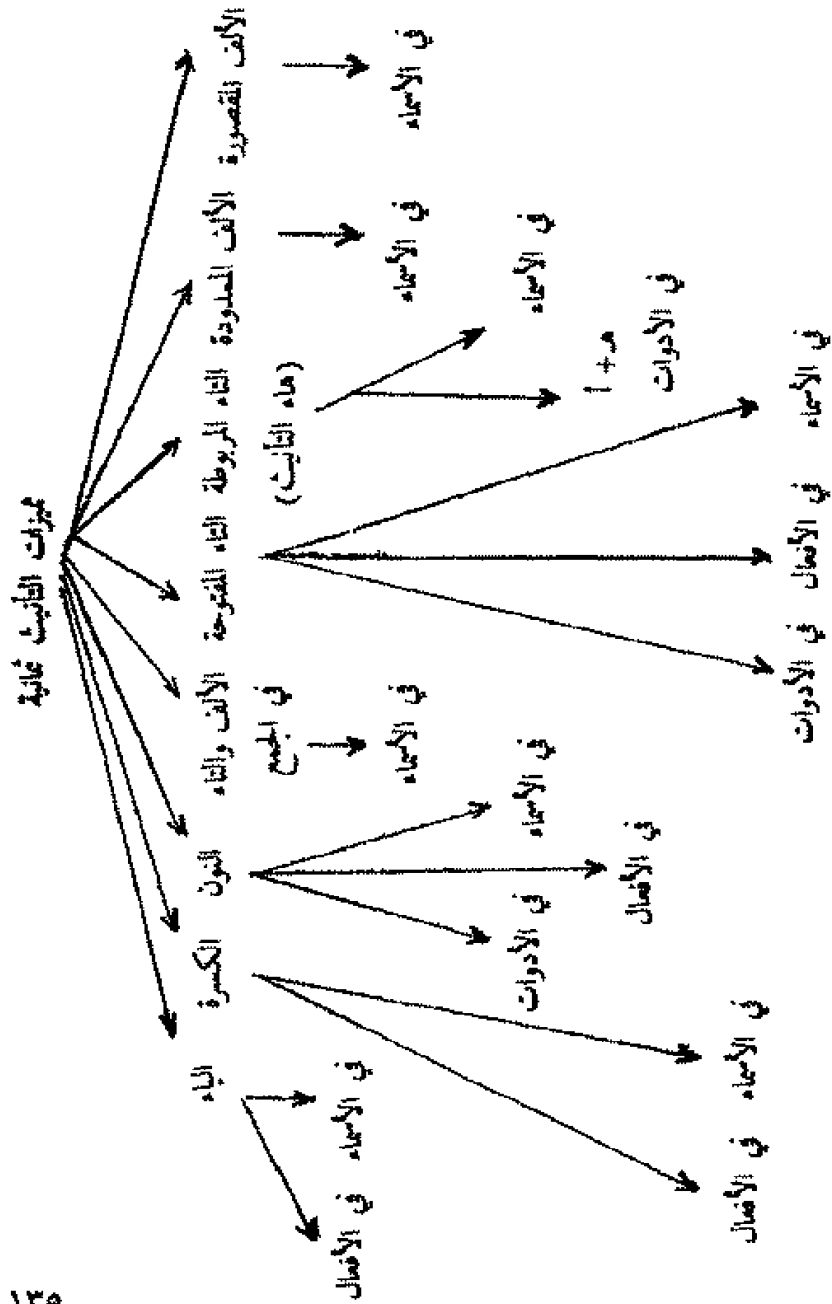
ولا يخفى أن دراسة هذه المميزات تفرض على الباحث التفريق بين اللغة المنطوقة، أي اللغة كأصوات، وبين اللغة المكتوبة... ومن ثمّ التفريق بين اللهجات العربية، ودراسة سير كل لهجة في طريق التقدم والتطور.. ودور اللغة الموحدة في الأخذ من هذه اللهجة أو تلك، وفي طمس بعض اللهجات أيضاً... وإماتتها.. كما يجب أن لا يغفل الباحث عن «تداخل اللغات العربية» و«اندماجها» في لغة واحدة، واضطرار النحاة إلى التنظير للغة موحدة.. مما جعلهم يقعون، أحياناً، في

التناقض، فبينما يجزم أحدهم بتذكير كلمة، نرى ثانياً يجزم بتأنيثها، ويأتي ثالث ليجوز الأمرين.. ويأتي، أحياناً، رابع ليفرق بين اللهجات وينسب التذكير إلى قبيلة، والتأنيث إلى قبيلة ثانية..

إنَّ النظر في مشجّر مميزات التأنيث على ضوء علم «الأصوات» يوضح أن القضية ليست قضية تاء مربوطة أو مفتوحة.. أو هاء.. أو قلب التاء هاء أو العكس... وليست ألف ممدودة أو مقصورة.. وليست قضية ياء.. أو كسرة.. أو نون.. إنّما القضية قضية «أصوات» تتداخل وتتحوّل وتتطوّر.. وتؤدي إلى ما يعرف باللهجات.

وقضية جنوح اللغة العربية إلى إلحاق مميز التأنيث بالكلمات المذكّرة لتأنيثها، تكاد تنحصر بمميز التأنيث «التاء»، لأن هذا المميز هو الأكثر انتشاراً، وهو المميز القياسي الوحيد، الذي اقتحم، رغم «حصون» النحاة، كلمات، قال النحاة إنّ المميز لا يلحق بها.

أما بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة، تحفظ، ولا يقاس عليها، وذلك في كلمات وصيغ احتفظت بها الكتب والمعجمات. وقد يكون تطوّر اللهجات العربية الحديثة، واعتمادها مميز التأنيث «التاء» لتأنيث المذكور دليلاً على ما ذهبنا إليه.



مميزات التانيث

في الفعل

- ١ — التاء
- ٢ — الياء
- ٣ — الكسرة
- ٤ — النون

في الاسم

- ١ — الألف المقصورة.
- ٢ — الألف الممدودة.
- ٣ — تاء التانيث المربوطة (هاء التانيث).
- ٤ — تاء التانيث المفتوحة.
- ٥ — الألف والتاء في الجمع.
- ٦ — النون : هنّ ، أنتنّ.
- ٧ — الكسرة.
- ٨ — الياء : هنّي.

في الأدوات

- ١ — التاء
- ٢ — الياء
- ٣ — الكسرة
- ٤ — النون

المذكر والمؤنث

المذكر خلاف الأنثى ، والأنثى خلاف الذكر من كل شيء والتأنيث خلاف التذكير ، والجمع ذُكُورٌ وَذُكُورَةٌ ، وَذَكَارٌ ، وَذَكَارَةٌ ، وَذُكْرَانٌ وَذِكْرَةٌ^(١) ، ولا يجوز جمعه بالواو والنون ، فإن ذلك يختصّ بالعلم العاقل ، والوصف الذي يجمع مؤنثه بالآلف والتاء ، وما شذ من ذلك فسموح لا يقاس عليه^(٢) .

وقد ورد اللفظان في القرآن الكريم بهذا المعنى ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّي إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ، وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ﴾^(٣) ، والله ﴿ يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾^(٤) .

وفي التوراة قيل : « فخلق الله الانسان على صورته . على صورة الله خلقه . ذكراً وأنثى خلقهم »^(٥) .

أما الأنثى فتجتمع على إناث ، وأُنْث : جمع إناث . ويقال للموات الذي هو خلاف الحيوان : الإناث . ويقال للرجل :

(١) لسان العرب المحيط ، مادة « ذكر » و « أنث » ص : ٢ / ١١٢ و ٤ / ٣٠٩ .

(٢) الفيومي (احمد بن محمد بن علي المقرئ) ، المصباح الخير في غريب الشرح الكبير للرازي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، مادة (أنث) .

(٣) - آل عمران ٣ / ٣٦ .

(٤) الشوري ٤٢ / ٤٩ .

(٥) سفر التكوين ، الاصحاح الأول ٢٨ .

أُنْثَى تَانِيَةً أَيِ إِنْثَى لَهُ وَلَمْ تَشْدَدْ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَأْنَتْ فِي أَمْرِهِ وَتَحْتَتْ. وَأَرْضُ بَشَنَاتٍ وَأَنْثَى: سَهْلَةٌ مَنْبَتَةٌ، خَلِيقَةٌ بِالنَّبَاتِ، لَيْسَتْ بِغَلِيظَةٍ. وَبَلَدُ أَنْثَى: لَيْنٌ، سَهْلٌ. وَزَعَمَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنَّمَا سَمِيَتْ أَنْثَى مِنَ الْبَلَدِ الْأَنْثَى. قَالَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْبَيْنَ مِنَ الرَّجُلِ، وَسَمِيَتْ أَنْثَى لِلْبَيْنِ. قَالَ ابْنُ سِيدَةَ: فَأَصْلُ هَذَا الْبَابِ عَلَى قَوْلِهِ، إِنَّمَا هُوَ الْأَنْثَى الَّذِي هُوَ اللَّيْنُ. وَالْمُؤْنَثُ كَالْأَنْثَى. وَسَيْفُ أَنْثَى: غَيْرُ قَاطِعٍ^(١).

وَالذَّكَرُ، فِي اللَّفْظِ، يَعْنِي الْقُوَّةَ وَالشَّجَاعَةَ وَالْأَنْفَةَ وَالْإِبَاءَ، إِذِ الذَّكَرُ مِنَ الْحَدِيدِ: أَيْسَهُ وَأَشَدَّهُ وَأَجُودَهُ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَنْثَى، وَبِذَلِكَ يَسْمَى السَّيْفُ مَذْكَرًا^(٢).

وَالذَّكَرُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ: مَا كَانَ لَهُ فَرْجُ الذَّكَرِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَ«الْجَمَلِ» فَهُوَ الْمَذْكَرُ الْحَقِيقِيُّ.

وَأَمَّا الْمَذْكَرُ الْمُجَازِيُّ أَوْ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرْجُ الذَّكَرِ، نَحْوُ «الْجِدَارِ» وَ«الْعَمَلِ».

وَالْمُؤْنَثُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ: مَا كَانَ لَهُ فَرْجُ الْأُنْثَى، نَحْوُ: «الْمَرْأَةِ»، وَ«النَّاقَةِ».

(١) لسان العرب، مادة «أنث»، ص: ١١٢ / ٢ وما بعدها.

(٢) ابن الأثيري (أبو البركات)، البلية في الفرق بين المذكر والمؤنث، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٩٧٠ م)، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، ص: ٦٣.

وأما المؤنث المجازي ، أو غير الحقيقي ، فما لم يكن له فرج
لأنثى ، نحو « القلبر » و « النار »^(١) .

ويبدو من هذا التعريف اللغوي ، الذي يجعل الذكر أقوى
من الأنثى ومقابلاً لها ، أن العربيّ شأنه في ذلك شأن الساميّ ،
ند لفت الجنس Genre نظره ، فقسم العالم الحيواني — وغير
لحيواني — منذ البداية إلى ذكر وأنثى ، بل إنه جعل الذكر
سائساً للجنس البشري كما يفهم من قصة آدم التي وردت في
التوراة ، إذ بعدما خلق الله آدم ووضعه في جنة عدن ، « قال
الربُّ الإلهُ ليسَ جيِّداً أنْ يَكُونَ آدَمُ وَحْدَهُ . فَأَصْنَعَ لَهُ مُعِيناً
نَظِيرَهُ »^(٢) ... « فَأَوْقَعَ الرَّبُّ الإلهُ سَيَّاناً على آدَمَ فَنَامَ . فَأَخَذَ
وَاحِدَةً مِنْ أَضْلاَعِهِ وَمَلَأَ مَكَانَهَا لَحْماً . وَبَنَى الرَّبُّ الإلهُ الصِّلَعَ
الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ آدَمَ امْرَأَةً وَأَخْضَرَهَا إِلَى آدَمَ . فَقَالَ آدَمُ هَلِو الْآنَ
عَظْمٌ مِنْ عِظَامِي ، وَلَحْمٌ مِنْ لَحْمِي . هَذِهِ تُدْعَى امْرَأَةً لِأَنَّهَا مِنْ
أَمْرِهِ أُخِذَتْ »^(٣) .

من هذا الفهم جعل النحويون العرب التذكير أصل الأشياء

(١) البليغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ص : ٦٣ .

(٢) سفر التكوين ، الاصحاح الثاني ، ١٩ .

(٣) سفر التكوين ، الاصحاح الثاني ، ٢٢ — ٢٤ .

كلها ، لأن كل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، لأن الأول أشد تمكنا عندهم . والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير^(١) ، ولذلك استمر المذكر بغير « علامة » للتذكير . بل ليست للتذكير « علامة » ، لأنه الأول ، وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصفات إحدى « علامات » التأنيث^(٢) .

ويخدم هذا الافتراض افتراض آخر يقول إن « علامات » التأنيث أو مميزاتها جاءت متأخرة في تاريخ اللغة ، إذ الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما قالوا « غير » و « أنان » ، و « جدي » و « عناق » و « حمل » و « رخیل » و « حصان » و « ججر » ، إلى غير ذلك .. ثم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بـ « علامة » ، فرفقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارة في الصفة كـ « ضارب وضاربة » ، وتارة في الاسم كـ : « امرء وامرأة » ، و « مرء ومرأة » ، في الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق .

(١) ميبويه ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مصر : الهيئة العامة للتأليف والنشر (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) ، ص : ٣ / ٢٤١ و ٣ / ٢٤٤ .

(٢) الأنباري ، أبو بكر بن القاسم (سنة ٣٢٨ هـ) ، المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور طارق الجنائي . بغداد : مطبعة الماني ، الطبعة الأولى . (١٩٧٨ م) ، ص : ٤٨ .

بين اللفظ و «العلامة» ، للتوكيد ، وحرصاً على البيان ، فقالوا :
كَبَش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة^(١) .

وهذه النظرة العربية شبيهة بنظرة العبريين في التفريق بين
المذكر والمؤنث ، إذ ان اللغة في بدايتها لم تكن تفرق بينهما
«بعلامة» ، بل وضعت لكل منهما لفظاً خاصاً به ، مثل : **אב**
(أب) ، **אם** (أم) ، **אב** (ابن) ، **בת** (ابنة) ، **אב**
(حمار) ، **אנן** (أنان) ، **עבד** (عبد) ، **אמה** (أمة) ، **קסן**
(عريس) ، **אזג** (عروس) ، **אריה** (أسد) ، **לביאה**
(لبوة)^(٢) .

وتتفق ، أيضاً ، مع النظرة السريانية التي جعلت *gadyā*
«جدي» في مقابل *ezza* «عتر» . وهما في الآشورية *gadū*
«جدي» و *enzu* «عتر»^(٣) .

(١) ابن النحاس (جهاء الدين ، الشيخ) ، التعليقة على القرب ، بالاعتباس عن
الأشياء والنظائر في النحو للشيخ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ،
حيدرآباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية (١٣٥٩ هـ) ، للطبعة الثانية ، ص :
٣١ / ١ .

(٢) كمال (ديحي) ، دروس اللغة العربية ، بيروت : دار العلم للملايين (١٩٦٣)
(م) ، ص : ٩٦ .

(٣) عبد التواب (رمضان ، الدكتور) ، ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة العربية ،
أنظر تقديمه لكتاب أبي البركات الأنباري ، اللفظة في الفرق بين المذكر
والمؤنث ، مصر : مطبعة دار الكتب (١٩٧٠ م) ، ص : ٣٧ .

يستج من كلّ ما تقدّم أنّ اللغة العربية لم تكن تميّز في بدايتها بين المذكر والمؤنث ، بل أطلقت لفظة معينة على نوع الحيوان سواء أكان ذكراً أم أنثى مثل : إنسان للذكر والأنثى ، ثم قالوا : رجل وامرأة ، ثم قالوا : رجل ورجلة ، كما قالوا : امرأ وامرأة .. ثم إنسان وإنسانة ، وكقولهم أسد للمذكر والمؤنث ، ثم : أسد ولبوة ، أسد وأسدة ، وليوء وليوءة .

ويلاحظ أنّ مرحلة التطور هذه لم تخل من الفوضى والارتباك . وقد عزا اللغويون والنحاة هذه الفوضى إلى الاختلاف القبلي حيناً ، وإلى حسّ العربيّ تارة أخرى ، وقد يكون ذلك صحيحاً . ولكننا نقف مذهولين أمام اختلافاتهم المربكة .. إذ قد يجزم أحدهم بتذكير كلمة ، ويجزم الآخر بتأنيثها ، ويجوز ثالث فيها الأمرين .. وأرجعوا ذلك إلى القبائل العربيّة التي يجوز الاستشهاد بما نقل عنها ، وكلها حجة .. وإن كان بعض الكلام مناقضاً لبعض .. كما سنبيّن بعد ذلك .. كلّ ذلك يدلّ على حالة الارتباك والفوضى التي أوقعنا فيها اللغويون والنحاة الذين لم يستطيعوا التعيد بشكل علميّ وحاسم لظاهرة التذكير والتأنيث لأنهم فرحوا بالنقول الكثيرة وخلطوا بينها .. وابتعدوا ، نتيجة ذلك ، عن منهج اللغة التطوريّ .

فلذا كان ما رأيت في عالم الحيوان الذي يقسم إلى مذكر ومؤنث حقيقة ، فما قولك فيما ليس بذكر أو أنثى ؟

لم يعطِ القدماء جواباً شافياً في هذه المسألة ، قال ابنُ رشد
« التذكير والتأنيث في المعاني إنّما يوجد في الحيوان ، ثم قد يتجاوز
في ذلك في بعض الألسنة ، فيعبر عن بعض الموجودات بالألفاظ
التي أشكلها أشكال مؤنثة ، وعن بعضها بالتي أشكلها أشكال
مذكّرة . وفي بعض الألسنة ليس يلقى فيه للمذكر والمؤنث شكل
خاص ، كمثّل ما حكى أنه يوجد في لسان الفرس ، وهذا يوجد
في الأسماء والحروف . وقد يوجد في بعض الألسنة أسماء هي
وسط بين المذكّر والمؤنث ، على ما حكى أنّه يوجد كذلك في
اليونانية^(١) . إنّ في اللغات الهندية الأوروبية جنساً ثالثاً غير
المذكّر والأنثى ، ويسمى الميهم أو المحايد-Neutre ، كالجملادات ،
والمعاني ، بل إنّ بعض اللغات تميز بين جنس حيّ وجنس غير
حيّ ، كلغة الألبونكين Algonquin^(٢) ، ومثلها مجموعة لغات
« البانتو » في جنوب أفريقيا ، ففي هذه اللغات يراعي المتكلم في
صياغ الأسماء التفرقة بين الحيّ والجملاد ، كما نرى أنّ لغة التوش
Tush ، إحدى لغات القوقاز ، تتخذ أنواعاً من الواحق يتصل
بعضها بالأسماء حين التأنيث الحقيقي ، وأخرى حين التذكير

(١) ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، تحقيق الدكتور محمد سليم سالم ، القاهرة
(١٩٦٧ م) ، ص : ٥٦٩ / ٥ .

(٢) ج . فنديس اللغة ، ص : ١٣١ .

الحقيقي، وثالثة تتصل بغير العاقل حياً كان أو جهاداً^(١).
وقد سلكت اللغات الحامية مسلكاً غريباً بهذا الصدد إذ
قسمت الأسماء إلى طائفتين: الأولى تتضمن أسماء الأشخاص وما
يدلّ على أشياء ضخمة ذات أثر واضح، وأخيراً تلك التي رأوها
تعبر عن المذكّر. أما الطائفة الأخرى فتشمل أسماء الأشياء
الصغيرة القليلة الأهمية ومعها تلك التي تعبر عن المؤنث^(٢).
ويقول بروكلمان إنه ليس في اللغات البدائية نوعان فحسب
من الجنس، كما في اللغات السامية، ولا ثلاثة أنواع كما في
اللغات الهند أوروبية، بل فيها غالباً أنواع كثيرة، يفترق بعضها
عن بعض نحويّاً، وتتوزع فيها كلّ أشياء العالم المحسوس، ويرجع
هنا التوزيع في الأساس، إلى تأملات لاهوتية، أو بتعبير أحسن
تأملات خرافية، وعلى قدر ما يبدو للرجل البدائي أنّ العالم كلّهُ
من الأحياء^(٣).

وقد حاول بعض المستشرقين أن يتلمّس النوع المحايد في
الفصيلة السامية، وحدّثونا أنّه من الممكن أن نلاحظ بقايا وآثاره
في «ماء» الموصلة، غير أنّ آخرين منهم قد وصفوها على أنّها في
الأصل الساميّ مؤنث «من»^(٤).

(١) أنيس (إبراهيم، الدكتور)، من أسرار اللغة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية،
الطبعة الثالثة (١٩٦٦ م)، ص: ١٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص: ١٤٤.

(٣) بروكلمان (كارل) لغة اللغات السامية، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب،
مطبوعات جامعة الرياض (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م)، ص: ٩٥.

(٤) من أسرار اللغة، ص: ١٤٥.

وقد قال رايت W. Wright وغيره من المستشرقين بأن الخيال السامي الخصب قد أخضع ، في نهاية الأمر ، جميع الكلمات إلى أحد أمرين : إما التذكير وإما التأنيث ، وأنه شخّص الأشياء وجعل منها أناساً ، ثم تصوّر في بعض تأنيثاً وفي البعض الآخر تذكيراً^(١) ، وكذلك فعل Wensinck فقال بأن ما يسمّى «علامات التأنيث» كالتاء ، والألف المقصورة ، والممدودة ، ليست في الحقيقة إلا «علامات» للمبالغة تفيد الكثرة ، ولذا نراها في كلمات مذكرة من مثل علامة وفهامة ، كما نراها في بعض الجموع مثل قتل وجرحى ، إلى آخر ما جاء في بحثه . فهو يرى تلك «العلامات» ترتبط بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث... ويرى أنّ اللغات السامية حين خلعت على بعض الأسماء فكرة التأنيث قد تأثرت في هذا بعوامل دينية ، وبأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات العامة التي جعلت الساميين ، في قديم الزمان ، يرون في المرأة غموضاً وسحراً ، وينسبون لها من القوى الخارقة ما لم يخطر ببال من جاءوا بعدهم ، ثم ضمّوا إلى المرأة كلّ ظواهر الطبيعة التي خفي عليهم تفسيرها ودقّ على أذهانهم فهمها ، بجامع الغموض والسحر . وأدّت تلك المعتقدات الخرافية إلى اعتبار بعض الأسماء مؤنثة ، لأنها تعبر عن ظواهر غامضة ليس من السهل عليهم تفسيرها ، وأشبهت لهذا في أذهانهم ما أحاطوا به المرأة من سحر وخرافة ، ومن تلك الكلمات كلّ ما عبّر عن

(١) Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages, Cambridge (1890), pp. 131.

الأرض وأجزائها كالطريق ، والبئر ، ثم الجهات الأربع ، ومعظم مظاهر الطبيعة من ربح ، وسحاب ومطر ، وأخيراً تلك الأسماء التي تدلّ على الممالك والمدن ، وأجزاء الجسم ، والأسلحة ، والحجارة ، وبعض الحيوان^(١) .

والواقع أنّ هذا التفسير الاستشراقيّ الذي يتحدّث عن تأملات لاهوتية أو خرافية ، وعن فكر بدائيّ يجسّد كلّ شيء ، يتطابق مع تفسير الغربيين لظاهرة التذكير والتأنيث ، في اللغات العربية ، لأنّ الجنس فيها ، كما يقول فنديرس ، ليس إلّا طبقة على طريقة « البنطو » الإفريقية التي يسيطر عليها وجود الطبقات التي تمتاز كلّ منها بلاصقة خاصّة ، وعليها توزع جميع الكلمات الموجودة في اللغة . . « فالجنس في اللغات الأوروبية محاولة قام بها العقل لتصنيف المعاني المتنوعة التي يعبر عنها بواسطة الأسماء . وأغلب الظنّ أنّ هذا التصنيف يقوم على تصوّر في أذهان أسلافنا الغابرين عن العالم ، وقد ساعدت عليه بواعث غيبية ودينية . وقد احتفظ بهذا التقليد حتى بعد أن عمجز من يستعملونه عن فهم علته^(٢) .

ويرجع الأب فليش ظاهرة التذكير والتأنيث ، في العربية ، إلى فكرة « الطبقات » و « الأقل قيمة » « الأدنى » بقوله : « إنّ

(١) A. J. Wensinck, Some Aspects of gender in the Semetic languages

بالاتّباس عن أسرار اللغة ، ص : ١٤٨ .

(٢) فنديرس ، اللغة ، ص : ١٣٢ - ١٣٣ .

لواحق التانيث (التاء المربوطة. الألف الممدودة، والألف المقصورة، والكسرة الطويلة) تَجَرُّنا إلى تصوّر حالة من حالات اللغة ضاربة في القدم، حيث كانت هذه اللواحق تصدق على طبقات، ويبدو أنها النمت في طبقة يمكن تمييزها: طبقة الأقل قيمة أو الأدنى، وهي التي يمكن أن تفسّر فصائل الكلمات المختلفة التي قد تضمها: كالتصغير، والتحقيق، واسم الجماعة، وكلمات المعاني المجردة».

«وتبعاً لهذا التخمين (الأقل قيمة — الأدنى) تلقت هذه الفصائل لواحقها (موزعة دون شكّ تبعاً لدرجات وألوان لم يعد في وسعنا أن نبلغها) وريّاً حدث بعد ذلك أن بقيت هذه الفصائل من الكلمات بلواحقها، ثم تحوّلت عن معناها الأول إلى تنظيم من التانيث النحوي»^(١).

ويدعم الأب فليش تخمينه هذا، بواقع آخر، وهو عدم إضافة اللغة العربية الأسماء المحايدة إلى جانب المذكر والمؤنث.

وعليه فإنّ هذا المؤنث النحويّ (مفرداً أو جمعاً) هو الذي كان — في بعض الحالات وسيلة للتعبير عن المحايد، من مثل: الصّالحات، السيّئات، من لغة القرآن. وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة ذاتها — تقليداً لطريقة قديمة — جمعاً مؤنثاً بالألف

(١) فلش (هنري)، العربية الفصحى — نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، الطبعة الثانية، ص: ٧٠.

والتاء ، كما تعين بعامة طائفة من الأشياء ، فنقول :
المشروبات ، والمنسوجات .

ولعلّ من اليسير أن تكون للمحايد أصوله في طبقة (الأقل
قيمة) ^(٣) .

واعتقد أنّ العودة إلى المعنى اللغويّ لكلمتي تذكر وتأنث
مفيدة في فهم قضية الجنس في اللغة العربية .

فالتذكير ، في اللغة ، كما سبق وبينّا ، يفيد القوة والشجاعة
والأنفة والاباء ، بينما يفيد التأنث السهولة ، واللين ، والإنبات ..
إذ إن أصل الباب كلّهُ إنّما هو الأنثى ، أي اللين .

بمثل هذا الفهم اللغويّ نستطيع أن نقول إنّ العربي أطلق
الألفاظ المذكّرة على كلّ ذي قوّة وشجاعة وإقدام .. بينما أطلق
على الأنثى ما يعتقدّه سهلاً ، وليناً ، وخصباً ، لأنّ الأنثى إذا لم
تكن كذلك فكيف يتسنى لها أن تخصب وتنبّت ؟؟

فتأنث العربي لبعض الألفاظ ، حسب هذا الفهم ، بعيد
كلّ البعد عن القوى الغيبية ، والسّحر ، والغموض ، والخرافة ،
واللونية المتشكلة بالطبقة الأقل قيمة — الأدنى .. بل هو وضع
للأمور في نصابها .. وإلا فكيف توصّل إلى تشبيه الأرض المنيّة
بالمرأة .. فسمّاها «الأنثى» إذا لم تكن منهجية الإخصاب

(١) فليش ، هنري ، العربية الفصحى ، ص : ٧٠ .

والإنبات والتطور هي التي حكمت تفكيره منذ القدم؟ ألا نستطيع ربط هذه «اللواحق» (النساء المربوطة ، الألف المملودة ، والألف المقصورة ، والكسرة الطويلة) بالزيادات التي كانت المرأة تحققها في المجتمع عن طريق الاختصاص والتكاليف؟ ألا تشبه هذه اللواحق أولاد المرأة يلحقون بها أينما ذهبت وكيفما انجذبت؟ ألم تحكم المرأة المجتمع في فترة الأمومة زمناً طويلاً جداً لأنها كانت تتحكم بـ «اللواحق» والأصول معاً؟

أليس من المعقول أن إضافة الناء أو «لواحق» التأنيث إلى الألفاظ الخاصة بالإناث نوع من تعظيمهن وتبجيلهن ، والخوف منهن؟ والتوق اليهن؟

وهل نستطيع أن نعتبر تأنيث العربي لأسماء آلهته ، قبل الاسلام ، مثل : ﴿اللَّات ، والعُزَّى ، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾^(١) خطأ من قيمتها ، ووضعها في الطبقة الأقل قيمة؟ أم أنه أنشأ لعظمتها ، ولاعتقاده أنها قادرة على كل شيء بما فيه الاختصاص والإنبات؟

وهل نستطيع أن نعتبر تأنيث العربي لأسماء القبائل العربية خطأ من قيمتها أم أنه أنشأ لعظمتها ولإيمانه بقدرتها؟

(١) سورة النجم ٥٣ / ٦٩ . «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ ، وَالْعُزَّى ، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ، أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى» ، يَتْلُكَ إِذَا قَسَمَهُ ضَيْبُزَى .

أهمية معرفة المذكر والمؤنث :

جعل العرب لمعرفة المذكر والمؤنث أهمية قد تفوق أهمية معرفة الإعراب ، لأن أول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء ، والأفعال ، والنعت ، قياساً وحكاية . ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاها لازمة ، غير أن العرب أجمعت على ترك كثير من الإعراب في مثل بنات الباء ، والواو ، في الأسماء ، والأفعال المضارعة للأسماء ، وأما تأنيث المذكر وتذكير المؤنث فن العجمة عند من يعرب ، ومن لا يعرب^(١) .. بل إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ، لأن من ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً^(٢) . لأن الخطأ في التمييز بين المذكر والمؤنث قبيح جداً^(٣) .

وأهمية تمييز المذكر والمؤنث ليست حكراً على العرب . فالفرنسيون ، مثلاً ، يشاركون العرب في ذلك . يقول فندر يس «وليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر

(١) السجستاني (أبو حاتم) (ت ٢٥٥ هـ) ، المذكر والمؤنث ، بالانتباس عن دراسة الدكتور طارق عبد عون الجنابي التي قدم بها لكتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن القاسم الأنباري ، بغداد : مطبعة العاني ، الطبعة الأولى (١٩٧٨ م) ، ص : ٤٨ .

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر القاسم الأنباري ، ص : ٨٧ .

(٣) ابن فارس ، المذكر والمؤنث ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة : الطبعة الأولى (١٩٦٩ م) ، ص : ٤٦ .

من الخلط في الجنس « فإذا ما تجاوز تكرارها تعذر فهم الكلام »^(١). إذ بالجنس وحده نستطيع أن نتميز في الفرنسية ،
 Le poids « الوزن » من Lapoix « القار » ، و Le père « الأب »
 La paire « الزوج » التي لا تختلف عن قرينتها إلا بالرسم ، ومن
 باب أولى Le livre « الكتاب » و la livre « الروبل أو الجنيه أو
 الليرة ، أو Le poêle « بساط الرحمة » و la poêle « الموقد أو
 المقلاة » التي يرسم كل زوج منها بصورة واحدة . وكذلك في
 الألمانية Die kiefer « البلوط » و Der keifer « الفلّك »^(٢).

ففصيلة الجنس ، كما توجد في الهندية الأوروبية والسامية منذ
 أقدم عهدهما ، تفرض نفسها بدرجة من الصرامة تجعل العقل لا
 يكاد يستحضر اسماً حتى يبلو الاسم أمامه مزوداً دائماً بنوع يميزه
 بجلاء ، بل كثيراً ما يكون النوع هو المميز الوحيد الذي يملكه هذا
 الاسم^(٣).

لكن هل تسلك اللغات كلها سبيلاً واحداً في التفريق بين
 المذكر والمؤنث ؟

(١) فنتريس ، اللغة ، ص : ١٢٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٢٧ .

(٣) L. Adam, Le Genre dans les diverses langues, Paris 1883, pp. 43.

وهل هنالك تطابق دائم في اللغات بين المذكر الحقيقي وبين
المذكر اللغويّ أو بين المؤنث الحقيقيّ والمؤنث اللغويّ؟
وهل حافظ الجنس اللغويّ على مفرداته فبقيت الكلمة
المذكّرة مذكرة والمؤنثة مؤنثة؟

إنّ دراسة الجنس ، في اللغة العربية ، تظهر بما لا يقبل الجدل
أنّ الجنس قد تغيّر خلال العصور التي قطعها اللغة . فانتقلت
كلمات عدّة من الدلالة على المذكر إلى الدلالة على المؤنث ، أو
من الدلالة على المؤنث إلى الدلالة على المذكر ، أو من الدلالة
على أحد الجنسين إلى الدلالة على الجنسين مجتمعين ، الذكر
والأنثى ... وإلا فكيف نفسر أنّ كلمات مثل : إنسان ، عقرب ،
ضبع ، جبال ، أفعى ، عقاب ، برذون ، بعر ، أسد ، أرنب ،
خرنق ، سنور ، ضيول ، هرّ ، قطّ ، فرس ، ثعلب ، ذئب ،
قنفذ .. أطلقت على المذكر والمؤنث في مرحلة تاريخية موزعة في
القدم حيث يعتقد أن اللغة لم تكن تميز بين الذكر والأنثى .. ثم
اندفعت اللغة ، فيما بعد ، بعدما كسرت حاجز الصحراء في شبه
الجزيرة العربية ، وانطلقت في كل أرجاء الكون لتصبح لغة الدين
الجديد ، والحضارة الجديدة التي تتفاعل فيها حضارات العالم
القديم ، ولغة السياسة ، والاقتصاد ، والفنّ ، والعمران ،
والعلوم .. انطلقت ، بعد هذه الرحلة المثيرة ، والغنية ، باتجاه
التقعيد .. فدخلت تاء التأنيث كلمات لا يزال نثر من الدارسين
المتحجّرين يعتبرونها مقدّسة لا يدخلها التغيير ولا يمسه روح

التطور .. فتراهم يزلزلون الأرض صراخاً إذا سمعوك تلفظ بعض هذه الأسماء بمميز التأنيث أو « بعلامته » مثل : إنسان وإنسانة ، وعقرب وعقربة ، وضبع وضبعة وجيال وجيالة ، وعقاب وعقابة ، وبرذون وبرذونة ، وبعير وبعيرة ، وأسد وأسدة ، وسنور وسنورة ، وهرّ وهرّة ، وقطّ وقطة ، وثعلب وثعلبة ، وفرس وفرسة ، وذئب وذئبة .

فإذا يمثّل مميز التأنيث في مثل هذه الأسماء غير القفزة المدنية التي قفزتها اللغة ؟

وبماذا نفسّر دلالة بعض الكلمات التي تحمل مميز التأنيث أو « علامته » على المذكر والمؤنث ، مثل : شاة وجرداة ، وبقرة ، غير تغيّر الجنس عبر العصور ؟

بل كيف نفسّر لحاق مميز التأنيث بعدد من الكلمات التي لا نزال نعتبرها مذكرة مثل : راوية ، علامة ، مطرابة ، ضحكة ، هلياجة ، فقاقة ، داهية ، مجذامة ، معزاية ، سبة ، نومة ؟

مما تقدم نستطيع الحكم أن الجنس الصرفي ، في اللغة العربية ، لا يدلّ دلالة قاطعة على الجنس الطبيعي ، مثله في ذلك مثل الجنس في لغات عدة . فكما أنّه لا يوجد برهان عقلي مقبول يقول لماذا ذكّرت العربية ألفاظاً مثل الراوية : العلامة ، الرأس ، الدماغ ، والشعر ، والصدغ ، والحاجب ، والجبين ، والأنف ، والمنخر ، والخذّ ، والثدي ، والبطن .. الخ .. لا يستطيع أحد أن يقول لماذا أنثت العربية العين ، والأذن ، والأسنان ، والكتف ،

والعضد، والكف، واليد، والكرش، والكبد، والضلع،
والفخذ، والساق، والقدم، والرجل.. الخ..

كذلك لا يستطيع إنسان كائناً من كان، أن يقول لماذا
كانت *salière, table, chaise* مؤنثة في حين كانت
fauteuil, tabouret, sucrier مذكرة^(١).

بل إن أحداً لا يستطيع أن يقول لماذا كانت لفظة *soleil*
مذكرة في الفرنسية بينما كلمة «شمس» مؤنثة في العربية، ولفظة
parapluie مذكرة في الفرنسية بينما كلمة «مظلة، ومطرية»،
وشمسية مؤنثة في العربية.

لذلك فقد جعل فندريس الجنس في اللغات الهندية الأوروبية
ينحصر في مسألة الاتفاق والتواطؤ والتواضع، ويصف محاولات
بعض اللغويين الذي أصدروا أحكاماً قاطعة عن أصل الجنس
النحوي في الهندية الأوروبية بأنها محاولات غير مرضية، لأن
المسألة تتعدى نطاق النحو الهندي الأوروبي، إذ إنها مسألة من
مسائل علم اللغة العام.. كذلك نراه يسخر من بعض علماء
الانثروبولوجيا مثل (فريزر) الذي زعم بأنه حلّ المسألة بتصوره
أن الخلاف بين الجنسين يتصل بلغة النساء خصوصاً، فعند هؤلاء
العلماء أن الاسم كان على صيغتين: صيغة تتكلمها المرأة، وصيغة

(١) Van GENNP, *Religion, Mœurs et légendes*, Paris (1908—1909),
pp. 65.

يتكلمها الرجل... ثم يصف هذا الامتناع بأنه تبسيط ساذج
للمسألة : فالأجناس لا تنحصر في المقابلة بين المذكر والمؤنث
فحسب ، إذ ان الهندية الأوروبية فيها جنس ثالث هو المبهم أو
المحايد neutre (١) .

وإذا كان الفرنسيون يشكون ، حتى اليوم ، من قلة صلاحية
الجنس النحوي عندهم للتعبير عن الفرق بين الجنسين الحقيقيين
كما هي الحال في professeur, médecin ، وهما في الفرنسية
مذكران لا مؤنث لهما. إذ أن الفرنسي لا يستطيع القول médecine
professeuse (بنهاية مؤنثة) .. ولا يستطيع في الوقت عينه
أن يقول professeuse, médecine لأن ذلك يصدم
آذانهم ، فيضطرون إلى قول La femme professeur
La femme médecin معتبرين كلمة femme دالة نسبة تشير
إلى الجنس ، ويقولون أيضاً cocher « حوذي » cochère
la femme cochère « امرأة حوذية » متمسكين إلى هذا الحد
بدالة النسبة « امرأة » ، وإذا قالوا : cochère « حوذية دون لفظة
femme بدا ذلك مستهجنًا (٢) .

ونستطيع أن نخمن بأن العربية مرّت بمرحلة مشابهة للمرحلة
الفرنسية الراهنة ، ولا تزال آثارها باقية في بعض الصيغ ،

(١) فندريس ، ص : ١٣١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٢٨ .

كقولهم : «أميرنا امرأة» و «وصي بني فلان امرأة» و «وكيل بني فلان ورسوله امرأة» ، وكذلك «شاهد» و «مؤذن»^(١) . وكذلك «كفيل» ، ونقول رجل عدل وامرأة عدل ، ورجل جنب وامرأة جنب^(٢) ، فلم يدخلوا في شيء من هذا الهاء ، وليس بمصروف عن جهته ، وإثنا حملهم على ذلك أنّ هذا الوصف إثنا يكون في الرجال دون النساء ، فلما احتاجوا اليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه^(٣) .

وكما فعل الفرنسيون في أيامنا ، باستعمالهم مميز التأنيث ، قبل professeur, médecin^(٤) بعدما أصبح عدد النساء اللاتي يعملن في تين المهنتين موازياً تقريباً لعدد الرجال العاملين فيهما ، كذلك فعل العرب منذ أكثر من ألف عام ، قالوا : ورثاً جاء في الشعر بالهاء واسقاطها أكثر ، وأنشد القراء لعبد الله بن ممام السلولي (الوافر) :

(١) القراء ، أبو زكريا ، يحيى بن زياد المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، المذكر والمؤنث ، نشر مصطفى أحمد الزرقا ، بيروت / حلب : المطبعة العلمية ، المطبعة الأولى (١٣٤٥ هـ) ، ص : ٥ .

(٢) ابن فارس ، المذكر والمؤنث ، ص : ٥٢ .

(٣) المذكر والمؤنث للقراء ، ص : ٤ . وابن سلمة (الفضل) ، مختصر المذكر والمؤنث ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة (١٩٧٢) ، ص : ٥٠ .

(٤) أجاز اساتذة في السوريون ان يقال :

le professeur, la professeuse.

فَلَوْ جَاءُوا بِرَمْلَةٍ أَوْ بِهِندٍ
لَبَايَعْنَا أَمِيرَةَ مُؤْمِنِينَ^(١)

وقال ابن أحرر (من الوافر) :
فَلَيْتَ أَمِيرَنَا، وَعُزِّلَتْ عَنَّا،
مُخَضَّبَةً أَنَابِلَهَا كَعَسَابٍ^(٢)

بل إنهم قالوا : كضيلة ، ووصية ، وجريّة ، وأميرة ،
ونحوها — بالهاء — على القياس على شركة المذكر^(٣) .

وكذلك تستعمل العرب الضمير « هو » أو « هي » كتمييز
للجنس أمام عدد من الكلمات شأنها في ذلك شأن اللغة
الانكليزية واللغة الأيرلندية ، إذ إن اللغة الانكليزية تستعمل
الضميرين he للمذكر و she للمؤنث ، فتقول he-goat أي
هو عترة أي جدي ، و she-goat أي هي عترة ، أي عتاق .
وتستعمل اللغة الأيرلندية السابقة ban ، مأخوذة من ben
« امرأة » ، فتقول ، ban-dia « آلهة » ، ban-file « شاعرة »

(١) المذكر والمؤنث للقرآن ، ص : ٥ ، ومختصر المذكر والمؤنث ، للمفضل بن

سلمة ، ص : ٥٠ ، ابن سيدة الاتدلسي (علي بن إسماعيل النهوي) توفي سنة
٤٥٨ هـ ، المختصص ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق
الجديدة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ص : ١١ / ٣٦ .

(٢) المذكر والمؤنث للقرآن ، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ، ص :
٥٠ .

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الانصاري ، ص : ٧٤٨ والسجستاني ، المذكر
والمؤنث ، ص : ١٢٢ .

ban-tuath «ساحرة»^(١). وتقول في العربية: هو إنسان وهي إنسان، هو عقرب وهي عقرب، هو ضبع وهي ضبع، هو أفعى وهي أفعى، هو عقاب وهي عقاب، هو برذون وهي برذون، هو بعبير وهي بعبير، هو أسد وهي أسد، هو أرنب وهي أرنب، هو خرتق وهي خرتق، هو ستور وهي ستور، هو ضيئون وهي ضيئون، هو هر وهي هر، هو قط وهي قط، هو فرس وهي فرس، هو ثعلب وهي ثعلب، هو ذئب وهي ذئب، هو قنفذ وهي قنفذ... الخ.

بل إنّ الضميرين «هو» و «هي» يستعملان كميزين للجنس حتى في الكلمات المنتهية بمميز التأنيث، مثل: هو جرادة وهي جرادة، هو بقرة وهي بقرة، هو شاة وهي شاة.

بقي أن نشير إلى أنّ النحاة واللغويين لم يتطرقوا إلى ظاهرة الخنثى androgine الذي له ما للرجال والنساء جميعاً. والجمع الخنثائي^(٢).

فالخنثى في النباتات المزهرة، هي الزهرة التي تحمل أعضاء الذكورة والأنوثة^(٣).

(١) فندريس، اللغة، ص: ١٢٨.

(٢) لسان العرب، مادة خنث، ص: ١٤٥ / ٢.

(٣) الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم، تجديد صحاح العلامة الجوهري، والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع العربية، تقديم عبد الله الملايلي، اعداد وتصنيف نديم مرعشلي واسامة مرعشلي، بيروت: دار الحضارة، الطبعة الأولى (١٩٧٤ م)، مادة «خنث».

والخنثى في الحيوان ، هو فرد تتكون فيه أمشاج الذكر وأمشاج الأنثى ، كما في الدودة الكبدية ، وقد تظهر خنثا اتفاقاً في الحيوانات وحيدة الجنس .

والإنسان قد يكون ذا خنثة صادقة hermaphrodite vrai وهو إنسان له خصية ومبيض ، أو جزء منها .

وقد يكون ذا خنثة كاذبة pseudo-hermaphrodite أي أن أعضائه التناسلية الخارجية عكس أعضائه التناسلية الداخلية . وهو على نوعين :

أ — ذكر وله مبيضان ،

ب — أنثى ولها خصيتان^(١) .

فكيف نعامل الخنثى ؟ أنقول هو أم هي ؟ أم نقولها كيفما اتفق ؟

لم يتعرض اللغويون مباشرة لهذه المسألة ، ولكن فقهاء الاسلام تعرضوا لها في قضية الميراث ، وحاولوا أن يجعلوا من العضو التناسلي عند الخنثى مقياساً يصنفون على أساسه حصة هذا الإنسان في الميراث فقالوا :

إن بَالَ فرجُ الرجل دون فرج الأنثى يأخذ ميراث الذكر ،

(١) الصحاح في اللغة والعلوم ، تجديد صحاح العلامة الجوهري ، والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع العربية ، مادة وخنث .

وإنَّ بَالَ من فرج النساء ، يأخذ ميراث الأنثى ،
وإنَّ بَالَ منها تعتبر الفرج الذي يخرج البول منه أولاً ، فإنَّ
سبق من فرج الرجل فله ميراثه ، وإنَّ سبق من فرج المرأة فله
ميراثها ، فإنَّ خرج منها جميعاً فن حيث سبق .

وإنَّ بَالَ منها من غير سبق ، بل نزل البول من المخرجين في
آن واحد اعتبر الذي ينقطع أخيراً لا أولاً ، وورث بحسبه ، فإنَّ
تأخر فرج الرجل فله ميراثه ، وإنَّ تأخر فرج المرأة فله ميراثها .
أما إنَّ تساويا في السبق والإنقطاع فقد ذهب المشهور إلى أنَّه
يعطى نصف نصيب الذكر ، ونصف نصيب الأنثى ^(١) .

وواضح أنَّ إشارتنا إلى الختلى قصد بها تسليط الضوء على
العقلية العربية في معالجتها لقضية إنسانية تتعلق بالجنس ، ويبرز
هذه الإشارة تقارب المنهج بين النحاة والفقهاء من جهة ، ولأنَّ
معظم الفقهاء كانوا نحاة ولغويين ، ومعظم النحاة واللغويين كانوا
فقهاء شريعة من جهة ثانية . ألم يقل الجرمي الفقيه « أنا منذ ثلاثين
سنة أفتي الناس من كتاب سيويه » ، لأنَّ كتاب سيويه ، كما
يقول الشاطبي ، « يتعلم منه النظر والتفتيش » . والمراد بذلك أنَّ
سيويه وإنَّ تكلم في النحو ، فقد نبه في كلامه على مقاصد
العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان

(١) مقنية ، محمد جواد ، فقه الإمام جعفر الصادق ، بيروت : دار الجواد الطليعة
الرابعة ، (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) ، ص : ٦ / ٢٤٤ — ٢٤٦ .

أنَّ الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو
يُبين في كلّ باب ما يليق به ، حتى احتوى على علم المعاني والبيان
ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني^(١) .

والذي دعانا إلى هذا الاستشهاد الطويل بنصّ الشاطبي الذي
أشار من خلاله إلى علاقة الفقيه بالنحوي ، علاقة النحوي
بالفقيه وتداخل العلمين منهجاً ومادة في كثير من المسائل .

وكيفما كان الأمر ، فإنّ اشارتنا إلى مسألة الحثي في الفقه ،
تكشف لنا عن الذهنية العربية في التعاطي مع «النوع» أو
الجنس .. فالعربي يعتمد إلى تصنيف الأحياء إلى مذكّر ومؤنث ،
من منطلق القوة للذكر ، والأنوثة للمرأة ، أي اللين الذي قد
تفوق فيه الذكر .

وبعد ،

إذا قلنا ما قاله براجستراسر : «إنّ التأنيث والتذكير من
أغمض أبواب النحو ومسائلها عديدة مشكلة ، ولم يَفوق
المستشرقون إلى حلّها حلّاً جازماً ، مع صرف الجهد الشديد في
ذلك»^(٢) ، فإنّنا لا نكلّ البحث ، لأنّ الإحباط يفقدنا الرغبة في
الحركة ، والقدرة عليها ...

(١) الشاطبي (أبو اسحق ، إبراهيم بن موسى) ، الموافقات في أصول الشريعة ،
القاهرة : المكتبة التجارية (دون تاريخ) ، ص : ١١٦ / ٤ .

(٢) براجستراسر ، التطور النحوي ، القاهرة (١٩٢٩ م) ،
ص : ٧٣ .

لذلك ، سنحاول ، من خلال هذه الدراسة ، ائارة أبواب
التذكير والتأنيث في اللغة العربية لحلّ مسائلها ، والوصول إلى
نتيجة أولية قد تكون مدخل الحلّ الذي يفتش عنه ، وذلك عبر
دراستنا مميزات التأنيث ، في اللغة العربية ، وفي كتب اللغويين
والنحاة لتصل إلى نتيجة يرضاها البحث .

I — تاء التانيث

يتقسم الكلام في تاء التانيث ثلاثة أقسام :

- ١ — تاء التانيث المربوطة ،
- ٢ — تاء التانيث المفتوحة أو الطويلة .
- ٣ — الألف والتاء .

١ — تاء التانيث المربوطة :

تاء التانيث قديمة جداً ، وهي موجودة في اللغات السامية —
الحامية^(١) ، وهي من أكثر مميزات التانيث استعمالاً ، في اللغة
العربية ، وفي اللغات السامية .

وقد أجمع النحاة على أنّ ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل
تاء ، وفي الوقف هاء ، على اللغة الفصحى ، ولكنهم اختلفوا أيها
الأصل ، وبالتالي أيها بدل من الأخرى . فذهب البصريون إلى أن
التاء هي الأصل ، وأن الهاء في الوقف بدل منها ، وذهب
الكوفيون إلى عكس ذلك . لذلك سنعرض أقوال كل فريق علّنا
نصل إلى ما يرضي البحث .

أمّا البصريون فقالوا ، على لسان سيويه ، إنّ « الهاء » تكون بدلاً
من « التاء » التي يؤنّث بها الإسم في الوقف ، كقولك

H. Fleisch, taite de philologie Arabe, V. 2, p. 312.

(١)

«طلحة»^(١) ، وتابع المبرد سيويه ، وقال «وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نخلة ، وتمر ، إنما الأصل التاء ، والهاء بدل منها»^(٢) .

وقد برّر البصريون رأيهم بقولهم إنّ التاء هي الأصل ، لكنها تقلب في الوقف هاء ، ليكون فرقاً بين التامين : الإسمية ، والفعلية ، أو بين الإسمية التي للتأنيث كـ «عفريّة» والتي لغيره كما في عفريت وعنكبوت ، وإنا قلبت «هاء» لأنّ في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى^(٣) ، كما استدلوا بقول «بعض العرب» التاء في الوصل والوقف ، كقوله (من الرجز المشطور) :

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّيْ مَسَلَمَتِ
مِنْ بَعْلِمَا وَبَعْلِمَا وَبَعْلِمَتِ
مَبَارَتِ نَفُوسِ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَتِ
وَكَاذَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتِ^(٤)

- (١) سيويه ، الكتاب ، ص : ٢٢٨ / ٤ .
(٢) المبرد (أبو العباس ، محمد بن يزيد) ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الحائق عقيمة ، بيروت : دار الكتب (تصوير) : ص : ٦٠ / ١ و ٦٣ / ١ و ٣٦٦ / ٣ .
(٣) رضي الدين الاسترأبادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن ، ومحمد الزرقاق ، ومحمد عي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م) (تصوير) ، ص : ٢ / ٢٨٨ .
(٤) الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ، الجمل في النحو ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) =

وليست «الهاء» كذلك، فَعَلِمَ أَنَّ التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها، وبأن هناك موضعاً، قد ثبتت الهاء فيه، بالاجتماع، وهو في الفعل، نحو: «قامت» و «قعدت» وليس هناك موضع قد ثبتت الهاء فيه، فالمصير إلى أَنَّ التاء، هي الأصل أولى، لما يؤدّي قولهم من تكثير الأصول، واستدلوا، أيضاً، بأنَّ التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير (بالتاء)، والهاء إنها جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى أَنَّ ما جاء في محل التغيير هو البديل، أولى من المصير إلى أَنَّ البديل ما ليس في محل التغيير^(١).

أمّا الكوفيون فقالوا إنَّ الهاء تكون فرقاً بين المؤنث والمذكر، مثل: فلان وفلانة، وقائم وقائمة^(٢) وطلحة وحمزة، وتمرّة، وتكون في الوقف عليها وفي الخط هاء، وفي الدّرج تاء، وإنّما قلبت تاء في الوصل إذ لو خلّيت بحالها هاء لقبل رأيتُ شجرهاً، بالتّنين، وكان التّنين يقلب في الوقف ألفاً، كما في «زَيْدًا» فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثمّ لمّا جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء، كما قال القرّاء^(٣)، وأضاف أبو بكر الأنباري سبباً آخر، وهو: «إنّما

ص: ٢٧٢. والخصائص، ص: ١ / ٣٠٤، وشرح المفصل، ص: ٥ /

٨٩، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، ص: ٢ / ٢٨٩، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في مكان آخر، والبيت لأبي التّجّمي.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١ / ٤٦ — ٤٧.

(٢) القرّاء، المذكر والمؤنث، ص: ١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، ص: ٢ / ٢٨٩.

وقفوا عليها بالهاء ليفرقوا بينها وبين التاء التي هي من الكلمة نفسها ، كقولهم : أَلَقْتُ ، والسَّهَبُ ، وما أشبه ذلك ، وكتبوهن بالهاء ، لأنَّ الحَظَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَقْفِ^(١) .

كما أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَنْبَارِيَّ مَيَّزَ بَيْنَ «الهاء» الفاصلة بين المذَكَّر والمؤنَّث ، وبين «تاء التانيث في الأسماء» ، والتي «تكون في الوصل والوقف تاء» ، كقولك : بنت وأخت ، ثم أورد تعليل الفراء الذي قال : إِنَّا وَقَفُوا فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ عَلَى الْتَاءِ وَلَمْ يَقِفُوا عَلَى الْهَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنٌ ، وَكُلَّ حَرْفٍ يَسْكُنُ مَا قَبْلَهُ يَنْوِي بِهِ الْإِبْتِدَاءَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ ، فَلَمَّا كَانَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى أَخْرَجَ عَلَى أَصْلِهِ ، لِأَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَالْهَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَيْهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ : قَامَتْ وَقَعْدَتْ ، فَتَجِدُ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ قَائِمَةٌ وَقَاعِدَةٌ ، وَتَرَى التَّاءَ ثَابِتَةً فِي الْأَصْلِ ، وَالْهَاءَ ثَابِتَةً فِي الْفَرْعِ ، فَلِذَلِكَ وَقَفُوا عَلَى التَّاءِ فِي أُخْتٍ ، لِأَنَّهَا أَخْرَجَتْ عَلَى الْأَصْلِ لِمَا سَكُنَ مَا قَبْلَهَا ، وَوَقَفُوا عَلَى الْهَاءِ فِي طَلْحَةٍ ، لِأَنَّهَا لَمَّا نَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا كَانَتْ فَرْعًا . قَالَ الْفَرَّاءُ : وَالطَّائِفُونَ يَقِفُونَ عَلَى كُلِّ تَاءٍ لِلْمُؤنَّثِ بِالتَّاءِ وَلَا يَقِفُونَ بِالْهَاءِ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا طَلَحَتْ ، وَهَذَا حَمَزَتْ ، وَهَذِهِ أُمْتُ ، وَأَنْشُدْ لِبَعْضِهِمْ (الرجز) :

حَدَّثَاءُ غُبَرَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ^(٢) .

(١) أبو بكر الأنباري ، المذَكَّر والمؤنَّث ، ص : ١٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ١٧٩ — ١٨٠ . والبيت موجود في الخصائص ، ص : =

وقد انعكس خلاف البصريين والكوفيين حول أصل مميز
 التانيث، أهو التاء المربوطة التي تقلب هاء في الوقف أم هو الهاء
 التي تقلب تاء في الوصل على طريقة كتابته في الخط العربي،
 وأثار هذا الخلاف موجودة في القرآن الكريم، حيث كتبت بعض
 الكلمات المؤنثة بالتاء المفتوحة في بعض التراكيب، وبالهاء، أو بالتاء
 المربوطة في بعضها الآخر، ككلمة رحمة التي وردت تسعا وسبعين
 مرة في القرآن الكريم، مرة بالتاء المربوطة، ومرة بالتاء المفتوحة،
 فقد كتبت «رحمت» في البقرة ٢ / ٢١٨، والأعراف ٧ / ٥٦،
 وهود ١١ / ٧٣، ومريم ١٩ / ٢، والروم ٣٠ / ٥٠، والزخرف
 ٣٢ / ٤٣.. وكتبت في بقية المرات بالتاء المربوطة، وكذلك
 كلمة: نعمة: فقد وردت أربعاً وثلاثين مرة في القرآن الكريم،

١ / ٣٠٤. والانصاف في مسائل الخلاف، بين التحوين البصريين
 والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المتوفى ٥٧٧ هـ، تحقيق محمد عبي الدين
 عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ص: ١ / ٣٧٩، وهذا الرجز موجود،
 أيضاً، في معاني القرآن للأخفش الأوسط المتوفى ٢١٥ هـ، تحقيق الدكتور فاضل
 فارس: الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م)، ص: ٢ / ٢٧١، وهو مع
 ما سبقه حسب رواية الأخفش:

مَا بَأَلُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَعَتْ
 مُسْبِلَةً تُنْشِنُ لَهَا عَرَفَتْ

فَارَأَ لَيْسَ لِي بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
 بَلْ جَوِّزَ نَيْهَهُ كَطَهْرِ الْحَجَفَتْ

فيمن قال «طلحت»، معاني القرآن للأخفش، ص: ٢ / ٢٣١. ويلاحظ
 أنه قال: الحجفت، ولم يقل الجحفت.

لكنها كتبت بالتاء المفتوحة «نعمت» ، في عشرة مواضع ، كما أن كلمات مثل ، امرأة ، معصية ، غيابة ، مرضاة ، فطرة ، ابنة ، بقية . الخ فهذه كلمات كتبت بالتاء المربوطة أكثر مما كتبت بالتاء المفتوحة ، ولكن هناك كلمات كتبت بالتاء المفتوحة أكثر مما كتبت بالتاء المربوطة ، مثل : سنة ، كلمة ، لعنة ، شجرة ، قرعة ، جنة^(١) .

فهل نستطيع أن نقول ، مع الدكتور رمضان عبد التواب ، إن هذه التاء رسمت ، في الإملاء العربي ، على صورة الهاء ، لأن هذه التاء تقلب هاء في الوقف ، ولأن كل كلمة تكتب في الخط العربي ، كما ينطق بها في الابتداء والوقف^(٢) ، إذ الأصل في رسم اللفظ ، أي كتابته بحروف هجائية ، يلتقط بها مع تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فن ثم كتب نحو : ره زيدا ، وقه زيدا ، ومه أنت — بالهاء — كما يقول ابن الحاجب^(٣) ٩ .

لا اعتقد أن القضية قضية رسم الحروف ، لأن الإملاء هو محاولة رسم أصوات اللغة . وكلّ لغات العالم تشكو من عدم

(١) رمضان عبد التواب ، ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة ، انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ، ص : ٤٣ ، هامش (٢) .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٤٣ .

(٣) ابن الحاجب ، مقدمة في التصريف والخط ، انظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ، ص : ٤٣ .

دقة الإملاء فيها ، إتبا القضية قضية أصوات اللغة التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم حسب تعريف ابن جني^(١) .

وعلى كل حال ليست ظاهرة التاء في الوصل ، والهاء في الوقف ، في الاسم المؤنث ، مختصة باللغة العربية ، لقد سبق وأشرنا إلى قول بروكلمان باحتفاظ الآشورية والحبشية ، بنهاية التأنيث العادية : (aT) و (T) غير مغيرة . أما العربية فقد تحولت فيها هذه النهاية ، في الوقف ، أي في نهاية الجملة الواقع عليها النبر بشدة ، إلى (ah) ، وقد انتقلت هذه الصيغة ، الخاصة بالوقف ، إلى الكلام المتصل ، أيضاً ، في الآرامية والعبرية ، ثم تحولت فيها إلى (ä) ، على حين لم تبقى النهاية (at) ، إلا عند الاتصال بمضاف إليه ، وفي اللغة الآرامية قبل أداة التعريف ، التي تتعلق بآخر الكلمة (a)^(٢) .

لم تنحصر ظاهرة الوقف على الهاء المبدلة من تاء التأنيث باللغة العربية وحدها ، بل نراها في كل من الآرامية والعبرية ، كما قال بروكلمان ، بل نراها ، أيضاً ، في اللهجات العربية الحديثة ، ثم تطورت «الهاء» في الآرامية ، والعبرية إلى ألف المد ، كما رأينا عند بروكلمان ، فيقال في الآرامية « bisā » ، « رديئة » ، وفي العبرية «Yaldā» ، « بنت » ، وفي اللهجات العربية الحديثة Sāgara

(١) ابن جني ، الخصائص ، ص : ٣٣ / ١ .

(٢) بروكلمان ، كارل ، فقه اللغات السامية ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، ص : ٩٦ .

kbira شجرة كبيرة ، ولم تبق التاء المفتوح ما قبلها إلا عند الاتصال بمضاف اليه ، والتراكيب الإضافية من التراكيب التي تحتفظ بالعناصر اللغوية القديمة ، مثال ذلك في العبرية : Yaldat mōše وفي الآرامية : malkat hōm «ملكهم» ، وفي العربية الحديثة : «جنية البحر» ، «شجرة الحمير» . كما بقيت هذه التاء في الآرامية قبل أداة التعريف التي تلحق آخر الاسم مثل Šappirtā بمعنى «الجميلة»^(١) .

لكن السؤال الذي يفرض نفسه ، هو : هل عوض العرب التاء المحذوفة بما سمّوه بـ «هاء السكت» ، أم أنهم لم يعوضوا : المحذوف بأي شيء ؟

رأى الدكتور رمضان عبد التواب أنهم قد أتوا بهاء السكت ، إذ من الملاحظ أنّ قولنا إنّ التاء تقلب هاء ، إنّما هو بالنظر إلى النتيجة النهائية ، وإلا فإنه لا توجد علاقة صوتية بين التاء والهاء ، وإنّما تطور المسألة ان التاء سقطت حين الوقف على المؤنث فيقطع السابق عليها مفتوحاً ذا حركة قصيرة . وهذا النوع من المقاطع تكرره العربية في أواخر الكلمات ، فتتجنبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت^(٢) .

(١) رمضان عبد التواب ، ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة ، ينظر كتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري ، ص : ٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٤٣ .

فالدكتور رمضان يقول بحذف التاء ، وبأنهم أتوا بهاء السكت ، عوضاً من التاء المحذوفة ، وهذا الرأي لا يخالف رأي الدكتور ابراهيم أنيس ، الذي كان له فضل السبق ، في كتابيه « في اللهجات العربية » و « من أسرار اللغة »^(١) ، وكان له أيضاً ، فضل الشرح ، والتوضيح ، والتبرير ، حين علّق على قول النحاة « إنّ قبيلة طيء كانت تؤثر الوقف على تاء جمع المؤنث السالم بقلبها «هاء» ، فقد سمع بعضهم يقول : « دفن البناء من المكرماء » أي « دفن البنات من المكرمات » ، فليست الظاهرة عنده ظاهرة قلب صوت « التاء » إلى صوت آخر « الهاء » ، بل هي حذف التاء من الكلمة ، وما ظلّه القديما « هاء » متطرفة ، هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقف على صوت اللين الطويل ، أو كما يستى عند القديما ألف المد . وهي الظاهرة نفسها التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة ، فليس يوقف عليها بالهاء ، كما ظن النحاة ، بل يحذف آخرها ، ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) ، فيخيّل للسامع أنّها تنتهي بالهاء ... لأنّ تاء التأنيث قد تطوّرت في اللغات السامية على مراحل ، يمكن الإشارة إليها بما يلي :

(١) أنيس (إبراهيم ، الدكتور) ، في اللهجات العربية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة (١٩٧٣ م) ، ص : ١٣٦ — ١٣٧ . و « من أسرار اللغة » ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة (١٩٦٦) ، ص : ٢١٩ — ٢٢١ .

١ — الأصل في «مميز» التأنيث هو التاء المتطرفة، وقد ظلت على حالها في الفعل الماضي، وجمع الإناث في اللغة العربية،

ب — تطورت في الأسماء المؤنثة المفردة إلى حال وسطي وهي النطق بها تاء في حالة الوصل، وحذفها في حالة الوقف،

ج — التطور الثالث لهذا «المميز» هو حذفه مطلقاً، وصلاً ووقفاً، في كل اسم مفرد مؤنث. وقد شاع هذا الطور الأخير في معظم اللغات السامية كالعبرية، وفي اللهجات العربية الحديثة، فحين نسمع كلمة مثل «الشَّجَرَة»، في لهجات الكلام الآن، يخيل إلينا أن التاء المربوطة قد قلبت «هاء»، والحقيقة أنها حذفت من النطق، وامتد التنفس مع صوت اللين قبلها فسمع كالهاء.

وعلى هذا فإذا روي لنا أَنَّ من القبائل من كانوا يقفون على هذه التاء المربوطة «بالتاء»، مثل الحميريين الذين سمع عنهم من قال «يا أهل سورة البَقَرَتِ»، «فأجابه الآخر» «ما أحفظ منها من آيتٍ»، فليس هذا إلا إحتفاظاً بالأصل في ظاهرة التأنيث^(١).

وقد احتفظت بعض اللهجات العربية الحديثة بهذا الأصل، كما هو حاصل عندنا في لبنان، حيث لا يزال من يحتفظون بهذه

(١) في اللهجات العربية، ص: ١٣٧، وأنظر المصباح المنير، ص: ٨٨٦.

الظاهرة يقولون ، «قرأت آيت» ، «وإن الكنيست الشرقي والغربي» ... الخ .

أما امتداد التنفس الذي يحلّ للسامع أنه هاء متطرفة فهو ، في الحقيقة ، ما سمّاه القدماء «هاء السكت» ، كما شرحها النحاة ، ونراها تنحصر في الوقف على الكلمة التي تنهي بصوت لين طويل ، كما في مثل «البناء» والمكرماه أو صوت لين قصير ، كما في الوقف على الاسم المفرد المؤنث بعد حذف تاء التانيث منه ، وكما في الوقف على الفعل المجزوم بحذف حرف العلة و«ما» الاستفهامية (١) .

ان هذا الشرح الإجمالي قد وضع البحث على طريق متقدم ، لكن السؤال ، الآن ، هو : لماذا حذف بعض العرب آخر الاسم المحترم بتاء التانيث ، ولم يحذف بعضهم الآخر؟

قد يكون الجواب الأسهل هو أن نقول «القول ما قالت العرب» وليس لنا أن نعلل أو نستفسر ، بل علينا أن ندرس الظاهرة كما هي .. وهذا صحيح ولكن هذه الصّحة توقف البحث ، وتضع الباحث في مأزق حرج . وقد وفق الدكتور ابراهيم أنيس ، مرة ثانية ، في تعليل هذه الظاهرة ، فقال إن «الوقف على تاء التانيث يتخذ في اللهجات العربية أحد طريقتين :

(١) في اللهجات العربية ، ص : ١٣٧ .

أ — طريق من ينتظرون ، وهم أولئك الذين يحافظون على صوت التاء ، وييقون عليها ،

ب — وطريق الذين لا ينتظرون فتسقط التاء في وقفهم ، مثلها في هذا مثل معظم الحروف الشديدة المهموسة حين تنطرف في الكلمة الموقوفة عليها^(١) .

وقد مرّ معنا أنّ من يقول «يا أهل سورت البقرت» و «ما أحفظ منها من آيت» ، و «الفلصمت» و «أمت» ، و «الجحفت» ، و «بَعْدِمَت» ، «مسلمت» ، ... الخ ، هم أولئك الذين ينتظرون ، وييقون على التاء في حالة الوقف ، وهم : الطائيون عند الفراء^(٢) ، وهم الحميريون ، أيضاً ، وبعض بني أسد بن خزيمه ، عند الخليل بن أحمد الفراهيدي^(٣) . وليس هؤلاء الناس من العرب وحدهم ممن يقى التاء .. إذ قد بقيت التاء ، كما هي ، في الآشورية والحبشية ، في حالتي الوصل والوقف ؛ أي أنّ نهاية التأنيث العادية (AT) و (T) بقيت غير مغيرة^(٤) .

(١) من اسرار اللغة ، ص : ٢١٩ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي ، ص : ٤ / ٢١٨ .

(٣) الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ص : ٢٧٢ .

(٤) بروكلمان (كارل) ، لغة اللغات السامية ، ترجمة الدكتور رمضان عيد التواب ، الرياض : مطبوعات جامعة الرياض (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م) ص : ٩٦ .

وقد تعرّض ابن جني لهذه القضية ، فقال : « والتاء للتأنيث في مثل تمرّة ، وما أشبهها وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف : هذا قول ، كما تراه صحيح ، ولعترض أن يقول : ما تنكر أن تكون الهاء هي الأصل ، وأن التاء في الوصل إنّما هي بدل من الهاء في الوقف ؟

فالجواب عن ذلك أنّ الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها ، وأن الوقف من مواضع التغيير والبدل ، قلنا رأينا « هاء » التأنيث في الوصل « تاء » ، علمنا أنّ أصلها « التاء » وأنّ « الهاء » في الوقف بدل من الوصل ، وإنّا أبدلت « هاء » لانفتاح ما قبلها ، وأنّها من الحروف المهموسة ، والهاء مهموسة ، وقريبة من الألف ، ولم تبدل ألفاً لانفتاح ما قبلها لثلاثا يلتبس بالألف المقصورة في « حبل وبشري » والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء . فأما التاء في « مسلمات » ، ونحوها فليس يحتاج فيها إلى دلالة ، لأنّها تاء على كلّ حال ... وهذا ، أيضاً ، ممّا يدلّ على أنّ التاء هي الأصل في باب « طلحة وحمنة » ، وأنّ الهاء بدل منها . ألا تراها في « هندات » تاء ثابتة ، ولم تبدل في الهندات هاء لسكون ما قبلها ؟

إنّا ذكر تأنيث الواحد ، لأنّ تأنيث الجمع ليست له قوة الواحد . ألا ترى أنّه لك في الجمع التذكير والتأنيث ، فتقول : قام الهندات ، وقامت الهندات ، وليس لك أن تقول : « قام هند » ، لأنّ تأنيث الواحد أشدّ تمكناً ^(١) .

(١) ابن جني ، النصف ، ص : ١ / ١٥٩ و ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

ويبدو لي أنَّ هذا الصِّراع الفكريَّ كان يدور خارج موضوع
الْتِّقاش ؛ لأنَّ النِّحاة ، سواء أكانوا بصريين أم كوفيّين ، لجأوا إلى
التبريرات العقلية التي أبعدتهم عن روح اللغة ؛ لأنَّ دراسة اللغة
يجب أن تجري على اللغة نفسها ، أي على أصوات اللغة ، وليس
على حروف اللغة المكتوبة .. فإِذا العلاقة الصوتية بين «الهاء» وبين
«التاء» ؟ وقد اقترب من هذه النقطة رضي الدين الاسترأبادي
دون أن يمسك بطرف الخيط بشكل مباشر ، عندما قال «وإنَّما
قلبت التاء هاء لأنَّ في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال
الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزداد الهاء في
الوقف فيما ليس فيه — أعني هاء السكت — نحو : أنه ،
وهؤلاء» (١) .

لوتابع الاسترأبادي هذه اللمعة الذكيّة التي رأت أن العرب
يزيدون «الهاء» في الوقف فيما ليس مؤنثاً أساساً ، وفيما لم يدخله
مميز التأنيث ، لأدرك أنَّ القضية ليست قضية قلب التاء هاء ، أو
الهاء تاء ، بل القضية قضية حذف التاء مطلقاً من النطق ، وليس
من الكتابة — ومن قال إنَّ الكتابة صورة أمينة لرسم
الصوت ؟؟ —

وأما من يقول «أنه» بدل «أنا» ، و «دفن البناء» من

(١) الاسترأبادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ص : ٢ / ٢٨٩ .

المكرماه» ، فهم ، حسب هذه النظرية ، من لا ينتظرون ، وهم ، في هذه القضية ، بعض من طيء^(١) .

وقد سلك القرآن طريقاً وسطاً بين الذين ينتظرون وبين الذين لا ينتظرون ، ففرّق بين التاء في المفرد ، وبينها في الجميع ، فهي تسقط من المفرد في حالة الوقف ، وتبقى مع الجمع الموقوف عليه ، ولذا يمثل الوقف القرآني ، هنا ، أيضاً ، طريقة قریش والحجازيين من الميل إلى من لا ينتظرون ، أكثر من ميلهم إلى من ينتظرون . وذلك لأنّ الوقف على الاسم المفرد المتصل بتاء التانيث أكثر شيوعاً من الوقف على جمعه ... وقد جمعت الفواصل القرآنية بين هاء الضمير وهاء السكت ، أو بينها وبين تلك الهاء التي قيل عنها إنّها عوض من تاء التانيث^(٢) ، في سورة واحدة مثل :

﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ، وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَةَ ، وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَةَ ، يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾^(٣) .

وجاء في سورة أخرى :

(١) من أسرار العربية ، ص : ٢١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٢١٩ — ٢٢١ .

(٣) الحاقة ٦٩ / ٢٤ — ٢٧ .

﴿وَبَلَّ لِكُلِّ مُمَزَّةٍ لُمَزَّةً، الَّذِي جَمَعَ مَلَأَ وَعَدَّدَهُ، يَحْمَسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ، كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ (١).

أما تاء جمع المؤنث السالم فلا تتغير في الوقف القرآني، وليس بين آيات القرآن الكريم ما تنتهي بهذه التاء، غير أننا نلاحظها في كلمات عدة، من آية واحدة، وردت في سورة الأحزاب، وهي:

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ، وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ، وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ، وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ، وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (٢).

ومثلها هنا، مثل تاء التانيث التي تلحق آخر الفعل، كما في قوله تعالى:

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ، وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ، وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ، وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ، وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ، وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ، وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ،

(١) المزمزة، ١٠٤ / ١ — ٤.

(٢) الأحزاب، ٣٣ / ٣٥.

بأيّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ؟ وإذا الصُّحُفُ نُشِرَتْ، وإذا السَّمَاءُ
كُشِطَتْ، وإذا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ، عَلِمْتَ نَفْسُ مَا
أَحْضَرْتَ؟^(١)

نلخص ما تقدم بأنه ترتّب على سقوط الّاء في المفرد أن
انتهت الكلمة بفتحة قصيرة، هي، هنا، جزء من بنية الكلمة،
وسقوطها، أيضاً، من الكلمة، يجعل صيغة المؤنث تلتبس بصيغة
المذكر، فأبقوا عليها، ولكنهم، كعادة كثير من العرب، نفروا
من الوقف على الفتحة، وامتدّ تنفّسهم معها، فظهر امتداد التنفس
كأنها هو صوت الهاء، ونحىل للنحاة أنّ تاء التانيث قد قلبت إلى
هاء. وهذه الهاء هي ما سمّاه النحاة في مواضع أخرى بهاء
السكت، التي حين نستعرض ما ذكره النحاة عنها، لا نكاد نرى
أحوالها تخرج عن الفرار من الوقف على حركة بنية الكلمة^(٢)،
مثل: رَء، قَه، ومثل: «مَه»، وهي «ما» الاستفهامية حين
تقصر ألفها، وتصبح «مَ» فقط. ومثل الوقف على «هَو»، هي،
يقولون: هَوَّه، هَيَّه، ومثل ياء المتكلم التي تحرك بالفتح، نحو:
«مَالِيَّة»، «سُلْطَانِيَّة»^(٣).

وهكذا، يرى، أنّ الهاء في الوقف على الاسم المفرد المختوم

(١) التكوين، ١ / ٨١ / ١ — ١٤.

(٢) من أسرار اللغة، ص: ٢٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٢٢٠.

بناء التانيث لا تعدوا أن تكون هاء السكت . ويؤيد ما ذهب إليه الدكتور ابراهيم أنيس ما ذهب إليه سيبويه ، في باب الترخيم ، من أن المختوم بناء التانيث يرتخم بحذفها ، فإذا وقف عليه وهو مرتخم ، فالغالب أن تلحقه الهاء ، واعتبر هذه الهاء «هاء» السكت ، فقال في ترخيم «مرجانة» «يا مرجان» ، ويقال ، في الوقف عليها ، «يا مرجانه»^(١) .

وبلاحظ أن محاولة دراسة اللهجات العربية قد فتحت نافذة مطلّة على الدرس اللغوي ، عبر هذه المسألة ، ولكن الدارسين ، لم يعطوا ، حتى الآن ، مسألة اللهجات حقّها من الدرس ، كما لم يتسلّحوا بالأدوات العلمية التي تساعد على الخوض في مثل هذا الموضوع ... لذلك أرى أن دراسة اللهجات العربية القديمة التي وردت في القرآن الكريم ، وفي الشعر الجاهلي ، وربطها باللهجات العربية المعاصرة ، قد تكشف كثيراً من مسائل الدرس اللغوي ، التي بقيت خاضعة ، حتى الآن ، للتخمينات ، ولتكرار ما قاله السلف فيها ... وقد رأينا كيف استفدنا من اللهجات المعاصرة ، في لبنان ، مثلاً ، عند من ينطق بالتاء وصلأ وفصلأ ، ورأينا ، أيضاً ، عبر اللهجات المعاصرة ، كيف يتعامل «ناس من العرب» ، مع المؤنث المختوم بناء في حالة الوقف فيقولون «الشجرة» بدل «الشجرة» ، وربطنا هذه اللهجة بلهجة «ناس

(١) المرجع نفسه ، ص : ٢٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٢٢٠ ، والكتاب لسبويه ، ص : ٢ / ٢٤٤ .

من العرب، قبل الإسلام. ثم رأينا كيف أن النطق بالتاء هو لهجة من يتمهل في الكلام، ويتنظر نهايته، وأن الذين يحذفون التاء هم من لا يتنظر..

إن انقسام اللغويين بين قائل بأن «التاء» هي الأصل، وقائل بأن «الهاء» هي الأصل، أي انقسامهم بين بصريين وكوفيّين، في هذه المسألة، لدليل على الغموض المحيط بتاريخ مميزات التانيث كلها، لذلك فلا بدّ من استعراض أقوال الدارسين الذين تعرّضوا لهذه المسألة لنستطيع الاهتداء إلى فرضية مقبولة في هذا المجال.

لقد رأى بروكلمان أنها كانت أداة إشارة^(١)، ورأى C. Meinhof أنها كانت تدلّ على المفعولية أو إشارة نصب^(٢)، ورأى A.J. Wensinck أن تاء التانيث كانت في الأصل علامة الكثرة أو الجمعية أو المبالغة^(٣)، ورأى بعضهم أنها، في

(١) BROCKELMAN, Grundriss der vergleichenden grammatik der semitischen sprachen. I. bund. laut und formen lehre, Berlin, 1906, V. 1, p. 405.

- H. FLEISCH, Traite de philologie Arabe, V. 1, p. 312.

c; MEINHOF, Die sprachen der semiten, Homburg, 1912, p. (٢) 23 - 24.

- H. FLEISCH, traite de philologie Arabe, V. 1, p. 312.

H. FLEISCH, traite de philologie Arabe, V. 1, p. 312. (٣)

والواقع أن «فلسك» في كتابة «بعض ظواهر الجنس في اللغات السامية»

= "Somme aspects of gender in Semitic language"

الأصل ، علامة تصغير وتحقير (شمسية ، وأذنية ، ونعلية ، تصغر
بالتاء) ،

— هذرة ، وسخرة ، وحمزة ، تحقر بوجود التاء ،

— تمرة ، وبقرة ، وثمرة ، تدل بوجود التاء على وحدات
أقل من الكل أو من المجموعة ،

— سيئة تجرد بوجود التاء ، والعقول البدائية تعزف عن
المجرد ولا تقيم وزناً له ، وتولي جل اهتمامها للعالم الحسي^(١) .
والواقع أن ما ذكره الدارسون ليس إلا بعض ما تدل عليه
«التاء» مع الاسم الذي تلحق به ، فقد ذكر اللغويون العرب
أنها :

١ — يميز الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر ،
كقولهم : امرؤه وامرأة ، ورجل ورجلة ، وغلام وغلّامة ،

والذي اقتبس منه الأب فليش - يذهب بعيداً في نظريته ، فيعممها على محيزات
التأنيث كلها ، فيقول : ان ما يسمى بـ «مميز التأنيث» كالتاء ، والألف المقصورة ،
والممدودة ، ليست في الحقيقة ، إلا علامات للمبالغة تفيد الكثرة ، فهي ترتبط
بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث ، وإن فكرة التأنيث إنما
دخلت اللغة تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية ، وبعض التقاليد الموروثة .
ويرفض الأب فليش نظرية «فنسك» ، بل يرفض هذا التعميم ، لأن معنى
الكثرة الذي يصاحب التاء أحياناً ليس إلا حالة خاصة في تطورها .
(١) طحان ، ريمون (الدكتور) ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٩ ،
وانظر كتابه ، الألسنية العربية ، ص : ١٤١ .

وانسان وانسانة ، و حمار وحماره ، وأسد وأسدة ، وبرنون وبرذونة ، وشيخ وشيخة^(١) .

٢ — تمييز الصفات التي تجري على فعلها ، مثل : قائم وقائمة ، ومفطر ومفطرة ، منطلق ومنطلقة ، وظريف وظريفة ، وضارب وضاربة ، ومضروب ومضروبة^(٢) .

٣ — تمييز الواحد من الجنس ، ويكون ذلك في المخلوقات دون المصنوعات ، كقولك : تمر وتمره ، بسر وبسرة ، شعر وشعرة ، شعير وشعيرة ، بقر وبقرة ، حمام وحمامة ، جراد وجريدة ، سحاب وسحابة ، نخل ونخلة ، ونلاحظ هنا أنها تلحق الواحد للفرق بينه وبين الجمع ، أي أنها تفيد القلة .

وأضاف ابن مالك في شرح الكافية أن جميها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليل ، نحو : جرّ وجرة ، لبن ولبنة ، قلنس وقلنسوة ، وسفين وسفينة^(٣) .

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) ، ص : ٢ / ٤٠٧ .

(٢) الأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٧ ، ومعجم المواع ، ص : ٦ / ٦٢ ، وشرح المفصل لأبن يعيش ، ص : ٥ / ٩٧ ، والأشياء والنظائر ، ص : ٢ / ١٢٢ . ابن السجري أهر السعادات ، صفاء الدين ، الأمل في الشجرية ، حيدر آباد (١٣٤٩ هـ) ، ص : ٢ / ٢٨٧ .

(٣) الأشياء والنظائر ، ص : ٢ / ١٢٢ ، والأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٧ ، والأمل في الشجرية ، ص : ٢ / ٢٨٨ ، ومعجم المواع ، ص : ٦ / ٦٢ .

ومن تمييز الواحد من الجنس قولهم : ضرب وضربة ، وقتل وقتلة ، إذا الضرب جنس يعم الكثير والقليل ، وضربة وقتلة للمرة الواحدة (١) .

٤ — تمييز الجنس من الواحد ، أي عكس الحالة السابقة ، وهو قليل ، كقولك : كماً — للواحد — وكماً للجمع ، وجبه — للواحد ، وجباً للجمع (٢) .

وهذا القول الذي يجعل وظيفة التاء تمييز الجنس من الواحد هو رواية أبي زيد عن فنجع ورؤية العجاج ... لكن رواية أخرى وردت عن أبي خيرة الأعرابي تقول إن الكأ للواحد والكم للجمع ، فكأ ، على هذه الرواية ، وكم مثل نخلة ونخل (٣) ، أي أن وظيفة التاء بقيت كما كانت ، وهي الدخول على الواحد من الجنس لتفيد التمييز بين الواحد الذي تلحقه ، وبين الجمع الذي يتجرد منها .

٥ — أن تلحق التاء الجمع ، كقولهم : رجل جمال ، ورجال جمالة ، وبغال وبغالة ، وحمار وحجارة ، وسيار وسيارة (٤) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٩٨ / ٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ، ص : ١٢٢ / ٢ ، ومع المومع في شرح الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م) ، ص : ٦٢ / ٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ، ص : ٢٨٩ / ٢ .

(٤) الأمالي الشجرية ، ص : ٢٨٩ / ٢ .

٦ — ما تدخله التاء للمبالغة في المدح أو الذم ، أي للمبالغة في الصفة ، وذلك كقولك : رجل راوية ، وعلامة ، ونسابة — تأكيد المبالغة — ورجل لحانة وهلباجة — الأحق — ومثله جَحَايَة — على غزالة — وفقاقة — الأحق — المخلط في كلامه — وخليفة^(١) .

لكني رأيت أن الأب فلبش يعدّها مما يدلّ على المهن^(٢) ، وهو رأي ليس بعيداً عن الصواب في الكلمات الدالة على مهن ، مثل : راوية لمن يروي الحديث ، ونسابة : لعالم النسب ، وخليفة — للحاكم ، ... ولكن ماذا نفعل ببقية الأمثلة مثل : هلباجة ، وجحاية ، وفقاقة ؟

لذلك أرى أن يقسم هذا الباب قسمين :

أ — ما يدلّ على المهن ،

ب — ما تدخله التاء للمبالغة في المدح والذم ،

فيستوي ، في هذه الحالة البحث ، ويستقيم .

٧ — ما دخلته التاء لتأكيد الوحدة^(٣) ، كقولهم : غرفة ،

(١) الأصول في النحو ، ص : ٤٠٨ / ٢ ، والأمال الشجرية ، ص : ٢٩٠ / ٢ .

(٢) H. FLEISCH, traité de philologie Arabe, V. 1, p. 311.

ومع المواع ، ص : ٦٢ / ٦ ، وشرح المقصل لابن يعيش ، ص : ٩٨ / ٥ .

(٣) السيوطي ، مع المواع ، ص : ٦٢ / ٦ .

وبرمة، وعمامة، وأداة، وقرية، وكلبة، وبهيمة، ومدينة،
وبرية، وعلبة، ومواساة، ومرضاة.

وقد ارتضينا ما ورد، هنا، عند السيوطي، أي القول إنَّ
التاء لتأكيد الوحدة، ولم نأخذ بما قاله ابن السراج النحوي، من
أنَّ ما دخلته التاء، وهو مفرد، لا هو من جنس، ولا ذكر له،
وذلك: بلدة، مدينة، قرية، غرفة^(١). كما لم نأخذ بما ورد في
الأمالي الشجرية من أنَّ هذا النوع هو مما تلحقه التاء «لغير فرق
بل لتكثير الكلمة، وذلك نحو: غرفة...»^(٢).

٨ — ما تلحقه التاء لتأكيد التأنيث، «وهو قليل»،
كنعجة، وناقعة^(٣)، وذلك أنَّ الناقعة مؤنثة من جهة المعنى، لأنها
في مقابلة جمل، وكذلك نعجة في مقابلة كبش، فهو بمنزلة
عناق وأتان، فلم يكن محتاجاً إلى علم التأنيث، وصار دخول العلم
على سبيل التأكيد، لأنه كان حاصلًا قبل دخوله^(٤).

٩ — ما تلحقه لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنَّ التكسير يحدث
في الاسم تأنيثاً، ولذلك يؤث فعله، نحو: «قالت الأعراب».

(١) الأصول في النحو، ص: ٤٠٨ / ٢.

(٢) الأمالي الشجرية، ص: ٢٨٩ / ٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٩٨ / ٥، ومع المواعع للسيوطي، ص:
٦٢ / ٦، والأمالي الشجرية، ص: ٢٩٠ / ٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٩٨ / ٥.

فدخلت لتأكيد، نحو: حجارة، وذكارة، وصقورة، وخؤولة، وعمومة، وصياقلة، وقشاعمة^(١).

١٠ — ما تدخله التاء للتعريب؛ أي للدلالة على أنه عجمي عرب^(٢)، نحو: جواربة، وموازية؛ لأن الجوارب أعجمي، والموازية جمع موزج، وهو كالجورب، وهو معرب، وأصله بالفارسية موزه^(٣)، وهو الخف، وكيالته جمع كيلج — مكيال^(٤) والكرايجه جمع الكريج وهو الخانوت، وأصله بالفارسية كربة^(٥).

١١ — أن تلحق الجمع الذي على وزن «مفاعل»، وبابه ينقسم ثلاثة أقسام:

أ — ما يراد به النسب، نحو: الأشاعنة، والمهالبة، والمناذرة، والأزارقة في النسب، إلى: الأشعت، والمهلب، والمنذر، والأزرق؛ أي: الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر، دلت التاء على أنه جمع بطريق نسب، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع، وعبر بعضهم عن ذلك بأنها عوض من يائه^(٦).

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٩٨ / ٥، ومع المواع، ص: ٦٢ / ٦، والأمال الشجرية، ص: ٢٩٠ / ٢.

(٢) الأصول في النحو، ص: ٤٠٨ / ٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٥ / ٩٨، ومع المواع للسيوطي، ص: ٦٢ / ٦.

(٣) شرح المفصل، ص: ٩٨ / ٥.

(٤) مع المواع مع للسيوطي، ص: ٦٢ / ٦.

(٥) الأمال الشجرية، ص: ٢٩١ / ٢.

(٦) الأصول في النحو، ص: ٤٠٨ / ٢، ومع المواع، ص: ٦٢ / ٦، والأمال الشجرية، ص: ٢٩١ / ٢.

ب — ما يراد به الأسماء الأعجمية المعربة ، أي تدل على النسب والعجمة ، وذلك ك : الجواربة ، والموازجة ، والسابجة ، والبرابرة ؛ أي الجوروبيون ، والموزجيون ، والسبحيون ، والبربريون^(١) .

ويرى أبو حيان التوحيدي أنّ التاء فيها ليست للنسب وحده ، وليست للعجمة وحدها ، إذ ليس أحد المعنيين أولى بها من الآخر بل جعلت للمعنيين^(٢) .

ج — أن تقع الهاء في الجمع عوضاً من ياء محذوفة فلا بدّ منها أو من الياء ، وذلك في الجمع الذي على وزن «مفاعيل» ، مثل فرازنة — فرازين فيفرزان ، جحجاج ، جحاجيج ، جحاجة ، زنديق ، زناديق ، زنادقة ، تنبال ، تنابيل ، تنابلة^(٣) .

١٢ — أن تلحق تاء التأنيث أسماء المعاني المنسوبة ، مثل :

أسم ، أسمى ، أسمية ،
وصف ، وصفي ، وصفية ،

(١) الأصول في النحو ، ص : ٤٠٨ / ٢ ، ومع الهوامع ، ص : ٦٢ / ٦ ، الأمل في الشجرة ، ص : ٢٩١ / ٢ .

(٢) مع الهوامع للسيوطي ، ٦٢ / ٦ .

(٣) الأصول في النحو ، ص : ٤٠٨ / ٢ ، شرح المفصل ، ص : ٩٨ / ٥ ، والأمل في الشجرة ، ص : ٢٩٢ / ٢ ، ومع الهوامع . ص : ٦٢ / ٦ . والجحجاج : السيد... والتنبال : القصير .

هُوَ ، هُوِيّ ، هُوِيَّة ،
جُمْهُور ، جُمْهُورِيّ ، جُمْهُورِيَّة ،

وقد أكثر العرب ، هذه الأيام ، من استعمال هذه الصيغة^(١) ، وقال ابن بعيش إنّ المنسوب قد يؤنث على إرادة الجماعة ، كالبصريّة . والكوفيّة ، والمروانيّة ، المنسوب إلى مروان بن الحكم ، والزبيرية : المنسوب إلى الزبير^(٢) .

يلاحظ ، من كل ما تقدم ، أنّ الخوض في محاولة الوصول إلى المعنى الأول للتاء المربوطة لا يعدو أن يكون ضرباً من التخمين ، الذي لا يصمد أمام أيّ نقد علميّ جاد ، وقد أورد الأب فليش بعضاً من نقد الدارسين نظريات بعضهم^(٣) ، كما أنه أورد ملاحظة قيمة عن إضافة التاء للدلالة على التأنيث في أسماء المعاني المنسوبة ، في اللغة المصرية القديمة ، مثل :

ḡw-t → "le mal" — nfr-t → "le bien".

وكيفما كان الأمر ، فإنّ التاء ، هي مميز التأنيث الأكثر شيوعاً في اللغة العربية ، فهي تدخل على الكلمة المراد تأنيثها كالمفصلة ، لأنها تدخل على اسم تام الفائدة ، فتحدث فيه معنى آخر ، وهو التأنيث ، فكانت كإسم ضم إلى إسم آخر تماماً كما نضم «موت»

(١) Traité de philologie arabe, V. I, p. 328 - 329.

(٢) شرح المفصل لابن بعيش ، ص : ١٠٠ / ٦ .

(٣) Traité de philologie arabe, V. I, p. 312 - 313.

إلى «حضر»، فتصبح «حضر موت»، وكما تضاف «بك» إلى «بعل» فتصبح «بعلبك»، ويدلّ على ذلك أمور منها:

١ — أنك تفتح ما قبل التاء، كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين، فتقول: قائمة، وطلّحة، كما تقول: حضر موت، فتفتح ما قبل الآخر.^(١)

٢ — ومنها أنك إذا صغرت ما في آخره تاء التانيث، فإنك تصغر أولاً الصدر، ثم تأتي بالتاء، نحو: طلّحة، وطلّحة، وتَمْرَة .. وتُمَيْرَة، كما تصغر الصدر من الاسمين المركبين، ثم تأتي بالآخر، نحو «حُضَيْر موت»

٣ — ومنها أنك تحذفها في التكسير، فتقول في تكسير «جفنة» «جفان»، وقصعة، قصاع، وليست الألف كذلك، بل تصعد في التكسير، فتقول في حبل حبال، وفي سكارى؛ لأن الكلمة بنيت عليها^(٢).

كل ما تقدم كان يبحث في التاء المربوطة، التي تنقلب «هاء» في الوقف على المذهب البصري، أو «هاء» التانيث التي تنقلب «تاء» في الدرج على المذهب الكوفي، أو التي تحذف دون أن

Traité de philologie arabe, V. I, p. 328.

(١)

هامش رقم (١) -

(٢) الكتاب، ص: ٢٢٠ / ٣، و ١٦٦ / ٤ وشرح الفصل لابن يعيش، ص: ٩٠ / ٥ و ٩٩ / ٥.

تقلب فيظن السامع أنها هاء.. على ما وصلت اليه هذه الدراسة مع الدكتور ابراهيم أنيس . لكن بقيت مسألة « التاء المفتوحة » التي تلحق « بعض الأسماء » ، دون أن يفتح ما قبلها ، فكيف نعالجها ؟ وأين نضعها ؟ وهل نعتبرها مستقلة بنفسها أم أنها هي التاء التي مرّ ذكرها ؟

سندرس هذه الأسئلة في البحث التالي :

٢ — تاء التانيث المفتوحة :

تلحق التاء المفتوحة بعض الأسماء ، ويبقى ما قبلها ساكناً ، بينما يكون ما قبل التاء المربوطة مفتوحاً .. وهذه التاء المفتوحة قليلة الاستعمال ، أو بعبارة أدق إنّ الكلمات التي وصلت اليها مما تلحقه هذه التاء قليلة العدد ، فهي موجودة في «أخت ، وبنت ، وثنتين ، وكلتا ، وكذلك في : هئت ، في الوصل ، ومئت ، تريد : هنة ومئة^(١) .

وهذا التاء تكون في الوصل والوقف ، كقولك : أخت وبنت ؛ لأنّ التاء فيها — عند البصريين — مشبهة بالأصلية ،

(١) سبوية ، الكتاب ، ص : ٤ / ٣١٧ .. الهنت : الشيء ، والمئت : تأنيث من الاستفهامية . راجع لسان العرب ، مادة من ، حيث يقول : إنك تستطيع أن تقول من للمذكر ، وتقول في المرأة : منه ، ومتنك ، ومنات — كله بالتكسين — .

وذلك أنَّ «أخت» ملحقة بـ «عُمَر» ، «وَيْت» ملحقة بـ «عِدَل» ، فصارت كأنها لام الفعل^(١) .

وسبب وقوفهم على التاء دون الهاء في مثل هذه الكلمات — على رأي الفراء — أنَّ الحرف الذي قبل التاء ساكن ، وكل حرف يسكن ما قبله ينوي به الابتداء ، والاستئناف ، فلمَّا كان فيه هذا المعنى أخرج على أصله ، لأنَّ التاء هي الأصل ، والهاء داخلة عليها ، والدليل على هذا أنَّك تقول : قامت ، وقعدت ، فتجد هذا هو الأصل الذي يبني عليه : قائمة ، وقاعدة ، وترى التاء ثابتة في الأصل ، والهاء ثابتة في الفرع ، فلذلك وقفوا على التاء في أخت ، لأنها أخرجت على الأصل لما سكَّن ما قبلها ، ووقفوا على الهاء في طلحة ، لأنها لما تحرك ما قبلها كانت فرعاً^(٢) .

وبلاحظ الفراء أنَّ الطائفتين يقفون على كل تاء للمؤنث بالهاء، ولا يقفون بالهاء ، فيقولون : هذا طلحت ، وهذا حمزت ، وهذه أمت^(٣) .

فالتاء ، كما يُلاحظ ، ترسم مربوطة في معظم الحالات ، وترسم مفتوحة أو طويلة في جمع المؤنث السالم ، وحين يسبقها ساكن

(١) الكتاب ، ص : ١٦٦ / ٤ ، ٢٢٠ / ٣ .

(٢) أبو بكر الأنباري ، اللدخْر والمؤنث ، ص : ١٧٩ — ١٨٠ ، وانظر الكتاب ص : ١٦٦ / ٤ و ١٦٧ / ٤ ، وشرح المفصل ، ص : ١٣١ / ٣ .

(٣) المصادر أنفسها .

(بُنْتُ ، أُخْتُ ، ذات ، هُنْتُ) ، وحين يتحلّى بها الفعل الماضي الغائب المؤنث (كَبَيْتُ) ^(١) .

ويلاحظ ، أيضاً ، أنَّ التاء تكتب وتلفظ مفتوحة على مذهب الطائيين ، في حالات الوقف مها كان أصلها : طلعت ، حمزت ، فاطمت ، بنت ، أخت ..

ماذا يعني هذا الكلام للباحث ؟

لقد اضطرب موقف سيبويه في هذه القضية ، فقال فيها قولين متضادين ومتناقضين ، فهي مرة للتأنيث ، ومرة أخرى ليست للتأنيث .

١ — تاء بنت وأخت للتأنيث : قال ذلك في غير موضع من كتابه ، قال : «وأما بُنْتُ فإِنَّكَ تقول : بَنَوِيَّ ، من قبل أن هذه التاء هي للتأنيث ، لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء» ^(٢) .. وقال في موضع آخر «وكذلك تاء أُخْتُ وبُنْتُ ، وثَتَّتَيْنِ ، رَكِلْتَا ، لأنَّهُنَّ لحقن التأنيث ، وبين بناء ما لا زيادة فيه» ^(٣) .

٢ — تاء بنت وأخت ليست للتأنيث : قال ذلك مرة واحدة ، في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، في كتابه ، لأنك

(١) طحان ، ريمون ، (الدكتور) ، الألسنة العربية ، ص : ١ / ١٤١ .

(٢) الكتاب ، ص : ٣ / ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ، ص : ٤ / ٣١٧ .

«إن سميت رجلاً بنت أو أخت صرقة، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: «سنبته» بالأربعة، ولو كانت الهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كطاء «عفريت»، ولو كانت كالف التانيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها، وانصرف في المعرفة. ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة^(١)، لأن «كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة»^(٢).

وقد شرح السيرافي قول سيبويه، بقوله «التاء في بنت وأخت منزلتها، عند سيبويه، مترلة التاء في «سنبته، وعفريت»، لأن التاء في «سنبته» زائدة للإلحاق بـ «سلهية، وحرقة» وما أشبه ذلك، وكذلك بنت وأخت ملحقتان بـ «جذع وقفل»، والتاء فيها زائدة للإلحاق، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه، لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تانيث، كرجل سمينا بـ «فهر وعين»، والتاء الزائدة للتانيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء، كقولنا: دجاجة وما أشبه ذلك»^(٣).

(١) الكتاب، ص: ٢٢١ / ٣.

(٢) الكتاب، ص: ٢٢٠ / ٣.

(٣) الكتاب، ص: ٢٢١ / ٣ — ٢٢٢، هامش رقم (٣).

فكيف يتعامل الباحث مع هذين القولين المتضادين ، في مسألة واحدة ، لاستاذ التحاة ، الذي قيل فيه ، وفي كتابه : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ كِتَابًا فِي النُّحُوِّ بَعْدَ كِتَابِ سَيُوهٍ فَلْيَسْتَحْيِ »^(١) .

لقد دفع هذا التناقض الصارخ في أقوال سيويه بابن جني إلى محاولة الخروج من هذا المأزق بتبريرات ، وتأويلات لغوية ، ليثبت فيها أَنَّ التاء المفتوحة في الأسماء التي في مثل بنت وأخت وهنت ، لَيْسَتْ إِلَّا لَامُ الْأَسْمِ ، وَأَنَّهَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَامِينَ ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ، لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ ، هِيَ التَّاءُ الْمُرْبُوطَةُ الْمَفْتُوحَةُ مَا قَبْلَهَا ، فَقَالَ : أُخْتُ ، وَبِنْتُ ، وَهَنْتُ ، وَكَلْنَا ، أَصْلُ هَذَا كُلُّهُ : أَخَوَةٌ ، وَبَنَوَةٌ ، وَهَنَوَةٌ ، وَكَلَوًا ، فَتَقَالُوا : أَخَوَةٌ ، وَبَنَوَةٌ ، وَوزنها « فَعْلٌ » إلى « فُعْلٌ وَفَعْلٌ » وَالْحَقْوَهُمَا بِالتَّاءِ الْمَبْدَلَةِ مِنْ لَامِهَا بوزن « قُعْلٌ » و « جِلْسٌ » فَقَالُوا : أُخْتُ ، وَبِنْتُ ، وَلَيْسَتْ التَّاءُ فِيهَا عَلَامَةٌ تَائِيثٌ ، كَمَا يَظُنُّ مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِهَذَا الشَّأْنِ ، لَسَكُونُ مَا قَبْلَهَا ، هَكَذَا مَذْهَبُ سَيُوهٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، فَقَالَ : لَوْ سَمَّيْتُ بِهِمَا رَجُلًا لَصَرَفْتُهُمَا مَعْرِفَةً ، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ لَمَا انْصَرَفَ الْأِسْمُ^(٢) .

(١) السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبيد الله ، ت سنة ٣٦٨ هـ ، أخبار الصحوبين البصريين ، اعتنى بنشره فريش كرنكو ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م) ، ص : ٥٠ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ص : ١ / ٢٠٠ ، وصر صناعة الأعراب لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا ، وعبد الزقزاق ، وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، =

ثم يقول : على أن سيويه قد تسمَح في بعض ألفاظه ، في الكتاب ، فقال هما «علامتا تأنيث» ، وإنما ذلك تجوِّز منه في اللفظ ، لأنه أرسله عُفْلاً ، وقد قيَّده وعَلَّله في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المُعَلَّل أولى من الأخذ بقوله المُفْعَل المُرْسَل .. ووجه تجوِّزه أنه لما كانت «التاء» لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارتا كأنهما «علامتا تأنيث» ، أي إن التاء لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث ، لذلك استجار سيويه لنفسه أن يقول : إنهما «علامتا تأنيث» ، ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت «ابن» ، فزالت التاء ، كما تزول من قول «ابنة» ، فلما ساوقت «تاء» «بنت» «تاء» «ابنة» ، وكانت «تاء» «ابنة» للتأنيث ، قال في تاء «بنت» ما قال في تاء «ابنة» ، وهذا أقرب ما يتسمَح به في هذه الصناعة^(١)

فإن قيل هما «مميز» التأنيث ، إذاً ، في بنت وأخت ؟

فالجواب — يقول ابن جني — أن الصيغة فيها علَم تأنيثها ، أي أن الصيغة فيها «علامة» تأنيثها ، ويعني بالصيغة فيها بناءهما على «فُعْل» ، و «فِعْل» ، وأصلهما «فَعْل» ، وإبدال الواو فيها

مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م) ، ص : ١ / ١٦٥ . والكتاب لسيوية ، ص : ٣ / ٢٢١ .

(١) ابن جني ، الخصائص ، ص : ١ / ٢٠٠ ، وصر صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٥ — ١٦٦ .

لاماً، لأنّ هذا عمل اختصّ به المؤنث، ويدلّ، أيضاً، على ذلك، إقامتهم إياه مقام «العلامة» الصريحة، وتعاقبها على الكلمة الواحدة، نحو: «ابنة، وبنت»، فالصيغة في «بنت» قامت مقام الهاء في «ابنة»، فكما أنّ الهاء علّم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة «بنت» علّم تأنيثها، وليست «بنت» من «ابن» كـ «صُعْبَة» من «صَعْب»، إنّما نظير «صُعْبَة» من «صَعْب» «ابنة» من «ابن»، كما قال أبو علي الفارسي^(١)، ويدلّ على أنّ «أخ» و «ابن»، «فَعَلٌ». فهي: «بَنُو، وأَخُو» — مفتوحة العين — جمعهم إياهما على «أفعال»، نحو: «أبناء وآخاء»، حكى سيبويه، آخاء، عن يونس، وأنشد أبو علي الفارسي لبشر بن المهلب (من الطويل):

وَجَدْتُمْ بَيْنَكُمْ دُونَنا إِذْ نُسِيتُمْ
وَأَيُّ بَنِي الآخاءِ تَبُو مَنَامِيَّةً^(٢)

فلما عدّلا عن «فَعَلٍ» إلى «فَعْلٍ» و «فُعْلٍ» فأبدلت لاماهما تاء، فصارتا: بَتًا وأَخْتًا، كان هذا العمل، وهذه الصيغة علماً لتأنيثها. ألا تراك إذا فَارَقْتَ هذا الموضع من التأنيث رفضت

(١) الخصائص، ص: ٢٠١ / ١، وصر صناعة الأعراب، ص: ١ / ١٦٦.

(٢) الخصائص، ص: ٢٠١ / ١، وصر صناعة الأعراب، ص: ١ / ١٦٦ — ١٦٧، وقد ذكر البيت في الخصائص، مرة ثانية، ص: ٣ / ٣٣٨، حيث بني الفعل «نُسِبَ» للمعلوم، بينا بني، في المرة الأولى، للمجهول.

هذه الصيغة البتة ، فقلت بالإضافة إليهما : بَنَوِيّ ، وَأَخَوِيّ ، كما
 انك إذا أضفت إلى ما فيه «علامة» تأنيث أزلتها البتة ، نحو :
 حمراويّ ، وطلحي ، وحبلويّ ، فأما قول يونس : بَتِيّ وأَخْتِيّ ،
 فردود عند سيبويه ، وليس هذا الموضع موضعاً للحكم بينهما ،
 وإن كان لقول يُونُس أصول يجتذبه وتسوغه ^(١)

وكذلك إن قلت : إذا كان سيبويه لا يجمع بين ياءي
 الإضافة وبين صيغة «بنت» ، وأُخْتٌ ، حيث كانت الصيغة
 عَلَمًا لتأنيثها ، فَلِمَ صرفها عَلَمِينَ للمذكر ، وقد أُثِبَتْ فيها
 «علامة» تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجمع «علامة
 التأنيث» : من مبادي الإضافة في بَنَوِيّ وأَخَوِيّ ؟ فإذا أثبت في
 الأسمين بها «علامة» للتأنيث ، فهلا منع الأسمين الصرف مع
 التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو
 طلحة وحمزة ، وبأبيهما؟ ^(٢)

وينهي ابن جنّي قوله في تاء بنت وأخت بقوله : وبدل على
 أَنَّ «اللام» منها «واو» قولهم في الجمع : أَخَوَاتٌ ، فأما البتّة ،
 وكذا الأخوة فلا دلالة فيها ، عندنا ، لقولهم : الفتوة ، وهي من

(١) الخصائص ، ص : ٢٠١ / ١ ، ويلاحظ أن ابن جنّي قد خالف سيبويه في
 هذا الموضوع ، فيما يحير سيبويه سقوط تاء التأنيث من « بنت وأخت » ، في
 الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالالف والتاء — دليلاً على أن التاء هي مميز
 التأنيث . نرى ابن جنّي يستعمل المادة نفسها ليجادل في أن هذه التاء ليست
 للتأنيث .

(٢) الخصائص ، ص : ٢٠١ / ١ .

قولهم قَتَيَان ، وقولهم يَنْت ، وإبدال التاء من حرف العلة يدلّ على أنّه من الواو ، لأنّ إبدال التاء من الواو وأضعاف إبدالها من الياء ، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس ^(١) .

وأما هُنْتُ فبدلَ على أن «التاء» فيها بدل من «واو» قولهم في الجمع هَنَوَات ، قال (من الطويل) :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَّانِي وَرَابِي
عَلَى مَنَوَاتِ شَأْنِهَا مُتَتَابِعٌ ^(٢)

وَأَمَّا «كَلْنَا» فذهب سيويه إلى أنّها «فَعَلَى» بمنزلة الذِّكْرَى ، والحَفْرَى ، أصلها (كَلُوا) فأبدلت الواو تاء ، كما أبدلت في أُخْتُ وبُنْتُ ، والذي يدلّ على أنّ لام «كَلْنَا» معتلة قولهم في مذكرها «كَلَاءٌ» : «فَعَلٌ» ، ولامه معتلة بمنزلة حَبَا وَرَضَا ، وهما من «الواو» ، لقولهم : حَبَا يَحْبُو ، وَالرُّضَوَان ، ولذلك مثلها سيويه بما اعتلت لامه ، منقوبة : فقال : هي بمنزلة «شَرَوَى» .
وأما أبو عَمْرٍو الجَرَمِيّ فذهب إلى أنّها «فَعَتَلٌ» ، وأن التاء فيها عِلْمٌ تأنيثها ، وخالف سيويه ، ويشهد بفساد هذا القول أنّ تاء التأنيث لا تكون «مُعَيَّرَةً» تأنيث الواحد إلّا وقبلها فتحة ، نحو : طَلْحَةٌ ، وَحَمْرَةٌ ، وَقَائِمَةٌ ، وَقَاعِدَةٌ ، أو يكون قبلها ألف نحو : سَعْلَةٌ وَعِزْهَةٌ .

(١) سُرّ صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٧ ، والخصائص ، ص : ١ / ٢٠١ .

(٢) سُرّ صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٧ ، ولسان العرب ، مادة (هنا) ، ص : ١٥ / ٣٦٩ ، حيث قال إنّ الكلمة واوِيّة ويالِيّة .

واللّام في «كِلْتَا» ساكنة ، كما ترى ، فهذا وجه (١) .

ووجه آخر أن «مميز» التانيث لا يكون أبداً وسطاً ، وإنّما يكون آخراً لا محالة ، وكلتا «اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، بإجماع من البصريين ، فلا يجوز أن يكون «مميز» تأنيثه التاء وما قبلها ساكن ، وأيضاً ، فإن «فِعْتَلًا» مثال لا يوجد في الكلام أصلاً ، فيَحْتَمِلُ هذا عليه ، فإن سميت بـ «كِلْتَا» رجلاً لم تصرفه ، في قول سيبويه ، معرفة ولا نكرة ، لأنّ ألفها للتانيث بمنزلة ألف (ذِكْرَى) ، وتصرفه نكرة في قول أبي عَمْرٍ ، لأنّ أقصى أحواله ، عنده ، أن يكون كقائمة وقاعدة ، وَعَزَّة ، وَحَمَزَة (٢) .

وَأَمَّا إبدالهم «التاء» من «الياء» لاماً ، فقولهم : ثِنْتَان ، ويدلّ على أنّه من الياء أنّه من ثِنَيْتٌ ، لأنّ الاثنين قد ثُنِيَ أحدهما على صاحبه ، وأصله ثُنْيٌ ، يدلّ على ذلك جمعهم إِيَّاه على «أثناء» بمنزلة «أبناء» وأخاء» ، فنقلوه من «فَعَلَ» إلى «فَعِلَ» ، كما فعلوا ذلك في بنت ، وكذلك تاء ذَيْتٌ ، وَكَيْتٌ

(١) سرّ صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٧ — ١٦٨ ، والخصائص ، ص : ١ / ٢٠٣ ، ولسان العرب ، مادة (كلوى) ص : ١٥ / ٢٢٧ — ٢٢٨ ، حيث قال ان اصلها (كلوا) بلك (كلوى) .

(٢) سرّ صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٨ ، والخصائص ، ص : ١ / ٢٠٣ ، ولسان العرب ، مادة (كلوا) ، ص : ١٥ / ٢٢٨ . وأبو عمر هو الجرمي صالح بن اسحق ، أخذ عن الأخفش ، ويونس ، والاصمعي ، وأبي عبيدة ، ومات سنة ٢٢٥ .

وَكَلَّتِي — كَتَاء «ثَتَان» ، أَي «التاء» في جميع ذلك بدل من حرف علة ، وليست للتأنيث^(١) .

وَأَمَّا التَّاءُ فِي «اِثْتَان» فَتَاءُ التَّأْنِيثِ ، بِمِثْلِهَا فِي «اِبْتَان» تَثْنِيَّةُ ابْنَةٍ ، وَإِنَّمَا يَثْنَانُ بِمِثْلَةِ «بَثْنَان» ، «وَاِثْتَان» بِمِثْلَةِ «اِبْتَان» ، وَكَذَلِكَ التَّاءُ فِي ذِيَّةٍ وَكِيَّةٍ ، لِلتَّأْنِيثِ^(٢) .

وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَسْتَطِيعُ الْإِطْمِئْنَانُ التَّامَ لِكَلَامِ ابْنِ جَنِّي ، لِأَنَّ التَّاءَ الْمَفْتُوحَةَ الَّتِي تَلْحَقُ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ النَّادِرَةِ ، فِي الْعَرَبِيَّةِ ، لَيْسَتْ نَادِرَةً فِي اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ الْأُخْرَى ، كَمَا يَقُولُ بْرُوكْلَمَانُ^(٣) ، وَيَلَاحِظُ أَيْضاً أَنَّ التَّاءَ الْمُرْبُوعَةَ ، الَّتِي تَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ ، لِتَضْيِيفِ إِلَيْهَا مَعْنَى التَّأْنِيثِ ، لَا تَتَحَوَّلُ هَاءً ، فِي الْوَقْفِ ، عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ ، لِأَنَّ الطَّائِفِينَ يَقِفُونَ عَلَى كُلِّ تَاءٍ لِلْمَوْثِقِ بِالتَّاءِ ، وَلَا يَقِفُونَ بِالْهَاءِ ، فَيَقُولُونَ هَذَا طَلَّحْتُ ، وَهَذَا حَمَزْتُ^(٤) ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَالرَّحْمَةُ^(٥) وَوَضَعْنَهُ فِي الْمِشْكَاةِ ، وَهَذِهِ جَمَرْتُ ،

(١) الخصائص ، ص : ١ / ٢٠٢ ، وسر صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٩ .

(٢) الخصائص ، ص : ٩ / ٢٠٢ ، وسر صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٩ .

(٣) Traité de philologie arabe, V. 1. p. 313.

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الجمل في النحو ، ص : ٢٧٢ . وينظر الكتاب لسيبويه ، ص : ٤ / ١٦٧ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨٠ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٨٩ ، والخصائص لابن جني ، ص : ١ / ٣٠٤ .

وَجَبَّتْ^(١) ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ﴾^(٢) ،
وقال : ﴿جَنَّتْ نَعِيمٌ﴾^(٣) ، وقال : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ
الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤) ، وقال الشاعر (من الرجز) :

اللَّهُ نَجَّالَةٌ بِكَفِّي مَسْلَمَتٍ
مِنْ بَغْلِيٍّ وَبَغْلِيٍّ وَبَغْلِيٍّ
صَارَتْ نُفُوسُ السُّقُومِ عِندَ الْقَلَصَمَتِ
وَكَسَادَتِ السُّحُورَةُ أَنَّ تُدْعَى أُمَّتٌ^(٥)

فقال : «مَسْلَمَتٌ» وغلصمت «وأمت» ولم يقل «مسلمة» ،
غلصمة ، أمة . وقال الآخر (من الرجز المشطور) :

بِلسِ جَنْزٍ نِهَاءٍ كَطَهْرِ الْحَجَجَتِ
قَطَطْنَهَا إِذَا الْمَهْمَا تَجَوَّفَتْ^(٦) .

(١) الجمل في النحر للفراهيدي ، ص : ٢٧٢ .

(٢) الدعان ٤٤ / ٤٣ .

(٣) الرقيقة ٨٩ / ٥٦ .

(٤) الأعراف ٥٦ / ٧ .

(٥) الجمل في النحر للفراهيدي ، ص : ٢٧٢ ، والخصائص ، ص : ٣٠٤ / ١ ،
وشرح المفصل ، ص : ٨٩ / ٥ ويلاحظ في هذه الأبيات شاهد آخر ، وهو
إبدال الألف هاء ، ثم إبدال الهاء تاء ، وقيل إن هذا الشعر لأبي نجم المعجلي ،
كما في شرح المفصل ، ص : ٨٩ / ٥ ، هامش (٢) .

(٦) الخصائص ، ص : ٣٠٤ / ١ ، شرح المفصل لأبن يعيش ، ص : ٨٩ / ٥ ، =

فهذه لغة ، كما يرى الباحث ، لم يستطع ابن جني تبريرها لأنها وردت عن « بعض العرب » صراحة نصاً ، كما مر ، على ذلك سيويه ، بقوله « وزعم أبو الخطّاب أنّ ناصباً من العرب يقولون في الوقف : طَلَّحَتْ ، كما قالوا في ثاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل »^(١) ، وأبو الخطّاب من مشايخ سيويه^(٢) ، وهؤلاء : « الناس من العرب » هم : الطائيون عند الفراء^(٣) ، وهم الحميريون ، ويقال بعض بني أسد بن خزيمه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي^(٤) .

إنّ هذه الملاحظات تطرح قضية التذكير والتأنيث على مستوى آخر .. فهل نبعد عن الصواب إذا قلنا إنّ جزءاً من بحوث النحويين يدور حول اللغة المكتوبة .. ولا يمسّ اللغة كما حددها ابن جني « بأنّها أصوات » ؟ وهل الكتابة القرآنية للتاء ليست قضية تطور قواعد الاملاء أو عدم تطورها ؟ وهل تمسّ أصلاً

شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، ص : ٢ / ٢٧٧ ، و ٤ / ٢٢٠ ، وهذا البيت من الرجز المشطور .. والجوز — بفتح الجيم — الوسط ، والتبهاء — بفتح التاء — : المفازة التي ينيه فيها السالك ، والجَحَقَتْ — بفتح الجيم والحاء والقاف — الترس ، والمخصص لابن سيده ، ص : ١٦ / ٨٣ — ٨٤ ، وقال آخر « ليس عندنا عَرِيَّتٌ » .

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ١٦٧ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ، ص : ٤ / ٢١٨ .

(٣) الجمل في النحو ، ص : ٢٧٢ .

هاماً لم يعالجه اللغويون كما يجب ، وعلى مستوى الصوت ، وليس على مستوى الحرف الذي هو «صورة» الصوت ؟ .

سنطلق في معالجة مميز التانيث «التاء» أو التاء المفتوحة ، الساكن ما قبلها من محطات عدة :

أولاً : قول سيبويه ، في غير موضع من كتابه ، إنّ «تاء» بِنَتْ ، وأُخْتُ ، وَهَنْتْ ، وَكَلْنَا ، وَمَنْتْ ، وَذَات ، وَثْنَان ، هي للتانيث ^(١) .

أمّا مناقشة ابن جني ، وادّعاؤه أنّ قول سيبويه بأنّ التاء للتانيث قول مرسل ، بينما قوله إنّ التاء ليست للتانيث قول معلّل ، وأنه يجب الأخذ بالرأي المعلّل ، وتآول المرسل ، فكلام بعيد عن روح اللغة ، وعن منهج الدرس اللغوي ، ونستطيع الردّ عليه بقولنا إنّ الأخذ برأي سيبويه الذي ذكره في غير موضع في كتابه أولى من قوله الذي ذكره مرة واحدة .

ثانياً : يؤيد ما نذهب إليه من الأخذ بقول سيبويه أنّ التاء في بِنَتْ وأُخْتُ .. للتانيث ، جزم غير واحد من النحاة القدامى بأنّها للتانيث ، فقد جزم أبو عمر الجرمي ، (صالح بن اسحاق ،

(١) الكتاب ، ص : ٣٦٢ / ٣ ، و ٣٩٧ / ٤ .

المتوفى سنة ٢٢٥ هـ) بأنّ التاء في «كِلْتَا» ملحقة ، والألف فيها «لام» الكلمة ، وتقديرها ، عنده ، في الميزان الصرفي ، «فِعْتَل» . فالتاء فيها علم تأنيهاً^(١) .

ثالثاً : يبدو أنّ رأي الجرمي السابق قد أثار نقاشاً بين النحاة ، فزعم مخالفوه أنّه لو كان الأمر كما قال ، لقَالُوا ، في النسبة إلى «كِلْتَا» ، «كِلْتَوِي» ، فلما قالوا «كِلَوِي» ، وأسقطوا التاء دلّ ذلك على أنّهم أجروها مُجَرَّي التاء التي في أُخْت ، التي إذا نسبت إليها قلت «أَخَوِي»^(٢) .

لكن ابن بريّ رفض هذا الاعتراض ، وقال : «كِلَوِي» قياس من النحويين إذا سمّيت بها رجلاً ، وليس ذلك مسموعاً فيحتج به على الجرمي^(٣) .

إنّ قيمة رأي ابن بريّ تكمن في دحضه «قياس النحويين» بـ ما سمع عن العرب ..

رابعاً : يؤيد ما ذهب إليه سيبويه والجرمي وابن بريّ ما قاله

(١) الخصائص ، ص : ٢٠٣ / ١ ، وسرّ صناعة الاعراب ، ص : ١٦٨ / ١ .

ولسان العرب ، مادة كلوا ، ص : ٢٢٨ / ١٥ و ٢٢٩ / ١٥ .

(٢) لسان العرب ، مادة كلوا ، ص : ٢٢٩ / ١٥ .

(٣) لسان العرب ، مادة «كلوا» ، ص : ٢٢٩ / ١٥ .

أبو بكر الأنباري قال : فلما تاء التانيث في الأسماء فهي التي تكون في الوصل والوقف تاء كقوله : بِنْتُ وَأُخْتُ^(١) .

فهذه آراء غير واحد من النحاة القدامى المشهورين تثبت ، بما لا يترك مجالاً للشك ، أَنَّ التاء في «بِنْتُ وَأُخْتُ»... للتانيث ، أي هي ، مميز تانيث منفصل عن الكلمة ، وليس حرفاً مبدلاً من الواو أو الياء ، أي ليس مبدلاً من لام الكلمة .

ويؤيد ما ذهب إليه غير واحد من نحاة العرب من أَنَّ «التاء» في بنت وأخواتها للتانيث ، وليست لام الكلمة ، اجتهادات المستشرقين في هذا المجال ، وأرى أَنَّ البحث لا يستقيم إلا إذا عدنا إلى كلامهم في هذه المسألة :

أولاً : يرى بواجشتراسر أَنَّ خطأ النحاة العرب القائلين بأن التاء في بنت وأخت ليست للتانيث ناتج من :

أ — اعتقادهم أَنَّ أخت وبنت... ثلاثية الأصول ، وأنَّ التاء فيها أبدلت من الواو أو من الياء ، لأنهم ظنوا أَنَّ مادتها : أخو ، وبنو ، أي أنهم ظنوا أَنَّ التاء من حروف الكلمة الأصول .

ب — إن الخطأ الأول ناتج من جهل النحويين العرب باللغات السامية ، إذ من المعروف «أَنَّ الأخ والابن من الأسماء

(١) أبو بكر الأنباري ، المذكّر والمؤنث ، ص : ١٧٩ .

القديمة جداً ، التي مادتها مركبة من حرفين فقط ، لا من ثلاثة حروف ، وأنّ التاء وإن لم تسبقها فتحة هي تاء التانيث ، فهي في غير اللغة العربية وخصوصاً في الاكادية والعبرية ، كثيراً ما لا فتحة قبلها^(١) .

ثانياً : ان التاء (T) مميز تانيث ، وهو قديم جداً ، وموجود في كلّ اللغات السامية الحامية كما قال بروكلمان^(٢) .

ثالثاً : إذا كانت (T) نادرة في اللغة العربية فهي ليست نادرة في اللغات السامية الأخرى^(٣) .

رابعاً : تأكيد عدد من المستشرقين ، مثل Noldeke, Stade, Barth Zimmermann أنّ التاء المربوطة (-at) والتاء المفتوحة (T) ، صيغتان ، قديمتان ، مستقلتان ، ومتوازيتان من ناحية الاشتقاق .

بينما أكد آخرون وعلى رأسهم بروكلمان أنّ (T) التاء المفتوحة ، ناتجة عن تحوّل صوتي حدث لـ (at) ، التاء المربوطة ، وذلك بحذف الفتحة التي قبلها^(٤) .

(١) براجستراسر ، التطور النحوي ، ص : ٣٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١ / ٣١٣ .

(٣) Traité de philologie arabe, V. 1, p. 312.

(٤) المرجع نفسه ، ص : ١ / ٣١٣ .

لقد استند بروكلمان إلى «النبر» ليصوغ نظرية صوتية عامة في اللغة السامية المشتركة، حُلّ فيه زوال الفتحة (a) من اللاحقة (at)، التاء المربوطة...، وقد عزا ذلك إلى زوال مصوت قصير *Voyelle brève* من مقطع لفظي مفتوح وغير محرك^(١).

خامساً: يعتقد بعض الدارسين المحدثين أنّ الفتحة قبل التاء المربوطة جاءت من أجل الوزن الشعري والإيقاع، ويُستغنى عنها في الحالات التي لا يُحتاج إليها في الوزن أو في الإيقاع^(٢).
ما النتيجة التي ينهي إليها البحث؟

إنّ تاء التانيث، سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوح، أم مفتوحة وما قبلها ساكن، أم اعتبرناهما من أصل واحد، وأنّ إحداهما قد تطوّرت عن الثانية في مرحلة موهلة في القدم، أم أنّ كلّ واحدة منها مستقلة بنفسها.... فهي تانيث، أو هما مميّزا تانيث، ونميل إلى اعتبارهما مميّزاً واحداً يتلّون صوتياً، عندما يلحق بالكلمة المراد تانيثها، حسب اللهجة، وطريقة النبر، الامالة وقونها، والصيغة (ثنائية أو ثلاثية)، وبالكلمة المفردة، أو المجموعة جمع المؤنث سالم، أو المجموعة بالالف والتاء كما يسميه ابن هشام^(٣).

(١) المرجع نفسه، ص: ٣١٤ / ١.

(٢) *Traité de philologie arabe*, V. 1, p. 314.

(٣) هامش رقم (١).

(٣) شرح قطر الندى، ص: ٦٩.

٣ — الألف والتاء

كان من الممكن أن لا يتطرق البحث لهذا النوع من التأنيث ، لأنّ التاء ، كما مرّ ، من مميزات التأنيث .. ولكنني عثرت على ملاحظة قيّمة للأب فليش ، تنسب إلى العربية التعبير ، في بعض الحالات ، عن «الحايذ» ، في اللغة العربية التي «لا تضيف إلى جانب المذكر والمؤنث مجموعة الأسماء الحايذة . وعليه فإنّ هذا المؤنث التحويّ (مفرداً أو جمعاً) ، هو الذي كان — في بعض الحالات — وسيلة للتعبير عن الحايذ ، من مثل : الصّالحات ، السيّئات ، من لغة القرآن ، وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة — تقليداً لطريقة قديمة — جمعاً مؤنثاً بالألف والتاء كيما تعين بعمامة طائفة من الأسماء ، فنقول : المشروبات ، والمنسوجات»^(١) .

«فالألف والتاء» غمّيز تأنيث عند أبي بكر الأنباري ، وهي ، عنده ، بمنزلة الواو والنون للمذكر ، وتكون للجمع القليل ، كقولك : الهندات ، والدّعوات ، والجُمّلات ، والزينات^(٢) . ولكنّ ادّعاء النحاة هذا ، في دلالة الألف والتاء على الجمع

(١) فليش ، العربية الفصحى ، نحو بناء لغويّ جديد ، ص : ٧٠ .

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨١ .

القليل ، لا يستند إلى استقراء لغويّ دقيق ، مما دفع بسيبويه إلى القول : «وقد يجمعون بالثناء ، وهم يريدون الكثير ، وقال الشاعر ، وهو حسّان بن ثابت (من الطويل) :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْقُرُ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَسْقُطُونَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(١)

فلم يُرد أدنى العدد^(٢) فالجفّنات ها هنا معناها الكثرة ، لأنّه لم يُرد أن لنا جفّنات قليلة ، لأنّه لو أراد ذلك لم يكن مبالغاً في المدح^(٣) ، وقرأت القرّاء : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(٤) ، فليس معنى الصلوات القلّة ، إنّما معناها الكثرة^(٥) .

(١) ديوان حسّان بن ثابت ، ص : ٣٧١ . وسيبويه ، الكتاب ، ص : ٥٧٨ / ٣ ، والمقتضب ، ص : ١٨٨ / ٢ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨١ ، والخصائص لابن جني ، ص : ٢٠٦ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ١٠ / ٥ ، والليث قصة . تقول فيها الخنساء لحسان «ضجّقت افتخارك وازرتك ، قللت «لنا الجفّنات» ، والجفّنات ما دون العشر ، فقلّلت العدد ، ولو قلّت «الجفّنات» لكان أكثره...»

(٢) الكتاب ، ص : ٥٧٨ / ٣ .

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨١ .

(٤) سورة التوبة ١٠٣ / ٩ . أي قراءة «صلوات» على الجميع ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع ، وابن عاصم ، وعاصم ، برواية أبي بكر بن مجاهد (٢٤٥ هـ - ٣٢٤ هـ) ، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مصر : دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ص : ٣١٧ .

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨١ ، وكتاب السبعة في =

ويلاحظ أنّ سيويه قال : « يجمعون بالتاء » ، ولم يقل « بالالف والتاء » .. فهل لهذه العبارة قيمة في البحث ؟ وهل يستطيع الباحث ردّ هذا المميز إلى « تاء » التأنيث ، كون هذه الأخيرة قد استعملت ، كما مرّ ، للدلالة على الكثرة ، ولو قليلاً ، على رواية بعض النحاة ؟

لاحظ النحاة أنّ الجمع يكسب الاسم تأنيثاً ، لأنّه يصير في معنى الجماعة ، وذلك التأنيث « الجمعي » ليس بحقيقيّ ، لأنّه تأنيث الاسم ، لا تأنيث المعنى ، فهو بمنزلة الذّار والنعل ونحوهما^(١) ، ولذلك فقد أصرّ ابن هشام على تسمية هذا النوع « ما جمع بألف وتاء مزيدتين » سواء كان :

- جمعاً لمؤنث ، نحو : « هندات » ، و « زينبات » ،
- أو جمعاً لمذكّر ، نحو : « اصطبلات » ، و « حمامات » ،
- وسواء كان سالماً ، كما مثلنا ، أو إذا تغيّر ، كـ : « سجدات » ،
- بفتح الجيم — و « عُرفَات — بضم الراء وفتحها —
- و « سِلَرات » — بكسر الدال وفتحها^(٢) .

القرامات ، ص : ٣١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ١٠ / ٥ —
١١

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ١٠٣ / ٥ .

(٢) ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد ، مصر (دون تاريخ) ص : ٣٩ .

- وواضح ان ابن هشام لا يفرق بين ما كان :
- جمعاً مؤنثاً بالمعنى ، كـ : « هند ، وهندات » ،
- أو جمعاً مؤنثاً باللفظ ، كـ : « طلحة وطلحات » .. ويميز التأنيث هنا هو التاء ،
- أو جمعاً بالتاء والمعنى جميعاً كـ : « فاطمة وفاطحات » ،
- أو جمعاً لمؤنث بالالف المقصورة كـ « حبل وحلبات » ،
- أو جمعاً لمؤنث بالالف الممدودة كـ « صحراء وصحراوات » ،
- أو يكون مسماء مذكراً كـ : « اصطبل واصطبلات » ،
- و « حمّام وحمّامات » ، وكذلك لا فرق بين أن يكون :
- قد سلمت بنية واحده كـ : « ضخمة وضخّمات » .
- أو تغيّرت ، كـ : « سجدة وسجدات » ، و « حبل وحلبات » ، و « صحراء وصحراوات »^(١) .
- ولذلك يقول ابن هشام — متابعاً في ذلك ابن مالك^(٢) —

(١) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد ، مصر ، الطبعة الثانية عشرة ، ص : ٦٨ — ٦٩ .

(٢) يقول ابن مالك في الفهية :

وَمَا بَشَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا

يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا .

«عدلتُ من قول أكثرهم: «جمع المؤنث السالم»، إلى أن قلت: «الجمع بالألف والتاء»، لأعمُّ جمع المؤنث وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغيّر»^(١).

وكيفما كان الأمر، فإنَّ هذا النوع من الكلمات، سواء أكان مفرده مؤنثاً حقيقياً أم لا، فقد انفصل به مميّز التأنيث «التاء المفتوحة»، الساكن ما قبلها، وتُعَدُّ، حسب منهج البحث المتبع، كلمات مؤنثة، لأنَّها انفصلت بتمييز التأنيث التاء... ولا يتنافى هذا مع ما ذهب إليه الأب فليش من أنَّ هذا الجمع.. يدلُّ على الكلمات المحايدة، من مثل: الصالحات، والسَّيَّات، ومن أنَّ اللغة الحديثة ذاتها تستخدم — تقليداً لطريقة قديمة — الجمع بالألف والتاء لتعيين طائفة من الأشياء كالمشروبات والمنسوجات^(٢).. ولكننا نضيف، أيضاً، أنَّها تدلُّ على ما ذكر، وتدلُّ، في الوقت نفسه، على المؤنثات الحقيقية، ك: فاطمة: فاطمات.. فهي مؤنثة معنى، لأنَّها تدلُّ على مؤنث في المفرد والجمع، ولفظاً، لأنَّ مميّز التأنيث قد انفصل بها في حالتي الأفراد والجمع.

وقد انفصل مميّز التأنيث «التاء» بكلمات اللغة العربية، لينقلها

(١) شرح قطر الندى، ص: ٦٩.

(٢) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، ص: ٧٠.

من حالة التذكير إلى حالة التأنيث ، ولم يقتصر ذلك على نوع محدد ، بل اقتحم الكلمات كلها ، تقريباً .
وسنحاول أن نبين ذلك بإيجاز شديد .. لأننا فصلنا القول فيه حيث لم نترك أي نوع من الكلمات إلا ودرسناه ، وبيننا أن هذا المميز يتصل به .

لذلك سأورد أمثلة موجزة عن اتصال هذا المميز بـ :

- ١ — الأسم الواقع على المذكر من الحيوان .
- ٢ — المحايد ، أي ما ليس بمذكر حقيقي .
- ٣ — الصيغ المخيرة .

* * *

— منج العربية في استعمال المميز « التاء » :

إن دراسة المذكر والمؤنث من الحيوان ، أي المذكر الحقيقي والمؤنث الحقيقي ، تعتبر المفتاح المنهجي لدراسة سير اللغة العربية في تقبل فكرة المميز ، وإلحاقه بكلمات كانت دون مميز ، في فترة زمنية ما ، كـ : إنسان ، عجوز ، زوج ، رجل ، غلام ، وبعير ، وعقرب ... الخ ... كما تكشف ارتباط تطور اللغة بتطور أصحابها ... فالعربي لم يكن يستطيع التمييز ، في بداية تكونه اللغوي ، بين المذكر والمؤنث ، ولم يكن بحاجة إلى هذا التمييز ...

فأطلق لفظة لتدلّ على «الحمار»، و «الأسد»، و «الجراد»... الخ... ثم تطوّرت اللغة بتطوّر أصحابها، وارتقت بارتقائهم، بعدما امتلكوا الوسائل العقلية والمادية التي تمكنهم من التمييز... ثم جاءت الحاجة المفجّرة لعبقريتهم، فصنّفوا الحيوانات وميّزوا مؤنثها من مذكرها بلقظة للمذكر، وبأخرى للمؤنث، فأطلقوا، في البدء، كلمة «إنسان» على الرجل والمرأة، وكلمة «بعير» على الجمل والناقة، ثم قالوا في مرحلة ثانية بعير: للمذكر (وبقيت الكلمة تحتفظ بدلالاتها على المؤنث)، وناقة للأُنثى، ثم جمل: للمذكر... كما أطلقوا، ربّما من قبل، كلمة رجل على الذكر، وامرأة على الأُنثى، ثم ارتقوا، في مرحلة ثالثة، إلى التمييز بين المذكر والمؤنث بتمييز، فقالوا: بعير: للمذكر، وبعيرة: للأُنثى، بعدما قالوا: إنسان وإنسانة، رجل ورجلة، امرأة وامرأة، زوج وزوجة، شيخ وشيخة، عجوز وعجوزة... الخ...

ويرى الباحث أنّ اللغة العربية قد سلكت منهجين متقابلين لتأدية غرض واحد، وهو استعمال المميز، وللتفريق لغوياً بين المؤنث والمذكر، بعدما لجأت إلى وضع لفظة للمذكر وأخرى للمؤنث..

المنهج الأول: السير من التذكير إلى التأنيث، كقولهم: رجل ورجلة، غلام وغلّامة، زوج وزوجة... الخ.

والمنهج الثاني : السير من التأنيث إلى التذكير ، كترعهم يميز
التأنيث من مثل : « بقرة » ، التي كانت تدلّ على الذكر والأنثى ،
وقولهم : بقرة (للأنثى) ، وبقرة (للمذكر) ، وجرادة للمذكر
وللأنثى ، وجراد (للمذكر) .

وهذا لا يعني أنّ الكلمة التي جنحت من التذكير إلى التأنيث
أو التي جنحت من التأنيث إلى التذكير قد فقدت معنى من
المعنيين اللذين كانت تدلّ عليهما قبل دخول المميز أو نزعه ... بل
إنّنا نجدّها تدلّ على ثلاثة معانٍ ، فكلمة « بقرة » ، مثلاً ،
كانت تدلّ على المذكر والمؤنث ، ثمّ صارت تدلّ على المؤنث ،
بعدما جرّدت من التاء لتدلّ على المذكر .. وهذا يفرض على
الباحث الصبر والاناة والدقة في معالجة هذه القضية ... كما يفرض
عليه دراسة الاسم الواقع على المذكر والمؤنث دون أن يلحقه بميز
التأنيث مرة ، وحين يلحق به طوراً آخر ، والاسم الذي وضع
للتأنيث ولفظه يخالف لفظ مذكّره ، واستغناء الاسم المؤنث عن
مميز التأنيث لقيام معنى التأنيث فيه ... ثمّ تتويج ذلك كلّ بدراسة
الاسم المتصل بمميز التأنيث .

* * *

١ — دخول التاء على المؤنث من الحيوان

التاء هو «المميز» القياسي الوحيد الذي لحق بالكلمات كلها ، تقريباً ، لينقلها من حالة التذكير إلى حالة التأنيث .

يتضح ذلك بقولنا إنَّ العربيَّ قد يكون قال في أول الأمر :

إنسان ، عجوز ، بعير ، عقرب ، ضبع ، جبال ، برذون ، أسد ، أرنب ، سَيَّور ، ضَيَّون ، هَرَّ ، قَطَّ ، فرس ، ثعلب ، ذئب ، قنفذ ، وعنكبوت للدلالة على الذكر والأنثى ؛ لأنه لم يكن يملك ، في بداية الأمر ، القدرة ، العقلية والثقافية والحضارية ، على التمييز بين الذكر والأنثى ، بل ربما كان لا يبالى أذكراً كان هذا الحيوان أم أنثى ؛ لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التمييز ، ولم يكن يملك وسائل التمييز... فكان أن أطلق اسماً على كلِّ حيوان .. ثم تطورت اللغة بتطوره ، وارتقت بارتقائه ، لأنَّ اللغة أصوات يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم — كما يقول ابن جني^(١) — وعن حاجاتهم. كما يمكن أن نقول : إنَّ العربيَّ وضع اسماً آخر بجانب الاسم الأول للدلالة على الذكر أو الأنثى .. ثم ، في مرحلة ثالثة ، استطاع فكره أن يسمو إلى نوع من التجريد والقياس فعاد إلى الأسماء الأول سواء أكانت مذكرة أم مؤنثة ، وميّز بينها بمميز التأنيث ، فأدخل على الأسماء التي مرَّ ذكرها (تاء التأنيث

(١) الخصائص ، ص : ١ / ٣٣ .

المربوطة). فقال : إنسان وإنسانة ، عجوز وعجوزة ، بعير
وبعيرة ، عقرب وعقربة ، ضبع وضبعة ، جبال وجيالة ، برذون
وبرذونة ، أسد وأسدة ، أرنب وأرنبة ، ستور وستورة ، ضيئون
وضيونة ، هرز وهرزة ، قط وقطة ، فرس وفرسة ، ثعلب وثعلبة ،
ذئب وذئبة ، قنفذ وقنفذة ، وعنكبوت وعنكبوتة .

كما يقال — عن قطرب — جرد وجرذة ، خنفس وخنفسة ،
وحرباء وحرباءة ، ونسر ونسرة ، غراب وغرابة ^(١) .

وإذا احتج بعض اللغويين بأن التانيث ، والتذكير — دون
مميز — لغة بعض العرب ، والتذكير والتانيث (بمميز) لغة
بعضهم الآخر ، فإن من حق اللغة على أبنائها أن تأخذ بالأقيس ،
والأيسر ، والأقرب إلى الفطرة .. علماً أن كل ما ورد عن العرب
جاز القياس عليه ، وانتحاء سمتة ، وعلماً أن القرآن الكريم نفسه ،
وهو أوثق نص يستطيع الباحث الركون إليه ، يعكس بإيراده
الفاظاً عدة — سنينها في الفصول الآتية — مذكّرة تارة ومؤنثة
تارة أخرى .. مما يميز للباحث الاحتجاج باللغات جميعاً ، أو
ببعضها ، وكلها حجة ، كما يقول ابن جني ، سواء استعمل
الباحث « الأكثر شيوعاً » أو « أقلها تداولاً وانتشاراً » ، فالباحث لو
استعمل أي اللغتين ، أو اللغتين معاً ، أو اللغات جميعاً ، لم يكن
مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن

(١) الفراء ، المذكر والمؤنث ، ص : ٤٧ .

احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منهي عليه ، وكذلك أن يقول : على قياس مَنْ لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا . وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه ^(١) .. هذا بالنسبة لمن احتاج شيئاً في شعر أو سجع .. فكيف يكون الحال لمن احتاج شيئاً من أجل تعميد القواعد ، ورسم سننها ، والتركيز على ما يوافق سنة التطور ، وطبيعة اللغة ؟ ^(٢) .

٢ — نزع مميز التأنيث من الكلمات التي تدل على المذكر والمؤنث .

سلكت اللغة العربية منهجاً مقابلاً للمنهج السابق الذي يلحق بمميز التأنيث بالكلمة المذكرة المراد تأنيثها ، كقولهم : رجل ورجلة .. أما هنا .. فإنها أسقطت التاء من الكلمة التي تدل على المذكر والمؤنث كقولهم : بقرة ، لتدلّ بعد ذلك على المذكر (بقرة) .

(١) الخصائص ، ص : ١ / ٤١١ .

(٢) نور الدين ، (عصام ، الدكتور) ، الإنسان والحَيوان تذكيرهما وتأنينهما (مخطوط) .

وهذه الألفاظ أكثر من أن نحصى^(١) ، والتاء المربوطة فيها ليست ، عند بعضهم ، مميز التانيث ، لأننا نقول : الدابة اشتريته ، والعظاءة رأيت ، والشاة أعجيتي^(٢) ، « فالحاء » — عند القراء — أو « التاء المربوطة » ، كما اصطللحنا على تسميتها ، لا يراد بها التانيث المحض ، إنما أرادوا الواحد ، فكروا أن يقولوا : عندي شاة وبقر وجراد ، وهم يريدون الواحد ، فلا يقع بين الواحد والجمع فصل ، فجعلت « الحاء » دليلاً على الواحد^(٣) .

هذه الحالة ألقاها أكثر من أن نحصى ، والتاء المربوطة التي تلحقها ليست دلالة التانيث ، إنما جعلت دليلاً على الواحد . وهي تدل ، في الوقت نفسه ، على المذكر والمؤنث ، مما يشير إلى مرحلة الاضطراب والقوضى التي سادت اللغة العربية ، وإلا فكيف تكون تاء التانيث غير دالة على التانيث إنما تدل على الوحدة ؟ وكيف يستطيع أبناء اللغة أن يميزوا ، في استعمالهم اللغوية ، بين المذكر والمؤنث ؟

إن المتبع لتطور استعمال بعض هذه الألفاظ يلاحظ بسرعة أن الناطقين باللغة العربية قد كفوا عن استعمال البقرة والشاة

(١) أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ١٤١ .

(٣) القراء ، المذكر والمؤنث ، ص : ٩ ، وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ٩٣ .

والجرادة ، والسحلة ، والبهمة ، والجداية ، والعسبارة ، والحية ،
والبعطة ، والحمامة ، والتعامه ، والدجاجة ، والقبيجة ، والنحلة ،
والدرّاجة ، والجرادة ، والبومة ، والفأرة ، والدبرة ، والجشمة ،
والعظاءة ، والناقة ، والأروية ، وما جاء على مثالها للدلالة على
المذكر والمؤنث والوحدة في الوقت عينه .

وإنّ المتتبع لكلام العرب يلاحظ أنّ القبائل العربية لم تتفق
كلّها على أنّ هذه الكلمات المنتهية بالتاء تدلّ دائماً على التذكير
والتأنيث ، بل إنّ بعضها قد أسقط التاء منها للدلالة على المذكر ،
وأبقى التاء للدلالة على المؤنث ، وتعدّ هذه الخطوة مرحلة من
تطور اللغة ذات شأن عظيم ، لأنّ أصحابها يعبرون بها عن
أغراضهم ، وحاجاتهم ، وهذا هو تفسير قول القرّاء الدقيق :
«وربّما جعلت العرب عند موضع الحاجة الأنثى مفردة بالهاء ،
والذكر مفرداً بطرح الهاء ، فيكون الذكر على لفظ الجمع ، من
ذلك قولهم : رأيت نعماً أقرع ، ورأيت حمراً ذكراً ، ورأيت
جراداً على جرادة ، وحمماً على حمامة ، يريدون ذكراً على
أنثى^(١) .

بل إنّ الكسائي لم يقف عند ألفاظ منها ، بل وقف عليها
جميعاً ، بطرح «الهاء» للدلالة على المذكر ، قال القرّاء «سمعت
الكسائي ، يقول سمعت كلّ هذا النوع من العرب بطرح الهاء من
ذكره إلا قولهم : رأيت حية على حية ، لأنّ الهاء لم تطرح من

(١) القرّاء ، المذكر والمؤنث ، ص : ٩ .

ذكره، وذلك أنه لم يقل : حية وحيّ كثير، كما قيل : بقرة
وبقرة كثير^(١).

ومع ذلك يستتبع من كلام الكسائي أن العرب قالت حية
وحيّ.. لكنها لم تكثر من استعمالها.

إنّ القرّاء والكسائي قد كانا عبقرين عندما لاحظا بدقة أنّ
العرب قد أسقطوا «الماء» من مثل هذه الكلمات، عندما أرادوا
«الذكر».. وجسدا هذه العبقرية بتسجيل ما سمعاه، وبالتنظير
له. وبهذا تخلصت اللغة من مرحلة الفوضى والارتباك ودخلت
عالم التجريد والتعديد والقياس..

فالتاء المربوطة لم تعد تدلّ على التذكير والتأنيث مجتمعين،
وما نجده، في كتبنا القديمة، لا يعدو أن يكون معرضاً لما كانت
عليه اللغة، في يوم ما، موغل في القدم.. بل تخصّصت التاء
لتدلّ على التأنيث، وإن كانت تدلّ على الوحدة، في الوقت
عينه، وقد تكون حركة اللغة في هذا النوع هي الاتجاه من
التأنيث إلى التذكير.

(١) القرّاء، المذكر والمؤنث، ص: ٩.

٣ — دخول التاء الألفاظ المخصصة للذكر وذهابها من الكلمة المتصلة بها والدالة على المذكر.

لقد لعب مميز التانيث « التاء » دوراً في تعقيد اللغة العربية وفي تخليصها من حالة القوضى والإرتباك التي سادت ردها طويلاً من الزمن، عندما كانوا يضعون اسماً للمذكر واسماً ثانياً للمؤنث ، وقد يكونون وضعوا ، قبل ذلك ، اسماً واحداً للذكر وللأنثى ، كقولهم :

رجل وامرأة .. ثم رجل ورجلة ... وامرأة وامرء ..
غلام وجارية .. ثم غلام وغلامة ...
شيخ وعجوز .. ثم شيخ وشيخة ... وعجوز وعجوزة ..
حمار وأتان .. ثم حمار وحمارة ... وأتان وأتانة ..
حَمَلٌ وَرَخْلٌ .. ثم حَمَلٌ وحملة ... وَرَخْلٌ وَرَخْلة ..
وعلٌ وأروية .. ثم وعلٌ ووعلة ... وأروي وأروية :

لكنّ ما نشاهده ، في المعجمات العربية ، قد يكون من باب تداخل اللغات .. أو من باب الخطأ .. أو من باب التشابه ، لأنّ العرب كانت تعطي ، أحياناً ، للشيء اسم ما يشبهه .

يستتج الباحث ، من كل ما تقدم ، أنّ اللغة قد جنحت إلى التعقيد ، مرة من التذكير إلى التانيث ، ومرة أخرى من التانيث إلى التذكير ، وبذلك حاولت التخلص من القوضى .. وما الأمثلة التي سقناها في هذا المجال إلا إشارة إلى ذلك ، على الرغم من أنّ

هناك كلمات لم نعثر لها على مثل هذا الجنوح إلى التعميد مثل :
جَدْي وعَتَاق.. فلإني لم أعثر، فيما وصل إلى من مصادر ومراجع ،
على قولهم «جدية وعناقة».. وكذلك «تيس وعتر» ، «حمل
وناقة» ، وإن يكن الاستعمال اليومي للناس ، وهو في رأيي الميزان
والمؤثر ، يقول جَدْي وَجَدِيَّة ، تيس وتيسة ، عتر وعتره... الخ.

اتجاه اللغة إلى التعميد.. وأما ما تبقى من آثار اللهجات
المختلفة ، أو مراحل التطور الغابرة فيحفظ ، كما يقول النحويون ،
ولا يقاس عليه . وقد لحظ أئمة اللغة هذا المنحى ، منذ الفراء ،
المتوفى سنة ٢٠٧ هجرية ، الذي قال ، بشكل جازم : «وقد
قالت العرب حروفاً بنت فيها الأثني على الذكر وقد كانت الأثني
في ذلك مسماة باسم يؤذي عن تأنيها ، فقالوا : غلام وجارية ،
وشيوخ وعجوز ، فأدّت الجارية عن نفسها ، ثم قالوا : غلام
وغلامه ، وشيوخ وشيخة ، (ورجل) ورجلة (...) فلا تكن أن
ينى مؤثث على مذكر قد كان له اسم سواه مثل ما وصفت
لك» (٢) .

وقد درسنا ذلك دراسة مفصلة في كتابنا «الإنسان والحيوان ،
تذكيرهما وتأنيها» .

(١) المرجع ، مادة : أَرَوِيَّة ، ص : ١١٩ .

(٢) الفراء ، المذكر والمؤنث ، ص : ٤٤ .

٤ — دخول التاء على الأسماء المؤنثة التي يقوم فيها معنى التأنيث عن المُمَيِّز.

لقد دخل مميز التأنيث « التاء » على الأسماء التي قيل أنها تستغني عنه لقيام معنى التأنيث فيها ، كقولهم : زينب ، نوار ، هند ، دعد . لكنّ الباحث لا يلبث أن يجد قولهم :

نَّوَارٌ — بالضم والتشديد — واحده نَوَّارة ، أي الزهر والزهرة .

زينب — وواحده زينة .. وهي شجرة طيبة الرائحة .. وبه سميت المرأة ..

وقد ذهب ابن الحاجب ، ورضي الدين الاستراباذي إلى أنّ هذا النوع من الأسماء المؤنثة ، سواء أكان حقيقي التأنيث أم لا ، يتصل به مميز التأنيث « التاء » .. وضربا لمجازي التأنيث مثلين : النَّار والذَّار .. وكما ضربا مثلين لحقيقي التأنيث ، وهما زينب وسعاد .. لكنّ اتصال مميز التأنيث ليس ظاهراً .. بل مقدراً .. وهو التاء .. دون غيرها من مميزات التأنيث التي تتصل بالأسماء^(١) .

وقد دافع رضي الدين الاستراباذي عن نظرية تقدير مميز التأنيث في مثل هذه الأسماء بقوله إنّه لا يقلّر من جملة مميزات

(١) ابن الحاجب ، الكافية في النحو ، (ضمن مجموعة : مجموع مهابات الترن) ،

مصر : مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده ، الطبعة الرابعة (١٣٦٩

هـ / ١٣٤٩ م) ، ص : ٤١٠ .

التأنيث إلا التاء، لأن وضعها على العروض، والانفكاك،
فيجوز أن يحذف لفظاً ويقدر، بخلاف الألف، ودليل كون التاء
مقدرة دون الألف رجوعها في التصغير في نحو: هندية وقديرة،
وأما الزائدة على الثلاثي فحكوا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على
الثلاثي إذ هو الأصل، وقد يرجع التاء فيه، أيضاً، شاذاً،
نحو: قديديمة، ووريثة، ووريثة^(١).

يلاحظ القاري أن مميز التأنيث «التاء» موجود.. لكنه
حذف لفظاً.. وبني مقدراً.. وبذلك تستقيم فرضيتنا القائلة
بإتصال هذا المميز: بالأسماء لتأنيثها..

بيّنت لنا دراسة المذكر والمؤنث من الإنسان والحيوان أن المؤنث
الحقيقي، أي المؤنث الذي له فرج الأنثى، يعتبر لغوياً مؤنثاً،
سواء اتصل به مميز التأنيث أم لم يتصل، كقوله: إنسان،
عجوز، وبعير... الخ.. أي أن العربي لم يملك، في فترة تاريخية
ما، القدرة العقلية والحضارية التي تؤهله التمييز بين الذكر
والأنثى، بل ربما كان لا يبالي أذكراً كان هذا الحيوان أم أنثى،
لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التمييز، ولم يكن يملك وسائل التمييز،
فكان أن أطلق اسماً على كلّ حيوان، ثم تطوّرت اللغة بتطوره،
وارتقت بارتقائه، فميز بين الذكر والأنثى بمميز التأنيث «التاء»،
فقال: إنسان وإنسانة، عجوز وعجوزة، بعير وبعيرة... الخ.

(١) شرح وهي الدين الاسترأباني على الكافية، بيروت: دار الكتب العلمية
(نسخة مصورة)، ص: ١٦٠ / ٢.

وإذا احتجّ بعض اللغويين بأنّ التانيث والتذكير دون مميز لغة بعض العرب ، وأنّ التمييز بين المذكر والمؤنث بمميز لغة بعضهم الآخر ، فإنّ من حقّ اللغة على أبنائها أن يأخذوا بالاقيس ، والأيسر ، والأقرب إلى الفطرة والكمال ... ومنهج التطور ... منهج الحياة .

أما الأسماء التي وجدناها متصلة بمميز التانيث ، وتدلّ على المذكر والمؤنث ، كقولهم : بقرة ، وجرادة .. الخ .. فإنّ العربيّ لم يلبث أن أسقط المميز منها ، عندما أراد الذكور دون الأنثى ، في بقرة ما من تاريخ تطوره ورقبه ، فقال : بقرة (للأنثى) ، وبقرة (للمذكر) ، أي أن الذمّن العربيّ قد أسقط مميز التانيث عندما أراد الذكور دون الأنثى ، وفي ذلك رحلة للغة من التانيث إلى التذكير ، وهي عكس الرحلة السابقة المتجهة من التذكير إلى التانيث .

وأما الأسماء التي يكون لفظ مؤنثها مخالفاً للفظ مذكرها ؛ أي الاسم الذي صيغ للتانيث دون التذكير ، وتلك المختصة بالمذكر دون المؤنث ، كقولهم : رجل وامرأة ، غلام وجارية ، شيخ وعجوز ، ... فإنّ اللغة لم تلبث أن فرضت عليها مميّز التانيث ، لتفرّق بين المذكر والمؤنث ، فقالت : رجل ورجلة ، غلام وغلّامة ، شيخ وشيخة ، عجوز وعجوزة .. الخ .

وخلاصة القول أنّ اللغة العربية قد أخذت بمميّز التانيث «الناء» لتدلّ به على المؤنث ، ولكنها سلكت في ذلك سبيلين

مختلفين ، فمرة أدخلت المميز لتدلّ على الأنثى ومرة نزع المميز لتدلّ على الذكر وتميظه من الأنثى ..

وكيفما كان الأمر ، فإنّ فكرة المميز هي التي جعلت اللغة تتزع المميز أو تضيفه ، لأنها كانت قد ارتقت بارتقاء عقول أبنائها .. فأصبح ما يحمل مميز التأنيث مؤنثاً ، وما سلب منه مميز التأنيث ، أو لم يحمله ، مذكراً .

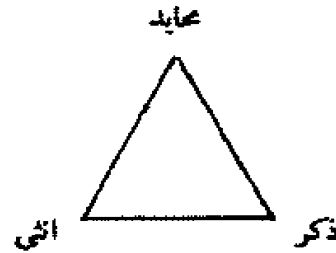
فهل تصدق هذه الفرضية على «الحاييد» كما صدقت على الحيوان ؟

٥ — دخول مميز التأنيث على الحاييد للدلالة على التأنيث

«الحاييد»

أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان

اتبعت بعض اللغات منهجاً بسيطاً وواضحاً في تقسيم موجودات العالم على شكل المثلث التالي :



أي أنها قسمت الانسان والحيوان إلى ذكر وأنثى ، وأمّا غيرهما فهو المحايد Neutre ، ثم وضعت مميّزاً لكلّ صنف منها ، فتطابق ، إذاك ، الجنس النحويّ أو الصرفيّ مع الجنس الطبعيّ^(١) .

لكنّ الجنس النحوي قليل الصلاحية للتعبير عن الجنس الطبعيّ ، حتّى عند الأوروبيّين . وإنّنا لا نجد ، في أغلب الأحيان ، أيّ وسيلة للتعبير ، بواسطة الجنس النحويّ ، عن الفرق بين الجنسّين الحقيقيّين... وحال الفرنسية الراهنة كانت هي الحال في الهندية الأوروبية ، حيث لم يكن يعبر عن الجنس الحقيقيّ فيها بوسيلة صرفية . ويبدو أنّ الجنس المحايد أو المبهم في الهندية الأوروبية في سبيله إلى الانقراض^(٢) .

وقد حاول بعض المستشرقين أن يتلمّس هذا النوع المحايد في الفصيحة السامية ، وحذّثونا أنّه يمكن أن نلاحظ بقاياها وآثاره في «ماء الموصولة» غير أنّ آخرين منهم قد وصفوها بأنّها ، في الأصل الساميّ ، مؤنّث «من»^(٣) .

ويذهب الأب فليش إلى أنّ اللغة العربية لا تضيف إلى جانب المذكر والمؤنّث مجموعة الأسماء المحايدة ، ويفترض ، أيضاً ، أنّ المؤنّث النحويّ (مفرداً أو جمعاً) هو الذي — كان في

(١) فلتريس ، ص : ١٢٨ — ١٢٩ ،

(٢) من أسرار اللغة ، ص : ١٤٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١٤٥ .

بعض الحالات — وسيلة للتعبير عن المحايد، من مثل :
الصالحات ، السيئات ، من لغة القرآن ، وكثيراً ما تستخدم اللغة
الحديثة — ذاتها — تقليداً لطريقة قديمة — جمعاً مؤنثاً بالالف
والتاء كما تعين بعامية طائفة من الأشياء ، فنقول : المشروبات
والمنسوجات .

ثم يقرر بأنه « من اليسير أن تكون للمحايد أصوله في طبقة
الأقل قيمة »^(١) .

أما نحن اليوم فلا نقع إلا على صنفين من الأسماء ؛ أسماء مذكرة ،
وأسماء مؤنثة ، مع تنبيه النحاة واللغويين ، بشكل دائم ، أن ما
كان من غير الحيوان فلا حقيقة لتذكيره أو تأنيثه .

وسنحاول تصنيف ما تيسر لنا من الأسماء غير الحيوانية لنقف
على ما أدعوه من تذكيرها المجازي أو تأنيثها ، إذ إن الخيال
السامي الخصب ، عند رايت W. Wright قد أخضع ، في نهاية
الأمر ، جميع الكلمات إلى أحد أمرين . إما التذكير وإما
التأنيث ، وإنه شخص الأشياء وجعل منها اناساً ، ثم تصوّر في
بعضها تأنيثاً ، وفي بعضها الآخر تذكيراً^(٢) ، وقد تأثر السامي أثناء
ذلك ، كما يقول فانسك Wensinck ، بعوامل دينية ، وبأخرى

(١) فليش هنري ، العربية الفصحى ، ص : ٧ .

(٢) هذه الدراسة ، ص :

مرجعها التقاليد والمعتقدات العامة ، التي جعلتهم ينسبون كل ما خفي عنهم إلى التأنيث ، لأنهم رأوا في المرأة غموضاً وسحراً^(١) .

أما نحن فسنحاول ، قبل الخروج « برأي نهائي » ، أو لنقل « بافتراض علمي » ، أن نستعرض الأسماء غير الحيوانية ، المستعملة في لغة العربي ، والمعبرة عن تفكيره ، ونظراته إلى العالم وأشياءه .. وعن المنهج الذي صدر عنه في النظر إلى هذه أو تلك ، وسنستعرض أسماء أعضاء الإنسان ، أولاً ، وأدواته وأشياءه ، ثانياً ، وما أثار انتباهه أكثر من غيره .

إن استعراض أسماء أعضاء الإنسان التي يتحسسها كل يوم ، وكل ساعة ، وربما كل لحظة نرىنا كيف يختلف اللغويون في تأنيث بعض هذه الكلمات وفي تذكيرها ، أو في تذكيرها وتأنيثها معاً ، فبينما يجزم أحدهم بتذكير كلمة ، قد نرى آخر منهم يجزم بتأنيثها ، وقد نرى ثالثاً يجزم بجواز التذكير والتأنيث ... دون أن ينسوا الإشارة ، أحياناً ، إلى لغات العرب .

لكن الباحث لا يلبث أن يتخلص من كل هذه الفوضى ، ومن ذلك الإرباك .. يتخلص من كل ذلك عندما يقرأ قولهم :

«والعرب يجتريء على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة

(١) هذه الدراسة ، ص :

تأنيث « حكاة الفراء »^(١) ، وابن السكيت ، وابن الأنباري ،
وحكي الأزهرى قريباً من ذلك ، وحكاة الفيومي^(٢) ، ومعنى
ذلك أنَّ اللغة العربية تميل إلى تذكير كلِّ الأسماء التي لا تحمل ميم
التأنيث .

بامتناع الباحث ، إذاً ، أن يذكر كلَّ اسم لا يحمل ميم
التأنيث تمثيلاً مع منهج اللغة التطوري ، ولا تسألنَّ كم يخفف ،
إذ ذاك ، عن نفسه أولاً ، وعن أبناء لغته ثانياً من الوقت
والجهد .

فكل ما ليس بمؤنث حقيقي ، ولا يحمل ميم التأنيث هو
مذكر لغوياً . فإذا أردنا تأنيثه أدخلنا عليه ميم التأنيث ، كقولنا :
هذا العنق ، وهذا العضد ، وهذا الفؤاد ، وهذا اللسان ، وهذا العاتق ،
وهذا القفا ، وهذا المعى ، وهذا الذراع ، وهذا الكتف ، وهذا العجز ،
وهذا البطن ، وهذا الرحم ، وهذا الحال ، وهذا الطياع ، وهذا
الليت ، وهذا العلباء ، وهذا الإبط ، وهذا الإبهام .

أمّا ما نسب إلى بعض القبائل ، أو بعض العرب ، أو بعض
هذه القبيلة أو تلك ، من تأنيث الألفاظ السالفة الذكر فليس
قائله بمخطيء .. وإن كنا ندعو إلى حفظه دون القياس عليه ..
لأنَّ الوجه القياسي هو تذكيرها .. لأنها ليست بمؤنث حقيقي ولا
تحمل ميم التأنيث .

(١) المذكر والمؤنث للفراء ، ص : ١٧ .

(٢) المصباح المنير للفيومي ، ص : ٨٨٤ / ٢ .

فإذا أضفنا إلى الأسماء السابقة أسماء أعضاء الإنسان التي تذكر ولا تؤنث لأدركنا بسهولة أن اللغة العربية تعامل المحايد جنسياً معاملة المذكر... فتذكّرة لغوياً.

أما الأسماء التي قالوا بتذكيرها فهي ^(١) :

الوجه، الرأس، الخلق، الشعر، الفم، الحاجبان،
الجبين، الصدغ، الصدر، اليافوخ، الدماغ، الحنك، الأنف،
المنخر، الفؤاد، اللحن، الذقن، البطن، القلب، الطحال،
الخصر، الحشنى، الظهر، المرفق، الرند، الظفر، قصاص
الشعر، نجار الإنسان، الثدي، الأنثاب، والأضراس،
والنأجد — هو آخر ضرس — والضاحك — وهو الملاصق
للثاب —، والعارض — وهو الملاصق للضاحك — كل اسم
للفرج من الذكور والأنثى، والركب: وهو من أسماء الفرج،
الكوع، الكرستوع، العضعص، المتكب، النحر، الشفر،
الجفن، الهدب، المخجر: وهو فجوة العين، الجملاق:
باطن الألفان، الحجاج: العظم المشرف على غار العين، الماق:
مخرج الدمع، النخاع، المصير: من مصران البطن، الصلب،
الأشجع: واحد الأشاجع،

وأما دراسة الأسماء التي قال اللغويون والنحاة إنها: تؤنث ولا

(١) مختصر المذكر والمؤنث لابن مسلمة، ص: ٥٤ — ٥٥، وأبو بكر الأنباري،
المذكر والمؤنث، ص: ٢٦١ — ٢٧٠.

تذكر، وهي خالية من مميزات التانيث، فتثبت أن العربي قد نطق ببعض أعضاء الإنسان مؤنثة حيناً ومذكّرة حيناً آخر، فقال:

هذه العين وهذا العين، وهذه الكبد وهذا الكبد، وهذه الإصبع وهذا الإصبع، وهذه العضد وهذا العضد، وهذه الكف وهذا الكف، وهذه الضلع وهذا الضلع، وهذه العجز وهذا العجز، وهذه الكراع وهذا الكراع، وهذه النفس وهذا النفس، وهذه الذراع وهذا الذراع... وذلك لأن العرب تجتريء على تذكير كل مؤنث مجازي غير متصل بمميز التانيث.. وقياساً على هذه القاعدة، وانطلاقاً منها، نجوز تانيث وتذكير بقية أسماء أعضاء الإنسان التي قيل بتأنيثها دون تذكيرها.. فيقال، أيضاً: هذه الأذن وهذا الأذن، هذه العقب وهذا العقب، هذه الساق وهذا الساق، هذه الساق وهذا الساق، هذه الفخذ وهذا الفخذ، هذه اليد وهذا اليد، هذه الرجل وهذا الرجل، هذه القدم وهذا القدم، هذه السن وهذا السن، هذه الورك وهذا الورك، هذه الأمل وهذا الأمل، هذه البرجم وهذا البرجم، هذه القتب وهذا القتب، هذه اليمين وهذا اليمين، هذه اليسار وهذا اليسار، هذه الشمال وهذا الشمال، هذه الكرش وهذا الكرش، هذه الفحث وهذا الفحث، هذه اليد وهذا اليد، هذه الاست وهذا الاست، هذه القد وهذا القد... الخ.

ويؤيد ما نذهب إليه، أيضاً، تطوّر اللهجات العامية الحديثة، وميلها الدائم إلى تذكير هذه الأسماء دون تأنيثها..

وكانها تنجح إلى الأصل .. أو إلى ما ينبغي أن يكون. فاتجاه اللغة العربية إلى تذكير «المؤنثات» المجازية ظاهرة لغوية تشير بوضوح إلى التطور .. وهذا التطور أجاز تذكير الأسماء «المؤنثة» المتصلة بـ «مميزات تأنيث كقولهم : «الهامة أنثى وربما ذكرت»^(١) ، والقحولة : أنثى وذكر»^(٢) ...

فهل يتردد الباحث في إجازة ما جوزه العرب .. وما رسمته تطورية اللغة العربية نفسها ١٩ .

وكذلك إذا استعرضنا ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء دون أن يتصل به مميز التأنيث «التاء» لأدركنا كيف تسير اللغة نحو تذكير كل ما ليس بمؤنث حقيقي وغير متصل بمميز التأنيث ، كقولهم : السلطان ، السراويل ، السلم ، السلم ، السليم ، السكين ، الطست ، القدر ، الملك ، السبيل ، الطريق ، الهندي ، السري ، موسى ، الخانوت ، الدلو ، القمطر ، القليب ، الذنوب ، الخمر ، الذهب ، المال ، الصراط ، العرس ، العسل ، الضرب ، النعم ، الأنعام ، السلاح ، ذرع المرأة ، ذرع الحديد ، اللبوس ، السوق ، الصاع ، الصواع ، سقط النار ، الإزار ، السماء ، الفردوس ، الجحيم ، السعوم ، الحرور ، الآل ، المسك ، العنبر ، المسواك ، فوق السهم ، الأشد ، القوعاء ، رسل الخوص ، الأضحى ، اليوم ،

(١) ما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس لأبي موسى الخافض ، ص : ١٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ١٠٦ .

أسماء الأيام كلها ، الاثنين ، الثلاثاء ، الأربعاء ، الخميس ،
الجمعة ، السبت ، الأحد ، والشهور كلها ، الغداة ، الظروف
كلها ، الأدوات كلها ، الحروف كلها ، أسماء القبائل كلها .. يجوز
فيها التذكير والتأنيث .. فلماذا لا تتبع التذكير في كلامنا دون أن
نخطئ المؤنث ؟ !

وكذلك إذا درسنا اسم الجنس من سائر الأشياء لعرفنا أن
اللغة تتجه إلى تذكير كل ما ليس بمؤنث حقيقي وغير متصل بتمييز
التأنيث

واسم الجنس لفظ يقع على القليل والكثير بلفظ واحد^(١) ،
وهو ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، ويجري « على سة الواحد ،
وإن عنيث به جمع الشيء » ، لأنه جنس^(٢) ، ويجوز فيه التذكير
والتأنيث ، فقد وصفوه بالواحد المذكر ، وبالواحد المؤنث ،
ووصفوه بالجمع^(٣) .

والواقع أن القضية أبعد من تجويز التذكير والتأنيث ، لأن
الفرّاء يخبرنا أن أهل الحجاز يقولون : هي النخل ، وهي البُسْرُ ،
وهي التمر ، وهي الشعير ، فهم يؤنثون كل جمع كان واحده بـ
« الهاء » ، وجمعه بطرح الهاء ،

(١) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي ، ص : ١٦٢ / ٢ .

(٢) المبرد ، المقطع ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب ،
ص : ٣٦ / ٣٤٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ، ص : ٢٨٨ / ٢ .

وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث^(١)، وأما أهل نجد
فيلذكرون ذلك، وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير^(٢).

نحن، إذاً، أمام لغتين من لغات العرب، يختلفان في التذكير
والتأنيث، بل تسلك كل واحدة منها منهجاً مخالفاً لمنهج الثانية،
فبينما نرى أنّ أهل الحجاز يؤنثون هذه الألفاظ، ويجوزون
تذكيرها على قلة «وربما ذكروا»، نرى أهل تميم ونجد يذكرونها
ويجوزون التأنيث على قلة «وربما أنثوا»...

ومع ذلك لا يتفق كبار اللغويين على منهج اللغتين في التذكير
والتأنيث، فبينما نرى الفقراء^(٣)، وأبا حيان^(٤)، وابن سيده^(٥)
ينهبون إلى أنّ الحجازيين يؤنثون، والتميميّين وأهل نجد يذكرون،
نرى رضي الدين الاسترأبادي^(٦) يذهب إلى عكس ما ذهبوا
إليه، فيقول: «والجنس المميز واحده بالثناء يذكّره الحجازيون
ويؤنثه غيرهم».

فبأي الرأي نأخذ؟ وكيف نقسر هذه الظاهر اللغوية؟

(١) المذكر والمؤنث للقرآن، ص: ٣٠.

(٢) المذكر والمؤنث للقرآن، ص: ٣٠.

(٣) المذكر والمؤنث للقرآن، ص: ٣٠.

(٤) أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٨)

(٥) ص: ٨٣ / ١.

(٥) المختصر، ص: ١٦ / ١٠٠.

(٦) شرح كافيّة ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، ص: ١٦٢ / ٢.

الأرجح ، عندي ، أن يكون التأنيث لغة أهل الحجاز ،
والتذكير لغة نعيم ، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم ، قال
تعالى : ﴿ تترع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾^(١) ، وقال تعالى :
﴿ فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية ﴾^(٢) ، فذكر في
الآية الأولى ، وأنت في الثانية .

وقد حاول المبرد تفسير ذلك ، فقال إنَّ التذكير على أساس
أنَّ النخل جنس ، ومن أنه فليس إلى الاسم يقصد ، ولكنه يؤثها
على معناه ؛ لأنَّ : « نخل » جمع « نخلة » ، فهو على المعنى
جماعة^(٣) ، وقال : فأما ما يكون لأجناس فإثنا يقع واحده ، من
جنس : نحو قولك : تمر ، وبرة ، وشعيرة ، وبقرة ... فحق هذا
إذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ، فتقول : هو
الثمر ، وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان في منهاجه ،
قال تعالى : ﴿ تترع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾^(٤) فهذا لمن
جعل هذه الأشياء أجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
أنت ، فقال : هي الثمر ، وهي الشعير ، وكذلك ما كان مثلها .

لكن أبا حاتم السجستاني لا يتفق مع غيره في أنها سواء في

(١) القمر ٥٤ / ٢٠ .

(٢) الحاقة ٦٩ / ٧ .

(٣) المقتضب ، ص : ٣ / ٣٤٦ .

(٤) القمر ٥٤ / ٢٠ .

الاستعمال والكثرة ، بل يذهب إلى أن أكثر العرب يجعلون هذا الجمع مذكراً ، وهو الغالب على أكثر كلامهم ، وربما آث أهل الحجاز وغيرهم بعضَ هذا ، ولا يقيسون ذلك في كل شيء ، ولكن في خواص ، فيقولون : هي البقر ، والبقر في القرآن مذكور ، قال : والنخل : مذكور وربما آثوه (...) وما علمنا أحداً يؤنث الرمان ، ولا الموز ، ولا العنب ، والتذكير هو الغالب والأكثر في كل شيء»^(١) .

لقد اختصر أبو حاتم السجستاني الطريق على الدارسين ، فقال إن الأصل التذكير ، وهو الغالب ، وهو الأكثر . وهذا الافتراض أقرب إلى الفرضية التي ارتضيها والقائلة ، مع القراء ، إن العرب يجتريء على تذكير كل ما ليس بمؤنث حقيقي إذا لم يلحق به مميّز تأنيث ، لذلك فإن الوجه أن يقال : هو البقر ، وهو النخل ، وهو الرمان ، وهو الموز ، وهو التمر ، وهو الشعير ، وهو الجراد ، وهو الشجر ، وهو الشاء ، وهو الحمام ، وهو البط ، وهو الدجاج ، وهو البسر ، وهو النخل ... الخ .. كل ذلك مذكور ، وأما التأنيث فيحفظ ولا يقاس عليه ، لأن التذكير ، هو الأصل ، هو الأغلب ، وهو الأكثر في كلامهم ، وهو ما تذهب إليه اللغة العربية في رحلتها التطورية عبر الزمان والحضارات .

إن دراسة «المحايدة» ، أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان تلعب دوراً كبيراً في كشف اتجاه اللغة العربية نحو تقبل فكرة

(١) نور الدين (عصام ، الذكور) ، المحايد : تذكيره وتأنيثه ، (مخطوط) .

المميز.. لأن الحيوان يفرض نفسه على الناطقين باللغة ، أي لغة ، فهم مضطرون ، عندما يبلغون مرحلة تطورية ما ، أن يصنفوا الحيوانات للانتفاع بها ، فنضرض قضية التذكير والتأنيث نفسها على اللغة وعلى أصحابها .

أما «المحايد» فليس بمذكر حقيقي ، وليس بمؤنث حقيقي ، إنه لا هذا ولا ذاك ، فدراسته تسهم في إبراز فكرة المميز ، بعيداً عن هيمنة المذكر الحقيقي الذي له فرج الذكر ، والمؤنث الحقيقي الذي له فرج الأنثى ، وتعطي البحث بعداً آخر..

لذلك رأيتني أدرس أعضاء الإنسان أولاً ، ثم سائر الأشياء القريبة منه ، ما يذكر منها وما يؤنث دون أن يلحق به مميز التأنيث ، في البداية ، وما يذكر منها ولا يؤنث ، وما يؤنث منها ولا يذكر .

وقد أفدت كثيراً من دراسة اللهجات العربية للخروج «بنظرية» تكاد تكون علمية ، منطلقاً من جنوح بعض اللهجات إلى تذكير كل ما ليس بمؤنث حقيقي وغير متصل بمميز التأنيث... مما سمح لي اعتبار ما تجرأ عليه العرب ، منذ الجاهلية ، قانوناً أساسياً ، وقياسياً ، وتطورياً ، أتبعه العرب ، ونستطيع نحن ، اليوم ، أن نتبعه دون أن نخطئ أحداً... إذ ليس من حق أحد أن يخطئ هذه القبيلة أو تلك ، كما أنه لم يعد بوسع أحد ، بعد الذي بيناه ، أن يتصدى لناطق بتذكير ما ليس بمؤنث

حقيقي، وغير متصل بمميز التانيث، ليقول له «أخطأت» أو «أصبت»

فالْمَوْث من الأسماء المحايدة ما اتصل بمميز التانيث،

والمذكر من الأسماء المحايدة ما لم يتصل بمميز التانيث،

أما ما ورد في الكتب القديمة على أنه مذكر ومؤنث، ولا يحمل مميز التانيث فلا نخطيء من يؤنثه، كما لا نخطيء من يذكّره، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب..

مميز التانيث، إذاً، هو الذي ينقل الاسم «المحايد» من التذكير إلى التانيث، شأنه في ذلك شأن أسماء الحيوانات، فهل ينطبق ذلك على الصبيغ المخيرة التي قال النحاة إنها لا تكون إلا مؤنثة وإن لم يتصل بها مميز التانيث؟

٦ — اتصال مميز التانيث التاء بالصبيغ المخيرة.

تكلم الصرفيون على تذكير صبيغ أو أوزان معينة وتانيثها، عندما تكون وصفاً، ك: فَعِيلٌ، فَعُولٌ، مُفْعِلٌ، مِفْعَالٌ، مِفْعَلٌ، فَعْلُولٌ، فَعْلٌ، وفِعْلٌ، ... الخ.

وقد درست الصبيغ والاوزان المنتهية بألف ممدودة، والمنتبهة

بألف مقصورة في كتابي «الصيغ المحيرة: تذكيرها وتأنيثها»، وفي دراستي مميزات التأنيث، في هذا البحث، وبقي أن أتكلّم على صيغ «جزم» النحاة أنّها لا تتصل بمميز التأنيث «التاء» إذا كانت وصفاً خاصاً بمؤنث، أي إذا كانت وصفاً لأنثى بحالة لا تشترك الأنثى فيها مع الذكر، كالحيض، والطهارة، والحمل... الخ.. وقالوا إنّهُ إذا حذف الموصوف وبقيت الصفة فإنّ مميز التأنيث يتصل مباشرة بالصفة التي حلت محل موصوفها، وقالوا إنّ مميز التأنيث يلحق بهذه الصفات — التي ذكر موصوفها — إذا لم يقصد بها الحدوث.

ولا نريد أن نستيق نتائج البحث.. ولكن هذه الفرضية النحوية أو لنقل الصرفية باطلة من وجهين:

الأول سلبي، وهو أنّ مميز التأنيث «التاء» قد سقط من صفات لم تأت خاصة بالأنثى، كعاشق، وعانس.. الخ، وهي تقال للذكر والأنثى، ولا يتصل بها مميز التأنيث، وبذلك يسقط شرط الاختصاص.

الثاني أن الاستعمال قد حفظ لنا، ومنذ الجاهلية، صفات قصد بها الحدوث، ولحقها مميز التأنيث.

ومن المعروف، عند كلّ من ألمّ بالعربية، أن الصفة تتبع الموصوف في جميع حالاته، ومنها التذكير والتأنيث...

فوصف الكلمة المذكورة.... مذكر، ك: جاء رجل مجتهد.

ووصف الكلمة المؤنثة.... مؤنث، ك: جاءت امرأة مجتهدة.

ويبدو أن هذا المستوى من التعيد ليس قديماً إذا ما قيس بعمر اللغة العربية المديد، لأنّ هناك صفات تلحق الاسم المؤنث دون أن تتصل بمميز التأنيث في كثير مما روي، أو مما نقل إلينا في الكتب.

لكن الباحث المدقق لا يلبث أن يجد أن مميز التأنيث قد لحق بهذه الصيغ في استعمالات عربية فصيحة حفظتها لنا متون أمّات الكتب اللغوية.

إنّ دراسة استعمال هذه الأوزان دراسة «استقصائية» من جهة، و«تحليلية» من جهة أخرى تدفع إلى القول بأنّ خلو هذه الصفات من مميز التأنيث دليل على مرحلة ما من مراحل تطور اللغة العربية حيث لم يكن هناك مميز تأنيث، لأنه لم تكن هناك حاجة إلى التمييز... وعندما ارتقى العرب، وتطورت العربية، بدأ الناطقون بالعربية باستعمال مميز التأنيث مع كلّ مؤنث.. ولنا في اللهجات العربية الحديثة خير دليل على ذلك.

وتثبت دراسة الصيغ أنّ التأنيث قد لحق بها، في فترة زمنية ما، ليشير إلى تطورية اللغة العربية، وارتقائها، وإلّا فهاذا يفسر الباحث قولهم: امرأة مَقْصٌ ومَنْصَةٌ، ورهو ورهوة، وركية ذمّ

وذُمَّة ، وأَرْضٌ قَفْرٌ وقفرة ، بعيرٌ نَقْضٌ ، وناقةٌ نَقْضٌ ونَقْضَةٌ ،
رجلٌ نَضُو ، وامرأةٌ نَضُو ونَضَوَةٌ ، وناقةٌ هِرْطٌ وهِرْطَةٌ ، وريحٌ
صِرٌّ وصِرَّةٌ ، وشهدٌ هِفٌّ وهِفَّةٌ . كما سَمِعَ منهم : امرأةٌ حَائِضٌ
وحَائِضَةٌ ، وطالِقٌ وطالِقَةٌ ، ومُرْضِعٌ ومُرْضِعةٌ ، وحَامِلٌ وحَامِلَةٌ ...
الخ .

وسَمِعَ منهم ، أيضاً ، بِثَرٌ زَعْرَبٌ وزَعْرَبَةٌ ، وامرأةٌ سَلْفَعٌ
وسَلْفَعَةٌ ، وَبَلَقَعٌ وَبَلَقَعَةٌ ، وَرَعْبَلٌ وَرَعْبَلَةٌ ، ... الخ .

وسَمِعَ منهم ، أيضاً ، امرأةٌ عَطْبُولٌ وعَطْبُولَةٌ ، ورُعْبُوبٌ
ورُعْبُوبَةٌ ، وشُغْمُومٌ وشُغْمُومَةٌ ، ورُهْشُوشٌ ورُهْشُوشَةٌ ...
الخ .

وسَمِعَ منهم ، أيضاً ، امرأةٌ ملولٌ وملولةٌ ، وفروقٌ وفروقةٌ ،
وصرورٌ وصرورةٌ ، ولجوجٌ ولجوجةٌ ، وعروفٌ وعروقةٌ ... الخ .

وسَمِعَ منهم ، أيضاً ، امرأةٌ قَيْلٌ وقَيْلَةٌ ، ونعجةٌ ذَيْبٌ
وذَيْبَةٌ ، وامرأةٌ سَيْيَرٌ وسَيْيَرَةٌ ، ورَقِيقٌ ورَقِيقَةٌ ... الخ .

وسَمِعَ ، أيضاً ، قوسٌ مِطْحَرٌ ومِطْحَرَةٌ ، وبعيرٌ مِشْقَرٌ وناقةٌ
مِشْقَرَةٌ ومِشْقَرَةٌ ، وامرأةٌ مُحْمِقٌ ومُحْمِقَةٌ ، ومُرْضِعٌ ومُرْضِعةٌ ،
ومُكْبِسٌ ومُكْبِسَةٌ ... الخ .

وسمع ، أيضاً ، امرأة منجّاب ومنجّابة ، ومفضّال
ومفضّالة ، ومعطّار ومعطّارة... الخ .

وسمع ، أيضاً ، امرأة مغلّيم ومغلّيمة ، ومسكين ومسكينة...
الخ .

يرى الباحث أن مميز التانيث « التاء » قد دخل هذه الأوزان
والصيغ التي جاءت وصفاً للأنثى ، والتي قال بعض اللغويين
والنحاة إنّ مميز التانيث لا يتصل بها ، وبذلك تكون هذه
الدراسة قد سهّلت قضية التذكير والتانيث ، ولقّظت بحقها حكماً
علمياً يقول بدخول مميز التانيث على كلّ الكلمات العربية لتقلها
من التذكير إلى التانيث ، حتى وإن لم يسمع ذلك عن العرب ،
لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(١) .

II — الألف المقصورة

ليست التاء — سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوح ، أم
طويلة وما قبلها ساكن — هي مميز التانيث الوحيد ، في اللغة
العربية ، وفي اللغات السامية ، بل يوجد ، أيضاً ، نهايات
أخرى ، يعدّها اللغوي الآن مترادفات مع تلك ، غير أنه
يحتمل أنها كانت تدلّ ، في الأصل ، على معنى آخر ، وهذه

(١) نور الدين (عصام ، الدكتور) ، الصيغ المهيّرة ، تذكيرها وتانيثها (مخطوط) .

النهايات هي ، في العربية ، الألف الممدودة ، والألف المقصورة^(١) .

وهاتان الملاحظتان لها معنى التأنيث نفسه ، لكنهما متغايرتان ، وتوجدان ، في اللغات السامية ، بطريقة مختلفة ، وهما بقايا أكيدة لنظام طبقات قديم ومتطور^(٢) ، وتوجدان ، في اللغة العربية ، وفي اللغة العبرية ، وفي اللغة الآرامية ، وفي اللغة السريانية^(٣) .

أما الألف المقصورة ، فتوجد في اللغة العربية ، على الأخص في صيغة : «فُعَلَى» ، مؤنث «أَفْعَل» ، الدال على التفضيل ، مثل «كُبْرَى» ، مؤنث «أَكْبَر» ، وهي تطابق في العبرية : (ay) في : Sâray إلى جانب Sârâ كما تطابق ، في العربية ، كذلك (é) في issé «أنثى» esre «عشرة» ، وتطابق في الآرامية : (ay) في الكلمة السريانية : (Tu'yay) 'ضلالة' وما أشبهها ، كما تطابق (e) و (i) في السريانية : « (hrecta) » ، وفي آرامية العهد القديم (ohori) «أخرى»^(٤) .

فكيف تعامل النحاة العرب مع هذا المميز؟

(١) بروكلمان (كارل) ، قام اللغات السامية ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، ص : ٩٥ .

(٢) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 316.

(٣) بروكلمان ، قام اللغات السامية ، ص : ٦٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص : ٩٦ .

اعتبر النحاة العرب أن «تاء» التانيث منفصلة عن الكلمة ،
 أما الألف فإنه لا ينوى بها الانفصال عن الاسم الذي هي فيه ،
 كما ينوى ذلك في الهاء ، ألا ترى سيبويه يجعل الهاء في «طلعة»
 إزاء «موت» من «حضر موت» فيعاملها معاملة هذا الاسم الأخير
 من هذين الاسمين المركبين ، فيجريه مجراه ، كنحو تمثيله له به في
 باب التحقير ، والنسب ، والترخيم ، وأمّا الألف فالاسم مبني
 عليها ، فهي جزء منه ، كما لا ينوى بجزء من أجزاء الاسم انفصال
 من الاسم ، كذلك لا ينوى بالألف انفصال من الاسم الذي هي
 فيه ، وهذا «المميز» الذي هو الألف على ضربين ، الألف
 المقصورة ، والألف الممدودة^(١) .

والعرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنعت للتانيث
 ويمنعون الاسم والنعت بها الصرف .
 فأما الاسم ، فكقولهم : ليلي ، سلمى ، سعدى ، واحدى ،
 وبشرى ، وحبارى ،

وأما النعت ، فكقولهم : حلى ، والحسنى ، والفضلى ، والغضى .
 تقول : قامت ليلي ، وأكرمت ليلي ، ومررت بليلى ، فلا تتونها
 لأنها ممنوعة من الصرف ، — أو لا تجرى حسب تعبير أبي بكر
 الأنباري — ، لأن فيها «ياء التانيث» ، وإنها لم يتبين الاعراب
 فيها ، لأنه كان يجب أن يكون في الياء ، ثم تجعل الياء ألفا

(١) ابن سبلة ، المخصص ، ص : ٨٤ / ١٦ .

لا نفتح ما قبلها ، والدليل على أنك إذا أضفت إلى نفسك خلصت ألفاً ، فقلت : ليلاً ، وسعداً ، وإثماً صارت في الأفراد ياء للإمالة ، وكتبت ياء ، لوقوعها منطرفة^(١) .

وسبب منعهم هذه الأسماء والصفات من الصرف أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من الكلمة نفسها ، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة بينات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تبيح للتأنيث^(٢) .

وتدخل الألف المقصورة الصيغ التالية :

أولاً : «فُعِلَى» ، وهي قسيان :

أ — ال «فُعِلَى» ، مؤنث ال «أَفْعَل» ،

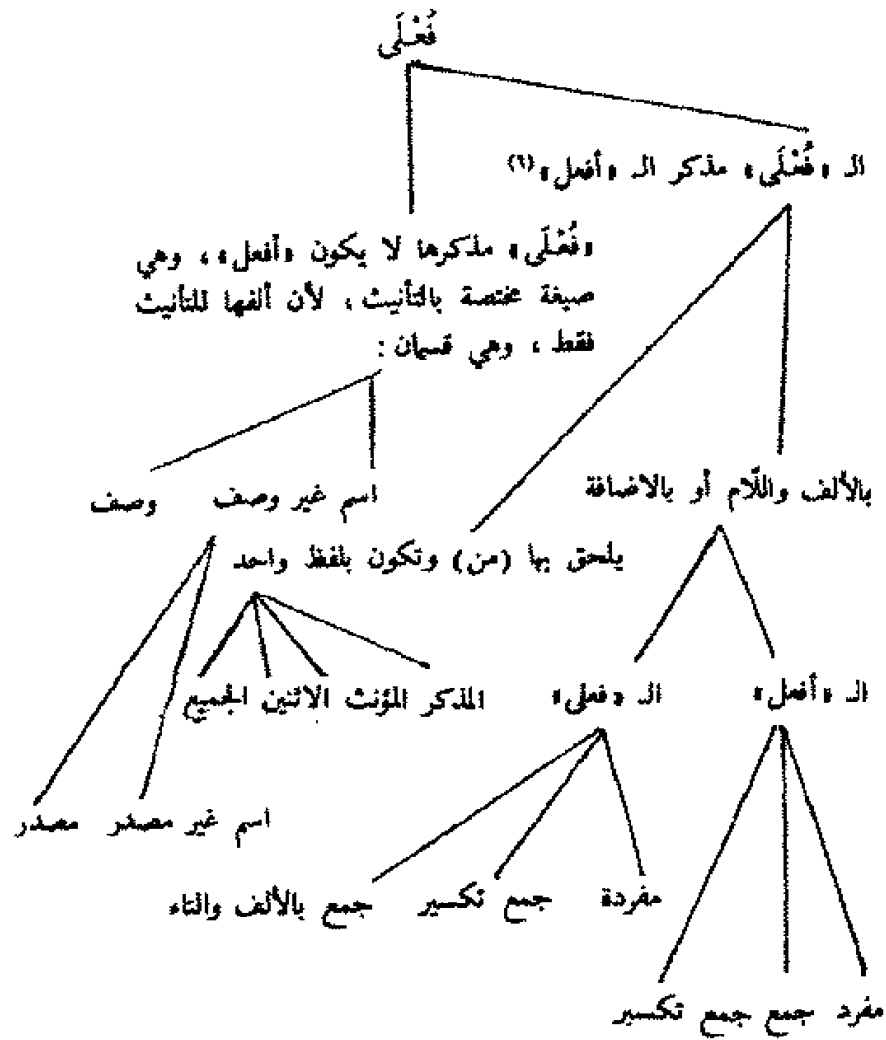
ب — «فُعِلَى» ، لا يكون مذكرها «أَفْعَل»^(٣) .

ونستطيع توضيحها بالرسم التالي :

(١) أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٧٤ .

(٢) سيويه ، الكتاب ، ص : ٢ / ٢١٠ — ٢١١ .

(٣) ابن سيده ، المحصن ، ص : ١٦ / ٨٤ .



(١) ويمكن أن تلخص أحكام ال «فُعْلَى» مؤنث ال «أفعل» — وهي صيغة مشتركة للتذكير والتأنيث — بما يلي :

«فُعَلَى» التي لا يكون مذكّرها «أفعل» ، وهي مختصة ببناء التانيث ، ولا تكون ألفها إلا له :

«فُعَلَى» ، هذه ، صيغة يختص بناؤها بالتانيث ، ولا يكون

أ — لم يستعمل المذكر أو المؤنث إلا بالألف واللام ، نحو : الكبرى ، والكبرى ، والصغرى والأصغر ، والوسطى والأوسط ، الطولى والأطول ، الدنيا والأدنى .

ب — جمع الـ «فعل» إذا كسرت ، نحو : الكبرى ، والصغرى ، والطول ، والعل .

ج — إذا فردت الـ «فعل» ، أو جمعت مكسرة ، أو بالألف والتاء ، لم تستعمل إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، تقول : الطولى ، والطول ، وطولاها ، والطوليات ، والقصريات ..

د — مذكر «الفعل» — مثله مثل المؤنث — أفرد أو جمع فسلم ، أو كسر ، نحو :

«هل تنبئكم بالأنحسرين أمالاً» (الكهف ١٠٣) ، وقوله تعالى «اتبعك الأرذلون» (الشعراء ١١١) ، و «أكابر مجرميها» (الانعام ١٢٣) ، و «ما تراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا» (هود ٢٧) ، و «إذا اتبعك أشقاها» (الشمس ١٢) .

هـ — استعملوا «أشعرو» و «أخوى» بغير ألف ولام ، مثل «لكع» ، وفسق ، وأول ..

و — الـ «فعل» مؤنث الـ «أفعل» ، يستعمل على ضريين .

١ — أن يتعلق به (من) في المذكر والمؤنث ، والاثنتين ، والجميع ، وتسقط الألف واللام ، تقول : مررت بـ رجل أفضل من زيد ، وبـ امرأة أفضل من زيد ، وبـ رجلين أفضل من زيد ، ...

٢ — إذا دخلت الألف واللام لم تدخل (من) ولم تجتمع معها ، تقول : زيد الأفضل ، ولا يجوز «زيد الأفضل من عمر» .

لغيره ، ولا يلزم دخول الألف واللام عليها معاقبة لمن الجارة ،
وهي قسمان :

١ — أن تكون وصفاً ، نحو : حَبْلِي ، خُنْثَى ، رُثَى ،

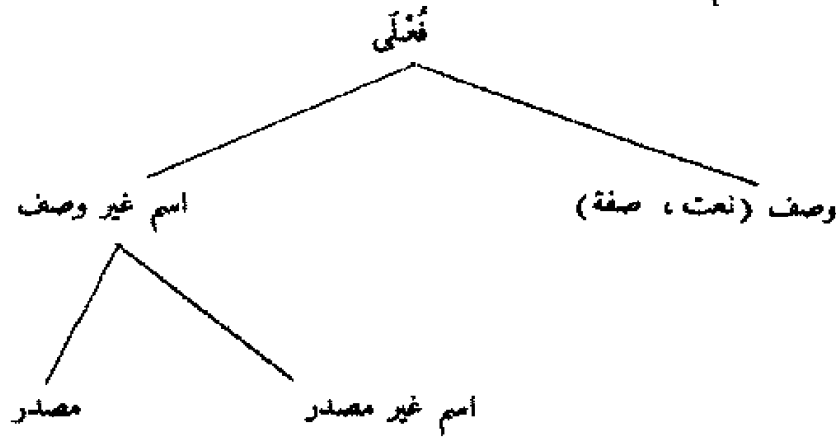
٢ — أن تكون اسماً غير وصف ،

والاسم غير الوصف على ضربين :

١ — اسم غير مصدر ، نحو : الْبُهْمَى ، وَحَزَوَى ، وَحُمَى ،
وَرُؤْيَا .

٢ — مصدر ، نحو : الْبُشْرَى ، وَالرُّجْمَى ، وَالزُّلْمَى ،
وَالشُّوْرَى^(١) .

وترسم بالشكل التالي :



(١) الكتاب ، ص : ٢٥٦ / ٤ ، وابن سيده ، المخصص ، ص : ١٦ / ٨٧ ، وانظر
المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٧٤ ، وقال سيوه ، الكتاب ، =

وحكى سيويه : «بُهْمَاة» ، لَكِنْ ابن جني يصفه بأنه
«حرف شاذ» ، لأنه أدخل الهاء على ألف «فُعَلَى» ، وألف
«فُعَلَى» لا تكون إلا للتأنيث .

وهذا يدل على نزوع اللغة إلى اعتبار التاء مميز التأنيث الذي
قد يبقى وحده ، بينما بقية المميزات تتجه إلى الزوال ... بدليل
ادخالهم مميز التأنيث الأكثر استعمالاً (التاء) على مميز تأنيث
آخر ... لكنه يتجه إلى الزوال (الألف المقصورة) ... وإلا فكيف
نقرأ تبرير ابن جني لدخول مميز تأنيث على آخر ، بقوله : «والقول

ص : ٤ / ٣٦٤ «هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ، وذلك «فُعَلَى» ، إذا
كانت اسماً . وذلك : الطَّوْى ، والكُوسَى ، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف
ولام ، فأجريب مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً ، وأما إذا كانت وصفاً بغير
ألف ولا لام فإنها بمنزلة «فُعَل» منها ، يعني يبيض . وذلك قولهم : امرأة سيكي .
وبذلك على أنها «فُعَلَى» ، أنه لا يكون «فُعَلَى» صفة . ومثل ذلك
«قِسْمَةٌ فَيْزِي» (الآية ٢٢ من سورة النجم) ، فلأنها فرقوا بين الاسم والصفة في
هذا كما فرقوا بين فُعَلَى اسماً وفُعَلَى صفة وفي ذات الياء التي الياء فيها لام .
وذلك قولهم : شَرَّوَى ، وَتَشَوَّى في الأسماء .

وكذلك فرقوا بين فُعَلَى صفة وفُعَل اسماً فيا الياء فيه عين وصارت فُعَلَى مهنا
نظيرة فُعَلَى هناك ، ولم يجعلوها نظيرة فُعَلَى حيث كانت الياء ثانية ، ولكنهم
جعلوا فُعَلَى اسماً بمنزلة ، لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً .
والفتحة لا تقلب الياء ، فكروا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلا كما قلبوا
ياء موقن ، وإلا كما قلبوا واو ميزان وقيل . وليس شيء من هذا يقلب وقبله
الفتحة . وكما قلبوا ياء يوقن في الفعل . أنظر ، أيضاً ، المنتصف ، ص : ٢ /

١٦١ — ١٦٢ .

عندي ، في ذلك ، أن الذي أدخل الهاء في «بُهْمَاة» ، اعتقد في الألف أنها ليست للتأنيث ... أو كون الذي قال «بُهْمَاة» بناها في أول أحوالها على التأنيث ... وتكون لا مذكّر لها»^(١) .

وأنا أذهب إلى قوله الأول ... وهو أن الذي أدخل الهاء فيها الألف «اعتقد ، في الألف» ، أنها ليست للتأنيث ، لأنّ أتجاه اللغة إلى إمالة الألف كمميز تأنيث ... وإحلال التاء محلّه .

ثانياً : «فَعْلَى»

تكون الألف المقصورة في آخر هذه الصيغة لمعينين :

أ — للتأنيث ،

ب — للإلحاق ،

١ — فما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنّث ، قولهم :

الأرطى — فيمن قال أديم مأروط — تصرف في النكرة ، لأن ألفها ليست للتأنيث ، ولذلك قالوا : أرطاة ، فألحقوا التاء ، فلو كانت الألف المقصورة للتأنيث لم تدخله التاء ، إذ لا يجتمع في اسم واحد مميّزان للتأنيث ، فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفاظ علم أنّ الألف المقصورة فيه للإلحاق دون التأنيث^(٢) .

(١) ابن جني ، المتصف ، ص : ١ / ٣٦ — ٣٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ص : ٣ / ٢١٠ — ٢١١ ، و ٤ / ٢٥٥ ، والمخصص لابن

سيده ، ص : ١٦ / ٨٨ والمخصص ، ص : ١ / ٣٦ ، والأرطى ، شجر .

ويدل، أيضاً، على أنَّ الألف في آخر أرطى للإلحاق بـ «جَعْفَر» قولهم: أديم مأروط، إذا دُبِغ بالأرطى، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق، ويدل، أيضاً، على أنها ليست للتأنيث، أنها منوثة، ولو كانت للتأنيث لما نوّنت على وجه^(١).

العَلَقَى، لأنهم قالوا: عَلَقَاة، وبعض العرب أثَّ العَلَقَى، والمعجّاج لم ينوّه في قوله (من الرجز): يَسْتَنُ في عَلَقَى وفي مَكُور^(٢).

تَشْرَى، من الموازنة، وأبدلت من واوها التاء في أول الكلمة، كما أبدلت في تراث ووخمة. وفيها، أيضاً، ثلاثة أقوال: أ — يجعل بعضهم الألف في تَرَى للتأنيث،

ب — وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بـ «جَعْفَر»، وهذا الوجهان أشار سيبويه إليها بقوله: وَتَشْرَى فيها لغتان^(٣).

أما أبو علي الفارسي فقد اختار الوجه الثاني، أي جعلها

(١) المنصف، ص: ٣٦ / ١.

(٢) الكتاب، ص: ٢١٢ / ٣ و ٢٥٥ / ٤، والمخصص، ص: ٨٨ / ١٦. يصف الراجز ثوراً يرتعي في ضروب من الشجر، والعَلَقَى: شجر لها أفنان طوال دقاق، والمكور: جمع مكر: بالفتح، نبتة غيرةا مليحة لها ورق وليس لها زهر. يستن: يرتعي.. الشاهد فيه تأنيث «عَلَقَى» إذا لم تنون.

(٣) الكتاب، ص: ٢١١ / ٢ و ٢٥٥ / ٤، والمخصص، ص: ٨٨ / ١٦.

زائدة للإلحاق، ولذلك قال: «الوجه عندي ترك الصرف كالدُعْوَى والتَّجْوَى: لأنَّ الألف للإلحاق»^(١).

ج — أن تكون الألف المقصورة عوضاً من التنوين والقياس لا يأباه، وقد ذكر السيرافي هنا الوجه^(٢).

ويجتم سيويه بقوله إنَّ الألف لا تلحق هذه المثلث للتانيث، «ولا تعلمه (فَعَلَى) جاء وصفاً إلا بالهاء، قالوا: ناقة حَلْبَاءُ رَكْبَاءُ»^(٣).

٢ — الألف في «فَعَلَى» للتانيث، وليست للإلحاق. فيكون البناء على ضربين:

أ — يكون وصفاً،

ب — ويكون اسماً غير وصف.

فالاسم الذي هو غير وصف على ضربين:

أ — اسم غير مصدر، نحو: سَلَمَى، رَضْوَى، جَهْوَى، وشرَّوَى، وعلَقَى^(٤).

ب — واسم مصدر، نحو: الدُّعْوَى، التَّجْوَى،

(١) القصص، ص: ١٦ / ٨٨.

(٢) الكتاب، ص: ٣ / ٢١١، هامش رقم (٤).

(٣) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٥.

(٤) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٥.

الْعَدَوَى، الرَّعَوَى، وَالْتَشَوَى، وَالْفَتَوَى، وَاللُومَى، وَأَنشَدَ ابْنُ
زَيْدٍ (مَنْ الْوَافِرُ) :

أَمَّا تَنفَكَ تُرْكِبُنِي بِلُومِي
لَهَجْتُ بِهَا كَمَا لَهَجَ الْفِصَالُ^(١)

وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾^(٢) فَأَفْرَادُهَا حَيْثُ يَرَادُ بِهَا
الْجَمْعُ يَقْوَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ^(٣).

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ «فَعَلَى» وَصَفًا، فَعَلَى ضَرْبَيْنِ؛ مُفْرَدًا،
وَجَمْعًا،

أ— أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وَيَكُونُ مُؤَنَّثٌ «فَعَلَانُ»، وَذَلِكَ
نَحْوُ: سَكْرَانٌ وَسَكْرَى، رَيَّانٌ وَرَيَّاءٌ، حَرَّانٌ وَحَرَّى، صَدَيَّانِ
وَصَدَيَّاءُ، شَهْوَانٌ وَشَهْوَى، ظَلْمَانٌ وَظَلْمَاءُ، وَهَذَا مُسْتَمَرٌّ فِي
مُؤَنَّثِ فَعَلَانِ^(٤).

(١) الْخَصَصُ، ص: ١٦ / ٨٨.

(٢) الْإِسْرَاءُ ١٧ / ٤٧.

(٣) الْخَصَصُ، ص: ١٦ / ٨٨.

(٤) الْخَصَصُ ص: ١٦ / ٨٨، وَالْكِتَابُ، ص: ٤ / ٢٥٥ وَابْنُ مَالِكٍ (عَمَدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيُّ)، شَرْحُ عَمَلَةِ الْخَالِفِ وَعَمَلَةِ اللَّافِظِ، تَحْقِيقُ عَدْنَانَ عَمَدِ
الرَّحْمَنِ النَّوْرِيِّ، بَغْدَادُ: مَطْبَعَةُ الْعَاثِي (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م)، ص:
٨٢٨.

ولكن ورد، أيضاً، سكران وسكرانة، ريان وريانة،
صديان وصديانة... الخ.. وسيدرس في مكان آخر.

ب — أن يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفة وداء، وذلك
مثل: جريح وجرحى، كليم وكلمى، وجي ووجيا... من
الوجي. وقالوا: زمن وزمنى، ضمن وضمنى، أسير
وأسرى، أحمق وحمقى، أنوك ونوكى^(١).

وربما تعاقبت «فعلَى» و«فَعَلَى» على الكلمة، كقولهم:
أسير وأسرى وأسارى، وكسلى وكُسَالَى^(٢).

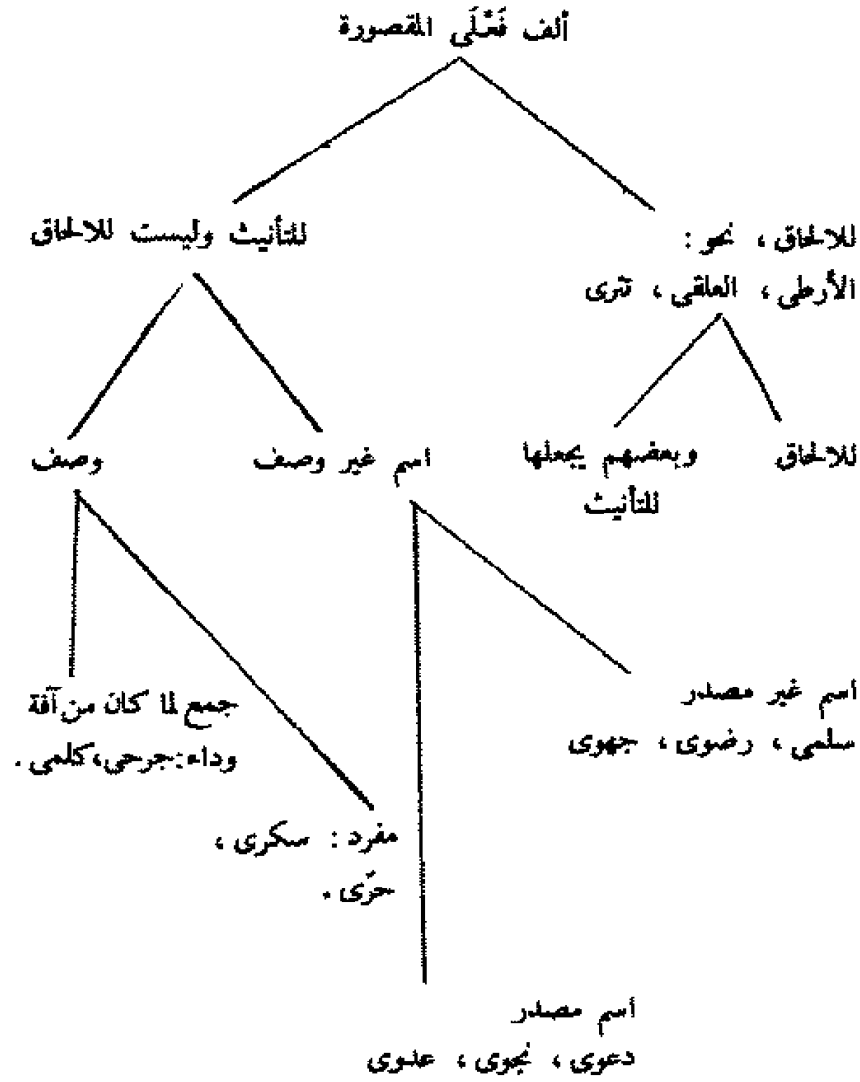
وربما تعاقب عليه «فَعَلَى» و«فُعَالَى» و«فَعَالَى»، كقولهم: كسلى
وكُسَالَى، كَسَالَى، سكرى، سُكَارَى، سَكَارَى^(٣).

ويمكننا توضيح صيغة «فعلَى» بالرسم التالي:

(١) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.

(٢) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.

(٣) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.



* ويلاحظ أنّ ما دخلته الألف لللاحاق... قيل في بعضه إنها للتأنيث.

• أَمَا مَسْكُورَى، وَحَرَى... فسيمر معنا أنه يقال :
مكرانة ... عطشانة ...

ثالثاً : فعلى

ألف فعل على ضريين :

أ — للإلحاق

ب — للتأنيث

١ — لما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث ، قولهم :

مِعْزَى ، وليس فيها إلا لغة واحدة ، تنون في النكرة^(١)
والمعرفة^(٢) ، تقول : هذه مِعْزَى ، واشترت مِعْزَى ، ونظرت إلى
مِعْزَى ، وإننا أجريت (أي نونت) لأن الألف التي فيها تلحقها
ببناء «هَجْرَع» ، أي بالرباعي المجرد ، الصحيح الرابع ، ويقولون
في تصغيرها : مَعِيزٌ^(٣) .

ويدل على زيادة الألف في مِعْزَى للإلحاق ، أنهم يقولون في
معناه : مَعَزٌ ، وَمَعَزٌ ، فتذهب الألف في الإشتقاق .

(١) الكتاب ، ص : ٣ / ٢١١ و ٤ / ٢٥٥ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر

الأنباري ، ص : ١٧٦ ، والمخصص ، ص : ١٦ / ٨٩ .

(٢) أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٧٦ .

(٣) أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٧٦ ، والمخصص لابن سيدة

ص : ١٦ / ٨٩ .

مِعْزَى: فعلى.

والألف في آخرها للإلحاق، به «هَجَرَ» ويدل على أنها ليست للتأنيث أنها منوثة، ولو كانت للتأنيث لما نونت على وجه (١).

ذُقْرِى: فيها مذهبان:

أ — منهم من يجعلها بمنزلة «مِعْزَى» فينُون، ويقول إن الألف قد لحقتها لتلحقها ببناء «هَجَرَ» ويقولون في تصغيرها ذُقِير. (٢)

ب — ومنهم من يجعل الألف في آخرها للتأنيث، وليست للإلحاق، ويقول في تصغيرها: ذُقِير. ولم ينونها (٣)، ولم يصرفها وأشدت (٤)، وهي أقل اللغتين (٥).

(١) المنصف، ص: ٣٦ / ١.

(٢) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ص: ١٧٦.. فيقولون هذه ذُقْرِى أسيلة بتوين «ذُقْرِى».

(٣) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ص: ١٧٦.

(٤) الكتاب، ص: ٣ / ٢١١، المخصص، ص: ٨٩ / ١٦، فيقولون هذه ذُقْرِى أسيلة، دون تنوين.

(٥) الكتاب، ص: ٣ / ٢١١، وانظر المخصص لابن سيده، ص: ٨٦ / ١٦ والمنصف، ص: ٨٢٨، حيث قال إن إجراءها مجرى معزى أقل اللغتين، وإن جعلها للتأنيث شاذ.

٢ — الألف في فِعْلَى للتأنيث وليست للإلحاق ... فالاسم على ضربين:

أ — أحدهما أن يكون اسماً غير مصدر، نحو: الشَّيْزَى، الدَّفْلَى، الدَّفْرَى فيمن لم يصرفها^(١).

ب — والثاني أن يكون مصدراً، نحو، ذِكْرَى، سَيْمَسَى. للعلامة والمسومة / المعلمة^(٢).

ويلاحظ أن «فِعْلَى» لا يكون صفة أبداً، إلا أن تلحق به تاء التأنيث، نحو: رجل عِزْهَاءَ، وامرأة سِغْلَاءَ. الألف في أواخرها للإلحاق ببناء «هَجْرَج» يدل على ذلك لحاق ميم التأنيث بها^(٣).

وحكى أحمد بن يحيى الكلمة بلا «هاء»، فهو، من هذا الوجه، بخلاف قول سيويه السابق^(٤).

وأما قوله تعالى: ﴿تِلْكَ، إِذَا، قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾^(٥) ... فليست «ضِيزَى» على وزن «فِعْلَى» بل على وزن «فُعْلَى»،

(١) الكتاب، ص: ٢٥٥ / ٤، والمخصص، ص: ٨٩ / ١٦.

(٢) المصدر أنفسها، وشرح عمدة اللافظ وعدة اللافظ، ص: ٨٢٨، والنصف ص: ٣٦ / ١.

(٣) الكتاب، ص: ٢٥٥ / ٤، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ص: ١٧٤، المخصص، ص: ٩٠ / ١٦، المخصص، ص: ٣٦ / ١.

(٤) المخصص، ص: ٩٠ / ١٦.

(٥) سورة النجم ٥٣ / ٢٢.

والأصل فيها : «ضُوْزَى» ، على مثال : «حَبْلَى» ، فكرهوا أن يقولوا : (ضُوْزَى) بالواو ، فيصير كأنه من الواو ، وهو من الياء ، فكسروا الضاد ، وجعلوا الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والقسمة الضُّبْرَى : النَّاقِصَةُ ^(١) وقال الفراء : من العرب من يقول : قِسْمَةُ ضُبْرَى ، وضَاوَى ، وضُوْزَى — بالهمز — ^(٢) وحكى الكسائي عن عيسى : ضِبْرَى ^(٣) .

وأما فِعْلَى التي تكون جمعاً ، فيقول ابن سيده : ما علمته جاء إلا في حرفين ، قالوا :

- ١ — حِبْلَى : جمع حَبْل ، قال الشاعر عبد الله بن الحجاج الثعلبي (من الكامل) :
- فَارْحَمَ أَصْبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِبْلَى تَدْرُجُ بِالشَّرْبَةِ وَقَعٌ ^(٤)
- ٢ — ظِرْنَى جمع ظَرْبَان ، قال العتال الكلابي (من البسيط) :

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ٣٦٤ ، الفراء ، (أبو زكريا ، يحيى بن زياد) المتوفى سنة ٢٥٧ هـ ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاشي ومحمد علي نجار ، مصر : الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠) ، ص : ٣ / ٩٨ . أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنت ، ص : ١٧٤ — ١٧٥ ، المخصص ، ص : ١٦ / ٨٩ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ص : ٣ / ٩٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص : ٣ / ٩٩ .

(٤) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٠ ، لسان العرب ، مادة طرب ، ص : ١ / ٥٧١ .
ولسان العرب مادة حبل ، ص : ١١ / ١٤٣ .

يا أمةً وجدتُ مالاً بلا أخٍ
إلا لِظُرِّي تَفَلَّسَتْ بين أخجار^(١)

وأنشد الفرزدق (من الطويل) :
وَمَا جَعَلَ الظُّرِّي ، الْقِصَارُ أَنْوَقَهَا
إلى الطَّمِّ مِنْ مَوْجِ الْبَحَارِ الْخَضَارِ^(٢)

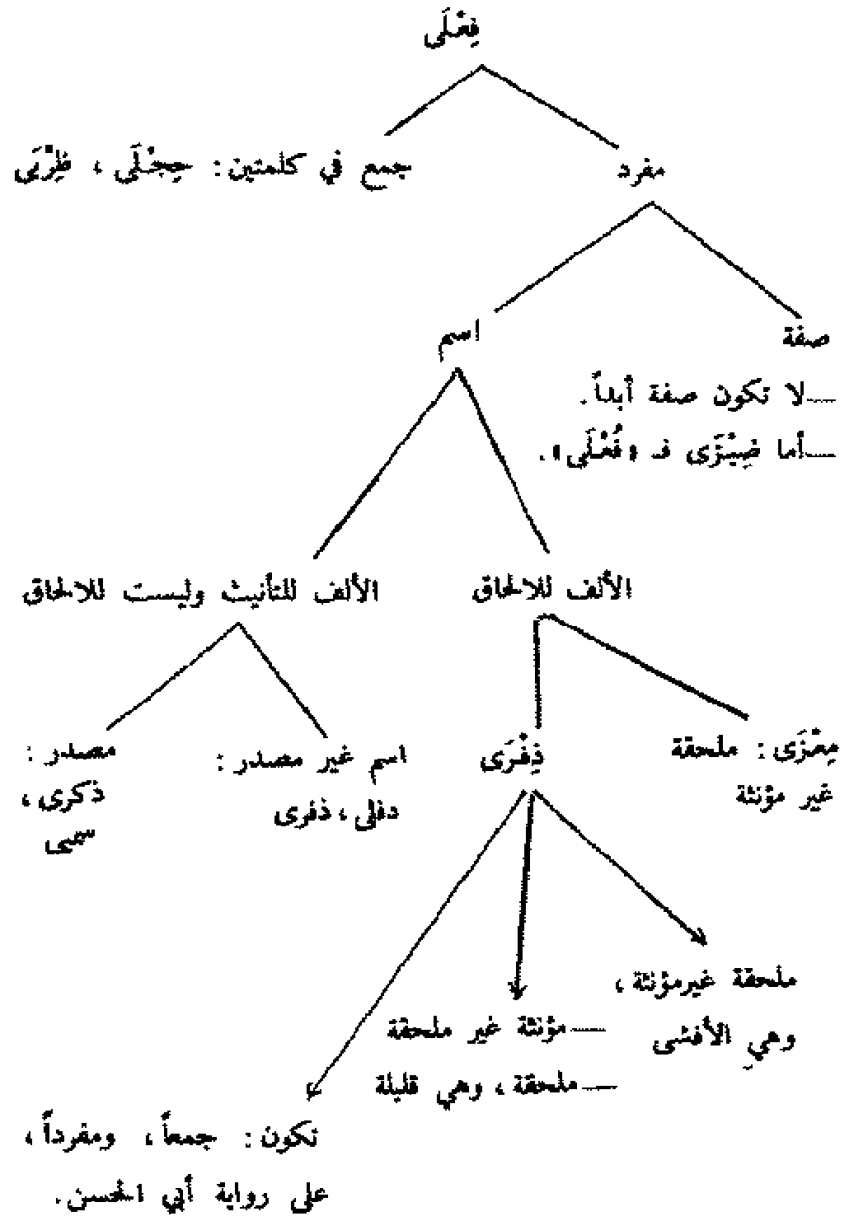
وقال أبو الحسن : إنَّ : «دِفْلَى» تكون جمعاً وتكون
واحداً^(٣) .

ويمكن توضيح صيغة «فِعْلَى» بالرسم التالي :

(١) المختصر، ص: ١٦ / ٩، وهي دابة صغيرة منتنة.

(٢) لسان العرب، مادة ظرب، ص: ١ / ٥٧١.

(٣) المختصر، ص: ١٦ / ٩٠.



ومما جاء من الأبنية المختصة بالتأنيث ، أيضاً :

— فَعَلَى ، وهي على ضربين : اسم وصفة ،

— فالأسم ، كقولهم : أَجَلَى ، ذَفَرَى ، نَمَلَى ، بَرَدَى ، وهي أسماء مواضع ، وَقَلَهَى ، وهي أرض^(١) .

— والصفة ، نحو : جَمَزَى ، بَشَكَى ، وَمَرَطَى^(٢) ، وقالوا : نَاقَةٌ مَلَسَى ، وَزَلَجَى ، وهما السُّرَيْعَتَانِ^(٣) .

وبعض العرب يقول : صَوَرَى ، قَلَهَى ، ضَفَوَى ، فيجعلها ياءً ، كأنهم وافقوا الذين يقولون أَفْعَى ، وهم ناس من قيس وأهل الحجاز^(٤) ، ويشرح الأب فليش قول سيبويه هذا بقوله إنَّ هذا الاستعمال هو استعمال الفزاريين وناس من قيس ، وهم يقولون : أَفْعَى في الوقف ، وَأَفْعَى في الوصل ، وذلك في كلِّ الأسماء المنتهية بألف مقصورة^(٥) ، وهو بذلك يشير ، أيضاً ، إلى قول سيبويه : « كما أنَّ بعض العرب يقول : أَفْعَى لِحَفَاءِ الألف

(١) الكتاب ، ص : ٢٥٦ / ٤ ، والمخصص ، ص : ٨٧ / ١٦ .

(٢) المصدران أنفسهما .

(٣) المخصص ، ص : ٨٧ / ١٦ .

(٤) الكتاب ، ص : ٢٥٦ / ٤ .

(٥) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 316 - 317.

في الوقف، فإذا وصل لم يفعل، ومنهم من يقول: أفعي في الوقف والوصل، فيجعلها ياء ثابتة^(١)

رابعاً: بقية الصيغ

— «فَعَالِي» و «فُعَالِي»

مرّ معنا أنّه ربّما تعاقبت «فَعَالِي» على الكلمة، كقولهم: أَسِيرٌ وَأَسْرَى، وَأَسَارَى، وَكُسُولٌ وَكُسَلَى وَكَسَالَى^(٢)... بل ربّما تعاقبت عليه «فَعَلَى» وَفُعَالِي و «فُعَالِي»، كقولهم كُسُولٌ وَكُسَلَى وَكَسَالَى وَكُسَالَى، سَكْرَانٌ وَسَكْرَى، وَسُكَارَى، وَسُكَارَى^(٣).

وجاء في لسان العرب: سَكْرَانٌ، والانشى: سَكْرَةٌ، وَسَكْرَى، وَسَكْرَانَةٌ، الأخيرة عن أبي علي في التذكرة، قال: ومن قال هذا وجب عليه أن يصرف سَكْرَانٌ في النكرة. قال الجوهري: لغة بني أسد سَكْرَانَةٌ، والاسم السُّكْرُ، بالضم، وَأُسْكِرَهُ الشَّرَابُ، والجمع: سُكَارَى وَسُكَارَى وَسَكْرَى، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٤)، وقرئ: «سَكْرَى وما هم بِسَكْرَى»، ولم يقرأ أحد من القراء،

(١) الكتاب، ص: ٤١٤ / ٣.

(٢) المخصص، ص: ٨٨ / ١٦، وانظر فليش
Traité de philologie Arabe, V. I, p. 315.

(٣) المحج ٢٢ / ٢.

«سَكَارَى» ، بفتح السين ، وهي لغة ، ولا تجوز القراءة بها لأن القراءة سنة متبعة^(١) ، قال تعالى : ﴿لَا تَهْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢) .

وقال أبو الهيثم : التعت الذي على فَعْلَان يجمع على فَعَالَى وفَعَالَى ، مثل : أَشْرَان وَأَشَارَى وَأَشَارَى ، وَغَيَوَان وقوم غَيَارَى وَغَيَارَى^(٣) ، أَمَّا التَّشَوَان فلا يقال في جمعه غير التَّشَاوَى^(٤) .
وقيل في الوصف : جمل عُلَادَى ، وهو الضخم الشديد...
وقيل هو الغليظ من كل شيء^(٥) .
وجاءت بعض الأسماء كقولهم :

حَبَارَى : وهم اسم طائر معروف ، وهو على شكل الأوزة ، برأسه وبطنه غبرة ، ولون ظهره وجناحيه كلون السمائي غالباً ، والجمع حبابير وحباريات على لفظه أيضاً^(٦) ، وقال الجوهري : الحبارى طائر يقع على الذكر والأنثى ، واحدها وجمعها سواء ،

(١) لسان العرب ، مادة سكر ، ص : ٤ / ٣٧٣ ، وكتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص : ٤٣٤ .

(٢) النساء ٤ / ٤٣ .

(٣) لسان العرب ، مادة سكر ، ص : ٤ / ٣٧٣ .

(٤) لسان العرب ، مادة : سكر ، ص : ٤ / ٣٧٣ .

(٥) لسان العرب ، مادة عاد ، ص : ٣ / ٣٠١ .

(٦) المصباح المنير ، مادة : حبر ، ص : ١ / ١٤٢ — ١٤٣ .

وفي المثل : « كل شيء يحب ولده حتى الجباري » ، وقولهم :
« فلان ميت كمد الجباري » ، وأدعى الجوهري أن ألفه ليست
للتأنيث ، ولا للإلحاق ، وإنما بني الاسم عليها فصارت كأنها من
الكلمة نفسها ، لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، أي : لا تتون^(١) ،
وهذا مخالف لمنهج سيبويه في معالجة هذه الألف ، لأنها لو كانت
ليست للتأنيث لا نصرفت^(٢) .

سماني : اسم طائر ، وألفه للتأنيث^(٣) ، وجاء في لسان العرب
أن السماني طائر ، واحده سمائة ، وقد يكون السماني واحداً ، قال
الجوهري : ولا تقل سماني ، بالتشديد^(٤) .

— فَعَلَى — بضم أوله ، وفتح ثانيه مع تشديده — ، مثل :
سَمَّيَ : اسم للباطل والكذب ، واسم الهواء ، المرتفع^(٥) .

— فَعَلَى — بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه المدغم في
مثله — مثل : سِبْطَرَى : مشية التَّبَحُّثُر ، قال العجاج (مشطور
الرجز) :

(١) لسان العرب ، مادة : حبر ، ص : ٤ / ١٦٠ .

(٢) الكتاب ، ص : ٣ / ٢١١ ، وللمذكر والمؤنث لأبي بكر الأبياري ، ص :
١٧٦ .

(٣) لسان العرب ، مادة حبر ، ص : ٤ / ١٦٠ ، هامش رقم (٢) .

(٤) لسان العرب ، مادة سم ، ص : ١٣ / ٢٢٠ .

(٥) حسن (عباس) ، النحو الوافي ، مصر ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ص :
٤ / ٦٠١ .

يَمْشِي السَّبْطَرَى مِشْيَةً التَّبَحُّثُ^(١)
دَقَّقَى : اسم لمشية فيها تدفق واسراع^(٢) .

— دَلَّيْلَى : — بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده — ، مثل :

حَيْثَى : هو الحث ، ويقال : اقبلوا دَلَّيْلَى ريكَم
وَحَيْثَاءَ^(٣) .

خَلَّيْفَى : اسم بمعنى الخلافة ، الإمارة ، يقال : وإِنَّه لَخَلِيفَةُ
بَيْنَ الْخَلَائِفَةِ وَالْخَلِيفَى ، وفي حديث عمر ، رضي الله عنه ، :
لَوْلَا الْخَلِيفَى لَأَدَّنتُ ، وفي رواية لو أَطَقْتُ الْأَذَانَ مع
الْخَلِيفَى — بالكسر والتشديد والقصر — : الْخِلَافَةُ^(٤)
وَالْخَلِيفَى وأمثاله من الأبنية كـ « الرَّمْيَا ، والدَّلَّيْلَى ، مصدر يدل
على معنى الكثرة ، : يريد به ، بحديث عمر ، كثرة اجتهاده في
ضبط أمور الخلافة وتصريف أعبائها^(٥) .

— فَعَلَّى : — بضمين ، فتشديد ثالثه مع فتحه — ، مثل :
كُفْرَى وَالْجُفْرَى : اسم لوعاء فيه طلع النخل ، واسم للطلع

(١) لسان العرب ، مادة سبطر ، ص : ٣٤٢ / ٤ .

(٢) لسان العرب ، مادة دقق ، ص : ٩٩ / ١٠ ، يقال : جمل دقق ، مثل
هجفت : سريع يتدفق في مشبه ، والأنتى : دقوق ودقاق ودققة ودققي .

(٣) لسان العرب ، مادة حث ، ص : ١٢٩ / ٢ .

(٤) لسان العرب ، مادة «خلف» ، ص : ٨٣ / ٩ — ٨٤ .

(٥) لسان العرب ، مادة «خلف» ، ص : ٨٣ / ٩ — ٨٤ .

نفسه^(١) ، وَبُلْدَى : اسمين بمعنى : التبذير والخذل^(٢) .

— فُتَيْلَى : بضم أوله وفتح ثانيه المشدد ، مثل خُلَيْطَى ، اسم للاختلاط ، يقال : اختلف القوم ووقعوا في خُلَيْطَى ، أي : اختلط عليهم أمرهم^(٣) .

فُتَيْطَى : اسم لنوع من الحلوى^(٤) .

وَلُفَيْزَى : اسم اللغز^(٥) .

— فُعَالَى : — بضم أوله وتشديد ثانيه — ، مثل : شُقَارَى ، وَغُبَارَى : اسم نبتين ، وَغُضَارَى : اسم طائر^(٦) .

(١) لسان العرب ، مادة «كفر» ، ص : ١٤٩ / ٥ ، «الكُفْرَى» ، والكُفْرَى ، والكُفْرَى ، وعاء طلع النخل ، وهو أيضاً الكافور ، ويقال له ، الكُفْرَى والجُفْرَى .

(٢) الْبُلْدَى : فُعْلَى ، من البذر الذي هو الزرع ، وهو راجع إلى التصريق ، وَالْبُلْدَى : الباطل لسان العرب ، مادة بذر ، ص : ٥٠ / ٤ .

(٣) ابن مالك ، الألفية ، مصر : مكتبة الحاج عبد السلام محمد بن شقرون (دون تاريخ) ص : ٦٣ ، حيث قال : «كذلك خُلَيْطَى مع الشُقَارَى» ، وراجع النحر الوافي ، ص : ٦٠٢ / ٤ .

(٤) النحر الوافي ، ص : ٦٠٢ / ٤ .

(٥) النحر الوافي ، ص : ٦٠٢ / ٤ .

(٦) ابن مالك ، ألفية ابن مالك ، مكتبة الحاج عبد السلام ، محمد بن شقرون ، وابن ابن مالك (أبو عبد الله بدر الدين محمد) ، شرح ألفية ابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، بيروت : دار الجيل (دون تاريخ) ، ص : ٧٥٥ — ٧٥٦ .

هذه أهم الأوزان المشهورة المختصة بالتأنيث ، أو بتعبير أدق التي ألفها الممددة للتأنيث ، وقد جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله :

وَأَلِفُ التَّانِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ
وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ : أَنْثَى الْفُرُ
والاشتِهَارُ فِي مَبْسُوتِي الْأَوَّلَى
يُبْدِيهِ وَزْنُ أَرْبَى ، وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى «ووزن» فَعْلَى جَمْعاً
أو مصدرأً ، أو صفة كَشَبْتَى
وَكَحْبَارَى ، سُمِّيَ ، سِبْطَرَى
ذَكَرَى وَحِثَّى ، مَعَ الْكُفَرَى
كَذَاكَ خَطِطَى ، مَعَ الشُّقَارَى
وأعزُّ لغير هذه استنداراً (١)

أي أَنَّ الأوزان المشهورة التي تختص ألفها بالتأنيث ، كما قدمها ابن مالك (٢) ، ونعتبرها تلخيصاً لما مضى ، وهي :

(١) ابن مالك ، الألفية ، ص : ٦٣ .

(٢) ابن ابن مالك ، شرح ألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٦ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد ، مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م) . ص : ٤ / ٢٩٠ — ٢٩١ ، وشرح الفية ابن مالك لابن الناظم ص : ٧٥٥ — =

— «فَعَلَى» نحو: أُرِنِي، للدَّاهِيَةِ، وَأَدَقِي، وَشَقِي،
موضعان، وَأَزْنِي — لِحَبٍّ يَجِينُ بِهِ اللَّبَنَ، وَجَنَكِي — لموضع،
وَجَمِّي لعظام الفل، وهو وزن مشترك بين المقصور والممدود^(١).

— «فَعَلَى» اسماً، كَبُهْنِي، أو صفةً، كَحَبْلِي،
والطُّوَلِي، أو مصدرًا كـ «رُجَمِي»،

— «فَعَلَى» اسماً: كَبَرَدِي، اسماً ومصدرًا، كَمَرَطِي، أو
صفة، كـ: حَبَدِي، وهو من المشترك بين المقصور والممدود^(٢).

— «فَعَلَى» جمعاً، كـ: صَرَعِي، أو مصدرًا، كـ:
دَعَوِي، أو صفة كـ: سَكْرِي، وَشَبَعِي فَإِنْ كَانَ فَعَلَى اسماً
كـ: أَرْطِي، وَعَلَقِي فَيُؤَلِّقُ وَجْهَانِ^(٣).

— «فَعَلَى» كـ: حَبَارِي، وَسُمَانِي^(٤).

— «فَعَلَى» كـ: سُمَّهِي، وهو الباطل،

— ٧٥٦، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص: ٣ / ٦٤٨، وما بعدها.
وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص: ٢ / ٤٣٣، وابن قتيبة أدب
الكاتب، ص: ٥٢٢ وما بعدها.

(١) المصادر أنفسها.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

— «فَعَلَى» ك: سَبَطَرَى ، وَدَقَّقَى ، لَضَرِبِينَ مِنَ الْمَشْيِ ،
— «فَعَلَى» مَصْدَرًا ، كَلَزَكَرَى ، أَوْ جَمْعًا ك: ظَرَبَى
وَجَجَلَى ،

— «فَعَلَى» ك: حُثِنَى ، وَخِصَّيْنَى ، وَهَجَّيْرَى
لِلْعَادَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْأَوْزَانِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

— «فَعَلَى» ك: كَفَّرَى ، لَوْعَاءُ الطَّلَعِ ، وَحُذَّرَى وَبُذِّرَى : مِنَ
الْحَذَرِ وَالتَّبَذِيرِ ، وَهُوَ مِنَ الْأَوْزَانِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

— «فَعَلَى» ك: خَلَّيَطَى ، لِلَاخْتِلَاطِ ، وَقَمَّيَطَى : لِلنَّاطِفِ ،
وَسَمِعَ مِنْهُ «عَالَمٌ بِدُخَيَّلَاتِهِ» مِنَ الْمَمْدُودِ .

— «فَعَالَى» ، كَشُّقَارَى لِنَبْتٍ .

خامساً — أما الأوزان النادرة التي تأتي وألفها للتأنيث ، فقد
جمع عدداً منها ابن الناجم ، بقوله :

ومن الأوزان ما لم ينبه عليها ابن مالك^(١) :

فَعَنَلَى ، ك: قَرَبَنَى ،

فَوَعَلَى ، ك: خَوَزَلَى ،

فَعَلَوَى ، ك: هَزَنَوَى ، لِنَبْتٍ .

فَيَعُولَى ، ك: فَيَضُوضَى ،

(١) ابن ابن مالك ، شرح الفية ابن مالك ، ص : ٧٥٦ — ٧٥٧ .

فَعَلَايَا ، كـ: بُرَحَايَا ، وهي العجب (ولم يأت غيرها على وزنها) ،

أَفْعُلَاوَى ، كـ: أَرْبَعَاوَى ، لضرب من مشي الأرنب ،

فِعْلُوتَنِي ، كـ: رَهْبُوتَنِي ، للرهبة ،

فَعْلُلُولَى ، كـ: حَنْدَقُوقَى ، وهو نبت ،

فَعْيَلَى ، كـ: شَيْيَحَى ،

مِفْعَلَى ، كـ: يَهْبَرَى ،

مِفْعَلَى ، كـ: مِكْوَرَى ، للعظيم الأرنبة ،

فِعْلَلَى ، كـ: شِفْصَلَى ، وهو جبل نبت ، أي طرحه ، أو نبات يلتوى على الشجر .

فَعَلَيَا ، كـ: مَرَحَيَا ،

فَعْلَلَايَا ، كـ: بَرْدَرَايَا ،

فَوَعَالَى ، كـ: حَوَلَايَا ،

وأضاف عباس حسن^(١) :

فَعْيَلَى ، مثل : خَيْسَرَى للخسارة ،

فَعْوَلَى : اسم نوع من المشي ،

ولم يأت في الكلام «فَعْلَى» ، ولا «فَعَل» ، ولا فُعْلَى ، كما قال سيبويه^(٢) .

(١) عباس حسن ، النحو الوافي ، ص : ٦٠٢ / ٤ .

(٢) الكتاب ، ص : ٢٥٦ / ٤ .

III — الألف الممدودة

الألف الممدودة ، أو المدة الزائدة ، كما يسميها الفراء ، هي التي نراها في : الضَّرَاء ، والحمراء ، والصفراء ، وما أشبه ذلك ^(١) ، وفَصَلَ الخطُّ بينها وبين الألف المقصورة ، وكتبت الممدودة ألفاً ، والمقصورة ياء ^(٢) .

وبلاحظ من يبحث في كتب القدماء أنَّ كلامهم على الألف المقصورة يقترن دائماً بالكلام على الألف الممدودة ، ويبدو أنَّ الإحساس بتقاربهما قد دفعهم إلى ذلك ، وإلى القول إنَّ الخطَّ هو الذي فصل بينهما ، علماً أنَّ التانيث هو ظاهرة صوتية لا تعالج بالخط ، بل تبحث كظاهرة صوتية ... وهذا ما أحسنَّ به أبو عثمان المازني ، فقال «همزة التانيث في مثل حمراء وخفساء» ^(٣) ، ولم يقل الألف الممدودة ، أو المدة الزائدة ، أي أنه صرَّح ، في هذا الموضع ، بأنَّ مميز التانيث هو الهمزة في الحقيقة ، وهو الصواب ، كما يقول ابن جني ، وليس كما يقول من يزعم أنَّ المدة «مميز» التانيث ، لأنَّ هذا كلام غير محصل ، وذلك أنَّ المدة ، إنَّما هي الألف التي قبل الهمزة ، «مميز» التانيث

(١) الفراء ، المذكر والمؤنث ، ص : ١ .

(٢) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، المذكر والمؤنث ، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، (١٩٦٩ م) ، الطبعة الأولى ، ص : ٤٦ .

(٣) المصنف ، ص : ١ / ١٥٣ .

لا يكون في وسط الكلمة إنَّما يكون آخرها، نحو: حمدة، وحبل^(١).

ثم يناقش ابن جني هذه الظاهرة اللغوية بقوله: «ما تنكر أن تكون الألف والهمزة جميعاً «مميز» التانيث، كما تقول: إنَّ الياءين في نحو: «زَيْدِي»، «وَبَكْرِي»، «علامة» النسب؟ قيل: هذا ممتنع، لأننا لم نَر «مميز» تانيث غير هذا تكون على حرفين، إنَّما هو حرف واحد، نحو الهاء في «طلحة»، والألف في «حبل».

فإن قيل: فإن سيبويه يقول في مواضع من الكتاب: فَعَلْتُ بِأَلْفِي التَّانِيثَ، وَصَنَعْتُ بِهِمَا، يعني الألف والهمزة؟^(٢).

قيل: إنَّما قال هذا لأنَّ هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها، وهي مصاحبة لها وغير مقارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما تيمُّزاً.

ويدلّ على أنَّ «الهمزة» وحدها علم التانيث، أنَّك إذا جمعت مثل «صحراء، وخنفساء»، بالألف والتاء، فإنَّما تغيّر الهمزة وحدها، وتدع الألف بحالها، وذلك قولهم: «صحراوات، وخنفساوات»، فقلبك الهمزة، في هذا الجميع، نظير حذف التاء من طلحات، لثلاثا يجتمع في الكلمة «مميزا

(١) المتصف، ص: ١ / ١٥٤.

(٢) الكتاب، ص: ٣ / ٢١٣ — ٢١٥، والمتصف، ص: ١ / ١٥٤.

تأنيث... ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها «مميز»
تأنيث لوجب تغييرها في الجمع ، كما وجب تغيير الهمزة لما كانت
«مميز» تأنيث ، فتركهم الألف بحالها ، وتغييرهم الهمزة ، دلالة
على أن الهمزة وحدها «مميز» التأنيث^(١) .

إنّ مذهب سيويه واضح ، في كتابه ، فهو يقول فيها : «هذا
باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف ، فمنعه ذلك من الانصراف
في النكرة والمعرفة ، وذلك نحو : حَمَرَاء ، وَصَفَرَاء ، وَخَضَرَاء ،
وَصَحْرَاء ، وَطَرَفَاء ، وَنَفْسَاء ، وَعُشْرَاء ، وَقُورَاء ، وَقُقَهَاء ،
وَسَائِيَاء ، وَحَاوِيَاء ، وَكَيْرِيَاء ، ومثله أيضاً : عَاشُورَاء ، ومنه
أيضاً ، أَصْدِقَاء ، وَأَصْفِيَاء ، ومنه : زَيْمَكَاء ، وَهَرُوكَاء ،
وَبِرَاكَاء ، وَدُبُورَاء ، وَخُنْفَسَاء ، وَعُشْطَبَاء ، وَعَقْرَاء ،
وَزَكْرِيَاء^(٢) .

فقد جاءت الألف في هذه الأبنية كلّها للتأنيث . والألف إذا
كانت بعد ألف ، مثلها إذا كانت وحدها ، إلّا أنّك همزت الآخرة
للتحريك ، لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان ، فصارت الهمزة التي هي
بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان
يجري عليها إذا كانت ثابتة ، كما صارت الهاء في هَرَّاق بمنزلة
الألف^(٣) .

(١) المتصف ، ص : ١ / ١٥٤ — ٥٥

(٢) الكتاب ، ص : ٣ / ٢١٣ .

(٣) الكتاب ، ص : ٣ / ١١٤ .

ثم يجزم سيويه أن الألفين لا تزدان أبداً ، إلا للتأنيث ، ولا تزدان أبداً لتلحقاً بنات الثلاثة به «سرداح» ، ونحوها ، لأنه لم يرَ قط «فَعْلَاء» ، مصروفةً ، كما لم يرَ شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً^(١) .

واضح أن سيويه يصرح بأن هذه الهمزة منقلبة عن ألف بعد ألف ، لكن ابن جني يجزم بأنه ينبغي أن يعلم أن الهمزة إنها هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو «حبل» ، وبشرى» . ولكنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها ، لثلاثا يلتقي ساكنان ، فقلبت همزة ، ويجزم ابن جني بأن هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح ، ويدل على صحته ، وعلى أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنك إذا أزلت الألف من قبلها قبلها ، خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع «صحراء : صحاري» ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في «صحراء» ، انقلبت ياء في الجمع ، لانكسار ما قبلها ، كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال اذا قلت : مفتاح وغربال ، فلما انقلبت الألف إلى الياء ، انقلب «مميز» التأنيث الذي كان بعدها في «صحراء» ، ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها . وذلك قولك «صحاري» ، وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها . فلو كانت الهمزة في «صحراء» غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع ، كما أنك لو جمعت «قراء»

(١) الكتاب ، ص : ٢ / ٢١٤ .

لقلت «قراري»، وكما قالوا في جمع كوكب «درى»،
«درارى»، لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة. فقولهم
«صحاري» بلا همز، دلالة على أن الهمزة في «صحراء» منقلبة،
إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول: «صحارى»، كما قالوا
«درارى»... وإذا ثبت أنها منقلبة في «صحراء»، فيجب أن
يكون انقلابها عن الألف التي في مثل «حبل»، ولا يجوز أن
تكون منقلبة عن ياء. ولا واو، لأننا لا نعلم الياء والواو جاءتا
«مزمي» تأنيث في الأسماء، فأما الياء في «تقومين» و «تقعدين»،
«فعلامه» الضمير المؤنث، وليست من جنس «مميزات» التأنيث
في الأسماء المتمكنة^(١).

وينهي ابن جني هذه المرافعة العلمية بقوله «فتأمل ما ذكرته،
فإنه لا يجوز في القياس غيره، وهو رأي أبي علي (الفارسي)،
وعليه قول أسياننا المتقدمين»^(٢).

إن كلام سيويه، وابن جني يضع المسألة في إطار صوتي
جديد ومتطور... فالألف المملودة هي، في الأصل، الألف
المقصورة... ويبدو، كما تقدم، أن القدماء أحسوا بذلك، فقال
ابن فارس إن الخط هو الذي يميز بينهما فكتبت المملودة ألفاً،
والمقصورة ياء...

(١) النصف، ص: ١ / ١٥٦، وصر صناعة الاعراب لابن جني، ص: ١ / ١

(٢) النصف، ص: ١ / ١٥٧.

ويبدو لي هذا الاستنتاج أقرب إلى الواقع من جزم بروكلمان القائل أنّ الألف الممدودة والألف المقصورة «لاحقتان»، ولها المعنى نفسه، وهو التانيث، ولكنها متغايرتان، وتوجدان في اللغات السامية بطريقة مختلفة، وهما بقايا أكيدة لنظام طبقات قديم ومتطور^(١).

فإذا كان الأمر قريباً مما ذكرنا، أو كما ذكرنا، فإنّ الاستنتاج يمتد إلى الألف المقصورة. فقد ذكرنا أنّ الوقف على «الهاء» هو لغة من ينتظرون في كلامهم، وأنّ الأمر يتعلق بمدّ الفتحة التي قبل يميز التانيث الأساسي (التاء)، في الأسماء الثلاثية وما فوق، فن تمهل في الكلام أسقط التاء، ومدّ الفتحة التي قبلها فتولّد ما ظنه النحاة «الهاء» وهذا مشترك بين العربية والآرامية واللهجات العربية الحديثة، حيث تطوّرت هذه «الهاء»، حسب اعتقاد بروكلمان، في الآرامية والعربية، إلى ألف المدّ^(٢)، أي أنّ هذا الإسقاط للتاء وكّد الفتحة، في اللغات السامية، حسب استنتاجنا، والهاء، حسب استنتاج بعض النحاة العرب، وبعض المستشرقين.

إذا أسقطت «التاء»، إذاً، تمّ التركيز على الفتحة التي قبلها، فتمد هذه الفتحة قليلاً، فتكون «الألف المقصورة» حسب ما يعتقد النحاة، فإذا مدّ المتكلم الفتحة، ومطّأها، على لغة من يتمهل في كلامه، تولّدت «الألف الممدودة»... يؤيد هذا

(١) Traité de philologie Arabe, V. I, p. 316.

(٢) بروكلمان، هذه اللغات السامية، ص: ٩٦.

الاستنتاج ما نجده في كتب اللغة ، حيث يقال : ليلة جميلة ، —
 بالتركيز على تاء التانيث في «ليلة» ، ثم قال التمهّلون «لَيْلَ»
 جميلة — باسقاط التاء — ، ونستطيع كتابتها «لَيْلَى جميلة» ، أي
 بالألف المقصورة ، ثم جاء من مطّ الفتحة ، ومدّها فتولدت
 «الألف المقصورة» ، «لَيْلَا» وقال بعضهم «لَيْلَاء» ... لكن
 يجب التنبيه إلى أنّ الهمز ليس لغة كلّ العرب ، بل إنّ قوماً منهم
 لا يتلقظون بالهمزة في كلامهم أبداً .

وكيفما كان الأمر فقد وردت كلمات مقصورة وممدودة ، في
 الوقت نفسه ، فقال الزجاجي ، مثلاً ، «وما يمدّ ويقصر» الزيّ ،
 والشّرى ، من قصرهما كتبهما بالياء ، ومن مدّهما كتبهما بالألف ،
 وكذلك «فَحَوَى» كلامه ، و«فَيُضَوِّضَاء» ، و«الهِتَجَاء» ، يمدّ
 ويقصر^(١) ، وقبل أيضاً ، بُكَاءٌ وَبُكْيٌ^(٢) ، غُلْيٌ وَغُلْيَاءٌ^(٣)

(١) الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، كتاب الجمل في النحو ،
 تحقيق علي توفيق الحمد ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية (١٤١٥ هـ / ١٩٨٥ م) ، ص : ٢٨٩ .

(٢) لسان العرب ، مادة «بكاء» ، ص : ٨٢ / ١٤ . وقال «إذا مددت أردت
 الصّوت الذي يكون مع البكاء ، وإذا قصرت أردت الصّوت ونعرجها .. وقد
 بكى يبكي بُكَاءً وَبُكْيً .

(٣) لسان العرب ، مادة «غلب» ، ص : ٦٥١ / ١ . يقال : غلبه يغلبه غلباً وغلباً
 وغلبةً ومغلباً وغلّي ، وغلّي ، قالوا : أنذكر أيام الغلبة والغلّي ، والغلّي ، أي
 أيام الغلبة وأيام من عزّ يزّ . وانظر

Traité de philologie Arabe, V. I. p. 319.

سُلْحَفَى وَسُلْحَفَاءَ وَسُلْحَفَاً وَسُلْحَفَاةً وَسُلْحَفِيَّةً ، عند بني أسد^(١) . وقد تنبّه إلى ذلك الأب فليش ، فقال إنّ الهمزة قد اختفت (خصوصاً في لغة الحجاز) ، نتيجة ضعف نطقها ، فترعت إلى الاختفاء ، أو اختفت تماماً^(٢) .

وقد نبّه الزجاجي إلى أنّه يجوز للشاعر ، في ضرورة الشعر ، أن يقصر المملود ، ولا يجوز له مدّ المقصور^(٣) . وهذا رأي البصريين . أمّا الكوفيون فيوافقون البصريين في جواز قصر المملود للضرورة ، ويخالفونهم في مدّ المقصور . فبينما « لا يجوز » ذلك عند البصريين أبداً ، أباحه الكوفيون محتجين بقول الشاعر (من الرجز) :

قَدْ عَلِمْتُ أُمُّ أَبِي السُّغْلَاءِ
وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ يَغْمَ مَا كُوِّلَ عَلَى الْحَوَاءِ
يَا لَكَ مِنْ تَعْرِ وَمِنْ شَيْشَاءِ

(١) لسان العرب ، مادة « سلحف » ، ص : ٩ / ١٦٦ ، الأنثى ، في لغة بني أسد : سلحفاة ، قال ابن سيده : السلحفاة ، والسلخفاء ، والسلخفا ، والسلحفية والسلحفاة — بفتح اللام — .

(٢) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 319.

(٣) الزجاجي ، كتاب الجمل في النحر ، ص : ٣٩٣ .

يَنْشَبُ فِي الْحَسَنِ وَاللَّهَاءِ
أَنْشَبَ مِنْ مَأْثَرِ حَدَا^(١)

فالسَّعْلَاءُ، والخَوَاءُ، واللَّهَاءُ، كَلَهُ مَقْصُورٌ، فِي الْأَصْلِ،
وَمَدَّهُ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ
(خَفِيفٌ) :

إِنَّا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ اللَّهِ،
فَهَذَا يُعْطَى، وَهَذَا يُحَدُّ^(٢)

فَدَلَّ «الْغِنَاءُ»، وَهُوَ مَقْصُورٌ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ
(مَنْ الْوَافِرُ) :

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي
فَلَا فَقْرٌ يَتَوَمُّ وَلَا غِنَاءٌ^(٣)

(١) أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ، بَيْرُوتُ: دَارُ الْفِكْرِ، ص: ٢ / ٧٤٦، وَشَرَحَ الْقُتَيْبِيُّ ابْنَ مَالِكٍ
لَاِبْنَ النَّظَمِ، ص: ٧٦١، وَشَرَحَ الْمَفْضَلُ لَاِبْنَ يَعِيشَ، ص: ٦ / ٤٢،
وَالْخَصَائِصُ لَاِبْنَ جُنَيْ، ص: ٢ / ٢٣١ و ٢ / ٣١٨، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ
«شَيْش»، ص: ٦ / ٣١٤.

(٢) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، ص: ٢ / ٧٤٧، وَيَحْدُّ بِالْإِنَاءِ لِلْمِجْهُولِ:
يَمْنَعُ وَيَحْرُمُ.

(٣) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، ص: ٢ / ٧٤٧، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَّةِ
ابْنِ مَالِكٍ لَاِبْنَ هِشَامٍ، ص: ٤ / ٢٩٧، الشَّامِدُ ٥٣٧.

فمدّ «ولا غناء»، وهو، في الأصل، (ولا غنى) — بكسر
الغين — مقصوراً، وقال الآخر (خفيف):

لَمْ نُرْحَبْ بِأَنْ شَحَضْتَ، وَلَكِنْ
مَرْحَبًا بِالرَّضَاءِ بِنِكَ وَأَهْلًا^(١)

فقال «بالرضاء»، وأصله «بالرضى»، مقصوراً، فمدّه إلى
«الرضاء».

فهذه الأمثلة تدلّ على جواز مدّ المقصور، كما جاز قصر
الممدود، وأما ما ادّعاه البصريون من جواز قصر الممدود، ومنع
مدّ المقصور، ففيه نظر، لأنهم ادّعوا أنه لا يجوز مدّ المقصور
لأن المقصور هو الأصل، لو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى
أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر
الممدود، فإنه إنّا جاز لأنّه ردّ إلى أصل، بخلاف مدّ المقصور،
لأنّه ردّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل
أنه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيين، فيتمّ بتأويلها على غير الوجه الذي ذهب
إليه الكوفيون، كقولهم مثلاً، «الغناء» في البيت الأخير، مصدر
لـ «غانيت» لا مصدر لـ «غنيت»^(٢).

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٧٤٩ / ٢.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٧٤٥ / ٢ وما بعدها، وأوضح للمسالك
ص: ٢٩٧ / ٤.

إنَّ استقراء كلام العرب لا يخدم الفرضية البصريَّة ، في هذه المسألة ، وقد وصف ابن هشام تأوّل البصريين ، بأنّه تعسّف^(١) ، وأجدر بها شهادة من نحوي كبير... لأنّ الواقع اللغويّ لا يجعل عملية مدّ المقصور خاضعة للسّماع وحده ، بل يخضعها ، أيضاً ، للقياس ، لأنّه يجوز في ضرورة الشّعراشباع الحركات التي هي الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، فينشأ عنها الواو ، والياء ، والألف ، كقول الراجز :

وا ، بأيّ نرك ذاك المعسول
كأنّ في أنسيابه القرنفول^(٢)

فأشبع الضم ، فنشأت الواو ، لأنّه أراد القرنفول ، وقال الآخر (من الرجز) :

خود أنساة كالمهاة عطبول
كأنّ في أنسيابها القرنفول^(٣)

وقال الشاعر (الرجز) :

-
- (١) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ٢٩٧ / ٤ .
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٧٤٩ / ٢ ، و ٢٤ / ١ ، ولسان العرب ، مادة «قرنفل» ، ص : ٥٥٦ / ١١ .
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢٤ / ١ ، و ٧٤٩ / ٢ ، ولسان العرب ، مادة «قرنفل» ، ص : ٥٥٦ / ١ .

أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالٍ^(١)

أراد الكلكل ، فأشيع فتحة الكاف الثانية ، فنشأت الألف ،

وقال الشاعر (من الرجز) :

لَا عَهْدَ لِي بِبَيْضَالٍ
أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِ^(٢)

أشيع كسرة النون من «بَيْضَالٍ» ، فتولدت «الياء» ،
فأصبحت «بَيْضَالٍ» .

فاذا كان ما ذكرنا جائزاً في ضرورة الشعر ، بالإجماع ، جاز
أن يشيع الفتحة قبل الألف المقصورة ، فتنشأ عنها الألف ،
فيلتحق بالمدود^(٣) ... وبذلك يعلم أن مد المقصور لا يقتصر على
السباع وحده ، بل قد يخضع للقياس ، أيضاً ، في ضرورة
الشعر .

ولكن تركيزهم القول «في ضرورة الشعر» قد يخدع القارئ
غير المتأنّي ... لأننا نرى أنهم لا يعرفون الاسم أمملود هو أم

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢٥ / ١ ، و ٧٤٩ / ٢ ، ولسان العرب
مادة «كلل» ص : ٥٩٦ / ١١ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢٩ / ١ ، و ٧٤٩ / ٢ ، ولسان
العرب ، مادة «نضل» ، ص : ٦٦٥ / ١١ .

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٧٤٩ / ٢ .

مقصود ، فيعملون إلى إلحاق مثل هذه الأسماء بالمقصود دون الممدود ، كما يقول البصريون ^(١) ، أو أنهم يلجأون ، أحياناً ، إلى «الخط» ليفصلوا بين الألف المقصورة والألف الممدودة ^(٢) ... بل إن كثيراً من الأوزان جاءت بالوجهين ، المذ والقصر ^(٣) ، وسيأتي ذكرها .

أما الأبنية التي تلحقها الألف الممدودة للتانيث ، فعل
ضروب منها :

— **فَعْلَاءَ** : وهي لا تكون أبداً ، إلا للتانيث ، ولا تكون
همزتها إلا منقلبة عن ألفه ، فهي ، في هذا الباب ، مثل «فَعْلَى»
في باب الألف المقصورة ، وفَعْلَى وفَعْلَى ، وتكون اسماً ،
وصفة ^(٤) .

أولاً — فَعْلَاءَ : اسم

فاذا كانت اسماً كانت على ثلاثة أضرب : اسم غير مصدر ،
واسم مصدر ، واسم يراد به الجمع :

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٧٤٩ / ٢ .

ابن فارس ، المذكر والمؤنث ، ص : ٤٦ .

(٢) معجم الخواص ، ص : ٧٧ / ٦ .

(٣) الكتاب ، ص : ٢٥٧ / ٤ ، ابن سيده ، الخصص ، ص : ٩١ / ١٦ ،

أوضح المسالك ، ص : ٦٥١ / ٣ وابن عقيل (جهاء الدين عبد الله) ، (ت

٧٦٩ هـ) ، شرح ابن عقيل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مصر : مطبعة

لسعادة ، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م) ص : ٢٣٥ / ٢ .

أ — اسم غير مصدر، كقولهم: الصُّحْرَاءُ، والبيداء،
وسيناء، والهُضَاءُ، وهي الجماعة من النَّاسِ، وأنشد (الوافر):
اليه تتلجأ الهضّاء طرّاً

فليس بقائل هجر الجادى^(١)

والجماء من قولهم «الجماء الغفير»، والجرباء، السماء،
والعلياء^(٢).

وقد يقصرون بعض هذه الأسماء الممدودة، كقولهم:
الهيجا، والهيجا، قال أبو علي الفارسي، سمعت أبا إسحق
ينشد (الوافر):

وأريد فارس الهيجا إذا ما

تقعرت المشاجر بالفشام^(٣)

(١) ابن سيده، المحصن، ص: ٩١ / ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٩١ / ١٦. وبضيف ابن سيده أنه لو قيل: قَلِمَ لا
يكون «العلياء» صفة، ويكون ذكره «الأعلى» كقولك الحمراء والأحمر،
فالقول أن «العلياء» ليس بوصف، إنما هو اسم. إلا ترى أن استعمال ألياء،
استعمال الأسماء في نحو.

ألا يَا بَيْتُ بالعلياء بيتٌ ولولا حبُّ أهلكَ مَا أَتَيْتُ
ولو كان صفة كالحمراء، لصحّت الواو التي هي لام من علّوت، كما صحّت في القنواء
والعشواء ونحو ذلك، وليس الأعلى كالأحمر، إنّما الأعلى كالأفضل لا يستعمل إلا
بالألّف واللام أو بمن.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٩١ / ١٦.

وقال آخر: «إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا»^(١).
 والمحدوف من الألفين هي الأولى الزائدة، لأن الآخرة
 لِمَعْنَى، ولو كانت المحدوفة الآخرة لصرفت الاسم كما تصرف في
 التصغير إذا حقرت نحو: حُبَارَى في النكرة^(٢).

ب — «فَعْلَاء» اسم مصدر:

ومما جاء منه السَّراء، والضَّرَاء، والبُأسَاء، والنَّعْمَاء^(٣) وفي
 التنزيل ﴿وَلَيْتُنَّ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ﴾^(٤).

ج — «فَعْلَاء» اسم يراد به الجمع، عند سيبويه، فقولهم:
 القضياء، والطَّرَفَاء والخلفاء^(٥)، ومن هذا الباب، على قول
 الخليل، وسيبويه، قولهم: أشياء^(٦).

والسؤال هل لهذا الجمع واحد أم لا واحد له؟

حكى أبو عثمان عن الأصمعي قال: واحد «القضياء»:

(١) المخصص، ص: ١٦ / ٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٦ / ٩١.

(٣) ابن سيدي، المخصص، ص: ١٦ / ٩٢.

(٤) هود ١١ / ١٠.

(٥) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٧.

(٦) ابن سيدي، المخصص، ١٦ / ٩٢ — ٩٣. وانظر وزن «أشياء»، وأقوال
 العلماء في وزنها كتاب «أبنة الفعل في شافية ابن الحاجب»، ص:
 ١٢٤ — ٢٠٩.

قصبة ، وواحد «الطرفاء» : طرفة ، وواحد الحلفاء ، حَلْفَة ، مثل : وَجِلَة ، مخالفة لأختيها ، وكيف كان الأمر فالخلاف لم يقع في أن كل واحد من هذه الحروف جمع ، وإنّا الخلاف هل لهذا الجمع واحد أم لا واحد له ^(١) ، وما ذكر من أن الطرفاء وأختيها ، من أنه يراد به الجمع ، قول سيبويه ^(٢) .

ثانياً — «فَعْلَاء» صفة : وهي على ضربين :

أ — فَعْلَاء مؤنث أفعل ،

ب — فَعْلَاء لم يستعمل مذكّره : أفعل .

أما فَعْلَاء مؤنث أفعل ، فنحو : سوداء ، وصفراء ، وزرقاء ، وما كان من ذلك مذكّره أفعل ، نحو : أبيض ، وأسود ، وأزرق ، وكل فَعْلَاء من هذا الضرب فمذكّره أفعل في الأمر العام ^(٣) .

«فَعْلَاء» — صفة ، وليست مؤنث «أفعل»

وردت صفات على وزن «فَعْلَاء» للمؤنث ، وليست مؤنث

«أفعل» ، وذلك :

(١) ابن سيدة ، المخصص ، ص : ٩٣ / ١٦ — ٩٤ .

(٢) المخصص ، ص : ٩٣ / ١٦ .

(٣) الكتاب ، ص : ٢٥٧ / ٤ ، والمخصص ، ص : ٩٤ / ١٦ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٤٣٥ / ٢ ، وشرح الأسموني لألفية ابن مالك ، ص : ٦٥١ / ٣ .

أ — إِمَّا لا مَتَاعَ مَعْنَاهَا فِي الْخَلْقَةِ ،

ب — وَإِمَّا لِرَفْضِهِمْ اسْتِعْمَالَهُ .

— قالوا : امرأة عَفْلَاء ، ولا يكون للمذكَّر^(١) . وجاء في لسان العرب « مادة » « عفل » ، يقال للمرأة : يَا عَفْلَاء ، والعفل من النساء : بَطْطارة المرأة ، وحكى الأزهري عن ابن الأعرابي : قال : العَفْلُ : نبات لحم ينبت في قُبُلِ المرأة ، وهو القَرَن في الناقة مثل : العَقْل في المرأة . والعَقْل لا يكون في الأبكار ولا يصيب المرأة إلَّا بعد ما تلد .

وقال ابن دريد : العَقْل في الرجال غِلْظٌ يحدث في الدُّبُر ، وفي النساء غِلْظٌ يحدث في الرَّجِمِ^(٢) . ومن حديث ابن عباس : أَرْبَعٌ لَا يَجُزْنَ فِي الْبَيْعِ وَلَا التَّكَاحِ : المَجْنُونَةُ ، والمَجْلُومَةُ ، والْبَرَصَاءُ ، والعَفْلَاءُ^(٣) .

— امرأة حَسَنَاء ، ولا يقال « رَجُلٌ أَحْسَنُ »^(٤) .

— وقالوا : دِيْمَةٌ هَطْلَاء ، فَعْلَاء ، لا أَفْعَلَ لَهَا ، ومطر هَطْلٌ وهَطْلٌ ، والهَطْلُ : المطر المتفرق العظيم القطر ، وهو مطر

(١) الخصاص لابن سيده ، ص : ٩٤ / ١٦ .

(٢) لسان العرب ، مادة « عفل » ، ص : ٤٥٧ / ١١ .

(٣) لسان العرب ، مادة « عفل » ، ٤٥٨ / ١١ ، وشرح ابن عقيل ، ص : ٢ / ٤٣٥ .

(٤) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٤٣٥ / ٢ .

دائم مع سكون وضعف^(١) ولم يقولوا : مطر أهطل ، بل مطر : هطل^(٢) .

— وقالوا : هي الدَاهِيَةُ الدَّهْيَاءُ ، والدَّهْوَاءُ^(٣) ،

وقالوا : عرب غاربة وعرباء صرحاء^(٤) .

وقالوا : فرس أو ناقة : رَوْعَاءُ ؛ أي حديدة القيَادِ ، ولا يوصف به المذكّر ، فلا يقال «جَمَلٌ أَرْوَعٌ»^(٥) .

«فعلاء» صفة ، مستعملة استعمال الأسماء :

ربما استعملوا بعض هذه الصفات استعمال الأسماء ، نحو : أبطح ، وأبرق ، وأجرع . وكسروه تكسير الأسماء ، فقالوا : أجارع ، وأباطع ، وكذلك كان قياس «فعلاء» وقالوا : بطحاء ويطاح ، وبرقاء وبراق^(٦) .

(١) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ ، ولسان العرب ، مادة «هطل» ، ص : ١١ / ٦٩٨ وما بعدها .

(٢) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ . وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٥ .

(٣) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ . ولسان العرب ، مادة «دهاء» ، ص : ١٤ / ٢٧٥ .

(٤) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ ، ولسان العرب ، مادة «عرب» ، ص : ١ / ٥٨٦ .

(٥) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٥ .

(٦) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ .

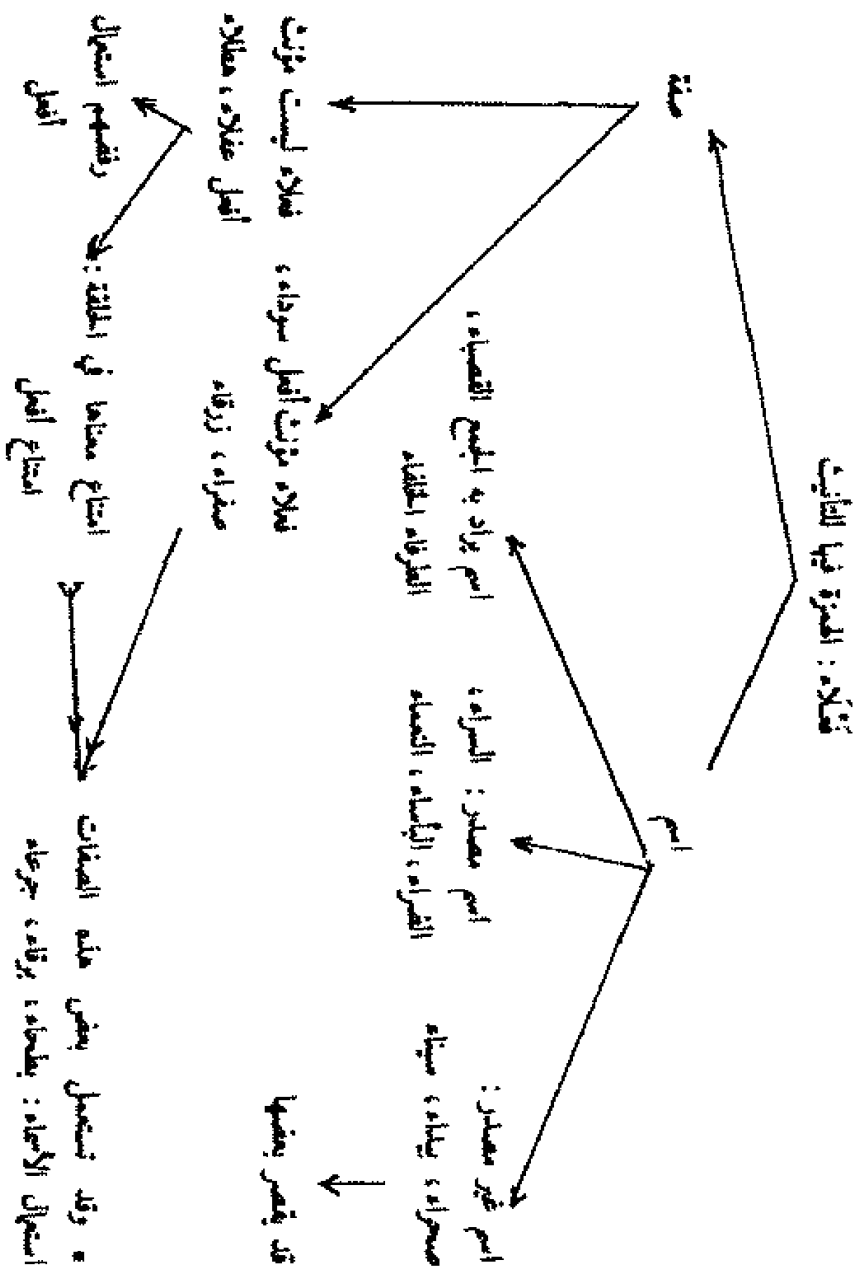
البطحاء : مسيل فيه دقاق الحصى ، والأبطح : مسيل واسع
فيه دقاق الحصى ، وقيل ، عن ابن سيده : بطحاء الوادي :
تراب الوادي ، وهو تراب لين مما جرفته السيول^(١) .

والجرعة والجرعة والأجرع والجرعاء : الأرض ذات
الحزونة تشاكل الرمل ، وقيل هي السهلة المستوية ، وقيل : هي
الدعص ، لا تثبت شيئاً^(٢) .

ويمكننا توضيح صيغة «فعلاء» على النحو التالي :

(١) لسان العرب ، مادة «بطح» ، ص : ٤١٢ / ٢ وما بعدها .

(٢) لسان العرب ، مادة «جرع» ، ص : ٤٦ / ٨ .



«فُعَلَاء» — بضم الفاء، وفتح العين — وألف هذه الصيغة
للتأنيث دائماً^(١)، وتكون في الاسم والصفة،

أولاً: فالاسم، نحو: القُوبَاء، والرُّحَصَاء والحَيَلَاء^(٢)،

فالقُوبَاء: داء معروف، يتقشر جلد الانسان، ويتشعر
ويتسع، ويعالج بالريق، وقد ورد هذا الاسم ممدوداً ومقصوراً،

قال الراجز: وهل تُدَاوَى القُوبَاء بالْرِيقَةِ^(٣)

فأسقط الهمزة من آخره،

وقال ابن قنن الراجز:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ

هَلْ تَعْلِيْنُ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ^(٤)

قال الفراء: القُوبَاء: تَوْنَتْ وتَذَكَّرَ، وتحرك، وتسكَّن،

فيقال: هذه قُوبَاءٌ، فلا تصرف في معرفة ولا نكرة، وتلحق
بباب قُفَّهَاء، وهو نادر، وتقول في التخفيف: هذه قُوبَاءٌ، فلا

(١) سيوية، الكتاب، ص: ٢٥٧ / ٤.

(٢) سيوية، الكتاب، ص: ٢٥٧ / ٤.

(٣) لسان العرب، مادة قوب، ص: ٦٩٢ / ١ وما بعدها.

(٤) لسان العرب، مادة قوب، ص: ٦٩٣ / ١، والراجز ابن قنن تعجب من

هذا الخزاز الحبيث، كيف يزيله الريق، والقليلة: الداهية.

تصرف في المعرفة ، وتصرف في النكرة . وتقول قُوبَاءً ، تُنْصَرِفُ
في المعرفة والنكرة ، وتُلْحَقُ بباب طُومارٍ^(١) .

وقال ابن الأعرابي : القُوبَاءُ واحدة القُوبَةِ ، والقُوبَةُ ، قال
ابن سيده : ولا أدري كيف هذا ؟ لأن فُعْلَةً وفُعْلَةً لا يكونان
جَمْعًا لَفُعْلَاءَ ، ولا هما من أبنية الجمع^(٢) .

وجاء في اللسان أَنَّ القُوبَاءَ والقُوبَاءَ مؤنثة لا تنصرف ،
وجمعها قُوبٌ^(٣) .

الحُشَشَاءُ والحُشَشَاءُ والحُشَّاءُ : العظم الدقيق العاري من
الشعر ، الناتي ، خلف الأذن ، وهو مثل القُوبَاءَ والقُوبَاءَ ،
بالتحريك ، فسكنت استقلاً للحركة على الواو لأن «فُعْلَاءَ» ،
بالتسكين ، ليس من أبنتهم ، وهو وزن قليل في العربية وفي
حديث عمر : أَنَّ قَيْصَةَ بن جابر قال لعمر : إِنِّي رَمَيْتُ طَبِيًّا
وَأَنَا مُحْرِمٌ فَاصْبِتْ حُشَشَاءُ فَأَسِينَ فَمَاتَ .

قال أبو عبيده : الحُشَشَاءُ همزة منقلبة عن ألف
التأنيث^(٤) .

(١) لسان العرب ، مادة «قوب» ، ص : ١ / ٦٩٢ — ٦٩٣ .

(٢) لسان العرب ، مادة «قوب» ، ص : ١ / ٦٩٣ .

(٣) لسان العرب ، مادة «قوب» ، ص : ١ / ٦٩٣ .

(٤) لسان العرب ، مادة : حشش ، ص : ٦ / ٢٩٦ — ٢٩٧ .

والرَّحَضَاءُ : يقال : رَحَضَ الرَّجُلُ رَحَضاً : عَرِقَ حتى كأنه غُسِلَ جَسَدُهُ ، والرَّحَضَاءُ : العَرَقُ مشتق من ذلك . وفي حديث نزول الوحي : فَمَسَحَ عَنْهُ الرَّحَضَاءُ ، وهو عرق يغسل الجلد لكثرة ، وكثيراً ما يستعمل في عرق الحمى والمرض . والرَّحَضَاءُ : العرق في أثر الحمى . والرَّحَضَاءُ : الحمى بعرق (١) .

الْحَيَلَاءُ : الْحَيَلَاءُ وَالْحَيَلَاءُ — بالضم والكسر ، — الكَيْدُ والعُجْبُ ، وقد اختال فهو مُحْتَال . وفي الحديث : من الْحَيَلَاءِ ما يحبُّ الله في الصَّدَقَةِ وفي الحرب ، أمّا الصدقة فإنه تهزّه أَرْيَحِيَّةُ السَّحَاءِ فيعطيا طيبةً بها نَفْسُهُ ولا يستكثر كثيراً ولا يُعْطِي منها شيئاً إلّا وهو له مُسْتَقِيلٌ ، وأمّا الحرب فإنه يتقدم فيها بنشاط وقوة ونخوة وجنان ، ومنه الحديث : بشن العبدُ عَبْدٌ تَحَيَّلَ واختال . وهو تفعل واقتل منه (٢) .

وقال ابن بري : الْحَيَلَاءُ ، وقياسه ، عنده ، الْخَوْلَاءُ ، وإنا قلبت الواو فيه ياء حملاً على الإخْتِيَالِ ، كما قالوا مَشْيَبٌ ، حيث قالوا شَيْبٌ فَأَتَبَعُوهُ مَشْيَباً (٣) .

(١) لسان العرب ، مادة «رخص» ، ص : ١٥٤ / ٧ .

(٢) لسان العرب ، مادة «خيل» ، ص : ٢٢٨ / ١١ .

(٣) لسان العرب ، مادة «خيل» ، ص : ٢٢٨ / ١١ .

ثانياً : والصفة ، نحو : العُشْرَاءُ ، والنَّفْسَاءُ^(١)

نَاقَةٌ عُشْرَاءُ : مضى لحملها عشرة أشهر ، وقيل ثمانية ،

وإذا وضعت الناقة لتقام سنة فهي عُشْرَاءُ أيضاً^(٢) .

وقيل العُشْرَاءُ من الإبل كالنَّفْسَاءِ من النساء ، وقد اتسع استعمال هذه الكلمة حتى قيل لكل حامل عُشْرَاءَ ، وأكثر ما يطلق على الخيل والإبل ، ويقال :

نَاقَةٌ عُشْرَاءُ ، وناقتان عُشْرَاوَانُ ، والجمع : عُشْرَاوَاتُ ، يبدلون من همزة التانيث واواً ، وعشار كسروه على ذلك^(٣) .

امرأة نَفْسَاءٌ ونَفْسَاءٌ ونَفْسَاءٌ : ولدت ، وقال ثعلب :
النَّفْسَاءُ : الولادة ، والحامل ، والحائض ، والجمع من كل ذلك : نَفْسَاوَاتٌ ونَفَاسٌ ، ونَفَاسٌ ، ونَفَسٌ ، ونَفَسٌ ونَفَاسٌ^(٤)
وقال الجوهري : وليس في الكلام «فُعَلَاءٌ» يجمع على فِعَالٍ غير «نَفْسَاءٍ وعُشْرَاءٍ» ويجمع ، أيضاً ، على : نَفْسَاوَاتٍ ،

(١) الكتاب ، ص : ٢٥٨ / ٤ .

(٢) لسان العرب ، مادة «عشر» ، ص : ٥٧٢ / ٤ .

(٣) لسان العرب ، مادة «عشر» ، ص : ٥٧٢ / ٤ .

(٤) لسان العرب ، مادة «نفس» ، ص : ٢٣٨ / ٦ — ٢٣٩ .

وَعُشْرَاوَاتٍ ، وَمَرَأَتَانِ نَفْسَاوَانِ ، أَبْدَلُوا مِنْ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ
وَأَوَّأً^(١) .

ثالثاً : «فُعَلَاء» جمع :

قال سيبويه «فُعَلَاء» كثير إذا كسّر عليه الواحد في الجمع ،
نحو : الحُفَلَاء والحُلَفَاء ، والحُفَّاء^(٢) .

فالحُفَّاء : جمع حَفِيف ، وهو المائل إلى الاسلام ، الثابت
عليه ، وفي الحديث : بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَةِ السَّمُوحَةِ السَّهْلَةِ^(٣) .

وقال الزجاجي : الحنيفة في الجاهلية من كان يحج البيت ،
ويقتسل من الجنابة ، وَيَحْتَتِنُ ، فلما جاء الإسلام كان الحنيفة
المسلم ، وقيل له حَنِيفٌ لعنوله عن الشرك ، وفي الحديث :
«خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءً» ، أي طاهري الأعضاء من المعاصي ، لا
أنهم خلقهم مسلمين كلهم^(٤) .

الحُفَلَاء والأَحْلَاف ، جمع الحَلِيف ، وهو المخالف ، يقال :
حَالَفَ فُلَانٌ فُلَانًا ، فهو حليفه ، وبينهما حِلْفٌ ، لأنها تخالفا

(١) لسان العرب ، مادة «نفس» ، ص : ٦ / ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(٢) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ .

(٣) لسان العرب ، ص : ٩ / ٨٥ ، مادة «حنف» .

(٤) لسان العرب ، مادة «حنف» ، ص : ٩ / ٥٨ .

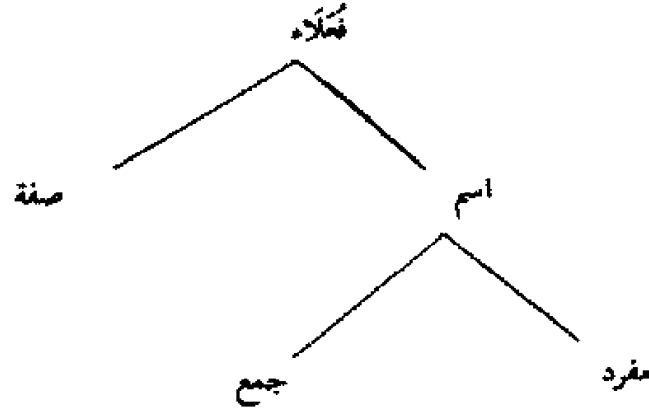
بِالْإِيْمَانِ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُمَا وَاحِدًا بِالْوَفَاءِ ، فَلَمَّا لَزِمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَحْلَافِ الَّتِي فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ صَارَ كُلُّ شَيْءٍ لَزِمَ شَيْئًا فَلَمْ يَفَارِقْهُ فَهُوَ حَلِيفُهُ ، حَتَّى يَقَالَ : حَلِيفُ الْجَوْدِ ، وَفُلَانٌ حَلِيفُ الْإِكْتِسَارِ ، وَفُلَانٌ حَلِيفُ الْإِقْلَالِ ، وَخَالَفَ فُلَانٌ بَيْتَهُ وَحَزَنَهُ ؛ أَيْ لَازِمُهُ ^(١) .

الْحُفَلَاءُ وَالْخَلَائِفُ ، جَمْعُ حَلِيفٍ وَخَلِيفَةٍ ، « فَالْحَلْفُ » فِي قَوْلِهِمْ نَعَمْ الْحَلْفُ وَبِئْسَ الْحَلْفُ ، وَخَالَفَ صِدْقِي ، وَخَالَفَ سَوْءٌ ، وَخَالَفَ صَالِحٌ ، وَخَالَفَ طَالِحٌ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصْدَرٌ مَسْمًى بِهِ مِنْ يَكُونُ خَلِيفَةً .

وَالْخَلِيفَةُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الذَّاهِبِ ، وَيَسُدُّ مَسَدَهُ ، وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَجَمْعُهُ الْحُفَلَاءُ ، عَلَى مَعْنَى التَّذْكِيرِ ، لَا عَلَى اللَّفْظِ ، مِثْلُ : طَرِيفٌ وَطَرَفَاءُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى اللَّفْظِ : خَلَائِفُ ، كَطَرِيفَةٌ وَطَرَائِفُ ^(٢) . وَيُمْكِنُ تَوْضِيحُ « فُعَلَاءُ » بِالرَّسْمِ التَّالِي :

(١) لِسَانُ الْعَرَبِ ، مَادَّةُ « حَلَفَ » ، ص : ٩ / ٥٤ — ٥٥ .

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ ، مَادَّةُ « خَلَفَ » ، ص : ٩ / ٨٩ .



«فَعْلَاءٌ» — بفتح الفاء والعين —

يكون هذا الوزن في الاسم ، وهو قليل ، نحو : «قَرَمَاءُ ،
وجَنَفَاءُ»^(١) . ويكون في الصفة على رأي بعض اللغويين والنحاة ،
ولا يكون عند بعضهم الآخر .

فالاسم ، كقولهم :

قَرَمَاءُ : اسم موضع ، حكاه سيبويه ، وأنشد قول السليك بن
السليكة ، (من الوافر) :

عَلَى ، قَرَمَاءَ عَالِيَةِ شَوَاهِ

كَأَنَّ بَيَاضَ عُرْنِهِ خِيَمَارُ^(٢)

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ ، أدب الكاتب ، بيروت : دار صادر
(١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م) ، ص : ٦٦٦ .

(٢) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ ، وقد ذكر صاحب اللسان البيت منسوباً إلى =

وقال ابن الاعرابي : هي قَرَمَاء — بسكون الراء — ، وكذلك
أنشد البيت على «قَرَمَاء» ساكنة ، وقال : هي أكمة معروفة ،
وقال : قرماء ، هنا ، ناقة بها قرم ، في أنفها ، أي وسم ، قال :
ولا أدري وجهه ، ولا يعطيه معنى البيت^(٢) .

وقال ابن الانباري في كتابه المقصور والممدود : جاء على
«فعلاء» ، يقال له : سحناء : أي الهيئة ، وله ثأداء : أي أمة ،
وقرماء : اسم أرض ، وأنشد البيت ، وقال : كتبت عنه بالقاف ،
وكان عندنا : فرماء لأرض بمصر ، قال : فلا أدري «قرماء»
أرض بنجد ، «وفرماء» بمصر^(٣) . والجوهري ذكره بالفاء ،
أيضاً ، لكن ابن يعيش يعتبر ذلك تصحيحاً^(٤) .

وقد علّها الفراء مقصورة مدّها الشاعر ضرورة^(٥) .

= سيويه مع تغير طفيف في أوله ، إذ قال «علاء» بدل «على» . لسان العرب ،
مادة «قرم» ، ص : ١٢ / ٤٧٥ . ولكن ذكره دون تغيير في مادة «ثأداء» ،
ص : ٣ / ١٠٢ ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص : ٦١٦ حيث ذكر
البيت دون تغيير ، وشرح الفصل
لاين يعيش ، ص : ٦ / ١٣٠ .

(٣) لسان العرب ، مادة «قرم» ، ص : ١٢ / ٤٧٥ .

(٤) لسان العرب ، مادة «قرم» ، ص : ١٢ / ٤٧٥ .

(٥) شرح الفصل لاين يعيش ، ص : ٦ / ١٢٩ — ١٣٠ .

(٦) للتصحيح نفسه ، ص : ٦ / ١٢٩ ، هامش رقم (١) .

جَنَفَاءُ : اسم موضع ، حكاة سيويه ، وأنشد لزياد بن سيار
الفزاري ، (من الوافر) :

رَحَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ جَنَفَاءَ حَتَّى
أَنْحَتُ فَنَاءَ بَيْتِكَ بِالْمَطَالِ (١)

وجنفاء ، في هذا البيت ، ماء لمعاوية بن عامر (٢)

وفي حديث غزوة خيبر ذكر «جَنَفَاءَ» ، هي بفتح الجيم
وسكون النون والمد ، ماء من مياه بني فزارة (٣) .

وفي المحكم أن جَنَفَى ، بالجيم والنون والفاء ، والقصر ،
موضع ، وأنه بالمد ، أيضاً ، موضع (٤) .

حَسَدَاءُ : قال الشيخ أبو محمد بن بري : قد جاء على
«فَعْلَاءَ» ستة أمثلة ، ثلاثة في الصفات ، وهي : ثَدَاءُ ،
وَسَحَاءُ ، وَنَفْسَاءُ ، وثلاثة في أسماء المواضع ، وهي : جَنَفَاءُ (ثم

(١) الكتاب ، ص : ٢٥٨ / ٤ ، وأدب الكاتب ، ص : ٦١٦ ، ولسان العرب ،
مادة «جنف» ، ص : ٣٤ / ٩ ، وشرح الفصل لابن يعيش ، ص : ٦ /
١٢٩ ، ولسان العرب ، مادة «ثاء» ، ص : ١٠٢ / ٣ .

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ، ص : ١٢٩ / ٦ .

(٣) لسان العرب ، مادة «جنف» ، ص : ٣٤ / ٩ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ٢٩٢ / ٤ ، وشرح الفصل لابن
يعيش ، ص : ١٢٩ / ٦ ، هامش رقم (٢) .

ذكر البيت السابق) وَقَرَّمَاء (ثم ذكر البيت السابق)،
وَحَسَدَاء، قال لييد (وافر) :

فَبِشْتَنَا حَيْثُ أُنْسَيْنَا ثَلَاثًا
على حَسَدَاء تَنْبَحُنَا الْكِلَابُ^(١)
وهذا الموضع لم يذكره سيبويه.

«فَعَلَاء» صفة :

هل تأتي الصفة على وزن «فَعَلَاء»؟
أنكر سيبويه ذلك، وقال : «لا نعلمه جاء وصفاً»^(٢).

لكن أنكار سيبويه، وعلم علمه في مجي «فَعَلَاء» وصفاً، لم
يسكت ابن السكيت، الذي قال : ليس في الكلام «فَعَلَاء»،
بالتحريك، إلا حرف واحد، وهو الثَّادَاء، وقد يسكن يعني في
الصفات، قال : وأما الأسماء فقد جاء فيه حرفان «قَرَّمَاء
وَجَنَّمَاء»، وهما موضعان^(٣).

(١) لسان العرب، مادة: «ثَاد»، ص: ١٠٢ / ٣.

(٢) الكتاب، ص: ٢٥٨ / ٤.

(٣) أدب الكاتب، ص: ٦٦٦، ولسان العرب، مادة: «ثَاد»، ص: ١٠٢ / ٣.
١٠١. وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ١٢٩ / ٦ — ١٣٠. وأوضح
السالك إلى القية ابن مالك، ص: ٢٩٢ / ٤.

أما الشيخ أبو محمد بن بري، فقد جعل أسماء الأماكن ثلاثة، وهي: جَنَفَاء، وَقَرَمَاء، وَحَسَدَاء، وجعل الصفات على هذا الوزن ثلاثة أيضاً، وهي: النَّادَاء، وَالنَّفَسَاء، لغة في نَفَسَاء، وَسَحَنَاء^(١).

وَالنَّادَاءُ وَالنَّادَاءُ، وَالنَّدَاءُ: الأَمَّةُ، قيل: ما أنا بآبن نَادَاءٍ، ولا نَادَاءٍ، أي لست بعاجز، وقيل: لم أكن بخيلاً لثيماً، وهذا المعنى أراد الذي قال لعمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه، عام الرَّمَادَةِ: لقد انكشفت وما كنت فيها ابن نَادَاءٍ، أي لم تكن فيها كابن الأَمَةِ لثيماً، فقال: ذلك لو كنت أنفق عليهم من مال الخطاب^(٢). وقيل في النَّادَاءِ ما قيل في النَّدَاءِ من أنها الأَمَةُ وَالْحَمَقَاءُ جميعاً. وما له تَبَدُّدٌ أمه: كما يقال: حَقِقتُ^(٣).

أما الفَرَاءُ، فقال: النَّادَاءُ وَالنَّدَاءُ — على القلب — الأَمَةُ، قال أبو عبيد: ولم أسمع أحداً يقول ذا بالفتح غير الفَرَاءِ، والمعروف: نَادَاءٌ وَنَدَاءٌ، قال الكيت (وافر).

(١) لسان العرب، مادة نَادَاءٌ، ص: ١٠١ / ٣.

(٢) هذه اجابة عمر على من اجابه عندما قال في عام الرَّمَادَةِ: ولقد همت أن أجعل مع كل أهل بيت من المسلمين مثلهم، فإن الإنسان لا يهلك على نصف شيعة، فقيل له: لو فعلت ذلك ما كنت فيها بان نَادَاءٍ يعني بآبن أمة، أي ما كنت لثيماً، وقيل: ضعيفاً عاجزاً — لسان العرب مادة نَادَاءٌ، ص: ١٠١ / ٣.

(٣) لسان العرب، مادة: نَادَ، ص: ١٠١ / ٣.

وَمَا كُنَّا بَنِي ثَأْدَاءَ لَمَّا
شَقَيْنَا بِالْأَسِيَّةِ كُلِّ وَثْرٍ^(١)

نَفْسَاءَ، نَفْسَاءَ، وَنَفْسَاءَ لَوَالِدَةِ الْحَامِلِ وَالْحَائِضِ،
وَالْجَمْعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ نَفْسَاوَاتٌ، نَفُوسٌ، وَنُقَاسٌ، وَنُفُوسٌ،
وَنُفُوسٌ، وَنُقَاسٌ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْبَرِيِّ^(٢).

مَسْحَتَاءَ: الْمُسْحَنَةُ وَالْمُسْحَنَةُ، وَالْمُسْحَتَاءُ وَالْمُسْحَتَاءُ: لِينُ
الْبَشَرَةِ وَالنَّعْمَةِ، وَقِيلَ: الْهَيْئَةُ، وَاللَّوْنُ، وَالْحَالُ، قَالَهَا ابْنُ
بَرِيٍّ^(٣)، وَكَانَ الْقَرَاءُ يَقُولُ: الْمَسْحَتَاءُ، وَالتَّأْدَاءُ، بِالتَّحْرِيكِ،
قَالَ أَبُو عَمِيدٍ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُهَا بِالتَّحْرِيكِ غَيْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ
كَيْسَانَ: إِنَّمَا حَرَكْنَا لِمَكَانِ حَرْفِ الْخَلْقِ^(٤).

«فَعَلَاءٌ» — بِكسر الفاء وفتح العين —

(١) أدب الكاتب، ص: ٦١٦، ولسان العرب، مادة «ثأء»، ص: ٣ / ١٠١.

(٢) لسان العرب، مادة «نفس»، ص: ٦ / ٢٣٩، ومادة «ثأء»، ص: ٣ / ١٠١.

(٣) لسان العرب، مادة «ثأء»، ص: ٣ / ١٠١، ومادة «سحن»، ص: ١٣ / ٢٠٤.

(٤) لسان العرب، مادة «سحن»، ص: ١٣ / ٢٠٤.

جاء في الأسماء، كقولهم: الخَيْلَاءُ والسَّيْرَاءُ^(١).

السَّيْرَاءُ والسَّيْرَاءُ: ضرب من البرود، وقيل: هو ثوب مسير، فيه خطوط تعمل من القز، كالسيور، وقيل: برود يخالطها حرير، قال الشَّماخ (طويل):

فَقَالَ إِذَا رُ شَرَعَبِيٌّ وَأَزْبَعُ
مِنْ السَّيْرَاءِ، أَوْ أَوْافِي نَوَاجِزُ

وقيل هي من ثياب اليمن^(٢).

والسَّيْرَاءُ: الذهب الصافي.

والسَّيْرَاءُ: برد فيه خطوط صفر، قال النابغة (كامل):

صَفْرَاءُ كَالسَّيْرَاءِ أَكْمِلَ خَلْقَهَا
كَالْعُصْنِ، فِي غُلَوَائِهِ الْمُنَاوِدِ^(٣)

وفي الحديث: أَهْدَى إِلَيَّ أَكْبَلُ دُومَةٍ حُلَّةٌ سَيْرَاءُ، قال ابن

(١) الكتاب، ص: ٢٥٨ / ٤.

(٢) لسان العرب، مادة سيرة، ص: ٣٩٠ / ٤.

(٣) لسان العرب، مادة سيرة، ص: ٣٩٠ / ٤.

الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور^١ ، وهو فعلاء من
السَّيرِ المقد^(١) .

والسَّيراء : ضربٌ من الثَّبت ، وهي أيضاً ، القِرْفَةُ اللازمة
بالثَّوابة^(٢) ،

والسَّيراء : الجريدة من جرائد الثَّخل^(٣) .

الخَيْلاء والخَيْلاء والأَخْيَلُ والخَيْلَةُ والمَخِيْلَةُ ، والمَخَالُ
والمَخِيل ، كله : الكِبَر والعُجْب^(٤) .

وقال سيويه «ولا نعلمه جاء وصفاً»^(٥) .

«أفعلاء» — بفتح العين — كالأزبعاء^(٦) .

«أفعلاء» — بكسر العين : قال سيويه ، ولا نعلمه جاء إلا
في الأزبعاء^(٧) .

(١) لسان العرب ، مادة «سير» ، ص : ٤ / ٣٩٠ .

(٢) لسان العرب ، مادة «سير» ، ص : ٤ / ٣٩٠ .

(٣) لسان العرب ، مادة «سير» ، ص : ٤ / ٣٩٠ .

(٤) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ ، ولسان العرب ، مادة «خيل» ، ص : ٣ / ٢٢٨ .

(٥) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ .

(٦) ابن مالك ، شرح ألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك لابن هشام ، ص : ٤ / ٢٩١ ، وشرح الأسموني لألفية ابن مالك ،
ص : ٣ / ٦٥١ وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٦ .

(٧) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٤٨ ، والمصادر السابقة كلها .

«أَفْعَلَاء» — بضم العين — كالْأَرْبَعَاء^(١) .

كقولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع : أَرْبَعَاء ، وَأَرْبَعَاء ،
وَأَرْبَعَاء^(٢) ، لأنَّ أول الأيام عندهم «الأحد» ، بدليل هذه
التسمية ، ثم الاثنين ، ثم الثلاثاء ، ثم الأربعاء ، ولكنهم اختصوه
بهذا البناء كما اختصوا الدَّيْرَانَ والسَّمَاكَ لما ذهبوا اليه من
الفرق^(٣) .

قال الأزهري : من قال «أَرْبَعَاء» — بكسر الهاء — حملة
على أَسْعِدَاء^(٤) ،

وقال الجوهري : وحكي عن بعض بني أسد الأَرْبَعَاء «بفتح
الباء» ، والثنية : أَرْبَعَاوَان ، والجمع : أَرْبَعَاوَات حُمِلَ عَلَى
قياس «قَضَبَاء» ، وما أشبهها^(٥) .

(١) ابن مالك ، شرح ألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك ، لابن هشام ، ص : ٢٩١ / ٤ ، وشرح الأشموني لألفية ابن
مالك ، ص : ٦٥١ / ٣ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ /
٤٣٦ ، وجمع المواعع للسيوطي ، ص : ٧٣ / ٦ .

(٢) المصادر أنفسها .

(٣) لسان العرب ، مادة «رَبَعَ» ، ص : ١٠٩ / ٨ .

(٤) لسان العرب ، مادة «رَبَعَ» ، ص : ١٠٩ / ٨ .

(٥) لسان العرب ، مادة «رَبَعَ» ، ص : ١٠٩ / ٨ .

ومن العرب من ذكر الأربعاء وأفرده ، كأبي زياد الذي يقول — عن اللحياني — مضى الأربعاء بما فيه ^(١) .

وكان أبو الجراح — عن اللحياني — يقول : مضت الأربعاء بما فيهن : فيؤثث ، ويجمع ، يخرج العدد ^(٢) . وحكي عن ثعلب في جمعه : أرايئع ، قال ابن سيده ، ولست من هذا على ثقة ^(٣) .

والأربعاء والأربعاوى : عمود من أعملة الخياء ^(٤) .
والأربعاء — جمع الربيع — : الساقية الصغيرة تجري إلى النخل ، حجازية ^(٥) . وَمَشَتْ الأَرْبَعُ الأَرْبَعَا — بضم الهمزة ، وفتح الباء ، والقصر — : ضرب من المشي ^(٦) وترجع في جلوسه ، وجلس الأربعاء — بضم الهمزة ، وفتح الباء والقصر — : ضرب من الجلوس ، يعني جمع : جلسة : وحكى كراع : جلس الأربعاوى : أي متربعا ^(٧) .

(١) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٩ .

(٢) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٩ .

(٣) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٩ .

(٤) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٩ ومع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٣ ، وشرح ابن ابن مالك لألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٧ .

(٥) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٧ .

(٦) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٩ .

(٧) لسان العرب ، مادة ربيع ، ص : ٨ / ١٠٩ .

«إفْعَلَاء»، بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر العين — قال
سيبويه: ولا نعلمه جاء الا في «الإزْبَعَاء»، وهو اسم^(١).
أما الأَفْعَلَاء مكسراً عليه الواحد للجمع فكثير، نحو:
أَنْصِبَاء، وَأَصْدِقَاء، وَأَصْفِيَاء^(٢).

وَأَفْعَلَاء — بفتح العين — من الأبنية المشتركة، ذكر ذلك
ابن مالك في التسهيل. ومن المقصور قولهم: أَجْفَلَى^(٣).
«فَعْلَلَاء»: كَدَ: عَقَرِيَاء: موضع^(٤)، أو لأنشئ
العقارب^(٥).

وهو من الأبنية المشتركة، ومن المقصورة: فَرَنْتَى: اسم
امرأة^(٦).

(١) الكتاب، ص: ٢٤٨ / ٤.

(٢) الكتاب، ص: ٢٤٨ / ٤.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص: ٦٥١ / ٣.

(٤) شرح ابن ابن مالك لألفية ابن مالك، ص: ٧٥٧، وشرح الأشموني على
ألفية ابن مالك، ص: ٦٥٢ / ٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص:
٢٩١ / ٤، وجمع الموامع، ص: ٧٣ / ٦، ولسان العرب، مادة
«عقرب»، ص: ٦٢٥ / ١.

(٥) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص: ٤٣٦ / ٢، ولسان العرب، مادة
«عقرب»، ص: ٦٢٤ / ١.

(٦) شرح الأشموني على ألفية، ص: ٧٥٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن
مالك، ص: ٢٩١ / ٤، وشرح الأشموني، ص: ٦٥٢ / ٣، وشرح ابن
عقيل، ص: ٤٣٦ / ٢، وجمع الموامع، ص: ٧٣ / ٦.

«فَعْلَاء» بضم الأول والثالث كـ: قَرْفَصَاء^(١)، ولم يجيء إلا اسماً^(٢) وحكى ابن القطّاع أنّه يقال: القَرْفَصَى، بالقصر، فعلى هذا يكون مشتركاً، ويجوز في ثلثه الفتح والضم^(٣)، يقال: جلس الرجل القَرْفَصَا، والقَرْفَصَا، والقَرْفَصَا: وهو أن يجلس على أَلْيَتَيْهِ ويلزق فخذه ببطنه، ويَحْتَبِي يديه، وزاد ابن جني: القَرْفَصَاء، وقال هو على الإتياع. والقَرْفَصَاء: ضرب من القعود يَمُدُّ وَيُقَصِّرُ^(٤).

فِعْلَاءٌ وفَعْلَاءٌ كـ: هِنْدَبَاءٌ وهِنْدَبَاءٌ، والهِنْدَبَاءُ، والهِنْدَبُ: كلّ ذلك بَقْلَةٌ، يَمُدُّ وَيُقَصِّرُ. وقال كراع: هي الهِنْدَبَاءُ، مفتوح الدال مقصور، والهِنْدَبَاءُ أيضاً مفتوح الداخل محدود، قال: ولا نظير لواحد منها^(٥).

وقال أبو حنيفة واحد الهندباء... هِنْدَبَاءَةٌ^(٦).

فِعْلَاءٌ بكسر الفاء — نحو: قِصَاصَاءٌ: اللقصاص،

(١) ابن ابن مالك، شرح الألفية، ص: ٧٥٨، وأوضح المالك إلى ألفية ابن مالك، ص:

٢٩١/٤، وشرح الأسموني، ص: ٦٥٢/٣، وشرح ابن عقيل، ص: ٤٣٦/٢.

وهمج الحوامع، ص: ٧٣/٦.

(٢) شرح الأسموني، ص: ٦٥٢/٣.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٦٥٢/٣.

(٤) لسان العرب، مادة: «قرفص» ص: ٧١/٧ — ٧٢.

(٥) لسان العرب، مادة هندب، ص: ٧٨٨/١. وانظر همج الحوامع، ص: ٦:

٧٣/.

(٦) لسان العرب، مادة «هندب»، ص: ٧٨٨/١.

حكاه ابن دُرَيْد، ولا يحفظ غيره^(١) وجاء في لسان العرب :
القِصَاصُ، والقِصَاصَاءُ، والقِصَاصَاءُ : القُدُّ، وهو القتل
بالقتل، أو الجرح بالجرح^(٢).

فَعَالَاءٌ — بفتح أوله وثانيه — تكون اسماً، نحو : ثَلَاثَاءُ،
وَعَجَاسَاءُ، أي ثَقَاعُسُ^(٣)، بَرَّاسَاءُ، بمعنى الناس، يقال : ما
أدري أيَّ البرَّاسَاءِ هو^(٤)، وأيَّ البرَّسَاءِ، هو : أيَّ الناس
هو^(٥)، وبَرَّاكَلَه، بمعنى البروك^(٦)، يقال بَرَّاكَلَه القِتَالُ :
شدَّته^(٧)، وبَرَّاكَلَه : لمعظم الشيء^(٨).
وَتَأَيَّ صِفَةً، كقولهم : طَبَّاقَاءُ : للرجل الذي يتعطبى عليه
أمره^(٩) ورجل عيایاء^(١٠).

(١) ابن ابن مالك، شرح الألفية، ص : ٧٥٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن
مالك، ص : ٢٩١ / ٤، وشرح ابن عقيل، ص : ٤٣٦ / ٢، وشرح
الأشموقي، ص : ٦٥٢ / ٣، ومع المعاني، ص : ٧٥ / ٦.

(٢) لسان العرب، مادة قصص، ص : ٧٦ / ٧.

(٣) الكتاب، ص : ٢٥٤ / ٤.

(٤) شرح ابن ابن مالك، ص : ٧٥٨، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،
ص : ٢٩١ / ٤، وشرح ابن عقيل، ص : ٤٣٦ / ٢، وشرح الأشموقي،
ص : ٦٥٢ / ٣، ومع المعاني، ص : ٧٥ / ٦.

(٥) شرح ابن ابن مالك، ص : ٧٥٨، وشرح ابن عقيل، ص : ٤٣٦ / ٢.

(٦) أوضح المسالك، ص : ٢٩١ / ٤.

(٧) شرح الأشموقي، ص : ٦٥٢ / ٣.

(٨) مع المعاني، ص : ٧٥ / ٦.

(٩) الكتاب، ص : ٧٥ / ٦.

(١٠) الكتاب، ص : ٢٥٤ / ٤.

«فَاعُولَاءَ»: كس: عَاشُورَاءُ^(١)، وهو من المشترك، ومن المقصورة: بَادُولِي: اسم موضع^(٢). وقد ذكر سيبويه أن «أقصى ما تُلْحَقُ (الألف) للتانيث سابعة، في مَعْيُورَاءَ، وعَاشُورَاءَ»، وهو قليل لا نعلمه جاء وصفاً^(٣) وعَاشُورَاءَ وعَشُورَاءَ: محدودان: اليوم العاشر من المحرم، وقيل التاسع^(٤)،

وقال الأزهري: لم يسمع في أمثلة الأسماء اسماً على «فَاعُولَاءَ» إلا أحرف قليلة^(٥).

وقال ابن بَرِّج: الضَّارُورَاءُ الضَّرَاءُ، والسَّارُورَاءُ السَّرَاءُ، والدُّلُولَاءُ الدَّلَالُ^(٦)، وقال ابن الأعرابي: الخَابُورَاءُ: موضع، وقد ألحق به: نَاعُوسَاءُ^(٧).

فَاعِلَاءَ — بفتح الأول وكسر الثالث — ك: «قَاصِعَاءَ»،

(١) شرح ابن مالك، ص: ٧٥٨، وأوضح المسالك، ص: ٢٩١ / ٤، وشرح الأشموني، ص: ٦٥٢ / ٣، وشرح ابن عقيل، ص: ٤٣٦ / ٢.

(٢) شرح الأشموني، ص: ٦٥٢ / ٣.

(٣) الكتاب، ص: ٢٦٤ / ٤ و ٢٥٠ / ٤.

(٤) لسان العرب، مادة «عشر»، ص: ٥٦٨ / ٤ وما بعدها.

(٥) لسان العرب، مادة «عشر»، ص: ٥٦٨ / ٤ وما بعدها.

(٦) لسان العرب، مادة «عشر»، ص: ٥٦٨ / ٤ وما بعدها.

(٧) لسان العرب، مادة «عشر»، ص: ٥٦٨ / ٤ وما بعدها.

لأحد جِجْرَة اليربوع^(١) ، وَنَاقَاء : لِحُجْر اليربوع أيضاً^(٢) ،
وَالْمَسَائِيَاء ، وقال سيويه : ولا نعلمه جاء وصفاً^(٣) .

فَاعَلَاء — بفتح الأول والثالث — كـ : خَاَزَبَاء^(٤) وناقاة
خَزَبَةٌ وخَزَبَاء : وَارِمَةُ الضرع ، وقيل : الخَزْبُ : ضيق أحاليل
الناقة والشاة من ورمٍ أو كثرة لحم ، والخزباء : الناقة التي في
رحمها تَأْكِل تَأْذَى بها^(٥) ، والخزباء : ذباب يكون في
الأرض^(٦) .

وقد زادها أبو حيان على التسهيل^(٧) ... لكن سيويه قد
قال : وليس في الكلام فَاعَلَاء^(٨) .

فَاعَلَاء — بفتح الأول وضم الثالث — وقد زادها أبو حيان
على التسهيل ، كـ : قَافَلَاء ، وشَاصِلَاء : لَيْث^(٩) .

-
- (١) الكتاب ، ص : ٢٥٠ / ٤ ، وشرح ابن مالك ، ص : ٧٥٨ ، أوضح
المسالك ، ص : ٢٩١ / ٤ ، وشرح الأشموني ، ص : ٦٥٢ / ٢ ، وشرح ابن
عقيل ، ص : ٤٣٦ / ٢ ، ومع الخوامع ، ص : ٧٥ / ٦ .
- (٢) الكتاب ، ص : ٢٥٠ / ٤ .
- (٣) الكتاب ، ص : ٢٥٠ / ٤ .
- (٤) مع الخوامع ، ص : ٧٥ / ٩ .
- (٥) لسان العرب ، مادة : خزب ، ص : ٣٠٩ / ١ — ٣١٠ .
- (٦) لسان العرب ، مادة : خزب ، ص : ٣٠٩ / ١ — ٣١٠ .
- (٧) مع الخوامع ، ص : ٧٥ / ٦ .
- (٨) مع الخوامع ، ص : ٧٥ / ٥ .
- (٩) الكتاب ، ص : ٢٥٥ / ٤ .

فَعِلْيَاءُ : — بكسر الأول وسكون الثاني — ويكون في الاسم والصفة ، وهو قليل .

فالاسم ، نحو : كبرياء ، وسيمياء ،

والصفة نحو : جَرِيَاءٌ ^(١) ، أي شمال ^(٢) .

فَعُولَاءُ : — بفتح أوله وضم ثانيه — نحو : دَبُّوقَاءُ ، بَرُّوكَاءُ ، وَجَلُّولَاءُ وهو قليل ولا نعلمه جاء وصفاً ^(٣) .

مَفْعُولَاءُ : ويكون في الاسم والصفة ،

فالاسم ، نحو : مَعْيُورَاءُ ، الجماعة الأعيار ،

والصفة ، نحو : مَعْلُوجَاءُ ، ومشيوخاء ^(٤) ، ومأتوناء لجماعة ، وجماعة العلوج ، والشيوخ ، والأثن ^(٥) .

لُعُولَاءُ — بضم أوله وثانيه — نحو : عُشُّورَاءُ : اليوم العاشر

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٦٣ .

(٢) مع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٥ .

(٣) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٦٣ .

(٤) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٦٤ .

(٥) مع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٦ .

من أيام المحرم، قال أبو حيان: وذكر بعض الكوفيين فيه القصر،
فيكون من الأبنية المشتركة^(١).

مَفْعِلَاءٌ، قالوا: مَرْعِزَاءٌ، وهو قليل^(٢)، وقد ذكرها
السيوطي بتشديد اللام «مَفْعِلَاءٌ» كـ: مَرْعِزَاءٌ^(٣) وهو الزغب
الذي تحت شعر العنز. وذكر ابن يعيش مثلاً آخر وهو:
مَشْبِخَاءٌ: للاختلاط^(٤).

فَمِعْلَاءٌ، وهو قليل، قالوا: عَجِيسَاءٌ، وهو اسم،
وَقَرِيشَاءٌ، وهو اسم^(٥)، وَكَرِيشَاءٌ، وهما نوعان من البُسْرِ^(٦).
فُعْلَاءٌ — بضم أوله وثالثه، وهو قليل، قالوا: عُصْلَاءٌ،
وهو اسم^(٧)،

فُعْلَاءٌ — بضم أوله وفتح ثالثه — وهو قليل، قالوا:
خُفَسَاءٌ، وَعُصْلَاءٌ، وَخُتْطَبَاءٌ، وهي أسماء^(٨).

(١) مع الفواع، ص: ٧٤ / ٦.

(٢) الكتاب، ص: ٢٦٤ / ٤.

(٣) مع الفواع، ص: ٧٤ / ٦.

(٤) شرح الأشرفي، ص: ٦٥٣ / ٣.

(٥) الكتاب، ص: ٢٦٣ / ٤.

(٦) أوضح المسالك، ص: ٢٩٣ / ٤، وشرح ابن مالك، ص: ٧٥٨.

(٧) الكتاب، ص: ٢٦١ / ٤.

(٨) الكتاب، ص: ٢٦١ / ٤.

فَوَعْلَاءَ ، وهو قليل ، قالوا : حَوَصَّلَاءَ ، وهو اسم^(١) .

فَعِلْيَاءَ — بالضم — ك : مَرْيِيَاءَ ، : اسم ملك باليمن ، وهو عمرو بن عامر حسب ما قال الأشموني ، وَمُطَيْطِيَاءَ^(٢) .

قال أبو حيان : ولم يذكره إلا ابنُ القطاع ، وتبعه ابن مالك ، وكانهم رأوا أن الياء ياء تصغير ، فكانه في الأصل بني على (فعلياء) ، وإن لم ينطق به ، فيكون كما لو صغرت كِبْرِيَاءَ (كُبَيْرِيَاءَ) ، وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً ، فإنه لا يثبت بناء أصلياً^(٣) . وقد عدّه ابن ابن مالك من الأبنية التي لم ينه والده عليها^(٤) .

وقد ذكر شراح ألفية ابن مالك أوزاناً لم ينه الناظم عليها ، منها :

فَيْعَلَاءَ : نحو : دَيْكَسَاءَ ، للقطع من الغنم ، هكذا ذكرها ابن الناظم بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث^(٥) . أما

(١) الكتاب ، ص : ٢٦١ / ٤ .

(٢) ابن ابن مالك ، شرح الألفية ، ص : ٧٥٨ ، وشرح الأشموني ، ص : ٣ / ٢٥٣ وجمع المواع ، ص : ٧٤ / ٦ .

(٣) مع المواع ، ص : ٧٤ / ٦ .

(٤) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٧ و ٧٥٨ .

(٥) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨ .

الأشموئي فذكرها بكسر الأول وفتح الثاني وسكون الثالث ،
فقال : فَعَلَاءَ نحو : دَيْكُشَاءَ : لقطعة من الغنم ^(١) .

فَعَلَاءَ : ك : فَرَكُضَاءَ : لضرب من المشي ^(٢) وهو مشية
التيخت ^(٣) ،

يَفَاعِلَاءَ نحو : يَنَابِعَاءَ : لمكان ^(٤) ،

فَعْنَالَاءَ : نحو : بَرْنَسَاءَ ، بمعنى نبراساء ، وهم الناس ^(٥) ،

فَعْنَالَاءَ : نحو : بَرْنَسَاءَ ، وهم الناس ،

فَعْلَلَاءَ : نحو : طَرْمَسَاءَ : الليلة المظلمة ^(٦) ،

فُعْلَلَاءَ : ك : سُلْحَفَاءَ ^(٨) ،

فَعْلُولَاءَ : نحو : مَعْكُوكَاءَ ، وِبَعْكُوكَاءَ : للشر والجلبة ^(٩) .

(١) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

(٢) شرح ابن مالك ، ص : ٧٥٨ ، وشرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

(٣) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ وقد حركها بفتح الأول وسكون الثاني
وكسر الثالث .

(٤) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

(٥) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

(٦) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

(٧) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

(٨) شرح ابن مالك ، ص : ٧٥٨ .

(٩) شرح الأشموني ، ص : ٦٥٣ / ٣ .

فَعِيلَاءُ : ك : خَصِيصَاءُ ^(١) .

فَعَالِلَاءُ : ك : جُمَادِيَاءُ ، لجرادة كبيرة خضراء ^(٢) .

فَعِيلَاءُ : ك : زَكْرِيَاءُ ^(٣) .

— أئنة مشتركة بين المقصور والمدود

ويلاحظ أن أئنة كثيرة جاءت مشتركة بين المقصور والمدود ... أحصي منها :

١ — فَعَلَى — بفتحين ،

فالمقصود

اسم ، نحو : أَجَلَى ، لموضع ، وَبَرْدَى : نهر دمشق ،

وصفة نحو : جَمَزَى ، وَبَشَكَى ، لضرب من العلو ،

وجَعَلَى : للدعوة العامة ، ونَقَرَى للمخاصة .

والممدود لا يحفظ منه إلا : فَرَحَاءُ ، وَجَنَفَاءُ : موضعان ،

ودَأْثَاءُ ، وهي الأمة ...

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن ^(٤) .

٢ — فُعَلَى — بالضم والسكون فالفتح —

(١) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨ .

(٢) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨ .

(٣) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨ .

(٤) هذه الدراسة ، ص : ٢٥٣ و ٣٠٦ ، وهمه المواع ، ص : ٧٧ / ٦ .

فالمقصود لم يرد إلا اسماً، نحو: شُعْنَى، لموضع، وأُزْنَى
للذاهية.

والمملود يكون اسماً وصفة،

فالاسم: نحو: خُشْشَسَاء: لعظم خلف الأذن، وَصُعَدَاء:
للتنفس، وَرُخْضَاء: لمرق الحمى.

والصفة ك: نُفْسَاء، وناقَة عُسْرَاء.

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن^(١).

٣ — فَعَلَلَى — بفتح الفاء واللام — لم يرد إلا اسماً.

فالمقصود، ك: قَهْقَرَى: لنوع المشي، وَقَرَّتْنَى: لامرأة،
وَقَرَقَرَى: لموضع.

والمملود، نحو: عَقْرَبَاء....

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن^(٢).

وعدّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات
بالمقصورة^(٣)، وفي التسهيل من المشتركة^(٤)، قال أبو حيان وهو
الصحيح^(٥).

(١) هذه الدراسة، ص: ٢٤٩ و٢٩٥، ومع المواع، ص: ٧٧ / ٦.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٣١١، ومع المواع، ص: ٧٧ / ٦ — ٧٨.

(٣) ابن مالك، متن الكافية الشافية في علم العربية، مصر: مطبعة الهلال بالقجالة
(١٩١٤ / ١٣٣٢ هـ) ص: ١٠١.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكامل المقاصد، ص: ٢٥٦.

(٥) مع المواع، ص: ٧٨ / ٦.

٤ — فَعِلَى — بكسر الفاء واللام — ولم يرد إلا اسماء ،

فالقصور ، ك : هربدى : لمشية الهرايدة ، وهو عدو ثقيل ،
والمملود ، ك : هُنْدَبَاء : لبقة ، وطرمساء ، للظلمة ،
وجلحطاء : لأرض لا شجر فيها .
وقد تقدم الكلام على هذا الوزن ^(١) .

٥ — فَوَعَلَى — بفتح الفاء والعين — ولم يرد إلا اسماء ،

فالقصور ، ك : خَوَزَلَى : لمشية التبخر ،
والمملود ، ك : خَوْصَلَا ،
وقد تقدم الكلام على هذا الوزن ^(٢) .

٦ — فَعِلَى — بفتح الفاء واللام

فالقصور ، ك : خَيْرَلَى ، وَدَيْكَسَى لغة في : دَيْكَسَاء ،
وهي القطعة من النعم ،
والمملود ، ك : ديكسَاء ،

قال أبو حيان : ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع ، وتبعه

(١) هذه الدراسة ، ص : ٣١٢ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٦ ، ومع
المواضع ، ص : ٧٨ / ٦ .

(٢) هذه الدراسة ، ص : ٣١٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، ومع المواضع
ص : ٧٨ / ٦ .

ابن مالك ، وقال غيره : هو فَعْلَلَاءَ وَفَعَّلَلَى : فلم يثبت فَيَعْلَى للممدود^(١) ، وقد تقدم الكلام على هذا الوزن^(٢) .

٧ — فَعِيلَى وَفَعِيلَاءَ

فالقصور ، نحو : كَثِيرَى ،

والممدود ، نحو : قَرِيشَاءَ ، وَكَرِيشَاءَ لنوع من البسر ،
وقد تقدم الكلام على هذا الوزن^(٣) .

٨ — فَعِيلَى : بكسرتين وتشديد العين ،

فالقصور لم يرد إلا مصدرًا ، نحو : جِثْيَى : للحث ،
وهجْزِي : للعادة .

والممدود لم يحفظ منه إلا : فَخِيرَاءَ ، وَخَصِيصَاءَ ، وَمَكِينَاءَ ،
وقد تقدم الكلام عليه^(٤) .

٩ — فَاغُولَى — بضم العين —

فالقصور ، نحو : بَادُولَى : البلد ،

(١) هذه الدراسة ، ص : ٣١٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، مع الهوامع ، ص : ٧٩ / ٦ .

(٢) مع الهوامع ، ص : ٧٩ / ٦ ، وهذه الدراسة ، ص : ٣١٨ .

(٣) هذه الدراسة ، ص : ٣١٧ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، ومع الهوامع ، ص : ٧٩ / ٦ .

(٤) هذه الدراسة ، ص : ٢٩٦ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، ومع الهوامع ، ص : ٧٩ / ٦ .

والممدود، نحو: عَاشُوراء، وصَارُوراء: للضرر،
وقد تقدم الكلام عليه^(١).

١٠ — إِفِينَلَى — بكسر الهمزة والعين —

فالمقصود، نحو: إَهْجِيرِي، وإَجْرِيَا: للعادة، ولا يحفظ
غيرهما،

والممدود، نحو: إَهْجِيرَاء، وإَجْرِيَاء... لغة فيها،
وإَحْتِيلَاء: موضع^(٢).

١١ — فِعْلَى :

فالمقصود نحو: قَطِي: لنبت، وَزِجَكِي، وَزِمِجِي،
والممدود، نحو: زِمِجَاء، وَزِمِكَاء،

وقد عدَّ ابن مالك هذا الوزن في الكافية من المختص
بالمقصود^(٣)، وفي التسهيل من المشترك^(٤)، قال أبو حيان
«وهو الصحيح»^(٥).

(١) هذه الدراسة، ص: ٣٩٤. وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، ومع الخوامع
ص: ٧٩ / ٦.

(٢) مع الخوامع، ص: ٧٩ / ٦ — ٨٠، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

(٣) ابن مالك، متن الكافية في علم العربية، ص: ١٠١.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

(٥) مع الخوامع، ص: ٨٠ / ٦.

١٢ — فَعَلَوْلى — بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام —

فالْمَقْصُور، نحو: قَوْضَوْضَى،
والمَمْلُود، نحو: مَعْكُوكَاءَ، وَبَعْكُوكَاءَ: للسر والجلية،
وقد تقدم الكلام عليه^(١).

١٣ — فَعَلَيَّا — بفتحيتين وكسر اللام —

فالْمَقْصُور، نحو: زَكْرَيَّا،
والمَمْلُود، نحو: زَكْرِيَّاءَ،
وقد تقدم الكلام عليه^(٢).

١٤ — فُعَيْلَى — بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة^(٣) —

فالْمَقْصُور، نحو: خُلَيْطَى: للاختلاط، وَلُقَيْزَى: للفر،
وَقَيْيَطَا: للناطف،
والمَمْلُود، نحو: دُخَيْلَاءَ،

١٥ — فُعَيْلَى — بضم ففتح فسكون^(٤) —

(١) هذه الدراسة، ص ٣١٩. وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، ومع المعجم، ص: ٨٠ / ٦.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٣٢٠، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، ومع المعجم، ص: ٨٠ / ٦.

(٣) مع المعجم ص: ٨٠ / ٦، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

(٤) مع المعجم، ص: ٨١ / ٦، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

فالقصور ، نحو : جَلَنْدَى ، اسم ملك ،
والممدود ، نحو : جَلَنْدَاء .

١٦ — أَفْعَلَى — بفتح فسكون ففتح —
فالقصور ، نحو : أَجْنَلَى : للدعوة العامة ، وَأَوْجَلَى :
موضع ،

والممدود ، نحو : الأربعاء ، والأجفلاء .
وقد تقدم الكلام عليه ^(١) .

١٧ — يُفَاعِلَى — بضم أوله —
فالقصور — كما ينص أبو حيان — يُتَابَعَى ،
والممدود ، يُتَابِعَاء .
وقد تقدم الكلام عليه ^(٢) .

١٨ — فُعَالِلَى — بضم ففتح فكسر اللام —
فالقصور ، نحو : جُخَادِلَى ،
والممدود ، نحو : جُخَادِيَاء .
وقد تقدم الكلام عليه ^(٣) .

(١) هذه الدراسة ، ص : ٣٠٨ ، وتسهيل القوائد ، ص : ٢٥٧ ، وجمع المواضع ،
ص : ٨١ / ٦ .

(٢) هذه الدراسة ، ص : ٣١٩ .

(٣) هذه الدراسة ، ص : ٣٢٠ ، وتسهيل القوائد ، ص : ٢٥٧ ، وجمع المواضع ،
ص : ٨١ / ٦ .

١٩ — فَعَوَلَى — بالفتح فالضم —

فالقصور، ك: عُبَيْدٌ مَسْتُوطَى: اسم أو لقب، وَقَطُورَى: قبيلة في جرهم، وَخَضُورَى: لموضع، وَجَلُولَا، وَحَرُورَا — لموضعين.

والممدود، نحو، دَبُوقَاء: وَيُرُوكَاء، وَجَلُولَاء...

وهو قليل ولم يأت منه وصف.

وقد تقدم الكلام عليه^(١).

وقد اعتبره ابن مالك في التسهيل مختصاً بالممدود، وهو رأي ابن عصفور^(٢).

وعنه ابن القوطية، وابن القطاع من المشرقة... واعتبر أبو حيان هذا الرأي هو الصحيح^(٣).

٢٠ — فَعَوَلَى — بفتحين وسكون الواو^(٤) —

فالقصور، ك: شَرُورَى: لموضع، وَخَجُوجَى: للتويل الرّجلين.

(١) هذه الدراسة، ص: ٣٩٧، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، ومعجم المواع، ص: ٨١ / ٦.

(٢) تسهيل الفوائد، ص: ٢٥٦، ومعجم المواع، ص: ٨٢ / ٦.

(٣) معجم المواع، ص: ٨٢ / ٦.

(٤) معجم المواع، ص: ٨٢ / ٦.

والمملود : خَجَّوَجَاءَ .

وقال في لسان العرب : الخَجَّوَجِيُّ : الطويل الرَّجلين ، يُمَدُّ ويقصر ، وهو فَتَوَعَّل ، والأنثى : خَجَّوَجَاءَةٌ ، وريح . خَجَّوَجَاءَةٌ : دائمة المهبوب شديدة المرارة^(١) .

٢١ — فَعَالِي —

فالْمَقْصُور ، نحو : قَافِلًا ،
والممدود ، نحو : قَافِلَاءَ^(٢) .

٢٢ — فَعَالِي — بضم الفاء وفتح العين ، وتشديد اللام ،

فالْمَقْصُور ، نحو : عُرْصِي : من الاعتراض ،
والممدود ، نحو : سُلْحَفَاءَ^(٣) .

(١) لسان العرب ، مادة : «خجا» ، ص : ٢٢٤ / ١٤ .

(٢) معجم الخواص ، ص : ٨٢ / ٦ .

(٣) معجم الخواص ، ص : ٨٢ / ٦ .

IV - الكسرة

صَرَحَ سيبويه بأن الكسر مما يؤنث به ، تقول : إنلث ذاهبة ،
وانث ذاهبة ، وتقول : هاتي هذا للجارية ، وتقول : هذي أمة
الله ، واضربي ، إذا أردت المؤنث ، وإنما الكسرة من الياء^(١) .

يفهم من هذا النص ، ومن غيره ، أن الكسرة من مميزات
التأنيث ، وهي تدخل على :

١ — الضمائر ، نحو : أنت ، والكاف من إنلث... ،
وهذي... على رأي سيبويه الذي ذهب إلى أن الكسرة من
الياء ، كما تقدم ، وعلى رأي هشام بن معاوية ، الذي ذهب إلى
أن كسرة الذال علامة التأنيث ، والاسم الذال ، و«ها» دخل
للتثنية^(٢) وسيأتي الكلام على «هذي وهذي وهاذ...» .

٢ — في الأفعال ، في الأمر ، كفولهم : اضربي ، إذا
أردت به المؤنث .

٣ — في الأسماء التي على وزن «فَعَالِيه» ، وهو على أضرب
عدة ، وهي :

(١) الكتاب ، ص : ٢٧٢ / ٣ ، وللمقتضب العميد ، ص : ٣٧٤ / ٣ ، للمبرد ، أبو
العباس محمد بن يزيد ، (ت ٢٨٥) ، والكامل في اللغة والأدب ، بيروت :
مكتبة المعارف (دون تاريخ) ، ص : ٢٧٩ / ١ والمذكر والمؤنث لأبي بكر
الأنباري ، ص : ١٦٦ و ١٨٢ و ١٨٦ والأمل في الشجرية ، ص : ١١١ / ٢ .
(٢) أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٨٢ .

الأول : المؤنث المعرفة المعدول ، وهو اسم للفعل ، ويكون مكسور الآخر ، كقولهم : نَزَالِ يا فتى ، أي : انزل ، قال زهير (من الكامل) :

وَلَنِعْمَ حَشَوَ الدَّرْعَ أَنْتَ إِذَا
دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ^(١)

وكقول زيد الخيل (وافر)
وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي
كَرِيهَةٌ كُلَّمَا دُعِيتَ نَزَالٍ^(٢)

وكقولهم : تَرَالِ يا زيدُ ، أي : اتركه ، قال الطُّفَيْلُ بن يزيد الحارثي ، (من الرجز) :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
أَلَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا^(٣)

(١) الكتاب ، ص : ٢٧١ / ٣ ، وديوان زهير ، والمقتضب للمبرد ، ص : ٢٧٩ / ١ والأمالى الشجرية ، ص : ١١١ / ٢ ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢٣٥ / ٢ ، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ٦٠١ .

(٢) المقتضب للمبرد ، ص : ٣٧١ / ٣ ، والكامل للمبرد ، ص : ٢٧٩ / ١ ، والأمالى الشجرية ، ص : ١١١ / ٢ .

(٣) الكتاب ، ص : ٢٧١ / ٣ ، و ٢٤١ / ١ والمقتضب للمبرد ، ص : ٣ / ٣٦٩ ، والكامل للمبرد ، ص : ٢٧٩ / ١ ، والأمالى الشجرية ، ص : ١١١ ، والمخصر لابن سبئة ، ص : ٧٣ / ١٧ والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ٦٠٠ حيث استعمل (تَرَاكِهَا) بدل (تَرَاكِهَا) .

ومثله قول الآخر (من الرجز) :

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا^(١)

ومثلها «نظّاره»، كقول رؤبة (من الرجز) :

«نَظَّارِهِ كَيِّ أَرْكَبَهَا نَظَّارٍ»^(٢).

وقال أبو النجم (من الرجز) :

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ^(٣)
حَتَّى يَصِيرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ

(١) الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٠ و ١ / ٢٤٢، المقتضب للمبرد، ص: ٣ / ٣٧٠،
والخصص لابن سيده، ص: ١٧ / ٦٣، والأماشي الشجرية، ص: ٢ /
١١١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، ص: ٦٠١.

(٢) الكتاب، ص: ٣ / ٢٧١، وقد نسبه سيبويه لرؤبة، وليس في ديوانه، وقد
نسبه المبرد في الكامل لأبي النجم، ص: ١ / ٢٧٩، وانظر المقتضب للمبرد،
ص: ٣ / ٣٧٠ حيث ذكر في المرتين «ركبه» بدل «اركبها»، الأماشي
الشجرية، ص: ٢ / ١١١، والخصص لابن سيده، ص: ١٧ / ٦٣.

(٣) الكتاب، ص: ٣ / ١٧١، وبعده، كما في هامش رقم (٣)
حتى يصير الليل كالنهار أو نجعلوا دونكم وبارك
ينظر أيضاً: المقتضب للمبرد، ص: ٣ / ٣٧٠، والكامل للمبرد، ص: ١ /
٢٧٩، حيث نسب لرؤبة، وتعلب (أحمد بن يحيى، أبو العباس) ومجالس
تعلب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة
الثالثة، ص: ٥٨٣، والأماشي الشجرية، ص: ٢ / ١١٠.

ويقال للضُّع : دَبَابٍ ، أَي : دُبِّي^(١) .

ويقال نَعَاءٌ ، قال الشاعر (عبد مناف بن ربيع) (من الطويل) :

نَعَاءُ ابْنِ لَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالتَّدَى
وَأَيْدِي شِمَالِي بَارِ ذَاتِ الْأَنَامِلِ^(٢)

أَي : أَنَعٍ ، وقال جرير (من الطويل) :

نَعَاءُ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ
وَجَرْدَاءُ مِثْلِي الْقَوْسِ سَمْعِ حُجُولِهَا^(٣)

وقد ذكر السيوطي ، عن الصغاني ، ألفاظاً عدّة جاءت بمعنى الأمر، وهي : نَعَاءٌ ، دَبَابٍ ، ضَرَابٍ ، شَتَاتٍ ، حَمَادٍ ، رَصَادٍ ، عَرَادٍ ، حَضَارٍ ، نَظَارٍ ، خَنَاسٍ ، مَسَاسٍ ، قَطَاطٍ ، لَطَاطٍ ، يِعَاطٍ ، دَهَاعٍ ، مَسَاعٍ ، مَنَاعٍ ، نَزَافٍ ، عَلَاقٍ ، بَرَاكٍ ،

(١) الكتاب ، ص : ٢٧٢ / ٣ .

(٢) الكتاب ، ص : ٢٧٢ / ٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢ / ٥٣٨ .

(٣) الكتاب ، ص : ٢٧٢ / ٣ . والبيت نسبة ميبويه لجرير وليس في ديوانه ، وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢ / ٥٣٨ .

تَرَاكٍ، دَرَاكٍ، مَسَاكٍ، فَعَالٍ، قَوَالٍ، ونزال^(١)، ونقل عن
الجمهرة. بَدَادٍ، أَي لبيد^(٢).

والثاني: فَعَالُ المَعْدُولَةِ عن الصِّفَةِ الغَالِبَةِ، والحَالَةُ محلَّ
الاسم. وقد تكون في النداء أو في غير النداء.

١ — لَهَا جَاءَ مَنَادَى

يَا خَبَاثَ، أَي: يَا خبيثة... وهو اسم للخبيثة.
يَا لَكَاعٍ، أَي: يَا لَكُفَاء... وهو اسم للكَفَاء، واللكاعة:
اللُّؤْمُ والحمق^(٣) يَا فَسَاقٍ، أَي يَا فَاسِقَةً... وهو اسم
للفاسقة^(٤).

وقد أورد السيوطي، عن الصغاني، قولهم في سبِّ الأنثى:
يَا رَطَابِ، يَا خَبَاثَ، يَا خَنَاثَ، يَا ذَخَارَ، يَا عَدَاوِ، يَا ضَنَازَ،

(١) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الزهر في علوم اللغة
العربية وأنواعها، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي،
ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار احياء الكتب العربية (دون تاريخ)،
ص: ١٣١ / ٢.

(٢) السيوطي، الزهر، ص: ١٣٢ / ٢.

(٣) الكتاب، ص: ٢٧٢ / ٣ — ٢٧٣، والكامل للمبرد، ص: ٢٧٩ / ١،
والزهر للسيوطي، ص: ١٣٢ / ٢.

(٤) الكامل للمبرد، ص: ٢٧٩ / ١، والزهر للسيوطي، ص: ١٣٢ / ٢.

يا قَفَّاسَ ، يا لَكَاعَ ، يا خَضَافَ ، يا حَبَاقَ ، يا خَزَاقَ ، ويا
فَسَاقَ^(١) .

٢ — ومما جاء غير منادى :

قولهم للضَّبُعِ : جَعَّارٍ ، وهو اسم للجاعرة ، أي الضَّبُعُ ،
كقول النابغة الجعدي (من الطويل) :
فَقُلْتُ لَمَّا عِثْنِي جَعَّارٍ وَجَرَّري
بلجم امرئٍ لم يَشْهَدْ اليَوْمَ نَاصِرُهُ^(٢)

ويقال للضَّبُعِ ، أيضاً ، قَئَامٌ ، أَنَّهَا تَقُومُ ، أي : تَقْطَعُ^(٣) .
وكقولهم : حَلَّاقٌ يا فتي ، أي : المنيَّةُ لِأَنَّهَا خَالِقَةٌ ، فهي
معدولة عنها ، وسميت المنيَّةُ : حَلَّاقٌ : لِأَنَّهَا تَحْلِقُ ، قال الشاعر
(الكامل) :

لَحِقْتُ حَلَّاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَانِهِمْ
ضَرْبَ الرُّقَابِ وَلَا يُهِمُّ الْمَعْنَمُ^(٤)

(١) الزهر ، ص : ١٣٢ / ٢ .

(٢) الكتاب ، ص : ٢٧٣ / ٣ ، والمقتضب للمبرد ، ص : ٢٧٥ ، والأمال
الشجرية ص : ١١٣ / ٢ ، والمخصص ، ص : ٦٤ / ١٧ .

(٣) الكتاب ، ص : ٢٧٣ / ٣ .

(٤) الكتاب ، ص : ٢٧٣ / ٣ .. ونسب البيت للأخزم بن قارب الطائي ، أو
المقعد بن عمر ، أنظر أيضاً : المقتضب للمبرد ، ص : ٣٧٢ / ٣ ، والأمال
الشجرية ص : ١١٤ / ٢ ، ولسان العرب ، مادة حلق ، والمخصص لابن
سيدة ، ص : ٦٤ / ١٧ .

وقال المهلهل (من الخفيف) :
مَا أَرْجِي بِالْعِيشِ بَعْدَ نَدَائِي
قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ حَلَاقِي^(١)

فَعَالِ المَعْدُولَةِ عن المصدر للمبالغة ، كقولهم :
فَجَارٌ ... معدولة عن الفَجْرَةِ^(٢) ، قال النابغة الذبياني (من
الكامل) :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(٣)

ويلاحظ أَنَّ سيويه ومن اتبعه قد جعلوا فَجَارًا ، في قول
النابغة الذبياني ، من المصادر المعدولة ، ولكن ابن سيده يعتبرها
صفة غالبة ، لأنه جعل فَجَارًا ، في البيت ، نقيض بَرَّةً ، وَبَرَّةً ،
صفة ، تقول : رَجُلٌ بَرٌّ وامرأة بَرَّةٌ ، فهذا عنده ، وعند الشاعر ،
على رأيه ، صفتان لمصدرين ، فكان الشاعر قال : فحملتُ الخصلة

(١) الكتاب ، ص : ٢٧٣ / ٣ ، والمقتضب للمبرد ، ص : ٢٧٣ / ٣ ، والأمازي
الشجرية ، ص : ١٩٤ / ٢ ، والمختص لابن سيده ، ص : ٦٤ / ١٧ ، ولسان
العرب ، مادة «حلق» ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأثيري ، ص : ٦٠٢ .
(٢) الكتاب ، ص : ٢٧٤ / ٣ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ٣٤ ، والكتاب ، ص : ٢٧٤ / ٣ ، مجالس
العلب ، ص : ٣٩٦ / ٢ ، والمختص لابن جني ، ص : ٢٩٨ / ٢ ، والأمازي
الشجرية ، ص : ١١٣ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥٣ / ٤ ،
والكامل للمبرد ، ص : ٢٨٠ / ١ ، والمختص لابن سيده ، ص : ٦٤ / ١٧ .

البرّة، وحملتَ الخصلة الفاجرة، كما تقول الخصلة القبيحة
والخسنة، وهما صفتان، وجعل برّة معرفة عُرِفَ بها ما كان
جميلاً مستحسنًا^(١)

يَسَار... معلولة عن الميسرة^(٢)، ويقال: انظرني حتى
يَسَار: أي إلى المسيرة^(٣)، قال الشاعر (من الطويل):

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا
نَحْجُ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً^(٤)

بَدَادٍ... كقول النابغة الجعدي (من الكامل):

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وَالْحَيْلُ تَعْدُو بِالصَّيْدِ بَدَادٍ^(٥)

فهذا بمنزلة قوله: تعدو بدادًا، إلا أنه معلول عن حذو

(١) التخصيص، ص: ١٧ / ٦٥.

(٢) الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤ / ٥٥.

(٤) الكتب، ص: ٣ / ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤ / ٥٥.

(٥) ديوان الجعدي، ص: ٢٤١، وديوان البيت لحسان، ديوان حسان، ص:

١٠٨، الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٥، مجالس ثعلب، ص: ٢ / ٤٥٩ ونسب

عحق الكتاب البيت لعوف بن عطية التيمي، المقتضب للمبرد، ص: ٣ /

٣٧١، والأماشي الشجرية، ص: ٢ / ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش،

ص: ٤ / ٥٤، والتخصص لابن سيدة، ص: ١٧ / ٦٤، ولسان العرب،

مادة «بداد» ص: ٣ / ٧٨.

مُؤَنَّثاً^(١). فَبَدَادٍ في موضع الحال ، وهو في معنى مصدر مؤنث معرفة ، وقد فسره سيبويه فقال معناه : تَعْلُو بَدَدًا ، غير أَنَّ بَدَادٍ ليست بمعدولة عن بَدَدٍ ، لأنَّ بَدَدًا نكرة ، وإنما هي معدولة عن البدّة أو المبادّة أو غير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة المؤنثات^(٢) .

وَحَمَادٍ للجمود... وَحَمَادٍ للمحمدة ، قال المتلمس (من البسيط) :

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي
طَوَالَ الدُّمْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادٍ^(٣)

وإنما يريد جموداً وحمداً ، غير أن اللفظ الذي عدل عنه هذا اللفظ كأنه الجَمْدَةُ والحَمْدَةُ ، أو ما جرى مجرى هذا من المؤنث المعرفة^(٤) .

فَعَالٍ اسم علم مؤنث ، نحو : حَذَامٍ ، قَطَامٍ ، رَقَاشٍ ، وَغَلَابٍ ، عدلوهن من : حَاذِمَةٍ ، قَاطِمَةٍ ، رَاقِشَةٍ ، وَغَالِبَةٍ^(٥) .

(١) الكتاب ، ص : ٢٧٥ / ٣ .

(٢) المخصص ، ص : ٦٤ / ١٧ .

(٣) الكتاب ، ص : ٢٧٦ / ٣ ، الأمل في الشجرية ، ص : ١١٣ / ٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ، ص : ٥٥ / ٤ ، المخصص ، ص : ٦٥ / ١٧ .

(٤) المخصص ، ص : ٦٥ / ١٧ .

(٥) الأمل في الشجرية ، ص : ١١٤ / ٢ ، والكامل للمبرد ، ص : ٢٨٠ / ١ ، والمقتضب للمبرد ، ص : ٣٦٨ / ٣ ، و ٣٧٣ / ٣ . وَحَلَامٍ من الخلد ، وله =

وفي قَعَالٍ هذه لغتان ؛ الكسر والإعراب غير المصروف ،
فَأَمَّا الكسر ، فلغة أهل الحجاز^(١) ، كقول الشاعر (من
الوافر) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهُمَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٢)
وكقول النابغة (من الوافر) :

أَتَارَكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ وَظِنًا بِالنَّحِيَةِ وَالْكَلَامِ^(٣)
وَأَمَّا إعرابه إعراب الاسم غير المصروف فلغة بني تميم ، الذين
يقولون :

جَاءَتْ قَطَامٌ ، وَرَأَيْتُ قَطَامَ ، وَمررت بِقَطَامٍ ، فهي عندهم

= معيان ، القطع والشيء الخفيف ، وَقَطَامٌ من القطم ، وهو القطع ، أو هو
الشهرة ، يقال : فحل قطم إذا كان يشتهي الضراب . ورقاش من الرقش وهو
مثل النقش ، ومنه حبة رَقْشَاء إذا كانت منقطة ..

(١) الكتاب ، ص : ٢٧٨ / ٣ ، والأمازي الشجرية ، ص : ١١٤ / ٢ ، والكمال
للمبرد ، ص : ٢٨٠ / ١ ، والمقتضب للمبرد ، ص : ٣٧٣ / ٣ .

(٢) الأمازي الشجرية ، ص : ١١٥ / ٢ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ،
ص : ٦٠٠ ، والخصائص ، ص : ١٧٨ / ٢ ، ولسان العرب ، مادة : حطم ،
ورقش .

(٣) الأمازي الشجرية ، ص : ١١٥ / ٢ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ،
ص : ٥٩٩ ، وديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٥٨ .

كزئب، وسعاد، ونوار، يرفعونه بلا تنوين، وينصبونه في موضع النصب والخفض بغير تنوين^(١).

وأما الأسماء المنتهية براء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون على بنائه على الكسر^(٢)، ويبدؤ أن بني تميم هم الذين أدخلوا لغة الحجازيين، لأن «الحجازية هي اللغة الأولى القُدمى»^(٣).

وبعلل الخليل والسيرافي سبب تحلي بني تميم عن لغتهم، في هذه المسألة، واتباعهم اللغة الحجازية، بسبب الرّاء، لأنّ بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضَمُّوا الرّاء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الرّاء؛ لأنّ الرّاء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الرّاء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، فصار ضمّ الرّاء في منع الإمالة أشدّ من منع غيرها من الحروف، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز^(٤) فما جاء وآخره راء: سَفَار، وهو اسم ماء. حَضَار، وهو اسم كوكب، ولكنها مؤنثان كَمَاوِيَّة والشَّعْرَى، كأن تلك اسم الماء، وهذه اسم الكوكبة^(٥).

(١) الكتاب، ص: ٢٧٧ / ٣، والأماشي الشجرية، ص: ١١٥ / ٢، والمذخر والمؤنث لأبي بكر الأباري، ص: ٢٩٩ و ٦٠٠، والكامل للمبرد، ص:

٢٨٠ / ١.

(٢) الكتاب، ص: ٢٧٨ / ٣.

(٣) الكتاب، ص: ٢٧٨ / ٣.

(٤) الكتاب، ص: ٢٧٨ / ٣، والهامش رقم (٢).

(٥) الكتاب، ص: ٢٧٩ / ٣.

وَشَفَارٍ : لقب بني فزارة ، ويقال وقع في بنات طَبَارٍ
وَطَمَارٍ ، أي في دَوَاهٍ ، وَفَجَارٍ : اسم للفجرة ، وَيَسَارٍ : اسم
للميسرة^(١) .

ولكن قد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء ،
كقول الأعشى (من مجزوء البسيط) :

مَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ
فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ^(٢)

لكن قد يكون ذلك بسبب أن قوافي القصيدة مرفوعة كما
أشار سيويه .

بقي أن نشير إلى أن «فعال» جاءت لتدل على أسماء المواضع ،
وذلك كقولهم :

شَرَاءٌ ، حَدَابٍ ، بَلَادٍ ، شَعَارٍ ، ضَمَارٍ ، طَمَارٍ ، طَفَارٍ ،
قَمَارٍ ، مَطَارٍ ، وَبَارٍ ، ضَعَاطٍ ، بَقَاعٍ ، مَلَاعٍ ، نَعَطَاعٍ ،
شَرَّافٍ ، صَرَّافٍ ، لَصَافٍ ، سَفَالٍ ، طَمَامٍ ، عَطَامٍ ، فهذه
كلها أسماء مواضع ، ومنها : صَلَاحٍ : من أسماء جبال^(٣) .

(١) الزهر ، ص : ١٣٢ / ٢ ، و ١٣٣ / ٢ .

(٢) الأعشى الكبير (ميمون بن قيس ، ديوان الأعشى ، شرح وتعليق الدكتور
احمد محمد حسين ، بيروت : المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م) ، ص : ٣١٧ ، حيث قال (مرحلاً) بدل قول سيويه
(مرّ دهر) .

(٣) الزهر ، ص : ١٣١ / ٢ .

كما بقي أن نشير إلى ما جاء معمولاً عن حدثه من بناء
الأربعة، كقول الشاعر أبي النجم العجلي (من الرجز):

حتى إذا كسان على مطار
يمناه واليسرى على الثرثار
قالت له ربح الصبا: قرقار
واختلط المعروف بالانكار^(١)

فإنما يريد بذلك قالت له: قَرَّقر بالرفع للسحاب، وكذلك
عَرَّعار، وهو بمنزلة قرقار، وهي لعبة، إنما هي من عَرَّعَرْتُ،
ونظيرها من الثلاثة عَوَّاج، أي اخرجوا، وهي لعبة أيضاً^(٢).

ولم يأتِ هذا البناء من الرباعي إلا قليلاً^(٣) كما قال الزمخشري
وأبن يعش، ولكن المبرد غلط سيويه — الذي جعله قياساً —
في هذا، وقال: إنه ليس بإثبات الأربعة من الفعل عدل، وإنما
قَرَّقار، وعَرَّعار حكاية للصوت، كما يقال: فاق غاق... وما
أشبه ذلك من الأصوات^(٤).

(١) الكتاب، ص: ٢٧٦ / ٣، وشرح المفصل لابن يعش، ص: ٥١ / ٤،
ولسان العرب مادة قمر، ص: ٨٩ / ٥ حيث قال، أيضاً، أنه لم يسمع
العدل إلا في «عرعار»، و«قرقار». ومطار والثرثار: موضعان.

(٢) الكتاب، ص: ٢٧٦ / ٣.

(٣) المفصل، ص: ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعش، ص: ٥١ / ٤ — ٥٢.

(٤) الكتاب، ص: ٢٧٦ / ٣ — ٢٧٧، هامش رقم (٥)،

٧ — الياء

أجمع النحويون على استعمال الياء مميز تانيث في الفعل المضارع ، وفي فعل الأمر كقولك : أنتِ ، يا هندُ ، تضررين ، ولن تضريني ، ولم تضريني ... واضربي فلاناً^(١) ... ولكنهم لم ، يتفقوا على جعل الياء مميز تانيث في الأسماء .

فقد ذكر سيويه أن الكسر مما يؤث به ، وأن الكسرة من الياء^(٢) وقال أبو بكر الأنباري إن «الياء» من «هذي» هي مميز تانيث يستعمل في الأسماء^(٣) ، وقال جماعة من النحويين : هي ياء التانيث^(٤) .

- (١) أبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٨٦ ، و
— الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) (٢٩٦ هـ — ٣٨٤ هـ) ، معاني
الحروف ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة : دار نهضة مصر
للطباعة والنشر (دون تاريخ) ، ص : ١٤٧ .
— المرادي (أبو الحسن بن قاسم) ، الجني الدلالي في حروف المعاني : تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد تدم فاضل ، بيروت : دار الآفاق
الجديدة ، الطبعة الثانية (٢٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م) ، ص : ١٨١ .
— ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق الدكتور
مازن المبارك ومحمد علي محمد الله ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية
(١٩٦٩ م) ، ص : ٤١٢ / ١ .
(٢) الكتاب ، ص : ٢٧٢ / ٣ .
(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٦٦ و ١٨٢ .
(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨٢ .

لكن هشام بن معاوية رفض اعتبار «الياء» من «هذي»
 مميّز تانيث، لأن كسرة الذال — عنده — هي مميّز التانيث،
 والاسم الذال، و(ها) للتنيه، ولم يذكر «الياء» في نهاية
 الاسم، لكنه ذكر «هاء» واعتبرها «تكميلاً للاسم»^(١).

وقد ردّ ابن يعيش قول من قال إنّ «الياء» هي مميّز التانيث
 في «هذي»، وقال إنّ التانيث فيها مستفاد من الصيغة، رغم أنّه
 قال إنّ «ذي»، هي تانيث «ذا»... لكن وزنه «فعل» كـ
 «بنت»، لأنّ «الياء» فيه أصل وليست للتانيث، إنّما هي عين
 الكلمة، واللام محذوفة كما كانت في «ذا» كذلك، والتانيث
 مستفاد من الصيغة، وصحّت «الياء» لانكسار ما قبلها^(٢).

فهل يستطيع الباحث تعميم القول بأن «الياء» من مميزات
 التانيث في الأسماء اعتماداً على كلمة واحدة غير متفق عليها؟
 وهل يستطيع الباحث القول إنّ «الياء» ما هي إلا كسرة
 مشبعة؟

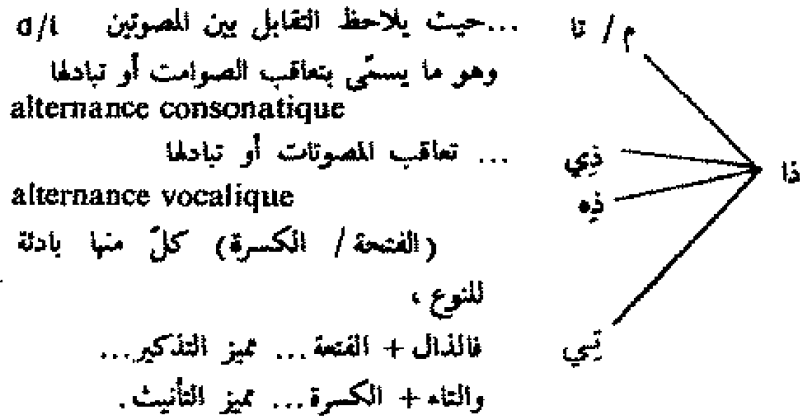
اني أميل إلى اعتبارها كسرة اشبهت في النطق فظهرت وكأنّها
 «ياء»... بل وأميل إلى اعتبارها نوعاً من المدّ الصوتي الذي لا

(١) المذكّر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨٢... وقال القراء إنّ الهاء التي
 بعد الذال بدل من الياء في هذي، وفي هذه، لغات، هذيه قامت، وهذبي
 قامت، وهاذي قامت، وذه قامت، وذي قامت.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ١٣١ / ٣.

للتأنيث ... وإن كان ذلك جائزاً ومحملاً ... كما لا يستطيع الجزم بأن صيغة (ذِي أو هَذِي) للتأنيث ... وإن كان ذلك محتملاً وجائزاً.

ويستطيع الباحث أن يرسم الصورة التالية لـ: (ذَا) ولما يقابلها في المؤنث^(١).



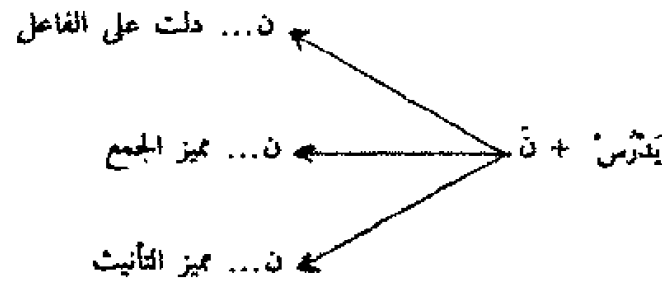
بل إنّ الكسرة نفسها، كما مرّ، هي تميز تأنيث...
فتخصيص «ذَا» للمذكر و (ذِي) للمؤنث هو تعاقب مصوتات
كما قال الأب فليش...

VI - النون

النون مميز من مميزات التانيث لحقت الأفعال والأسماء...

— أما النون التي تلحق الأفعال فكقولك : النساء قَعَدْنَ وَقُمْنَ... وهنَّ يَقُمْنَ وأنتنَّ تَدْرُسْنَ^(١).

وبلاحظ أنَّ في النون التي تلحق الأفعال ثلاث علامات :



وأما النون التي تلحق بالأسماء المذكورة فتجعلها مؤنثة ، فكقولك : هُنَّ وَأَنْتُنَّ^(٢). لكن أيَّ النونين هي مميز التانيث في (أَنْتُنَّ نَ) و (هُنَّ نَ) ؟ يقول النحويون إنَّ النون الثانية المفتوحة هي مميز التانيث ، أما النون الأولى ، فقد أدخلت لتسهيل إلحاق مميز التانيث ، لأنَّ سبيل نون التانيث ألا يكون قبلها إلا حرف ساكن^(٣) ، فالأصل ، إذاً :

- (١) الكتاب ، ص : ٤ / ١٩٩ ، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٦٧ و ١٨٦ .
- (٢) الكتاب ، ص : ٤ / ١٩٩ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٦٦ و ١٨٢ .
- (٣) المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨٢ .

مفرد مذكر مؤنث جمع مذكر جمع مؤنث
 أَنْتَ أَنْتِ أَنْتِ أَنْتُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ...
 فهي :

تَ + م (مما يفرض تغيير حركة التاء إلى
 الضم بدل الفتح).

أَنْ + ت (مما يفرض تغيير حركة التاء إلى
 الضم بدل الكسر بعد إدخالي نون
 ساكنة).

خاتمة الباب الثاني

يمكن تلخيص هذا الباب بالقول إنَّ مميّز التانيث «التاء»، سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوح، أم مفتوحة وما قبلها ساكن، وسواء اعتبرنا «التاءين»؛ المربوطة والمفتوحة، من أصل واحد، وأن إحداهما قد تطورت، في مرحلة موغلة في القدم، عن الثانية، أم أن كلّ واحدة منها جاءت مستقلة عن الأخرى... فالتاء، بنوعها، هي مميّز التانيث الذي أخذت به اللغة العربية منذ القدم... وكان مقدراً لهذا المميّز أن يكون مميّز التانيث الوحيد، في اللغة العربية، لولا تدخل النحاة الذين خلطوا بين اللهجات وبين اللغة الواحدة، وخلطوا بين مستويات اللغة الواحدة، فجاءت «قواعدهم» مشوشة، مضطربة، متناقضة، أحياناً، لتدلّ على قصورهم من جهة، وعلى وقوفهم في وجه تطوّر اللغة من جهة ثانية.

وكشف هذا الباب حقيقة علمية ثانية تنحصر في القول إنَّ الدراسة اللغوية الصحيحة يجب أن تعالج هذا الموضوع في اللغة المسموعة، كما نطق بها أصحابها، وفي لهجاتها المتعددة، لا كما فرضها النحاة واللغويون في «اللغة المكتوبة»، وكما تخيلوا أنها تكتب...

لقد يَئُتُ هذه الدراسة أن مميّز التانيث «التاء» هو الأكثر انتشاراً، ويكاد أن يكون المميز القياسي الوحيد... أما بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة، تحفظ، ولا يقاس عليها، وذلك في كلمات وصيغ احتفظت بها الكتب اللغوية والمعجمات لتدلّ على مرحلة من التطور، وعلى مرحلة من الاضطراب والتشويش في وضع قواعد اللغة...

ويمكن أن نلخص فرضيتنا بالقول إنه لو قدر للغة العربية أن تتطور، بشكل طبيعي، وحسب خصائصها ومميزاتها، لعمّ مميّز التانيث «التاء» كلمات اللغة العربية المؤنثة كلّها، بما في ذلك تلك الأوزان والصيغ التي زعم النحاة أن مميّز التانيث لا يتصل بها...

الحفافة

حدّدت هذه الدراسة مصطلحات عدّة ، شكّلت المنطلقات المنهجية لعمل أّسم بتمييز مستويات الدرس اللغوي من بعضها البعض ، وهي : المستوى الصوتي ، والمعجمي ، والمورفولوجي ، ومنه صرف الاسم وتصريف الفعل ، والنحوي ، والجملّي ، والأسلوبي ... مما سمح باعتّاد « المميز » La marque بعد تمييزه من العلامة والمورفيم ، في دراسة التعريف والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ...

وقد التزمت هذه الدراسة بهذه المنطلقات المنهجية ، وبنيت على أساسها ، مما سمح — بعد استعراض أقوال المستشرقين والنحاة واللغويين — بالقول إنّ التأنيث ، في اللغة العربية ، لا يمثّل فكرة « الطبقات الأدنى — الأقل قيمة » ، ولا يصدر عن تأملات لاهوتية أو خرافيّة ... لأنّ التذكير ، في العربية ، يعني القوة ، والشّجاعة ، والأنفة ، والإباء ، والصّلبة ، بينما يعني التأنيث السّهولة ، واللين ، والإنبات ، إذ الأنيث أصل الباب كلّه ، وهو يعني اللين ، أي أن العربي أطلق على الأنثى ما يعتقدّه سهلاً ، ليناً ، وخصباً ، لأن الأنثى إذا لم تكن كذلك ، فكيف يتسنى لها أن تخصب وتنبّت ؟ وكيف توصّل العربي إلى تشبيه الأرض المنبثة بالمرأة فسمّاها « الأنيث » ، إذا لم تكن منهجيّة الإنخصاب والإنبات والتطور هي التي حكمت تفكيره منذ القدم

في بيئة صحراوية قاسية ؟ ألا تشبه لواحق التأنيث أو زوائده ، أو مميزاته — كما ارتضيناها — أولاد المرأة يلحقون بها ، ويميزونها من غيرها ؟ وكيف يؤنث الجاهلي أسماء آلهته : اللات ، والعزى ، ومناة الثالثة الأخرى إذا كان التأنيث ، عنده ، يدلّ على « الأدنى — الأقل قيمة » ؟ بل كيف يؤنث الجاهلي أسماء القبائل إذا كان التأنيث يمثل « الأدنى — الأقل قيمة » ، أو الخرافة . والقبيلة بالنسبة للجاهلي هي كالماء للسماك ؟

درست ، بعد ذلك ، سميات التأنيث الثمانية : التاء المربوطة ، والتاء المفتوحة ، والألف والتاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، والكسرة ، والياء ، والنون ... وخرجت بنتيجة أولية تفرض على الباحث التفريق بين اللغة كـ « أصوات » ، وبين لغة الكتابة ، أي التفريق بين اللغة المنطوقة « واللغة المكتوبة » ... وكذلك التفريق بين اللهجات ، ودراسة دورها في تأليف اللغة العربية الفصحى ، أو اللغة الموحّدة .

— فالطّائون ، والحميريون ، وبعض بني أسد ، مثلاً ، يقفون على كلّ اسم مؤنث بالتاء ، ولا يقفون « بالهاء » ، فيقولون ، مثلاً : مسلمت ، آيت ، غلصمت ، أمت ، طلحت ، بعدمت ، بنت ، أخت ... الخ . ولا تزال بقايا هذه اللهجات موجودة في لهجات بعض اللبنانيين .

— وقبيلة طيّبى ، مثلاً ، من القبائل التي كانت تؤثر الوقوف على آخر الاسم المؤنث بـ « الهاء » مطلقاً ، فيقولون : الشجرة ،

الأمه ، المسلمه ، البقره ، الغلصمه ، الطلحه ... الخ . بل إنهم وقفوا على ما جمع بألف وتاء ، كجمع المؤنث السالم ، بالهاء ، فقالوا : « دفن البناء من المكرماء » ، أي دفن البنات من المكرمات ... فهذه لغة ثانية غير اللغة الأولى .

فالقضية ، كما بينت ، ليست قضية تاء مربوطة أو مفتوحة ، أو هاء ، أو قلب التاء هاء أو العكس ، وليست قضية ألف ممدودة أو مقصورة ، وليست قضية ياء أو كسرة ، أو نون ... القضية هي قضية « صوتية » وقضية « لهجات » تداخلت ، فيما بعد ، فاضطر النحاة واللغويون إلى التنظير للغة موحدة ، تشكلت من لغات القبائل ، أو من لهجاتها ، مما أوقع الدارسين في خطأ منهجي ... واعتقد أن الخروج من هذا الخطأ يكون بتوفر الباحثين على دراسة اللهجات العربية بدقة وأناة ، وموضوعية ، وكما هي ، وهي موجودة ، لمن أراد ذلك ، في المعجمات العربية التي احتفظت بلغات العرب ، وفي كتب القراءات القرآنية ، مع اشارات قيمة ، أحياناً ، من لغويينا القدامى الذين سجلوا ما وصلوا اليه في كتبهم النحوية ، وهي كثيرة بحيث يصعب حصرها .

لقد احتفظت « اللغة المكتوبة » بمميزات التانيث ، أو لنقل إنها فرضت مميزات التانيث ، وخاصة « التاء » ، على الناطقين بالعربية ، منذ عصر التلوين حتى الآن ، وإلا لما الفرق صوتياً بين « شَجَرًا ، وحبل وعصاء ؟ »

تنصب دراسة مميزات التانيث ، إذاً ، على اللغة المكتوبة ،

وليس على لغة العربي المنطوقة ، وأكاد أقول على اللغة كما فرضها اللغويون والنحاة ، وكما تحيلوا اللغة المكتوبة على أنها رسمٌ « أمين » لصوت العربي المنطوق ...

وقد بينت أن « التاء » هي المميز الأكثر انتشاراً ... أو المميز القياسي الوحيد في اللغة العربية ، أما بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة ، تحفظ ، ولا يقاس عليها ، وذلك في كلمات ، وصيغ احتفظت بها الكتب القديمة والمعجمات .

وقد خرجت ، بعد دراسة مئات الكلمات العربية ، بالنتائج التالية :

أولاً : المؤنث الحقيقي :

١ — يعتبر المؤنث الحقيقي ، الذي له فرج الأنثى ، لغوياً ، مؤنثاً ، سواء اتصل به بميز التأنيث أم لم يتصل ، كقولهم : انسان للذكر والأنثى ، وبعير للذكر والأنثى ؛ أي أن العربي قال ، في أول الأمر ، إنسان ، عجوز ، بعير ... الخ ، ليدل بها على الذكر والأنثى ، لأنه لم يكن يملك ، في فترة تاريخية ما ، القدرة العقلية والثقافية والحضارية التي تؤهله لتمييز الذكر من الأنثى ، بل كان لا يبالي أذكراً كان هذا الحيوان أم أنثى ، لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التمييز ... ولم يكن يملك وسائل التمييز ، فكان أن أطلق اسماً على كل حيوان ... ثم تطورت اللغة بتطوره ، وارتقت بارتقائه ، فميز الذكر من الأنثى بمميز التأنيث « التاء » ، فقال : انسان وانسانة ، عجوز وعجوزة ، بعير وبعيرة ... الخ .

٢ — الأسماء التي يتصل بها ميمز التأنيث ، وتدلّ على المذكر والمؤنث ، كقولهم : بقرة ، جرادة وغنمة... الخ ، عاد العربي وأسقط منها ميمز التأنيث حين أراد الذكر وحده ، وأبقى ميمز التأنيث متصلاً بالكلمة عندما أراد الأنثى وحدها ، فقال : بقر وبقرة ، جراد وجرادة ، غنم وغنمة ، سخل وسخلة... الخ. أي ان ما نجده ، في كتبنا القديمة ، دالاً ، بميمز التأنيث ، على المذكر والمؤنث لا يعدو أن يكون معرضاً لما كانت عليه اللغة في مرحلة ما موغلة في القدم ، ثم استطاعت اللغة أن تخصّص «التاء» للدلالة على التأنيث في مثل هذه الكلمات ، وإن كانت تدلّ على الوحدة من هذه الأصناف في الوقت عينه.

٣ — في اللغة أسماء قد يكون لفظ مؤنثها مخالفاً للفظ المذكر منها ، أي ان الاسم المصاغ للتأنيث خاصّ بالمؤنث ، والاسم الخاص بالمذكر مختصّ به ، كقولهم : رجل وامرأة ، غلام وجارية ، شيخ وعجوز ، حمار وأتان... الخ ، أخضعتها اللغة للتصعيد ، مرة من التأنيث إلى التذكير ، كقولهم : امرأة وامرء ، ومرة من التذكير إلى التأنيث ، فأدخلت ميمز التأنيث على ما اعتقده بعضهم مختصاً بالمذكر ، فأصبح المُمَيِّزُ منها يدلّ على المؤنث ، وغير المُمَيِّز يدلّ على المذكر ، عندما أخذ ميمز التأنيث من الأسماء التي تحمله ، فأصبح ما يحمل الميمز يدلّ على التأنيث ، وما سلب منه يدلّ على التذكير... فأصبحوا يقولون : رجل ورجلة ، امرء وامرأة ، غلام وغلّامة ، شيخ وشيخة ، عجوز وعجوزة ، حمار وحمارة ، أتان وأتانة... الخ.

١ — أدخلت اللغة العربية ميمز التأنيث في معظم الكلمات التي يجوز فيها التذكير والتأنيث إذا كانت غير متصلة به ، وذلك في أسماء الأيام ، والشهور ، والظروف ، والأدوات ، والحروف ، وأسماء القبائل ، وكقولهم : العنق ، والعضد ، والفؤاد ، واللسان ... الخ ، مما يسمح بالقول إن اللغة العربية جنحت إلى تذكير كل ما ليس بمؤنث حقيقي ، إذا كان غير متصل بميمز التأنيث ، وبإمكاننا اعتبار ما نجرأ عليه العرب منذ الجاهلية ، قانوناً أساسياً ، وقياسياً ، اتبعه العرب في الجاهلية ، ونستطيع ، اليوم ، أن نتبعه ، دون أن نخطئ أحداً ... إذ ليس من حق أحد أن يُخطئ هذه القبيلة أو تلك ، كما أنه لم يعد يوسع أحد ، بعد الذي بيناه ، أن يتصد لناطق بتذكير ما ليس بمؤنث حقيقي ، وغير متصل بميمز التأنيث ، ويقول له : أخطأت ... أو أصبت ...

فالمؤنث من الأسماء ، هو المُمَيِّزُ بِمُمَيِّزِ التأنيث ،

والمذكر من الأسماء هو غير المُمَيِّزِ ،

وأما ما ورد في الكتب القديمة على أنه مذكر ومؤنث في الوقت نفسه ، ولا يحمل ميمز التأنيث فلا يُخطئ من يؤثته ، كما لا يُخطئ من يُذكره .

ثالثاً: الصِّغ «المختصة» بالموث :

أما الصِّغ التي قالوا إنها لا تكون إلا مجردة من مميز التأنيث ، لأنها تختص بالموث دون المذكر ، كـ : امرأة نضو (فعل) ، ورهُو (فعل) ، وسَلَفَع (فعلل) ، وحائض (فَاعِل) ، ومُحْمِق (مُفْعِل) ، ومَلُوك (فَعُول) ، وسَتِير (فَعِيل) ، ومُضَب (مُفْعِل) ، ومِعْطَار (مِفْعَال) ، ومِغْلِيم (مِفْعِيل) ، وناقة مُعْضَل (مُفْعَل) ، فقد بينت هذه الدراسة أن مميز التأنيث قد اتصل بها ، فأصبحت هذه الأوزان التي جاءت وصفاً للأنثى ، خاضعة ، بدورها ، لفكرة تمييز الموث من المذكر بمميز التأنيث «التاء» ، بحيث يقال رجل نضو وامرأة نضوة ، رجل رهُو وامرأة رهُوة ، رجل سَلَفَع وامرأة سَلَفَعَة ، رجل مُحْمِق وامرأة مُحْمِقَة ، رجل مَلُوك وامرأة مَلُوكَة ، رجل سَتِير وامرأة سَتِيرَة ، رجل مُضَب وامرأة مُضَبِيَة ، رجل مِعْطَار وامرأة مِعْطَارَة ، رجل مِغْلِيم وامرأة مِغْلِيمَة ، وبغير مُعْضَل وناقة مُعْضَلَة ... الخ .

* * *

يرى الباحث أن مميز التأنيث «التاء» قد استعمل في كلمات اللغة ، لتمييز الموث من المذكر ، دون النظر إلى وزن الكلمة ، أو معناها ، أو اختصاصها بالأنثى دون الذكر ، وأصبح بإمكاننا أن نوجز الدراسة كلها بما يلي :

- ١ — كل كلمة دخلها مميز التانيث هي مؤنثة لغوياً.
- ٢ — كل كلمة لم يدخلها مميز التانيث هي مذكرة لغوياً. أما ما سمع فيه التانيث فيحفظ ولا يُقاس عليه.
- ٣ — كل مؤنث حقيقي هو مؤنث لغوي (مقعد).
- ٤ — يدخل مميز التانيث الصيغ التي قال النحاة واللغويون إن التاء لا تدخلها إذا كانت صفة للأنثى ، أي إذا كانت صفة لما تختص به الأنثى .

• • •

وأعتقد أن هذا الذي توصلتُ إليه ليس بالشيء اليسير ، وهو يحلّ مشكلة لازمت اللغة العربية والناطقين بها دون أن يجدوا حلاً موفقاً لها قبل دراستنا هذه .

وأصبح ، الآن ، بإمكان العرب إدخال مصطلح «الصرف» بشكل عام ، ومصطلح «التذكير والتانيث» بشكل خاص في الكومبيوتر... مما يسهل تعلّمه ، واستعماله بشكل سريع ، وسليم ، في الكلام ، وفي الكتابة ، وفي الترجمة الآلية .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الكتب النحوية واللغوية العامة :

- ١ — الأخفش الأوسط (ابو الحسن ، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري) المتوفى سنة ٢١٥ هـ ، معاني القرآن ، بتحقيق الدكتور فائر فارس ، جزآن ، الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م).
- ٢ — الأزهرى (خالد ، الشيخ) ، شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة : المكتبة التجارية (١٣٥٨ هـ).
- ٣ — الاسترأبادى (رضي الدين) ، شرح الكافية في النحو ، بيروت : دار الكتب العلمية (نسخة مصورة) (دون تاريخ).
- ٤ — الأشرفى ، منج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م).
- ٥ — أنيس (إبراهيم ، الدكتور) :
- من أصول اللغة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثالثة (١٩٦٦ م).
- في اللهجات العربية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الرابعة (١٩٧٣ م ت).

٧ — الأنباري (أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٨ — الأنباري (أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

٩ — البائي (محمد فؤاد عبد)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت: شركة خياط (دون تاريخ).

١٠ — ياي (ماريو)، أسس علم اللغة، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ليبيا: منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣ م).

١١ — براجستراسر، التطور النحوي، القاهرة (١٩٢٩ م).

١٢ — بروكلمان (كارل)، فقه اللغات السامية، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٣ م).

C. BROCKELMANN, Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen, I. Band laut und Försen Lehre, Berlin, 1908.

١٣ — بكر (السيد يعقوب، الدكتور)، دراسات مقارنة في المعجم العربي، بيروت: منشورات جامعة بيروت العربية (١٩٧٠ م).

١٤ — الثعالبي (أبو منصور، اسماعيل النيسابوري)، فقه اللغة، ومصر العربية، بيروت: دار الكتب العلمية (نسخة مصورة) (دون تاريخ).

١٥ — ثعلب (أبو العباس ، أحمد بن يحيى) ، مجالس ثعلب ، تحقيق
وشرح عبد السلام هارون ، مصر : دار المعارف ، الطبعة الثالثة .

VAN GENNP: Religion, mœurs et légendes, Paris, 1908 - 1909.

١٧ — الجوهري ، الصحاح في اللغة والعلوم ، تجديد صحاح العلامة
الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع العربية ، اعداد
وتصنيف : نديم مرعشلي ، واسامة مرعشلي ، تقديم عبد الله
العللايلي ، بيروت : دار الحضارة ، الطبعة الأولى (١٩٧٤ م) .

١٨ — جويدي (اغناطيوس) ، المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية ،
القاهرة (١٩٣٠ م) .

١٩ — حسن (عباس) ، النحو الوافي ، مصر : دار المعارف ، الطبعة
الثالثة .

٢٠ — ابو حيان (أثير الدين ، الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ) ،

— البحر المحيط ، الرياض : مطبعة النصر الحديثة (١٩٧٠ م) ،
— الامتاع والمؤانسة ، تصحيح وضبط وشرح أحمد أمين ، وأحمد
الزوين ، بيروت : مكتبة الحياة (دون تاريخ) .

٢٢ — ابن خالويه (ابو عبد الله ، الحسين بن أحمد ، المتوفى سنة ٣٧٠
هـ) :

— اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، القاهرة : مطبعة دار
الكتب المصرية (١٣٦٠ هـ — ١٩٤١ م) .

— الحجة في القراءات السبع ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم ،
بيروت : دار الشروق ، الطبعة الثانية (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م) .

— ليس في كلام العرب ، تحقيق عبد النفور عطار ، مصر : دار
مصر للطباعة ، (دون تاريخ) .

٢٥ — عرما (نايف)، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم (٩)، رمضان / شوال ١٣٩٨ هـ سبتمبر ١٩٨٢ م).

٢٦ — الخولي (محمد علي، الدكتور)، معجم علم اللغة النظري، بيروت: مكتبة لبنان (١٩٨٢ م).

٢٧ — الخوارزمي (أبو عبد الله، محمد بن يوسف)، مفاتيح العلوم، لندن (١٨٩٥ م).

DIXON Robert, What is language? Longman 1966.

٢٩ — الراجحي (عبد، الدكتور)، النحر العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٧٩ م).

W. WRIGHT, Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages, Cambridge, 1980.

٣١ — ابن رشد، تلخيص الخطابة، تحقيق الدكتور محمد سليم سالم، القاهرة (١٩٦٧ م).

٣٢ — الرماني (أبو الحسن، علي بن عيسى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ)، معاني الحروف، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، القاهرة: دار النهضة مصر للطبع والنشر (دون تاريخ).

٣٣ — الزبيدي (أبو بكر، محمد بن الحسن)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف (١٩٧٣ م).

٣٤ — الزجاجي (أبو القاسم، عبد الرحمن ابن إسحاق، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ):

— أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: المؤسسة الحديثة، الطبعة الأولى.

- الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م).
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت: مطبعة حكومة الكويت (١٩٦٢ م).
- ٣٧ — الزمخشري (أبو القاسم، محمد بن عمر، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ)،
المفصل في علم العربية، بيروت: دار الجليل، الطبعة الثانية (دون تاريخ).
- ٣٨ — ابن زنجلة (أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد)، حجة
القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، (الطبعة الأولى) (١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م).
- ٣٩ — السامرائي (إبراهيم، الدكتور)،
— لغة اللغة المقارن، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية (١٩٧٨ م).
- النحو العربي، نقد وبناء، بيروت: دار الصادق (دون تاريخ).
- ٤١ — ابن السراج (أبو بكر، محمد)، الأصول في النحو، تحقيق
الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م).
- ٤٢ — السمران (عمود، الدكتور):
— علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، مصر: دار المعارف (١٩٦٢ م).
- اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، مصر: دار المعارف (١٩٦٣ م).

٤٤ — ابن السكيت (يعقوب بن اسحاق، المتوفى سنة ٢٤٩ هـ)،
اصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون،
مصر: دار المعارف.

F. De SAUSSURE, Cours de linguistique générale, Paris, Payot, 1980.

٤٦ — ابن سيده (ابو الحسين، علي بن اسماعيل النحوي، الأندلسي،
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، انحصار، تحقيق لجنة احياء التراث العربي
في دار الآفاق الجديدة بيروت (دون تاريخ).

٤٧ — السيرافي (ابو سعيد، الحسن بن عبد الله، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ)،
أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره فرنس كرتكو،
بيروت: المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م).

٤٨ — السيوطي (جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة
٩١١ هـ)

— الأشباه والنظائر في النحو، حيدر آباد: مطبعة دائرة
المعارف، الطبعة الثانية (١٣٥٩ هـ).

— المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها، شرح وتعليق محمد
أحمد جاد المولى، وعلي محمد اليجاوي، ومحمد ابو الفضل
ابراهيم، مصر: دار احياء الكتب العربية.

— مع المعجم في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام
هارون، القاهرة: والدكتور عبد المال سالم مكرم، الكويت: دار
البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ — ١٩٧٥ م).

٥١ — سيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار
القلم ودار الكاتب العربي، والهيئة العامة للكتاب (١٩٦٦ م،
١٩٦٨ م، ١٩٧٥ م).

٥٢ — ابن الشجري (ابو السعادات، ضياء الدين)، الأهمالي الشجرية، حيدر آباد (١٣٤٩ هـ).

Adam SCHEFE, Language et connaissance, Paris, Antropos, 1967.

٥٤ — الطبرسي (ابو علي، الفضل بن الحسن)، مجمع البيان في تفسير القرآن، بيروت: دار الحياة (١٣٨٠ هـ — ١٩٦١ م).

٥٥ — أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، مراتب التحوين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار نهضة مصر، الطبعة الثانية (١٩٧٤ م).

٥٦ — المسكري (ابو هلال)، التلخيص في معرفة الأشياء، تحقيق عزة حسن، دمشق (١٩٦٩ م).

٥٧ — أبو عبيدة (مصر بن المثنى، المتوفى سنة ٢١٠ هـ)، مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي / دار الفكر، الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م).

٥٨ — ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله، المتوفى سنة ٧٦٦ هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م).

٥٩ — علي (أسعد، الدكتور)، تهذيب المقدمة اللغوية للغلاي، بيروت: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م).

٦٠ — الغلاييني (مصطفى، الشيخ)، جامع الدروس العربية، صيدا: المكتبة المصرية (١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م).

٦١ — الفارابي، احصاء العلوم، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور عثمان أمين، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (١٩٤٩ م).

٦٢ — ابن فارس (أبو الحسين، أحمد المتوفى سنة ٣٩٥ هـ)، الصحاحي

- في فقه اللغة وسنن العربية، تحقيق وتقديم الدكتور مصطفى الشويبي، بيروت: مطبعة بدران (١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م).
- ٦٣ — الفراء (ابو زكريا، يحيى بن زياد، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مصر: الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠ م).
- ٦٤ — الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، الجمل في النحو، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م).
- ٦٥ — فليش (هنري)، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، الطبعة الثانية (١٩٨٣ م).
- H. FLEISCH, *Traité de philologie Arabe*, Beyrouth, imprimerie Catholique, 1961.
- ٦٧ — فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد النواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية (١٩٥٠ م).
- ٦٨ — الفيومي (أحمد بن محمد بن علي القرني)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرازي، بيروت: دار الكتب العلمية (دون تاريخ).
- ٦٩ — ابن قتيبة:
- أدب الكاتب، بيروت: دار صادر (١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م).
- الشعر والشعراء، قسطنطينية، الطبعة الأولى (١٢٨٢ هـ).
- ٧١ — كريستل (دايفد)، التعريف بعلم اللغة، ترجمة الدكتور حلمي

خليل، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى (١٩٧٩ م).

٧٢ — كمال (رجي، الدكتور)، فووس اللغة العبرية، بيروت: دار العلم للملايين (١٩٦٣ م).

٧٣ — ابن مالك (محمد بن عبد الله الأنلسي):

— ألفية ابن مالك، مصر: مكتبة الحاج عبد السلام محمد بن شقرون (دون تاريخ).

— تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، مصر: دار الكاتب العربي (١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م).

— شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن اللوري، بغداد: مطبعة العاني (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م).

— متن الكافية الشافية في علم العربية، مصر: مطبعة الهلال (١٣٣٢ هـ — ١٩١٤ م).

٧٧ — ابن ابن مالك (بدر الدين)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، بيروت: دار الجيل (دون تاريخ).

٧٨ — المبرد (أبو العباس، محمد بن يزيد، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)،

— الكامل في اللغة والأدب، بيروت: مكتبة المعارف (دون تاريخ).

— المقاصب، تحقيق، محمد بعد الخالق عضية، بيروت: عالم الكتب (تصوير).

٨٠ — ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية (١٩٧٢ م).

- ٨١ — مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب في أصول اللغة، إخراج وضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد وآخرين، القاهرة، الهيئة العامة (١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م).
- ٨٢ — المرادي (أبو الحسن، بن القاسم)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل، بيروت دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م).
- ٨٣ — المسدي (عبد السلام، الدكتور)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، طرابلس الغرب، الدار العربية للكتاب (١٩٨١ م).
- ٨٤ — مغنية (محمد جواد)، فقه الإمام جعفر الصادق، بيروت: دار الجواد، الطبعة الرابعة (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م).
- ٨٥ — ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر (دون تاريخ).
C. MEINHOF. Die sprachen der Hamiten, Hamburg, 1912.
- ٨٧ — نخلة (رفائيل اليسوعي)، غرائب اللغة العربية، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية.
- ٨٨ — ابن هشام الأنصاري:
— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد حي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م).
- شرح شلور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد حي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد حي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الثانية عشرة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م).

- معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغاني ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية (١٩٦٩ م) .
- ٩٢ — أ. ولفنسون (أبو ذؤيب) ، تاريخ اللغات السامية ، بيروت : دار القلم ، الطبعة الأولى (١٩٨٠ م) .
- ٩٣ — ابن يعيش (موفق الدين) ، شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب (دون تاريخ) .

• • •

ثانياً : المصادر والمراجع المتعلقة بعلوم الصرف والتصريف

- ٩٤ — الامترياذي (رضي الدين) ، شرح شافية ابن الحاجب في التصريف والخط ، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية (١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م) (نسخة مصورة) .
- ٩٥ — بشير (كمال ، محمد الدكتور) :
— دراسات في علم اللغة العام ، القسم الثاني ، مصر : دار المعارف (١٩٦٩ م) .
— علم اللغة العام : الأصوات ، مصر : دار المعارف (١٩٧٣ م) .
- ٩٧ — ابن جماعة (عز الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨١٦ هـ) ، حاشية على شرح الجارودي (ضمن مجموعة الشافية في التصريف والخط) ، المطبعة العامرة (١٣١٠ هـ) .
- ٩٨ — ابن جني (أبو الفتح ، عثمان)

..... الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، مصر : دار الكتب
(١٩٥٢ م) .

— سر صناعة الاعراب ، تحقيق مصطفى السقا ، ومحمد
الزفزاف ، و ابراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، القاهرة : مطبعة
مصطفى البابی الحلبي (١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م) .

..... النصف في شرح كتاب التصريف ، لأبي عثمان المازني ، تحقيق
ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى
البابی الحلبي (١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م) .

١٠١ — ابن الحاجب (أبو عمرو ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) ، الشافية في
التصريف والخط ، قسطنطينة ، مطبعة الجوالب (١٣٠٢ هـ) .

١٠٢ — حسّان (تمام ، الدكتور) ، اللغة العربية ، معانيها ومعانيها ، مصر :
الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٣ م) .

١٠٣ — عبد الصبور (شاهين ، الدكتور) ، المنهج الصوتي للبناء العربية :
رؤية جديدة في الصرف العربي ، بيروت : مؤسسة الرسالة (١٤٠٠
هـ — ١٩٨٠ م) .

١٠٤ — ابن عصفور (علي بن مؤمن الاشبيلي) ، الممتع في التصريف ،
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ،
الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م) .

١٠٥ — نور الدين (عصام ، الدكتور) :
— أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ، بيروت : المؤسسة
الجامعية ، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) .

— الفعل والزمن ، بيروت : المؤسسة الجامعية ، الطبعة الأولى
(١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م) .

• • •

**ثالثاً: المصادر والمراجع المتعلقة بتصريف الاسم عموماً وبذكره
وتأنيته خصوصاً:**

L. ADAM, Le genre dans les diverses langues, Paris, 1883

١٠٨ — الأنباري (أبو بكر، محمد بن القاسم)، المذكر والمؤنث، تحقيق
الدكتور طارق الجناني، بغداد: وزارة الأوقاف (١٩٧٨ م).

١٠٩ — الأنباري (أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد)، البلغة في
الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب،
القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى (١٩٧٠ م).

١١٠ — ابن جني، المذكر والمؤنث، مجلة المقتبس الدمشقية، شهرية،
أنشأها محمد كرد علي، المجلد الثامن، الجزء السابع (١٣٣٢ هـ —
١٩١٤ م)، ص: ٥١١ — ٥١٥.

١١١ — ابن الخوجب، المؤنثات السماعية، نشرها الأب لويس شيخو
وهافر، في والبلغة في شذور اللغة، بيروت: المطبعة الكاثوليكية،
الطبعة الثانية (١٩١٤ م).

١١٢ — الحامض (أبو موسى، سليمان بن محمد المتوفى سنة ٣٠٥ هـ)،
ما يذكر وما يؤنث من الاتسان واللباس، تحقيق الدكتور إبراهيم
السامرائي، بغداد: مطبعة الارشاد (١٩٦٤ م)، من كتاب
رسائل في اللغة.

١١٣ — السجستاني (أبو حاتم، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ)، المذكر
والمؤنث، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي (دون تاريخ، ودون
ذكر المكان).

١١٤ — ابن سلمة (المفضل، المتوفى سنة ٣٠٠ هـ)، مختصر المذكر

والمؤنث، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة (١٩٧٢ م).

١١٥ — طحان (ريمون، الدكتور):

— الألسنية العربية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢ م).

— فنون التقعيد وعلوم الألسنية، (بالاشتراك مع الدكتورة دنيز بيطار طحان)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى.

١١٧ — ابن فارس (ابو الحسين، أحمد)، المذكر والمؤنث، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، الطبعة الأولى (١٩٦٩ م).

١١٨ — الفراء (ابو زكريا، يحيى بن زياد)، المذكر والمؤنث، نشر مصطفى أحمد الزرقا، حلب: المطبعة العلمية، الطبعة الأولى (١٣٤٥ هـ).

١١٩ — نور الدين (عصام، الدكتور)،

— الإنسان والحيوان: تذكيرها وتأنيثها، (مخطوط).

— الصيغ المحيرة: تذكيرها وتأنيثها، (مخطوط).

— المحاييد: تذكيره وتأنيثه، (مخطوط).

— المصطلح الصرفي: المذكر والمؤنث، اطروحة دكتوراه في

الآداب — فئة أولى — في اللغة العربية وآدابها، جامعة القديس يوسف

(اليسوعية) — كلية الآداب والعلوم الانسانية، فرع الآداب العربية،

بيروت (١٩٨٧ م).

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٤٨	٣٦	سورة البقرة (٢)	
٥٣	٣٦	١٦٤	٤٦
٨١	٣٦	٢١٨	١٦٧
٨٧	٣٧	آل عمران (٣)	
يوسف (١٢)		٣٦	١٣٧
٣٤	٤٦	النساء (٤)	
الإسراء (١٧)		٤٣	٢٦٧
٤٧	٢٥٦	الأعراف (٧)	
مريم (١٩)		٥٦	١٦٧ ، ٢٠٢
٢	١٦٧	٧٧	٣٦
الحجج (٢٢)		التوبة (٩)	
٢	٢٦٦	١٢٧	٤٦
النور (٢٤)		هود (١١)	
٤٣	٤٦	١٠	٢٨٩
الفرقان (٢٥)		١١	١٦٧
١٩	٤٦		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الواقعة (٥٦)	٨٩	الروم (٣٠)	٥٠
٢٠٢ .		١٦٧ .	
الحاقة (٦٩)	٧	الأحزاب (٣٣)	١
٢٣٨ .		٣٦ .	
١١٧ .	٢٤ — ٢٧	١٧٨ .	٣٥
التكوير (٨١)		الشورى (٤٢)	
١٧٩ . ١٧٨ .	١ — ١٤	١٣٧ .	٤٩
الطارق (٨٦)	١٧	الزخرف (٤٣)	
١١٦ .		١٦٧ .	٣٢
التوبة (١٠٣)	٩	الدخان (٤٤)	
٢١٠ .		٢٠١ .	٤٣
الممتزة (١٠٤)	١ — ٤	الجاثية (٤٥)	٥
١٧٨ .		٤٦ .	
الماعون (١٠٧)	٥	النجم (٥٣)	١٩
١١٧ .		١٤٩ .	
		٢٦١ .	٢٢
		القمر (٥٤)	
		٢٣٨ .	٢٠

فهرس الأحاديث النبوية^(*)

- أَرْبَعٌ لَا يَجُزْنَ فِي الْبَيْعِ وَلَا التَّكَاثُفِ: الْهَيْوَةُ، وَالْمَهْدُومَةُ،
وَالْبَرَصَاءُ، وَالْمَقْلَاءُ ٢٩١
- يَسِّرَ الْعَبْدُ عَبْدًا تُخِيلَ وَاصْتَالَ ٢٩٧
- بُعِثْتُ بِالْحَقِيقَةِ السَّمْحَةِ السَّهْلَةِ ٢٩٩
- خَلَقْتُ عِبَادِي حَقَّاءَ ٢٩٩
- مِنْ الْحَيَلَاءِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَفِي الْحَرْبِ،
أَمَّا الصَّدَقَةُ: فَإِنَّ تَهْرَهُ أَرْبَعَةُ السَّخَاءِ فَيُعْطِيهَا طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ،
وَلَا يَسْتَكْثِرُ كَثِيرًا؛ وَلَا يُعْطِي مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا وَهَرًا
مُسْتَقِيلًا،
- وَأَمَّا الْحَرْبُ: فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ فِيهَا بِنَشَاطٍ وَقُوَّةٍ وَنُخْوَةٍ وَجَنَانٍ ... ٢٩٧

(*) الحديث والأثر مرتبان على أوائل الحروف بحسب روايتها في هذه الدراسة.

فهرس لغات القبائل^(٥)

أولاً : الوقوف على التاء هاء

- دفن البناء من المكرماه . ١٧١ ، ١٧٧ ، ٣٥٣ .
- الشجرة ، الأمة ، المسلمه ،
- البقره ، الغلصمه . ٣٥٤ — ٣٥٥ .

ثانياً : الوقوف على الهاء تاء

- يا أهل سورث البقرت
- . ١٧٢ ، ١٧٤ .
- ما أحفظ منها من آيت
- مسلمت ، غلصمت ، أمت ،
- جحفت ، بعدمت
- من رجز ورد مرتين في هذه
- الدراسة — . ١٦٤ ، ١٤٧ ، ٢٠٢ ،
- . ٣٥٤

(٥) لم نفهرس لغات العرب في التذكير والتأنيث لأننا نعتبر الدراسة كلها فهرساً لها ، ولكننا اكتفينا بإيراد وقوف بعضهم على التاء هاء ، ووقوف بعضهم الآخر على الهاء تاء .

— هذا طلحت، وهذا حمزت،
وهذه أمت، وهذه فاطمت،
وهذه بنت، وهذه أخت.

— عليك السلام والرحمت،
ووضحه في المشككات، وهذه
جمرت

١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،
٣٥٤ .

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	البحر	القافية
— ا —		
٢٨٣ .	وافر	غناء
٢٨٣ ، ٢٨٢ .	رجز	الجرأه شيشناه خداه
— ب —		
١٥٧ .	وافر	كتاب
٣٠٤ .	وافر	الكلاب
١٩٧ .	طويل	متامية
— ت —		
٢٠٢ ، ١٦٤ .	رجز	مسلمت بعلبت الفلصمت أمت
٢٠٢ ، ١٦٦ .	رجز	الجحفت
٢٠٢ .	رجز	لجوقت

الصفحة	البحر	القافية
— ٥ —		
٢٨٣.	خفيف	يُحَدِّدُ
٢٨٨.	وافر	الجبّادِي
٣٠٧.	كامل	المُتَأَوِّدِ
٣٣٦.	كامل	بَدَادِ
٣٣٧.	بسيط	حَمَادِ
— ٦ —		
٣٤٠.	بسيط	وَبَارُ
٣٠٩.	وافر	خِمَارُ
٣٣٤.	طويل	نَاصِرَةُ
٣٣١.	رجز	نَظَارِ
٣٣١.	رجز	الشَّهَارِ
٣٣٥.	كامل	فَجَارِ
٣٤١.	رجز	الثُّرَّارِ
		الإنكارِ
٣٦٣.	بسيط	أُحْجَارِ
٣٠٦.	وافر	وَتَرِ
٢٥٤.	رجز	مَكُونِ
٣٢٩.	كامل	الدُّعْرِ
٢٦٩.	مشطور الرجز	القُبْحُتْرِ

الصفحة	المحور	القافية
— ز —		
٣٠٧	طويل	نَوَاجِزُ
— ع —		
١٩٩	طويل	مَتَّابِعُ
٢٦٢	كامل	وُثْعُ
— ق —		
٢٩٥	رجز	الرِّيْقَةُ
٣٣٥	خفيف	حَلَّاقِ
— ل —		
٢٨٤	خفيف	وَأَهْلًا
٢٨٥	رجز	الْقَرْنَقُولُ
٢٨٥	رجز	الْقَرْنَقُولُ
٢٨٦	رجز	الْبَالُ
٢٥٦	وافر	الْفِصَالُ
٣٣٦	طويل	قَابِلُهُ
٢٨٥	رجز	مَجَالُ
٣٠٣	وافر	بِالْمَطَالِ
٣٣٠	وافر	نَزَالِ
٣٣٢	طويل	الْأَنَامِلِ

الصفحة	البحر	القافية
— م —		
٢١٠ .	طويل	دَمَا
٣٤ .	بسيط	الْقَلَمُ
٣٣٤ .	كامل	الْمَقْسَمُ
٢٨٨ .	وافر	بِالْفَيْتَامِ
٣٣٨ .	وافر	حَذَامِ
٣٣٨ .	وافر	الْكَلَامِ
٢٦٣ .	طويل	الْخَضَائِمِ
— ن —		
١٥٧ .	وافر	مُؤْمِنَيْنَا
— هـ —		
٣٣٢ .	طويل	حُجُولُهَا
٣٣٠ .	رجز	أَوْرَاقُهَا
٣٣١ .	رجز	أَرْبَاعُهَا

فهرس القبائل والأمم (*)

بنو أسد بن خزيمه	١٧٤	٢٠٣
	٢٦٦	٢٨٢
	٣٠٩	٣٥٤
بنو نعيم	٢٣٧	٢٣٨
	٣٣٨	٣٣٩
جرهم	٣٢٧	
الحجازيون	١٧٧	٢٣٦
	٢٣٧	٢٣٨
	٢٣٩	٢٦٥
	٢٨٢	٣٣٨
	٣٣٩	
الحميريون	١٧٤	٢٠٣
	٣٥٤	
الطائيون	١٦٦	١٧١
	١٧٤	١٧٧
	١٩٢	١٩٣
	٢٠١	٢٠٣
	٣٥٤	

(*) اعتمدنا الحرف الأول من اسم القبيلة أو الجماعة دون النظر إلى «الأب» أو «الابن» أو إلى «آل» التعريف.

الفزاريون	٢٦٥ .	٣٠٣ ،
	٣٤٠ .	
القرشيون	١٧٧ .	
قطوري	٣٢٧ .	
بنو قيس	٢٦٥ .	
بنو معاوية بن		
عامر	٣٠٣ .	
أهل نجد	٢٣٧ .	

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
آدم	١٣٩ .
ابن الأثير	٣٠٧ ، ٣٠٨ .
ابن أبي اسحاق	٥ .
ابن أحمر (شاعر)	١٥٧ .
الأخفش (أبو الحسن)	٢٥ .
أرسطو	٢٨ ، ٣٣ .
الأزهري	٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ .
الأزهري (خالد)	٥٢ ، ٥٤ .
الاستراباذي (رضي الدين)	١٧٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ .
أبو اسحق	٢٨٨ .
الأشموني	٥٣ ، ٥٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .
الأعشى	٣٤٠ .
ابن الأعرابي	١٣٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ .
الأنباري (أبو بكر)	١٥ ، ١٨ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤ ، ٣٤٢ .
ابن الأنباري (أبو البركات)	١٧ ، ٢٣٢ ، ٣٠٢ .
أنيس (إبراهيم ، الدكتور)	١٧١ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٩١ .

— ب —

بارث	٢٠٧.
براجسنواسر	١٦١ ، ٢٠٦.
ابن بري (أبو محمد ، الشيخ)	٢٠٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦.
ابن بزرج	٣١٤.
بشر (كمال ، الدكتور)	٩ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١١٣.
بروكلمان (كارل)	١٤٤ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧.
	٢٠٨ ، ٢٨٠.

— ث —

ثابت (حسان ، بن)	٢١٠.
ثراكس (عالم النحر السكندري)	٣٢ ، ٣٣.
العلبي (عبدالله بن الحاجاج ، شاعر)	٢٦٢.
ثعلب	٢٩٨ ، ٣١٠.

— ج —

جابر (قيصة ، بن)	٢٩٦.
جرير	٣٣٢.
الجرمي (صالح بن اسحاق)	١٦٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥.
الجعدي (الناطقة)	٣٣٤ ، ٣٣٦.
ابن جني	١٦ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣١٢.

الجوهري ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ .

—ح—

ابن الحاجب ٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ١٦٨ ، ٢٢٥ .
 الحارثي (الطفيل بن يزيد) ٣٣٠ .
 الحامض (أبو موسى ، سليمان بن محمد) ١٥ .
 ابن حزم الأندلسي ٢٥ .
 حسان (تمام ، الدكتور) ٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٧ .
 أبو الحسن ٢٦٣ ، ٢٦٤ .
 حسن (عباس) ٢٧٤ .
 ابن الحكم (مروان) ١٨٩ .
 أبو حنيفة الدينوري ٣١٢ .
 أبو حيان التوحيدى ٢٦ ، ١٨٨ ، ٢٣٧ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

—خ—

ابن خالويه ١١٦ .
 أبو الخطاب (من مشايخ سيويه) ٢٠٣ .
 الخطاب (عمر ، بن) ٢٦٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ .
 أبو خيرة الأعرابي ١٨٤ .
 الخليل (زيد ، شاعر) ٣٣٠ .

— د —

- ابن دريد
الدؤلبي (أبو الأسود)
الدواخلي (عبد الحميد)
دومة (أكيدر)

— ذ —

- الذبياني (الناقة)
٣٠٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨

— ر —

- الرافعي
رايت W. Wright
ربيع (عبد مناف، بن)
ابن رشد
رينان

— ز —

- الزبير
الزجاجي
الزحشري
أبو زياد
أبو زيد (شاعر)

— س —

- ستاد Stade
٢٠٧

١٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .	السجستاني (أبو حاتم)
١٨٦ .	ابن السراج (أبو بكر)
٢٠ ، ٢٣٢ ، ٣٠٤ .	ابن السكيت (يعقوب)
٣٣٠ .	ابن أبي سلمى (زهير)
١٤ .	ابن سلمة (الفضل)
٣٠١ .	السليك بن سليكة
١٥٦ .	السلولي (عبدالله بن همام)
٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٠ .	دي سوسير — (فرديناد) —
٣٠٣ .	سيار الفزاري (زياد ، بن)
٥ ، ٩ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٧١ .	سيويه
١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ١٩٣ .	
١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .	
١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ .	
٢١١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .	
٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ .	
٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ .	
٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .	
٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ .	
٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .	
١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ .	ابن سيده
٣١٠ ، ٣٣٥ .	
١٨٦ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ .	السيوطي
١٩٤ ، ٢٥٥ ، ٣٣٩ .	السيرافي (أبو سعيد)

— ش —

- الشاطبي
شاهين (عبد الصبور ، الدكتور) ٩ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ .
الشماع (شاعر) ٣٠٧ .

— ص —

- ابن صابر (جعفر)
الصفاني ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

— ط —

- ابن أبي طالب (علي)
طحان (ريمون ، الدكتور) ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ،
٤٣ ، ٤٤ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨١ ،
٨٣ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٨ ، ١٢٢ .

— ع —

- عامر (معاوية . بن) ٣٠٣ .
عامر (عمر بن ، ملك اليمن) ٣١٨ .
ابن عباس (عبد الله) ٢٩١ .
عبد التواب (رمضان ، الدكتور) ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ .
أبو عينة ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
العجاج (رؤبة) ١٨٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣٣١ .
العجيلي (أبو نجم) ٣٣١ ، ٣٤١ .
ابن عصفور ٣٢٧ .
الملايلي (عبد الله ، الشيخ) ٣٢٧ .

عيسى
العلاء (أبو عمر، بن)
. ٢٦٢
. ١٩

— ف —

القاراي
ابن فارس
الفارسي (أبو علي)
فانسك A. J. Wensinck
الفرّاء
الفرهيدي (الخليل بن أحمد)
الفرزدق
فرير
فليس (هنري، الأب)
فندريس
الفيومي
. ٣١
. ١٧
. ٢٧٩
. ١٩٧ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨
. ١٤٥ ، ١٨١ ، ٢٣٠
. ١٣ ، ١٥ ، ١٩ ، ١٥٦ ، ١٦٥
. ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٠
. ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦
. ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٥
. ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٤٤
. ١٧٤ ، ٢٠٣ ، ٢٨٩ ، ٣٣٩
. ٢٦٣
. ١٥٤
. ١٤ ، ١٤٧ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٩
. ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٣٤٥
. ١٠٢ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٤
. ١٩ ، ٢٣٢

— ق —

القصاص (عبد)
ابن القطاع
قطرب
. ٨٧
. ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧
. ٢١٨

ابن القوطية . ٣٢٧

ابن قنان الراجز . ٢٩٥

— ك —

كراع (الخل) . ٣١٠ ، ٣١٢

كريستل (دايفد) . ٨٦

الكسائي . ٢٦١ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢

الكلاوي (العتال ، شاعر) . ٢٦٢

الكيت . ٣٠٥

— ل —

ليبد . ٣٠٤

الحياني . ٣١٠

— م —

المازني (أبو عثمان) . ٤٩ ، ٢٧٥ ، ٢٣٩

ابن مالك . ٤٥ ، ٥٥ ، ١٨٣ ، ٢١٢ ، ٢٧١

٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤

. ٣٢٧

ابن مالك (بلد الدين ، ابن

التاظم) . ٢٧٣ ، ٣١٨

المبرد (أبو العباس) . ٢٨ ، ٢٩ ، ١٦٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤١

الظمس . ٣٣٧

المتبي . ٣٤

ابن معاوية (هشام) . ٣٢٩ ، ٣٤٣

٨٧. مندور (محمد، الدكتور)
 ١٨. ابن منظور
 ١٨١. C. Meinhof منيوف
 ١٩٧. ابن المذهب (بشر)
 ٣٣٥. الملهل
 ١٠٢. ميه
 — ن —
 ٢٠٧. Nolde'ke نولدكه
 — ه —
 ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤. ابن هشام (الأنصاري)
 ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٢٠٨ ، ٢١١.
 ٢٨٥ ، ٢١٢.
 ٢٦٧. أبو الميثم
 ٧ ، ٦. Herder هردر
 ٦. Von Humboldt فون همبولد
 — ي —
 ٢٦١. ابن يحيى (أحمد)
 ١٨٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣. ابن يعيش
 ٥ ، ٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨. يونس

للمؤلف :

أولاً : الكتب :

- ١ — تقديم لكتاب جرجي زيدان « تاريخ اللغة العربية » ، بيروت : دار الحداثة (١٩٨٠ م) .
- ٢ — « أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب » ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) .
- ٣ — « الفعل والزمن » ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م) .
- ٤ — « المصطلح الصرفي — مميزات التذكير والتثنية » ، بيروت : الشركة العالمية للكتاب (دار الكتاب العالمي — مكتبة المدرسة) ، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م) .
- ٥ — ابن هشام الأنصاري النحوي — حياته ومنهجه النحوي ، (مخطوط) .
- ٦ — الفعل — بنائه وأعرابه ، (مخطوط) .
- ٧ — « المحابذ » أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان ، (مخطوط) .
- ٨ — الصيغ الخمسة : تذكيرها وتثنيها ، (مخطوط) .
- ٩ — المذكر والمؤنث (مخطوط) .

ثانياً : البحوث :

- ١ — « واضح علم النحو » ، بيروت : مجلة الفدير ، العدد (٢) ، ربيع الأول (١٤٠١ هـ) — كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ م ، ص : ٨٩ — ٩٥ .
- ٢ — « صعوبة النحو أو وهم الصعوبة » ، بيروت : مجلة الفدير ، العدد

- (٧)، شعبان (١٤٠١ هـ) — حزيران (يونيو) ١٩٨١ م، ص: ٧١ — ٧٧.
- ٣ — «بطاقة انتساب للعروبة في الأدب اللبناني»، بيروت: مجلة الرابعة، السنة (٣)، العدد (٦٠)، ١٨ حزيران ١٩٨١ م، ص: ٩.
- ٤ — «أنصواء على آراء زكي الأرسوزي السياسية»، بيروت: مجلة الفكر العربي، السنة (٣)، العدد (٢٢)، أيلول (سبتمبر) / تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٨١ م، ص: ٥٨٨ — ٦٢٠.
- ٥ — «أصالة العربية في نظرية زكي الأرسوزي اللغوية»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (٣)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ م، ص: ٧٥ — ٩٦.
- ٦ — «منهج النحر العربي والمنهج الوصفي الغربي»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (٦)، نيسان (أبريل)، ١٩٨٢ م، ص: ١١٧ — ١٢٦.
- ٧ — «منهج جرجي زيدان في دراسة اللغة العربية»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (٧)، أيار (مايو)، ١٩٨٢ م، ص: ١١١ — ١٢٢.
- ٨ — «منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهد»، بيروت: مجلة الباحث، السنة (٥)، العدد (٢٦)، آذار — نيسان ١٩٨٣ م، ص: ٩٧ — ١٢٢.
- ٩ — «موقف ابن هشام الأنصاري من النحاة»، بيروت: مجلة دراسات عربية، العدد: «صيف السنة العشرين»، ١٩٨٤ م، ص: ٩٦ — ١٠٤.
- ١٠ — «لغة اللغة والفيلولوجيا: بحث في المصطلح»، بيروت: مجلة

الفكر العربي، السنة (٧)، العدد (٤٢)، حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص: ٣٣٦ — ٣٤٨.

١١ — «نشأة النحو العربي»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العدد (٥)، آذار (مارس)، ١٩٨٨ م، ص: ٣٩ — ٥٣.

١٢ — «الحايد» أو للذكر والمؤنث من غير الحيوان»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العددان (٧ — ٨)، أيار / حزيران (مايو — يونيو)، ١٩٨٨ م، ص: ٢٦ — ٥٤.

١٣ — «صائر الأشياء القريبة مما يذكر ويؤنث»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العدد (١٠)، آب (أغسطس)، ١٩٨٨ م، ص: ٨٩ — ١٣٦.

١٤ — المفرد والمثنى والجمع (مخطوط).

١٥ — التذكير والتأنث (مخطوط).

١٦ — «للعرف والمنكر» (مخطوط).

ثالثاً: نقد الكتب:

١ — «أساسيات النحو العربي»، فريق النحو بتحديث شواهد، بيروت: جريدة السفير، الاثنين ١٧ / ٣ / ١٩٨٠ م، ص: ٧.

٢ — «الشعر الشعبي اللبناني بين العلمية والفصحى»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٧)، العدد (٩)، تموز (يوليو)، ١٩٨١ م، ص: ١٤٧ — ١٥٢.

٣ — «الإشارة إلى أدب الإمارة المرادي»، بيروت: جريدة النهار، الخميس ١٥ / ١٠ / ١٩٨١ م، ص: ٧.

- ٤ — «المعرفة الاجتماعية في أدب جبران»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (١) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ م، ص: ١٣٥ — ١٤٣.
- ٥ — «مناقشة كتاب الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية»، بيروت: جريدة النهار، الخميس ٩ / ١٢ / ١٩٨٢ م، ص: ٩.
- ٦ — «حول كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٩)، العدد (٣)، كانون الثاني، ١٩٨٣ م، ص: ١٤٧ — ١٥١.
- ٧ — «المورد / قاموس انگليزي — عربي»، بيروت: مجلة الفكر العربي، السنة (٩)، العدد (٥٢)، آب (أغسطس) ١٩٨٨ م، ص: ٢٨١ — ٢٨٤.
- ٨ — «فنون التعبير وعلوم الألسنة»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العدد (١١)، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ م، ص: ١١٧ — ١٢٢.

رابعاً: مقالات صحفية:

- ١ — اللغة العربية واستمرار التحليلات / جملية العلاقة بين اللغة والفكر، جريدة اللواء، الخميس ٢٦ أيار ١٩٨٨ م، ص: ٦.
- ٢ — اللغة العربية السليمة في المدارس الرسمية / التعميم الذي نحتاجه لانقاذ ما تبقى، جريدة اللواء، الجمعة ١٧ حزيران ١٩٨٨ م، ص: ١٠.

٣ — أيها المخطوفون تعالوا نصنع الزمن . جريدة اللواء . الثلاثاء ٢٦ حزيران ١٩٨٨ . ص : ٦ .

٤ — المرأة وانتكالية الحرية في الوطن العربي / مسألة التقييد والتذكير في الكلمات العربية . جريدة اللواء . الثلاثاء ٢٨ حزيران ١٩٨٨ . ص : ٦ .

فهرس محتويات
المصطلح الصرفي : مميزات التذكير والتأنيث

٢٠ — ٥	المقدمة
	الباب الأول
١٢٧- ٢٢	المصطلح الصرفي والمميز
٢٥	تمهيد
٢٧	١ — تقسيم الكلمة
٣٤	— مميزات الاسم
٣٨	— مميزات الفعل
٣٨	— مميزات الحرف
٤٠	٢ — ميدان الصرف أو التصريف عند القدامى
٤٥	٣ — الصرف والتصريف لغة
٤٨	٤ — الصرف والتصريف اصطلاحاً
٨٠	٥ — مصطلحا الصرف والتصريف في دراستنا
٨٤	— المميز والمورفيم
١١١	— المميز والعلامة

١١٨

— وظيفة المميز

١٢٦

خاتمة الباب الأول

الباب الثاني

١٢٩ — ٣٦٠

مميزات التأنيث

١٣٣

تمهيد

١٣٧

المذكر والمؤنث

١٦٣ — ٢٤٤

I — تاء التأنيث

١٦٣

١ — تاء التأنيث المربوطة

١٩١

٢ — تاء التأنيث المفتوحة

٢٠٩

٣ — الألف والتاء

٢١٤

— منهج العربية في استعمال المميز «التاء»

٢١٧

١ — دخول التاء على المؤنث من الحيوان

٢ — نزع مميز التأنيث من الكلمات التي تدل على المذكر

٢١٩

والمؤنث...

٣ — دخول التاء الألفاظ المخصصة للمذكر وذهابها من

٢٢٣

الكلمة المتصلة بها والدالة على المذكر...

٤ — دخول التاء على الأسماء المؤنثة التي يقوم فيها معنى

٢٢٥

التأنيث عن المميز...

٢٢٨

٥ — دخول مميز التأنيث على المعاييد للدلالة على التأنيث

٢٤١

٦ — اتصال مميز التأنيث «التاء» بالصيغ المهيبة

٢٤٥ — ٢٧٤

II — الألف المقصورة

٢٤٨

أولاً — فُعَلَى

٢٥٣

ثانياً — فَعَلَى

٢٥٩	ثالثاً — فِعل
٢٦٦	رابعاً — بقية الصيغ
٢٧٣	خامساً — الصيغ النادرة التي تأتي وألفها للتأنيث

III — الألف للمدودة... ٢٧٥ — ٣٢٨

٢٨٧	— فَعَلَاء
٢٩٥	— فُعَلَاء
٣٠١	— فَعَلَاء
٣٠٦	— فَعَلَاء
٣٠٨	— بقية الصيغ
٣٢٠	— أبنية مشتركة بين المقصور والمدود

IV — الكسرة... ٣٢٩ — ٣٤١

٣٢٩	١ — في الضمائر
٣٢٩	٢ — في الأفعال
٣٢٩	٣ — في الأسماء على وزن فَعَالٍ
٣٣٠	الأول : المؤنث المعرفة المدحولة ، وهو اسم للفعل
	الثاني : فعال المدحولة عن الصفة المخالفة والحالة محل
٣٣٣	الاسم
٣٣٧	— فعال اسم علم مؤنث

V — الياء... ٣٤٢ — ٣٤٥

VI — النون... ٣٤٦ — ٣٤٧

— خاتمة الباب الثاني ٣٤٨ — ٣٤٩

— الخاتمة ٣٥٢ — ٣٦٠

٣٧٤ — ٣٦١	— فهرس المصادر والمراجع
٣٧٦ — ٣٧٥	— فهرس الآيات القرآنية
٣٧٧	— فهرس الأحاديث النبوية
٣٧٩ — ٣٧٨	— فهرس لغات القبائل
٣٨٣ — ٣٨٠	— فهرس الشواهد الشعرية
٣٨٥ — ٣٨٤	— فهرس القبائل والأمم
٣٩٤ — ٣٨٦	— فهرس الاعلام
٣٩٩ — ٣٩٥	— صدر للمؤلف
٤٠٣ — ٤٠٠	— فهرس الموضوعات

المكتبة الجامعية

رقم العدد	العنوان	المؤلف
١	الأدب المقارن والأدب العام (طبعة فريدة ومنقحة ١٩٨٣)	ريمون طحان
٢ — ٣	الألسنية العربية (الطبعة الثانية ١٩٨١)	ريمون طحان
٤ —	نظريات في اللغة	أنيس فريجة
٥ — ٦ — ٧	في الشعر العربي القديم	كمال البازجي
٨ — ٩	فنون التقعيد وعلوم الألسنية	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٠ — ١١	اللغة العربية وتحديات العصر	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٢ — ١٣	مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٤ — ١٥	أسس البحوث الجامعية اللغوية والأدبية	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٦ — ١٧	قضايا السرد عند نجيب محفوظ	وليد نجار
١٨ — ١٩	المصطلح الصرفي — مميزات التذكير والتأنيث	عصام نور الدين

المصطلح الصرفي — مميزات التذكير والتأنيث

مِيزْنَا، في هذه الدراسة، المصطلح الصرفي من التصرفي، ونكّلنا على المميز، ووظيفته، وصلاحيته لخصائص اللغة العربية، التي لم تتقبل مصطلح المورفيم والعلامة.

وبِئْسَ، في هذه الدراسة، أَنْ مِمِيزَ التأنيث «التاء» قد استعمل في كلمات اللغة، تمييز المؤنث من المذكر، دون النظر إلى وزن الكلمة، أو معناها، أو اختصاصها بالأنثى دون الذكر، وأصبح بإمكاننا أَنْ نوجز ما توصلنا إليه بما يلي :

- كلّ كلمة دخلها مميز التأنيث هي مؤنثة لغوياً.
- كلّ كلمة لم يدخلها مميز التأنيث هي مذكرة لغوياً... أما ما سمع فيه التأنيث فيحفظ ولا يقاس عليه.
- كلّ مؤنث حقيقي هو مؤنث لغوي (مقعد).
- يدخل مميز التأنيث «التاء» الصيغ التي قال النحاة واللغويون إِنَّ التاء لا تدخلها إذا كانت مما تختص به الأنثى.
- بإمكان العرب، بعد دراستنا هذه، إدخال مصطلح التذكير والتأنيث في «الكومبيوتر»، مما يسهل تعلّمه، واستعماله بشكل سريع، وسليم، في الكلام، وفي الكتابة، وفي الترجمة الآلية.

عصام نور الدين

To: www.al-mostafa.com